

ملف

22 | الهرمل البعيدة عن عين الوطن وقلبه | علاقة العشائر بالأحزاب | 92 | والدولة، من أقوى ممن؟ | 116 | طفار الجرد

الهرمل

مق المفكرة القانونية

تحقيق سعدى علّوه



الفهرس

مقدمة

08

الهرمل أو في مجاهل العاصي - نزار صاغية / سعدى علّوه

10

بطاقة تعريف عن قضاء الهرمل
لمحة تاريخية عن المنطقة

01. الهرمل المدينة

22

عاصمة قضاء أم قرية فقيرة؟
الهرمل البعيدة عن عين الوطن وقلبه

42

طبّ الحالات الباردة في الهرمل

48

الهرمل ومدارسها
أعلى مستويات للتسرّب الدراسي

58

شابات وشبان الهرمل

64

بيسرقونا؟ بيخطفونا؟ معكن حشيشة؟
تهم جاهزة للهرمل «العسكرية»

72

«حكي عالبلدي»
أو حين تمرّد شباب الهرمل على بلديّتها - رشدي حمادة

02. عشائر الجرد الغربي

78

العدالة في أعراف العشائر

92

العشائر والدولة والأحزاب
مَنْ أقوى مَمَّن؟

106

عن الحزبي ابن العشيرة
الذي ينتقد عشيرته وحزبه

110

العشيرة في ميزان السوسيولوجيا - د. فؤاد خليل

116

الطفّار

128

بنت العشيرة في الحيز الخاص
أو "الحرية المسؤولة"

138

محوّل الكهرباء «خربان» منذ ١٩٨٣ لدى الدنادشة
أسطورة «حرز» الوادي

146

وادي الكرم
عندما يحوّل الإهمال القرى إلى أطلال

152

عن جرد عشيرة علّوه القابع في مثلث الحرمان
لا أثر إنمائي أو أمني للدولة

162

آل الحدشيتي الذين لم يعودوا بعد

166

جرد عشيرة ناصرالدين
الشجرة تُبقي الناس والحرمان يهجرهم

174

جرد عشيرة جعفر
حين يثبّت التهريب المواطنين في أرضهم

182

حرق إطارات ونفايات طبية في الأودية
كسّارات محميّة ومجهلة تقتل آل جعفر وتهجرهم

192

قانون تشريع زراعة القنب ما زال «في الجارور»
«شرّعوها» بالنسبة للمزارعين فماذا عن الدولة؟

198

ابنة العشيرة التي كُنت

202

القوى الأمنية تصل متأخرة وتبويس اللّحي هو الحلّ
أمن الهرمل في فوّهة بندقية العشائر

03. الهرمل والطبيعة

214

من يحمي نهر العاصي؟

228

الجرد والعاصي
والأمل الدائم بموسم سياحي جيّد

238

بلاد الأرز و... اللّزاب

04. الحدود

246

حوش السيّد علي اللبنانيّة
«الله يفرجها ع سوريا لننفرج»

254

القصر الحدويّة
رأسها في لبنان وجسدها وحياتها في سوريا

260

عن سوريا «أم الفقير»
في ذاكرة الهرمل ووجدانها

مقدمة

الهرمل أو في مجاهل العاصي نزار صاغية - سعدى علّوه

"مجاهل الهرمل"، لطلما استعملت هذه العبارة في أمثلة يتداولها اللبنانيون للدلالة على شيء مجهول بالنسبة إليهم أو بعيد عنهم. وحتى بعض الصور التي يحفظونها أو يتلقونها من حين إلى آخر عن هذه المنطقة، جلّها صور غطية مؤدّاهها تعميق المسافة بينها وبينهم. وبنتيجة ذلك، باتت المنطقة بأرضها وناسها (الذين يناهز عددهم المائة ألف) تعيش على هامش خريطة الوطن رغم صغره، مع ما يستتبع ذلك من تضيق لسبل كسب العيش ودفح الكثيرين من شبّانها إلى القيام بأعمال مخالفة للقانون. وقد تعزّز ذلك بفعل إهمال متّادٍ من الدولة في مختلف أنظمة الحكم التي عرفتتها ومراحلها للمنطقة. فما شهدناه في زمان الدولة العثمانية والانتداب الفرنسي، شهدناه أيضاً إلى درجة كبيرة في دولة ما بعد الاستقلال كما في دولة ما بعد الطائف. وعليه، وبدل أن تثبّع الدولة سياسة تنويّة دامجّة لأطرافها، بدتّ وكأنّها تتكيّف مع تحويل المنطقة إلى منطقة خارجة عن القانون ومرتع لزراعة حشيشة الكيف والأفيون والتهريب، وهو الأمر الذي يُترجم في عدد المذكرات الغيابية الصادرة بحقّ الآلاف من أبناء المنطقة الذين باتوا يشكّلون فئة وازنة من سكّانها، فئة الطّفّار. وبذلك، بدتّ الدّولة وكأنّها تدفّش بذراعها اليّمنى (ذراعها الجنائّي) منطقةً كان يُفترض أن تكون في حضنها.

انطلاقاً من ذلك، رأّت "المفكّرة القانونيّة" ضرورةً في إنجاز تحقيقٍ شامل عن المنطقة في مسعى للإحاطة بها والإضاءة عليها وإدراجها ضمن مشاغل الوطن المأزوم والذي يُفترض أن يكون في صدد البحث عن غرٍ مغاير عن أمسه. وبذلك، حاولنا من خلال هذا العدد أن نرسم بمعيّة أبناء وبنات المنطقة بطاقة تعريفية حقيقية لها تعكس حكاياتهم وقضاياهم وآمالهم وأوضاعهم من دون موارد أو مجاملة أو مبالغة، فلا تبقى أصواتهم ضائعة على مدى ١٨٠ كيلومتراً تفصل بين أبعد نقطة في القضاء ومراكز القرار في بيروت. وقد واجه سعيّنا صعاباً كثيرة بفعل نقص المعطيات الموثوقة وندرة الدراسات الحديثة، وهذا مؤثّر آخر على بُعد المنطقة عن الاهتمام العامّ.

وما زاد من ضرورة قيامنا بذلك، أمران:

الأول، أنّ المنطقة طوّرت منذ عقود تنظيماً موازية لتنظيمات الدولة، وهي تنظيمات عشائرية ما برحت تنجح في فرض أعرافها في جغرافيتها والفضاء العام على طول القضاء. وفي حين تتأثر هذه التنظيمات منذ بدء التسعينيات بتنامي العصبية الطائفية وتنامي تواجد حزبي "الثنائي الشيعي" في المنطقة، فإنّها ما برحت تؤثر في الآن نفسه فيهما وتضع حدوداً لنفوذهما أو هامشاً لتحركهما. ولهذا الواقع العشائري انعكاسات اجتماعية لا تقل أهمية عن انعكاساته السياسية، وهي تتمثل في تنظيم طرق موازية وبديلة عن قوانين الدولة لضمان احترام القيم والمصالح المشروعة المتعارف عليها والأهم في إرساء سلّم قيم مختلف عن سلّم القيم الرسمي، سلّم قيم أكثر انسجاماً مع حاجات المنطقة تفرضه سياسات التخلي عنها. فعلاماً تقوم هذه التنظيمات البديلة؟ وما هي الأعراف والقيم السائدة فيها؟ وما هي الأزمات التي تعترضها؟

الثاني، أنّ اقتصاداً بديلاً نشأ في المنطقة، غالبه على هامش القانون وبخلاف صريح معه. وهذا الاقتصاد يقوم بشكل خاص على زراعة القنب والإتجار به والتهريب عبر الحدود السورية الذي تضاعفت غنائه في ظلّ اعتماد لبنان سياسات دعم السلع ونفاذ قانون قيصر. وقد بدا كأنما المنطقة تعصي تماماً كالنهر الدافق الذي ينبع منها وتبيح لنفسها النشاطات الاقتصادية المخالفة للقوانين الوضعية، من باب استيفاء حقّها الضائع في التنمية.

ومن هنا، وكما بدا من الضروري أن يحتلّ قضاء الهرمل ما يستحقّ في اهتمامات دولة غالباً ما همّشته، بدا من الضروري أن نفهم جيّداً النسيج العشائري فيه كما مقومات اقتصاده الناشئة تمهيداً لمعالجتها وأخذها بالحسبان في سياسات الغد.

بقي ختاماً أن نأمل استكمال هذا التحقيق بتحقيقين آخرين عن جارتَي الهرمل المتروكتين والمهمّشتين مثلها: عكار والضنية، لقناعة منّا أنّه ليس بإمكان لبنان التوازن خارج هذه السببية الجغرافية التي تحتضن نحو ربع السكان عددياً وربع مساحة البلاد جغرافياً.

بطاقة تعريف عن قضاء الهرمل

لمحة تاريخية عن المنطقة

10

ديمغرافيا الهرمل

تقدّر الكثافة السكانية في الهرمل بـ ٦٦ شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد، وهي نسبة الكثافة الأقل في لبنان (٣) بعد قضاء بشري.

وفي حين لا يوجد إحصاء رسمي دقيق لسكّان القضاء، قدّر عدد من الدّراسات الحديثة (٤) عدد سكّان الهرمل بـ ٣٠ ألف و ٥٠٠ نسمة. ويلاحظ أنّ عدد ناخبي منطقة الهرمل (مدينة وجرود وبلدات وقرى) بلغ في انتخابات ٢٠١٨، ٦٥ ألف نسمة، اقترع منهم نحو ٣٥ ألفاً في الاستحقاق عينه. وبانتظار إحصاء دقيق، يفترّ حالياً الفارق بين عدد السكّان التقديري وعدد الناخبين بأنّه عائد إلى نسب النزوح المرتفعة في القضاء التي تلامس ٤٧,٦% (٥) وهي أعلى نسبة نزوح في لبنان وفق أرقام الإحصاء المركزي. وللمقارنة، تبلغ نسبة النزوح وطنياً ٣٢,٤% وهي ١٣,٦% في كسروان و ١٠,٦% في المتن، و ٢٤,٥% في عكار، وفق مسح الأحوال المعيشية والقوى العاملة لإدارة الإحصاء المركزي ٢٠١٨-٢٠١٩. ولم تحظَ جرود الهرمل بتقدير خاص بها لمعدّل النزوح منها، حيث تمّ دمجها مع كامل قضاء الهرمل، بما يعيّن نسبة نزوح أهلها المرتفعة والتي تلامس ١٠% في بعض الأحيان. وبيّنت الجولة الميدانية التي قامت بها "المفكرة" في أعالي القضاء تحوّل بعض القرى

تركت الحضارات التي تعاقبت على الهرمل وقضاها عدداً من الصروح الأثرية أبرزها: قاموع الهرمل عند مدخل المدينة، وقناة زنوبيا التي سمّيت تيمناً بملكة تدمر التي جرّت مياه نهر العاصي إلى مملكتها، ولوحة نبوخذ نصر (الثاني) في صريفيا في وادي الشربين، ودير مار مارون وقصر البنات على نهر العاصي.

وفي حين شكّلت الهرمل في الحقبة العثمانية جزءاً من ولاية الشام، كانت محلّ صراع ثلاثي قام بين العثمانيين وإمارة الحرافشة (١٥٢٠-١٨٦٦) وإمارة فخرالدين الثاني، حيث كان الأخيران (الخرافشة وفخرالدين) "مقاطعية" عند العثمانيين (٦)، مع محاولات للتّمع بما أمكن من استقلالية وحيّز يصغّر ويكبر وفقاً لوتيرة العلاقة مع السلطنة. ولاحقاً، تقرّر ضمّ الهرمل إلى متصرفية جبل لبنان (٧).

وفي حين باتت الهرمل جزءاً من لبنان الكبير منذ إعلانه في ظلّ الانتداب الفرنسي، انتظر سكّان الجرود إلى ما بعد الاستقلال، وتحديدًا دفع العلاقة مع عهد الرئيس فؤاد شهاب ليرفعوا العلم اللبناني على جبالهم. تلك العلاقة، أسس لها شهاب عندما كان قائداً للجيش برفضه قمع عشائر الجرد الغربي مطالباً الدولة اللبنانية بمقاربتهم بالإغناء قبل الأمن.

الهرمل المدينة

(١) الدكتور فؤاد خليل: "الخرافشة إمارة المساومة"، دار الفارابي، سنة ١٩٩٦.
 (٢) شادية علاء الدين: الإدارة العثمانية في مدينة طرابلس الشام، ١٨٤٠ - ١٩١٤، دار مكتبة الإيمان، طرابلس - لبنان، ٢٠١١.
 (٣) الموقع الرسمي لبلدية الهرمل، ودراسة الإحصاء المركزي ٢٠١٨-٢٠١٩.
 (٤) مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر في لبنان (الإحصاء المركزي) للعام ٢٠١٨-٢٠١٩.
 (٥) المصدر نفسه.



في شتاء الهرمل | تصوير كامل جابر

متدداً نحو السهل لينبسط على ضفاف نهر العاصي، ويكمل باتجاه الشمال الشرقي حيث خاتمة الحدود مع سوريا. هناك تتشارك الهرمل مع سوريا أراضي عدد من القرى اللبنانية أهمها القصر وحوش السيد علي، وهناك نحو ٢٣ قرية سورية معظم سكّانها من الهرمل ومنطقتها منها مطربا التي سمّي المعبر الحدودي غير الرسمي على اسمها.

وهرباً من قيظ الصيف حيث تلامس الحرارة أحياناً ٤٠ درجة مئوية في السهل، يصعد القضاء غرباً ليتصل بقضاءي عكار والضنية عبر سلسلة من الجبال المكتنزة بالسنديان والبَلوط واللزاب والشوح والأرز. هذا التنوع في الارتفاعات من ٦٠٠ متر في وادي العاصي إلى ٢٥٠٠ متر في بعض الجبال على الحدود العكارية ومع جبل المكمل، يفرض تنوعاً مناخياً ما بين شبه الصحراوي الجاف في الهرمل وسهلها حيث لا تتعدى الهطولات المطرية ٢٥٠ ميليمتراً في السنة، والمناخ المعتدل في الأودية (٤٠٠ إلى ٦٠٠ ميليمتر) إلى البارد والمثلج شتاءً في الأعالي (١٠٠٠ ميليمتر). موقع يجعل من القضاء أحد أحواض جبل المكمل الجوفية فينفجر متدفقاً عبر ١١ نبعاً إضافة إلى نهر العاصي، أبرزها نبع الحور في مرجحين ونبع رأس المال المصدر الأساسي لمياه الشفة في الهرمل-المدينة، يليه ينابيع بديتا والريسي والأحد عشرية والنهرية والهوة وعين أم شرف والشواغير.

والمراحات والأودية إلى أطلال نتيجة نزوح أهلها عنها نهائياً بسبب الإهمال وعدم توقّر المياه والطرق المعبّدة والمدارس وحتى الكهرباء، ومنها على سبيل المثال مزرعة الفقيه في وادي الكرم وكذلك وادي بنيت.

وتتميز التركيبة السكانية للمنطقة بحضور لافت للنسيج العشائري حيث يبلغ عديد مقترعي قرى القضاء التي تسكنها العشائر مع عدد قليل من العائلات نحو ٣٥ ألف ناخب من أصل ٦٥ ألفاً. كما ينتمي السكّان في غالبيتهم الكبرى إلى الطائفة الشيعية.

وبفعل تشكيل الأنشطة غير القانونية جزءاً مهماً من اقتصاد الهرمل من زراعة حشيشة الكيف وترويج المخدرات وتجاريتها والتهرب عبر الحدود وغيرها، نشأت فئة جديدة من السكان هم الطّوّار أي الخارجين عن القانون لأسباب مقبولة على سلّم قيم المنطقة. وفي حين يصعب إحصاء هؤلاء، تشير المعطيات إلى وجود أكثر من ٢٠ ألف مذكرة توقيف وبحث وتحزّ بحق أشخاص من قضاء الهرمل.

جغرافية الهرمل:

بين القرنة السوداء ونهر العاصي

يمتدّ قضاء الهرمل على مساحة ٧٣١ كيلومتراً مربعاً، أي ٦,٩٪ من مساحة البلاد، ينحدر من القرنة السوداء، أعلى قمة في لبنان (٣٠٨٠ متراً)،



رجل هرمللي في أرضه | تصوير كامل جابر



الهرمل من الأعلى | تصوير كامل جابر



جرد الهرمل وقد بدا جبل المكمل | تصوير كامل جابر



من الكهوف المنتشرة في وادي نهر العاصي | تصوير كامل جابر

قضاء الهرمل إدارياً والمراكز الرسمية

المنطقة بـ"القشلة" وهي تعني الثكنة باللغة التركية. ومخفراً درك، الأول في الهرمل المدينة وآخر في بلدة القصر الحدودية، ومراكز للأمن العام وأمن الدولة ومخابرات الجيش. وقد اتخذ مؤخراً قرار إنشاء غرفة للسجل العدلي في سرايا (لم تنفذ بعد). والأمر نفسه بالنسبة للدائرة التربوية الخاصة بالقضاء. ولا تتمتع دائرتنا الضمان الاجتماعي وتعاونية موظفي الدولة اللتين استحدثتا مؤخراً بأكثر من صلاحية استقبال الطلبات والمساعدات المرضية وإرسالها إلى مقرّيهما الرئيسيين في بيروت من دون البتّ فيها، أي أنّهما بلا صلاحيات إدارية.

خدمات عامّة

تبقى الخدمات العامّة في المنطقة في حدّها الأدنى، حيث ما برحت الهرمل تنتظر حصّتها من "الإلغاء المتوازن".

ولم تتحسن الطريق الرئيسية من زحلة نحو الهرمل، وتحديداً بين رياق ومدخل مدينة بعلبك إلا بعد عدوان ٢٠٠٦، فيما بقيت الطريق من بعلبك إلى الهرمل على حالها من سوء وعدم الإضاءة والحفر، كما في داخل الهرمل المدينة. وتُصنّف معظم الطرقات من الهرمل إلى بلدات وقرى القضاء وجروده محفّرة وضيقة وبعضها غير صالح إلا للسيارات الرباعية الدفع. وجمّة طريقان آخران الأول يربط الهرمل بالضنية والثاني بعكار.

بوجب القانون ٥٢٢ الصادر بتاريخ ١٦ تموز ٢٠٠٣، بات قضاء الهرمل رسمياً قضاءً مستقلاً في محافظة بعلبك - الهرمل بعدما كان جزءاً من قضاء بعلبك. إلا أنّ سكّانه انتظروا ١١ عاماً لتنفيذ القانون وتعيين محافظ للمنطقة (بشير خضر) في ٢ أيار ٢٠١٤. وقد تمّ تدشين سرايا الهرمل في ٢٠٠٦، ونقل إليها مركز القاءميمة الذي كان في شقة مستأجرة وكذلك المحكمة التي هي عبارة عن قاضٍ منفرد كان يداوم سابقاً في شقة مستأجرة أيضاً.

ويتكوّن قضاء الهرمل إدارياً من تسع بلديات تضمّ ٣٣ بلدة، يتراوح حجم مجالسها بين ٢١ عضواً (الهرمل المدينة) و٩ أعضاء (مزرعة سجد). وتتوزّع هذه البلديات على جرد عشيرة جعفر (بلدية جوار الحشيش وفيسان) وجرّد عشيرة ناصرالدين (الشربين ومزرعة سجد) إضافة إلى بلدية الكواخ وبلدية القصر-سهلات المي (على الحدود مع سوريا)، وبلدية الشواغير على كتف نهر العاصي. أمّا بلدية الخرايب المحسوبة على قضاء الهرمل فهي أقرب إلى بلدة العين في المنطقة الفاصلة بين الهرمل وبعلبك ولكنها محتسبة عقارياً ضمن قضاء الهرمل. وتجمّع كلّ هذه البلديات في اتحاد واحد هو اتحاد بلديات الهرمل.

ويوجد في القضاء ثكنة صغيرة للجيش اللبناني موروثة من الحقبة العثمانية يسمّيها أهل

في حين شملت تغطية شبكة الكهرباء معظم المجتمعات المأهولة في الهرمل (بعضها انتظر حتى ٢٠٢٠)، فإنّ المنطقة تشهد تقنياً قاسياً يصل إلى نحو ٢٠ ساعة يومياً في ظلّ تمنّع أصحاب المولّدات عن تشغيلها بسبب أزمة المحروقات في لبنان ومع ارتفاع وتيرة تهريب المازوت إلى سوريا. أخيراً، تعاني الهرمل من عدم وصول المياه إلى نصف السكان على الأقل رغم الينابيع الـ ١١ التي ذكرناها سالفاً.

الوضع الاقتصادي

توثّق دراسة الإحصاء المركزي (٢٠١٨-٢٠١٩)^(٦) أنّ دخل ٥٤٪ من القوى العاملة في بعلبك الهرمل لا يزيد عن مليون و٢٠٠ ألف ليرة لبنانية، علماً أنّ ٢٦٪ من بين هؤلاء يقلّ دخلهم عن ٦٥٠ ألف ليرة. وتعود هذه الأرقام إلى ما قبل الأزمة الاقتصادية التي تفجّرت في لبنان في الربع الأخير من ٢٠١٩، وأدّت إلى خسارة نحو ٦٠٪ من اللبنانيين وظائفهم وأشغالهم، معطوفة على أزمة كورونا التي فاقمت الأوضاع.

يقوم جزء هام من اقتصاد المنطقة على النشاطات غير الشرعية، وبخاصة التهريب غير الشرعي وزراعة حشيشة الكيف والإتجار بها والكسارات والمقالع. وفي إثر فشل القوى السياسية الممثلة في مجلس النواب في التوصل إلى تسوية لإقرار قانون عفو عام، حاولت القوى السياسية "تبييض" صفحتها تجاه حرمان بعلبك

لا يوجد في القضاء شبكات للصرف الصحي إلا في الهرمل-المدينة ولكن تقتصر نسبة المنازل الموصولة إلى الشبكة على ٤٠٪ من عدد الوحدات السكنية فيها. وهناك مشروع لمدينة شبكة صرف صحي في بلدة القصر الحدودية ولكن لم ينفذ بعد. ويذهب الصرف الصحي في بقية القضاء إلى حفر لا يوجد رقابة فعلية عليها للحؤول دون تلويثها المياه الجوفية وتحولها إلى آبار مفقودة القعر.

على صعيد المؤسسات التربوية، يوجد في الهرمل ٢٣ مدرسة رسمية يتعلّم فيها ٧٥١٤ تلميذاً وتلميذة. تتوزّع هذه المدارس على ١٤ مدرسة رسمية في قرى القضاء منها ٤ مدارس تكميلية وثانوية واحدة (في بلدة القصر الحدودية) والباقي ابتدائي، يقصدها ٢٢٨٩ تلميذاً بينهم ١٨٣ في المرحلة الثانوية. ولا يوجد في الهرمل أي خدمات جامعية.

حتى العام ٢٠٠٦، بقيت الهرمل من دون مستشفى حكومي، حيث اقتصر حضور الدولة الطبيّ طوال ٦٦ عاماً بعد الاستقلال على مستشفى ريفي هو أشبه بمستوصف، بلا غرفة عمليات ولا حتى مختبرات للتحاليل الطبيّة. ووفق إدارة الإحصاء المركزي (٢٠١٩-٢٠١٨) سجّلت النية والضيعة والهرمل أدنى المستويات من حيث التغطية الصحيّة بنسبة ٣٨,٩٪ للهرمل و ٣٧,٣٪ للمنية والضيعة، بينما سجّلت كسروان (٧٧,٨٪) وجبيل (٩١,٩٪) أعلى نسبة، في مقابل ٥٥,٦٪ للمستوى الوطني.

الهرمل فأقرت قانون تشريع زراعة القنب في نيسان ٢٠٢٠ من دون دراسة الجدوى الاقتصادية للقانون ومردود الزراعة على المزارعين أهل الأرض، ولم يوضع القانون قيد التنفيذ حتى اليوم. وإلى جانب هذه الأنشطة غير الشرعية التي يصعب رصدها أو معرفة حجمها، تشير خلاصات المسح الاجتماعي السريع لمجلس الإنماء والإعمار ما بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨ للمنطقة، بأنّ الزراعة والرعي يشكّلان المصدر الأساسي للدخل. وتشير دراسة لنظمة الغذاء العالمي "فاو" في ١٩٩٦ إلى أنّ مساحة الأراضي القابلة للزراعة تبلغ ٥٦٥٣٥ هكتاراً لم يكن يُزرع منها فعلياً سوى ١١١٩٤ هكتاراً، أي ما نسبته ٢٠٪ منها. ويومها خلّصت "فاو" إلى وجود حاجة وإمكانات لزيادة المساحات الزراعية والمراعي.

وإلى جانب هذه النشاطات التقليدية، نشهد تنامي نشاطات اقتصادية كمزارع الأسماك التي نشطت ابتداءً من التسعينيات والسياحة البيئية التي نشطت ابتداءً من ٢٠٠٠ وتعاني مذكاً من تردّي الوضع الأمني وبخاصة بعد الحرب السورية. في المقابل، لا يوجد مصنع واحد في كلّ قضاء الهرمل يشغل أكثر من ٤ أشخاص.

ومن مصادر الدخل الأخرى، الرواتب والتعويضات التي يسدّها حزب الله لعدد من المتفرّغين في صفوفه أو كمّ من العائلات وبخاصة عائلات شهدائه. وتمتّع هذه الفئة من أبناء القضاء باستقرار مالي واقتصادي تعزّز مع انهيار الليرة حيث يتلقّون رواتبهم بالدولار، أو الورقة

الخضراء، كما يشيرون إليه. ولم يعد سرّاً الكلام عن رخاء يتمتّع به هؤلاء، مع من يارسون التجارة الحدودية أيضاً، في ظلّ الأزمة التي تخنق بقية أبناء المنطقة.



جرد الهرمل شتاءً | تصوير كامل جابر

01

الهرمل المدينة

عاصمة قضاء أم قرية فقيرة؟

الهرمل البعيدة عن عين الوطن وقلبه سعدى علّوه

ليست فقط عاصمة قضاء، ولا مدينة مفتوحة على سوريا وأهلها، ولا تلك المدينة التي تتركز في سفح سلسلة جبال لبنان الغربية حيث تضم جرود البقاع الشمالي مع بعض عشائره. الهرمل هي كل هذا معطوفاً على مئة ألف مواطن تركوا هناك بعيداً عن عين الوطن وقلبه، لينزح ٥٠% على الأقل من بينهم، وفق إدارة الإحصاء المركزي ٢٠١٨-٢٠١٩. فالبعيد يصعب مشوارهم في الحياة من صرخة الطفل منهم عند الولادة، مروراً بخطواته الأولى نحو مدارسها المتعثر بعضها، إلى الجامعة التي تبعد ١٥٠ كيلومتراً، وصولاً إلى الحق في خدمة صحية جيدة وفي أمن لا ينفصل عن التنمية، وبدورها لا تنفصل عنه.

مدينة الشهداء

بعد رأس بعلبك بنحو كيلومترين يتركز حاجز للجيش اللبناني عند نقطة «المحطة» - نسبة إلى محطة القطار القديمة التي ما زال مبنائها قائماً - فيما توطأ اللواء الراحل غازي كنعان في عز سطوة السوريين في لبنان مع أحد نافذني المنطقة لفك «سكة التران» وبيعها. هناك عُلقَت لافتتان الأولى تشير إلى الطريق الدولية نحو القاع وسوريا، والثانية ترشد القادمين للانعطاف يساراً نحو الهرمل. القاع، جارة الهرمل وأقرب

قبل ٢٣ عاماً أقيمت حفل زفافي على ضفاف نهر العاصي ودعوت إليه أصدقائي من بيروت بعضهم لم يسبق أن زار الهرمل. بدأت الاتصالات تنهال عليّ بدءاً من الساعة ١٢ ظهراً: «وصلنا ع منطقة ما فيها حدا، وبين هيدي الهرمل؟ لوين آخذتينا؟». وكان معهم كل الحق حيث أن هرملنا تقع في أقاصي البلاد جغرافياً وإمائياً.

عندما تدخل الحيز الجغرافي لبعلبك الهرمل تتغيّر الطبيعة الجغرافية والمناخية شيئاً فشيئاً. فالمنطقة المفتوحة على البادية السورية تكتسب مناخاً شبه صحراوي، فتنبسط الأرض على جانبي الطريق ذهبية جافة، فيما تلتحف بعض القرى سفح السلسلة الغربية وكأنّها تتلطّى طمعاً ببعض الاخضرار ومياه الينابيع. فراغ أغبر تكسره منازل البلدات المتشكّلة حول الطريق متصلة بعضها ببعض في معظم الأحيان إلى أن تصل إلى منعطف بلدة رأس بعلبك. من هناك تلوح الهرمل ولكنها تبقى بعيداً ١٨ كيلومتراً، بقعة سكنية يكسر إسمنتها بعض اخضرار نجا من تمدد عمراني شرس أكل بساتينها التي طالما اشتهرت بها.

من بعيد، تبدو الهرمل نائية وحيدة. ولكنّ الهرمل ليست فقط تربة ومناخاً وصخوراً ونهراً غزيراً عاصياً، و١١ نبعاً يتدفّق في أرجائها. والهرمل

المسؤولية على الناس». هذا لا ينفي أن بعض البطاريات والمصابيح اختفت عندما لم يعد هناك جدوى للأعمدة الجميلة سوى أن تؤنس المدخل الذي ينساب وحيداً نحو وادي العاصي عابراً على كتف نبعه الأول عين الزرقا.

من مدخل الهرمل تستقبل القادمين إلى المدينة بعض الشجيرات وأحواض الورد المعتنى بها، وهو مشروع تفتخر به بلدية الهرمل أشد افتخار، كون المدخل بقي صحراء قاحلة إلى أن نفّذت تشجيرته قبل نحو ١٥ سنة. وفعلاً نجح في كسر التصحر المترامي الأطراف لشرق المدينة.

عند مدخل القاموع، وهو من الآثار الشهيرة في الهرمل، يرتفع قوس نصر نفّذه اتحاد بلديات القضاء ويرأسه عادة رئيس بلدية الهرمل. يتحدث بعض المهندسين عن فساد اعترى إنشاء هذا القوس، عدا عن أنّ كثيراً يرون أنّ المال الذي خصّص له كان يمكن استثماره في أمور تشكّل أولوية لمنطقة محرومة كما الهرمل. يتحدث أهل المدينة أنّه جرى تلزم القوس بـ٥ مليون ليرة في المرّة الأولى، لكن ما لبثوا أن ألغوا المناقصة ولزموه بـ٩٥ مليون ليرة، ثم اكتشفوا أنّ أعمدة الدعم لا تكفي لحمله فخصّصوا ٥٠ مليون ليرة إضافية لتدعيمها.

تحت القاموع تبدو إحدى البحيرات الزراعية التي كان القصد من إنشائها تجميع مياه الشتاء لاستخدامها في الري شاهدة على هدر الأموال على شحّها. البحيرة فارغة فيما تخربت منشآتها

القرى القابعة في سفح السلسلة الشرقية على الحدود مع سوريا إليها (حوالي ٧ كيلومترات) هي أقرب إلى الهرمل بنحو ٥٥ كيلومتراً منها إلى بعلبك، ومع ذلك أتبعتهما الحسابات الانتخابية الطائفية مع رأس بعلبك والفاكهة والجديدة إلى قضاء بعلبك، ليحتسب سكانها من الطائفة المسيحية قوّة مؤثرة مع ناخبي دير الأحمر وعيناتا وشليفا والمقدم وغيرها من قرى قضاء بعلبك، فيُنحوا نائبين ولا يضيعوا في الغالبية الشيعية في قضاء الهرمل.

مع الانعطاف نحو الهرمل، ترسم لوحات الإضاءة الشمسية المعلقة على العواميد شكلاً هندسياً يشبه رفّ الطيور الكبيرة فاردة أجنحتها مع كل موسم هجرة. للأسف، لم يبقَ من مشروع إضاءة مدخل الهرمل الموحش للقادمين الغرباء، وخصوصاً ليلاً، سوى الأعمدة المطفأة ولوحات تخزين الطاقة الشمسية لتحويلها إلى كهرباء. قبل نحو عشر سنوات أشاع القيّمون على المشروع الذي نفّذ في عهد وزير الأشغال الأسبق غازي العريضي، أنّ مصابيح الأعمدة (أي اللمبات) قد سرقت ولذا لم يعد بالإمكان إنارة مدخل الهرمل برغم مئات آلاف الدولارات التي دفعت على المشروع. المهندس بومدين الساحلي الذي دأب على مراقبة مشاريع المنطقة ضمن لجنة من المهندسين المهتمين بإنهاء القضاء وعاصمته الهرمل، يؤكّد أن فساداً اعترى صرف المال وأدى إلى خلل تقني عطّل الإضاءة وليس صحيحاً أنّ السبب هو السرقة: «بس لأنّه الناس بتصدّق أنه في سرقات فوق فاستسهلوا رمي



الأبواب القديمة لبيوت الحجر والطين في الهرمل | تصوير كامل جابر



الحدود مع فلسطين المحتلة. عدد الصور يفوق عديد الأشجار ليمنح الهرمل لقبها «مدينة الشهداء». مدينة الشهداء الذين سقطوا أيضاً خلال الحرب الأهلية وفي صفوف المقاومة الوطنية في الجنوب والبقاع الغربي وخلال اجتياح ١٩٨٢ في بيروت.

عاصمة قضاء أشبه بقرية

برغم نسبة النزوح العالية التي تجعل الهرمل تنزف أبناءها نحو أحزمة البؤس في العاصمة والضاحية بنسبة تقارب ٥٠٪ كمدينة وليس كقضاء، إلا أنّ التطور العمراني الذي شهدته في السنوات الثلاثين الماضية كبير. بناء غير منظم، أنشئ معظمه بلا ترخيص بنسبة تلامس ٩٧٪ وفق معطيات إدارة الإحصاء المركزي. تكاد منازل الهرمل أن تصل إلى العاصي من مدخلها حيث تضاءلت المسافة بينهما إلى نحو مائتي متر بعدما كانت سابقاً لا تقلّ عن كيلومتر ونصف الكيلومتر. اتصلت المدينة بالمناطق المجاورة لها سواء من الشرق بقرية الشواغير المتركزة على كتف العاصي، وكذلك بقرى المنصورة والبويضة والقصر على الحدود السورية شمالاً، فيما صعّدت أحيائها في الدورة والمركين الشمالي والجنوبي لتلامس مداخل الأودية لناحية الجرود. أما جنوباً فقد توسّعت باتجاه وادي الكرم مشكّلة حي رأس المال الذي حمل اسم النبع الرئيسي الذي يغذيها بمياه الشفة وأهم ينابيعها الـ ١١ بعد ينابيع العاصي.

في دليل حثي على مشاريع التنفيعات التي انتشرت في أعوام سابقة عبر برك مائية زراعية مماثلة سواء في السهل أم في الجرود.

بعد قوس النصر بنحو مئة متر، تدلّ اللوحة إلى جانب الطريق قرب مستشفى الهرمل الحكومي الذي افتتح في ٢٠٠٦ وأدى اختلاف الثنائي الشيعي الذي يمثل المدينة (حزب الله وحركة أمل)، على تحاصص مجلس الإدارة رئيساً وأعضاء، إلى تأخير وضعه في خدمة الناس ٦ سنوات. ٦٣ عاماً من حرمان الهرمل وقضاؤها من مستشفى حكومي بعد الاستقلال لم يشكّل حافزاً للقوى السياسية للتعالج عن المصالح الضيقة لصالح المواطنين.

من المستشفى الحكومي نرولاً نحو وادي العاصي يستقبلك حاجز ثان للجيش اللبناني هو نفسه الذي استهدفه أحد التفجيرات الثلاث التي هزّت بالهرمل إبان تواجد مسلحي تنظيمي داعش والنصرة في جرود عرسال ورأس بعلبك والقاع والقلمون السوري. هناك استشهد الملازم الأول الياس الخوري، ابن بلدة الفاكهة ومعه الجندي حمزة الفيتروني من الهرمل اللذين نقل أنّهما تمسكا بالسيارة المفخخة التي كانت تقصد الهرمل فاضطر سائقها إلى تفجيرها بهما، فافتديا المدينة وأهلها. وبرغم مطالبة العديد من أبناء المدينة بتسمية الشارع باسمهما وفاء لتضحيتهما، لم تستجِب بلدية الهرمل حتى الآن لذلك.

بعد جسر العاصي بأمطار تظهر تباعاً صور شهداء حزب الله الذين سقطوا مع المقاومة جنوباً على

وكذلك حصل مع استحداث دائرة تربوية خاصة بالقضاء لتسهيل إنجاز المعاملات التربوية للتلامذة والمدارس التي تحصل في بعلبك. وبرغم اللافتات التي رفعت في الهرمل شاكرة فلاناً وعلاناً وهذا الحزب وذاك على استحداث الدائرة التربوية التي لم توضع قيد التشغيل، حالت الحسابات الحزبية هي الأخرى دون قيامها فعلياً. أما استحداث دائرة للضمان ودائرة لتعاونية موظفي الدولة فقد اقتصر دورهما على استقبال الطلبات من دون البتّ بها، أي أنهما بلا صلاحيات إدارية. ولذا على المواطنين والموظفين أن ينتظروا إرسال البريد إلى بعلبك وعودته لتسيير أمورهم.

مدينة مختلطة أم كانتونات عائلات وعشائر

تكاد الهرمل أن تكون المدينة الوحيدة في لبنان التي تضمّ سجلات قيودها لبنانيين يعيشون في بلد آخر ليس بسبب نزوحهم أو اغتربهم إليه، بل لأن سايكس-بيكو، الاتفاقية التي فصلت لبنان وسوريا إلى دولتين، قطعت أجزاءً من قضاء الهرمل وألحقتها بسوريا، فصارت قري لبنانية داخل الحدود السورية، لا يقلّ عديدها عن نحو ١٥ بلدة ينتخب أهلها في الهرمل المدينة، وفي قضاؤها وخصوصاً في القصر وحوش السيد علي والشواغير.

وللهرملة ميزة ترتبط بنسيجها العشائري حيث تتركز العشائر تاريخياً في الجرود التي لا يشاركها

أعلنت الدولة اللبنانية بعلبك الهرمل محافظة مستقلة عن البقاع بموجب القانون ٥٢٢ في ١٦ تموز ٢٠٠٣. واستبشر الهرمليون خيراً بإعلان مدينتهم عاصمة للقضاء الذي يحمل اسمها، بما يستلزم ذلك من إنشاء دوائر خدماتية أساسية بعد أن كانوا يسافرون إلى زحلة مسافة ٩٠ كيلومتراً لإنجاز أوراقهم في نواح عدة، بخاصة وأن القضاء يضم ٣٣ بلدة يسكنها مع الهرمل نحو ١٠٠ ألف مواطن. إلا أن الدولة انتظرت ١١ عاماً حتى تباشر تنفيذ القانون، فعيّنت محافظاً لها (بشير خضر) في ٢ أيار ٢٠١٤، بعد أن تمّ تدشين سرايا الهرمل في ٢٠٠٦. وفي حين أنشئ قلم لقاضي منفرد في الهرمل منذ الستينيات تمّ نقله لاحقاً من شقة مستأجرة إلى السرايا الحكومية بعد تدشينها، إلا أن أحداً من أهل الهرمل لم يرَ القاضي المعين فيها منذ ما قبل كورونا. ويؤكد نائب رئيس بلدية الهرمل عصام بلبيل أن البلدية رفعت كتاباً إلى وزارة العدل تبلغها فيه بعدم حضور القاضي إلى محكمته في الهرمل ولكن «من دون أي نتيجة، يعني ما صار شي بناء على كتبنا»، بحسب بلبيل. ولذا تُختصر محكمة الهرمل اليوم بكومة من المستندات والملفات التي لا يلمسها أحد «حتى أوقات ببسألوا القاضي إذا بينزلوا له الملفات ع بيروت فبقلهم مشغول»، وفق ما يؤكد أحد محامي الهرمل.

تمّ مؤخراً إقرار غرفة للسجل العدلي في السرايا ولكن اختلاف الثنائي الشيعي على التوظيفات داخلها أجل تنفيذها. وعليه، ما زال أهل الهرمل والقضاء يقصدون بعلبك للحصول على سجل عدلي.

الأجيال الجديدة التي كانت تحتاج للبناء بعيداً عن بيت العائلة الأم. وبقي سكن العشائر حتى في الأحياء المختلطة محكوماً بقرب الأخيرة من كانتون هذه العشيرة أو تلك. ففي حال كان الحي المختلط قريباً من منطقة نفوذ عشيرة ما، فإن أبناءها يسكنون فيه مع عائلات الهرمل من غير العشائر، فيما أن أبناء العشائر الأخرى يتجنبونه بشكل عام مع بعض الاستثناءات القليلة لأشخاص يغردون خارج سرب المفاهيم التي تحكم موازين القوى بين العشائر.

المدينة ومساحاتها المشتركة

ليست التركيبة السكانية والديموغرافية الموزعة حسب العشائر والعائلات التي تحكم الهرمل وحدها التي غيّبت مساحات التلاقي في المدينة فقط. فالهرمل البلدة نمت وتطوّرت لتصير مدينة من دون أي تنظيم مدني ولا حتى تراخيص لإنشاء نحو ٩٧٪ من بيوتها، وهي تخلو اليوم من الحدائق العامة التي يمكن أن تشكل متنفساً لقاطنيها، فكانت أزقة الأحياء مثلاً هي ملاعب أطفالها، إضافة إلى بعض العقارات غير المبنية التي تتحول إلى ملاعب تراثية لكرة القدم.

وللهرميل مساحتها الرئيسية، هي ساحة السبيل وفيها سوقها الرئيسي الذي يمتد شمالاً حتى آخر منطقة الدورة. وفيها أيضاً موقف للحافلات عبر السنين، وكانت شاهدة منذ القدم ولغاية اليوم على مغادرة أبناء المدينة نحو العاصمة

أحد في ملكيتها، اللهم إلا بعض العائلات الصغيرة التي لا تغير في موازين القوى المسيطرة على كل منطقة. وتتخذ كل منها جرداً يسمّى باسمها «جرد آل علوه»، «جرد آل ناصر الدين» إلخ.. وحين نزلت العشائر من سلسلة جبال لبنان الغربية قبل نحو ستين عاماً ونيّف، لم تتوزّع بشكل كبير داخل المدينة وإنما اتخذت لنفسها مناطق خاصّة باتت بمثابة امتداد جغرافي لمناطق نفوذها، حيث لا يشاركها أحد في السيطرة على طرقاتها التي تربط جرد كل منها بمنطقة تركزها في المدينة. ومع أننا نجد ناخبين من عشائر السلسلة الغربية كآل ناصر الدين ونددش وعلوه وآل جعفر (ولو بنسبة أقل) في الهرمل الإدارية نفسها، وتحديدًا في أحيائها الرئيسية: الحارة والوقف وبديتا، حيث يقارب عددهم ثلث الناخبين البالغين نحو ٣٠ ألف ناخب في المدينة نفسها. إلا أنّ موضع هذه العشائر الأساسي كمقترعين وملّاك أراضٍ يبقى في أقلام اقتراع الأودية التي كانت تعجّ بهم كسكّان قبل أن ينزحوا إلى المدينة.

وبالإضافة إلى العائلات المتحدّرة من العشائر، نجد عائلات الهرمل، وخصوصاً الأساسية منها والتي تفوق العائلات الصغيرة عدداً، تتوزع الأحياء بصيغة عامة لهذا الحي أو ذاك، ففي حي الحارة وامتداداً نحو ساحة السبيل مثلاً تتركز عائلات طه والساحلي وصقر (تمتد الأخيرة نحو حي المرح)، ونجد ثقل عائلي محفوظ وشاهين في حي الضيعة والبيادر. ولكن هذه الحال شهدت اختراقات توسّعت مع الوقت وخصوصاً مع تمدّد الهرمل وإنباتها أحياء مستجدة مختلطة سكنتها



حيّ الضيعة كما بدا من تلة مقابلة | تصوير كامل جابر

الأعلى لأحد أبناء عشائر المنطقة، لمدة ٩٩ عاماً، ففقدت وظيفتها الأساس فعلياً. ومؤخراً، رفعت بلدية الهرمل دعوى قضائية لدى قضاء العجلة كونها مالكة أرض الوقف لاستعادتها ولكونها تعجز لغاية اليوم عن ذلك، وهي تحاول حل الموضوع «حجياً». وفي أواخر ٢٠١٩ حصل تطوّر إيجابي في قضية منشية الوقف حيث قامت جمعية أجنبية بالتعاون مع اليونيسف وفي إطار دعم المجتمع المضيف للنازحين، بتركيب ألعاب للأطفال فيها وتحويل «مرجتها» إلى ملعب لكرة القدم مع تركيز ثلاث طاولات لل«بيك نيك». ولكن حتى اليوم، وربما بسبب كورونا، لا نجد إقبالاً من أبناء المدينة عليها، وما زال ضامنها من آل عواد يسكن فيها ويفتح دكاناً يبيع فيه مشروبات غازية وعصائر وبعض «النقرشات» للرواد في حال أتوا.

ورغم وقوع الهرمل على ضفاف العاصي وإن فصلتها عنه نحو ٣ كيلومترات كحد أقصى، إلا أنّ العلاقة مع النهر لم تتحوّل إلى ملتقى جماعي إلا في الأفراح التي درج تنظيمها في مطاعم العاصي في العشرين سنة الأخيرة. فالعلاقة مع النهر ما زالت فردية وعائلية، والأهم أنّ النهر ليس سوى مقصداً لتناول الطعام في مرافقه السياحية، والاختلاط مع من يقصده من خارج الهرمل.

وقد حاولت جمعيات ولجان أهلية تحريك الركود في الأنشطة الثقافية والأدبية والفنية ومعها الاجتماعية في المدينة، وهي محاولات نشطت

وعلى النزوح الكثيف من المنطقة. وتخلو الساحة من المقاهي، ويقتصر وجود المطاعم فيها على مطعم فول لا يتسع لأكثر من ثلاث طاولات كحد أقصى ومحلات سندويشات. قبل سنوات، افتتح مطعم فول آخر أكبر بقليل من الأول، فيما صمد مقهى يتيم مخصص للرجال للعب ورق الشدة. وفي آخر شارع ساحة السبيل، وتحديداً في بداية منطقة السرايا الحكومية افتتح مقهى لشخص من عشيرة علوه، شكّل ملتقى متواضعاً لجزء من شبان وشابات المدينة. وتعرّض هذا المقهى في أوائل نيسان ٢٠٢١ خلال إشكال عشائري لإطلاق نار أصاب قارورة الغاز داخله ممّا أدى إلى انفجارها واحتراقه بالكامل.

ولكن ساحة السبيل التي بقيت ساحة الهرمل الوحيدة لسنوات طويلة قبل أن تنشأ مؤخراً ساحة السرايا الجديدة التي اتخذ منها ناشطو حراك الهرمل أثناء ثورة ١٧ تشرين مركزاً لاعتصامهم. لم تكن يوماً مكاناً آمناً كمساحة مشتركة بسبب المشاكل ذات الطابع العشائري التي غالباً ما تكون مسرحها. وكثيرة هي جرائم القتل سواء العمد أو العشوائيات التي حصلت فيها، عدا عن إطلاق النار، والقذائف مؤخراً في خلال تشييع أبناء العشائر وخصوصاً الوجهاء من بينهم.

ويوجد في الهرمل تاريخياً مساحة خضراء واحدة هي منشية الوقف التي كانت مقصد أبناء الهرمل قبل الثمانينيات حين كانت ملكاً بليدياً قبل أن «يضمّنها» المجلس الإسلامي الشيعي

في ما بعد كجمعية تحمل اسم منتدى التراث والثقافة)، وتمكنت من إنشاء مكتبة عامّة والإفادة من قاعة المسرح في المبنى الذي شيّدته اللجنة الأهلية في أوائل الثمانينيات. وعملت اللجنة، وفق إحدى مؤسّساتها زينب شمس، على جمع الكتب من منازل أهل الهرمل «كل حدا تبرع لنا من بيته بشوية كتب» مما شكل نواة لمكتبة فُتحت لعامة الناس وشكلت ملتقى لتلامذة المدارس في الهرمل خصوصاً مع اعتماد المنهجية الجديدة في ١٩٩٨ وإدخال الأبحاث كجزء من العملية التربوية التطبيقية. فتحوّلت المكتبة العامة إلى مكان لتلاقي جميع طلاب المدارس، وقام أعضاء لجنة العمل الثقافي بكتابة نصوص مسرحية وإخراجها ليؤدّيها التلامذة، كما نظّموا دورات تقوية للمحتاجين من بينهم. وإذا استرّدت بلدية الهرمل بعد ذلك المكتبة العامة من اللجنة، نجح منتدى الثقافة والتراث من الحصول على تمويل وبناء مركز مع مسرح للأنشطة ومكتبة عامة واستمر بتنظيم الأنشطة الثقافية للبنانيين واللّاجئين من سوريين وعراقيين في الهرمل، ولكنه اليوم مقفل بسبب كورونا ويعاني من أزمة تمويل قد تعيق استمراره كواحة في ظل حاجة الهرمل إلى مساحات تفاعلية مشتركة.

في فترة زمنية محدّدة لتنفّس أو تخمد بعدها، ففي أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، تجمّع عدد من ناشطي الهرمل من مستقلّين وفاعلين في أحزاب تقدّمية ليشكلوا لجنة أهلية لإغناء المدينة وتمكّنوا من إنشاء مبنى لمركز ثقافي يحتوي على مكتبة عامّة. ولكن المبنى بقي بلا مكتبة مجهزة، واقتصر دوره على مع بعض الأنشطة المحدودة كالندوات.

وعرفت الهرمل في النصف الثاني من الثمانينيات رابطة شباب الهرمل التي ضمّت في أوجها نحو ٦٠ شاباً وشابة، وفق أحد مؤسّسيها حسن شاهين. وعبر أنشطتها الثقافية، نظمت الرابطة مهرجانات شعرية أبرزها للشاعر أحمد فؤاد نجم وهو حدث لم تشهد مثله الهرمل من قبل، بالإضافة إلى أمسيات شعرية للشعراء ممدوح عدوان وشوقي بغدادي وشوقي بزيغ. وأقامت معارض رسم لكلّ من الفنانين أبي ذر الغفاري وناجي العلي. وبما أنّ الهرمل لم تعرف السينما، حدّدت الرابطة يوماً في الأسبوع لعرض أفلام سينمائية مختارة، يعقبها نقاش بين الحضور. وعرفت الهرمل للمرّة الأولى مع الرابطة تشكيل فريق كرة طائرة للشبّان وآخر للشابات نافسا على مستوى منطقة البقاع. وقد أصدرت الرابطة نشرة فصلية للإبداع في البقاع الشمالي، نجد العدد الثاني منها في ١٩٩٢ مخصّصاً لذكرى المفكر مهدي عامل. ولكن الرابطة انتهت مع مغادرة معظم كوادرها للدراسة والعمل في الخارج أو في بيروت. في أواخر النصف الثاني من الثمانينيات أيضاً، تشكلت لجنة العمل الثقافي في الهرمل (تأسّست

أحياء الهرمل

حي الحارة

يعتبر حي الحارة أكبر أحياء الهرمل وأقدمها إذ ما زال يضمّ بعض المنازل الترابية والحجرية القديمة التي تدلّ على الطابع القروي الفقير الذي طبع المدينة لسنوات طويلة. ما زال الحيّ الذي يتفرّع من ساحة السبيل مكتظاً وعبارة عن كتلة من الإسمنت حيث تتمتّع منازل قليلة بواحة صغيرة أمامها، فيما تشقّه طريق ضيقة متعرجة لا تتسع لسيارتين في معظم الأماكن. يبلغ عدد ناخبي حي الحارة نحو ١٠٢٠٠ ناخب (كانوا ٩ آلاف في ٢٠١٨)، وفق أحد مخابراتها الستّة بسّام طه. تسكن الحي معظم العائلات الهرملية الكبيرة تتصدّرها عائلة صقر (١٣٠٠ ناخب).

يقول المختار طه إنّ الهرمل توسّعت من حي الحارة بالأساس الذي يمتدّ من محطة وقود آل العميري على زاوية سرايا الهرمل الحكومية إلى «مهنّيّة» الهرمل على الحدود مع حي المنصورة شمالاً، ويمتدّد داخل الهرمل نحو حي الضيعة على مدخل حارة عشيرة آل حمادة مقابل ضريح رئيس مجلس النواب الراحل صبري حمادة، ثمّ ينعطف نحو حدود حي التلّ في أطراف الهرمل لناحية بلدة الشواغير على كتف العاصي. وعليه يضمّ حي الحارة ساحة السبيل، الدورة، وجزء من المرح الشمالي، والكعيدية.

حي الوقف

يكتسب حي الوقف اسمه من الوقف، وهو المنشية أو الحديقة اليتيمة في الهرمل والتي ذكرناها أعلاه. وفيه المقبرة الأساسية للمدينة، إضافة إلى مقبرة آل حمادة الذين خصّوا وجهاءهم بأضرحة مقبّبة، وهي غير المقبرة التي تضمّ ضريح صبري حمادة ونجله الوزير الأسبق الراحل ماجد حمادة.

ويضمّ حي الوقف أيضاً جزءاً من المرح الجنوبي حيث تتركّز عشيرة آل علوه، وحيّ البيادر والمعالي. يقول أحد مخابراته الخمسة زين ناصر الدين إنّّه من أكثر أحياء الهرمل اختلاطاً إذ يبلغ عدد ناخبيه من العشائر (علوه، ناصر الدين وحمادة وشمص) نحو ثلث المقترعين البالغ عددهم نحو ١٢ ألف ناخب.

حي بديتا

يمتاز حي بديتا عن حيّ الحارة والوقف كون معظم ناخبيه الـ ٧٧٠٠ يسكنون خارجه، إذ لم يبق فيه سوى ٢٠٠٠ ناخب، بينما توزّع البقية على من نزحوا من الهرمل قبل أكثر من ٣٠ سنة، إضافة إلى من يسكنون بالأساس في قرى سوريّة. يقول أحد مخابرات حي بديتا



بداية سوق الضيعة القديم في الهرمل | تصوير كامل جابر

سليمان شمس إنّ الحرمان وقلة فرص العمل والعلم هجرت ناخبيه. وفي بديتا أيضاً ينتخب نحو ٢٥٠٠ شخصاً من العشائر وتحديداً شمس وندش وعواد وعلام. وهناك ضيع قاعة بذاتها مثل الخرايب والمعصرة ووادي العس والزيرة ينتخب أهلها في حي بديتا، بينما أملاكهم وكل حياتهم خارج الهرمل. تتركز بديتا على أعلى تلال الهرمل ثم تتوسّع جنوباً لتضم مناطق العسري والإيرانية، ثم تتدرّج نحو الهرمل فتشمل حيي الضيعة والبيادر.



منزل قديم في حي آل حمادة في الضيعة | تصوير كامل جابر



أحد الأحياء القديمة في الهرمل | تصوير كامل جابر



حزب الله يسيطر على البلدية وسط تنامي الأصوات المعارضة

بوقته، بدنا ننتخب لايحة الحزب والحركة لأنه بدنا نوظف أولادنا». ترى أنّ المواطن يعرف كل شيء «بس محتاج للوظيفة ولكرتونة الإعاشة وللثة دولار أيام ما كان في دولارات».

تسأل زينب عن دور الجمعيات والأحزاب في توعية المواطن، لتجيب نفسها: «الأحزاب فسدت لأنها ملحقة، والجمعيات مثلها تماماً».

ترى فداء بدورها أنّ الزبائنية دائمة ولا تنبت في وقت الانتخابات فقط: «غير الدين، حيث هناك متديّنون، يسكون الناس بالمستشفيات، وبالخدمات التي هي حقوقهم، وبالجامعة اللبنانية وكأنه ليس من حق الشباب أن يدخلوا إلى الجامعة الوطنية، أو عن طريق وظيفة». تتذكر كيف اتهموها أنّها ضد المقاومة لأنّها ترشحت، لتؤكّد أنّ المنافسة في الانتخابات البلدية ليست على أساس المشروع أو البرنامج الانتخابي أو الكفاءة، بل هل أنت مع الحزب أم مستقلة؟ وللدلالة على مستوى المحاسبة تشير إلى أنّ البعض وصل به الأمر أن طلب منها أن تتوقف عن الخروج برفقة كلبها لأنّ البعض يعتبر الكلب نجساً، وأسماءها بعض خصومها بـ«أم كلاب». تتذكر زينب أيضاً أنّ جاريتها طلبت منها أن تشطب لها أحد أسماء لائحة الحزب والحركة وتضع اسمها مكانه. هنا استنفرت إحدى مندوبات لائحة أحزاب السلطة وقالت لها «بيبيه يا حاجة أنتي ما بتحبي الحسين؟». عندها قالت لها زينب «وشو خص الحسين بالانتخابات البلدية؟: غابت جارة زينب قليلاً ثم غافلت مندوبة اللائحة

كما كلّ لبنان، شهدت الهرمل الانتخابات البلدية الأولى بعد الحرب في ١٩٩٨. يومها تنافست لائحتان الأولى من العائلات والأحزاب، بما فيها حركة أمل، والثانية من حزب الله فازت كاملة. في الدورات التي تلت دورة ١٩٩٨ ولغاية الانتخابات الأخيرة في ٢٠١٦، صارت اللائحة الفائزة مكوّنة في غالبيتها من حزب الله بالتحالف مع حركة أمل، إضافة إلى عضو لحزب البعث وأحياناً عضو ثان للحزب السوري القومي. وكانت هذه اللائحة تفوز بفارق أصوات كبير عن اللائحة أو اللوائح المنافسة وحتى على المرشحين المستقلين. ومن اللوائح المنافسة في انتخابات ٢٠١٦ لائحة «معاً» التي تجمّع لتشكيلها ناشطات وناشطون من الهرمل في محاولة للانتفاض على هذا الواقع، ونالت ثلث أصوات المقترعين، فيما فازت لائحة حزب الله بالثلثين.

من بين أعضاء اللائحة زينب شمس وفداء الساحلي الأولى (زينب) معلّمة مدرسة، فيما تحمل فداء إجازة في إدارة الأعمال والتسويق. سبق لزينب أن خاضت الانتخابات البلدية لـ٣ دورات متتالية قبل تجربتها مع «معاً». كانت في كلّ مرة تضع برنامجاً انتخابياً للإغناء والعمل البلدي الشفاف والسليم وتدور على الأحياء لتخبر الناس عن أهمية التغيير وعن حقوقهم البديهيّة. تضحك وهي تخبر «المفكرة» عن ذلك وتقول «كانوا يقولوا لي هالحكي حلو بس مش

بحاجة إلى ١٠ آلاف متر من جديد». ويضيف بليبيل إلى عمل البلدية «تفريغ الجور الصحيّة» للمنازل غير الموصولة إلى شبكة الصرف: «نحن بصدد إنشاء محطة تكرير بتمويل من الاتحاد الأوروبي وستخدم ٤٠٪ من المنازل الموصولة إلى الشبكة، ولازم نعمل محطات تكرير صغيرة في مناطق مختلفة من الهرمل». من هذه المحطات الصغيرة، كانت البلدية تخطّط لمحطة في وادي الجوز قبل حي الإيرانية حيث يسلّط السكان هناك مجارير منازلهم إلى ساقية نبع الإحدى عشرية التي تستعمل في ري بساينها «بس الناس ما قبلوا وتوقف المشروع»، كما يقول. أمّا محطة تكرير الصرف الصحيّ لحي راس المال فوق النبع الأساسي الذي يغذي المدينة فتتعرّضت ل«سرقة كابل الكهرباء وتوقف إلى حين تمديد كابل جديد»، وتستعمل مياهها للري أيضاً.

تذهب موازنة بلدية الهرمل البالغة مليارين و٧٠٠ مليون ليرة سنوياً، وفق بليبيل، للتشغيل «كل يوم عنّا مصاريف بع ملايين ليرة بين أجرة عمّال ومحروقات وصيانة». ومع ذلك وصل البلدية من مستحقّاتها ٨٠٠ مليون ليرة في «عزّ كورونا، ونصف موازنة ٢٠١٨ في شهر تموز ٢٠٢٠، فيما «لم يدفعوا لنا نصف موازنة ٢٠١٨ وموازنتي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ والعام الحالي ٢٠٢١».

ويردّ بليبيل الظلمة التي تعمّ معظم طرقات الهرمل إلى غلاء الأسعار «من ٢٠١٠ ولغاية اليوم وضعنا ٦٠٠٠ جهاز إنارة، لكننا غير قادرين على

المنافسة وطلبت منها أن تضع اسمها «ما بدي رد عليهم، حظّي لي إسمك». سيدة أخرى أخبرت أعضاء لائحة «معاً» أنّ مندوبة اللائحة المنافسة قالت لها «إذا بتنتخبني اللائحة المرشحة ضد الحزب بتروح حجتك»، أي أنّ حجتها تبطل.

بلدية موازنة تشغيلية

يبدأ نائب رئيس البلدية الحالية عصام بليبيل جردة حساب العمل الإغاثي لبلدية الهرمل منذ ٢٠١٠، «ما لحقنا نبلش نشتغل إلّا وبدأت الحرب السورية وشحّت الموارد». ولكن ألم تكن البلديات السابقة من خطّكم السياسي والحزبي؟ نسأله، فيعترف أنّ الحكم استمرارية «بس رح إحكي عن ولايتنا، حيث توالى قدوم النازحين السوريين ليصلوا إلى نحو ١٠ آلاف ساكن جديد في الهرمل ممّا شكّل ضغطاً على الصرف الصحي والكهرباء والمياه». وعندما نذكره أنّ الهرمل تعاني من عدم وصول المياه إلى نصف السكّان على الأقلّ، كما أنّ ٦٠٪ من المنازل غير موصولة إلى شبكة الصرف الصحي، يقول إنّ ذلك يعود إلى التوسّع المستمر للمدينة باتجاه بديتا والعسري جنوباً، وبلدة القصر شمالاً وكذلك نحو الوديان من ناحية الغرب وبلدة الشواغير ونهر العاصي باتجاه الشرق «يعني مش عم نلحق نلاقي تمويل لنلحق على ٩٠٠٠ وحدة سكنية هي تعداد منازل الهرمل، مثلاً كُنّا بحاجة لـ ٢٠ ألف متر من الأنابيب لشبكة المياه تمّ تأمينها من مجلس الإنماء والإعمار، عادت المدينة وتوسّعت وصرنا

عن معظم أحياء الهرمل ومن ضمنها حي المعالي الذي تسكنه أن «هناك إهمال وفساد في تنفيذ مشروع مدّ الهرمل بالمياه». وتضيف أنّ مجلس الوزراء أقرّ قبل نحو ٣ أعوام مبلغ ٧ ملايين دولار لاستكمال شبكة المياه في الهرمل أضيفت إلى ٢٠ مليون دولار سبق صرفها على مشاريع مياه أيضاً: «أين هي هذه الأموال؟»، تسأل. يتحدث الناشط محمد علّوه بدوره عن أكثر من ٢٠ تجمّعاً للبيوت لا تصلها مياه الهرمل «عدا عن التلوّث»، ليسأل عن المسؤول عن تلزيم وبناء ومراقبة إنشاء ٣ خزانات مياه فوق نبع رأس المال لضخّ حاجة الهرمل وسكّانها منها. وكيف تسلّمت بلدية الهرمل هذه الخزانات وهي ترشح المياه ولا تخزّنها. ويلفت إلى أنّه تمّت صيانة أحد هذه الخزانات بدفع أموال إضافية فيما تبين أنّ عطلاً كبيراً أصاب الخزّانين الآخرين ولذا لا يمكن إصلاحهما.

نائب رئيس بلدية الهرمل عصام بليبيل يعترف خلال رده على استيضاح «المفكرة» عن الأمر، بالعطب الذي يعتري الخزانات ليؤكّد أنّ البلدية أصلحت أحدها، وأنّ المتعهد هو المسؤول عن هذا الخلل. وعندما نسأله لماذا لم تراقب البلدية تنفيذ مشروع بهذه الحيوية للمدينة، يؤكّد أنّ البلدية فعلت ما بوسعها «بس المتعهد قوي وما حدا بيقدر له».

تغيير ما يتعطّل منها لأنّ كل مصباح يكلف مع تجهيزاته ٥٠ دولاراً». وعندما نسأله عن مشاريع المسلخ ومعمل علف السمك اللذين أقفلا ونادي أجيال الذي يضمّ ملعباً رياضياً، يقول إنّ هذه مشاريع جرى تمويلها من منظمات دولية وليس من البلدية وإنّ إقفال المسلخ ومعمل العلف يعودان إلى أنّ معظم الجزارين فضلوا الذبح في مسالخ خاصة وكذلك فضّل مرّبو الأسماك شراء العلف من شركات تستلم منهم إنتاجهم من السمك أو تبيعهم أحشاء الدواجن الذي هو أوفر لهم. وأشار إلى أنّ هناك تمويلاً من بلديات فرنسية لاستكمال بناء نادي أجيال الذي بوشر بتشيدته في ٢٠٠٢، وتوقّف يومها بسبب عدم توقّر المال.

مدينة الينابيع.. عطشى

يوجد في الهرمل ينابيع عدّة منها رأس المال، بديتا، الرئيسي، الإحدى عشرية، النهريّة، الهوة، عين أم شرف والشواغير. يعتبر نبع رأس المال من أغزر ينابيع الهرمل، وساعد تفجّره في أعلاها في اعتماده لتغذيتها بمياه الشفة. وبرغم بدء العمل على الحقوق المكتسبة من نبع رأس المال منذ ١٩٦٥، إلّا أنّ مياهه لا تصل إلى كامل منازل الهرمل التي يعتمد جزء كبير من أهلها على الآبار الجوفية فيما يسدّ الجزء الآخر حاجته من المياه بالصهاريج. توضح فاتن علّام التي نفذت إضراباً عن الطعام أمام بلدية الهرمل ومن ثمّ السرايا في ٢١ آب ٢٠١٧ احتجاجاً على الانقطاع الدائم للمياه

نوابنا يقولوا الدولة لا تخدم الهرمل، فإمّا هم متواطئون مع الدولة، أو عليهم أن يعطوا الهرمل حصّتها من الإنهاء». يقول ناصر الدين إنّ البلدية وطوال ٥ سنوات هي مدة ولايته الاختيارية «ما شاورتني بأي شيء يتعلق بحاجات الناس وأوضاعهم ومشاكلهم وكيف يمكن أن نعالجها». حتى في المساعدات، كما يقول «لا يأخذون بالأسماء التي نقترحها».

كلام ناصرالدين نفسه يردّده المختار سليمان شمس والمختار باسم طه لناحية حصّة الهرمل الإغائية وحاجات سكان أحيائهم الثلاثة التي تتكوّن منها المدينة.

«آخ ع الهرمل»، أيضاً تخرج مع تهيدة من فم المختار بسام طه، ليصف إغائها بـ«التعتير، الهرمل لاحقها ظلم كبير». يرى أنّ مدينته «ضحتّ وقدمت كلّ ما طلب منها، وفيها ناس تعلّمت، ولم تقصّر ولكن السياسيين هم الذين قصّروا معها». والهرمل «محرومة من زمان، ونحن تأملنا خيراً بالطبقة التي جاءت من ١٩٩٢ ولغاية اليوم والخير لم يأت بعد». لا نسمع، وفق طه «سوى الوعود وإن شاء لله خير، واليوم وصلنا إلى التفليس والوباء وناطرين الله يفرجها». يعتقد المختار طه أنّ كلّ المشاريع «بتتلزّق تلزيق. نحن منحكي بالفساد ع صعيد لبنان بس الفساد له رأس وله ذنب، وما زال الفساد موجود بالروس الكبيرة يعني موجود بالدناب». يقول إنّ ما لدينا من مؤسسات رسمية في الهرمل هي «تنفيعات أكثر ممّا هي دوائر حكومية فعّالة.

مخاتير الهرمل: «آخ يا هرمل»

يشكو جزء من مخاتير الأحياء الثلاثة تهميشهم في المدينة وخصوصاً في علاقتهم مع البلدية: «يعني إذا مش محسوب ع أحد أحزاب السلطة ما بيستشيكوك بشي»، كما يقول أكثر من مختار. يرى هؤلاء أنّهم يثّلون الأحياء وأنّ المواطنين انتخبوهم ليطرحوا مشاكلهم ومطالب أحيائهم مع البلدية: «بعد الانتخابات البلدية والاختيارية ب١٥ يوم وعدونا باجتماع شهري للتشاور والوقوف على قضايا الأحياء التي غمّلتها»، كما يقول أحد المخاتير، ليضيف: «اجتمعنا مرّة وحدة وبعدين خلص التشاور». هذا الكلام يوافق عليه أكثر من مختار، فيما يؤكّد بعضهم أنّ البلدية تتشاور في أمور الأحياء مع روابط حزب الله فيها، كون البلدية محسوبة على الحزب «يعني حزب بعضهم، بينما لا يتمّ التشاور مع المخاتير من غير المحسوبين على الحزب».

يتنهد مختار الوقف زين ناصر الدين حين تسأله عن الإغناء في الهرمل ويختم تنهيدته بـ«آخ يا هرمل». ويضيف: «نحن الدولة اللبنانية مهمشتنا وهاملتنا وحارمتنا، كلّ مؤسسات الدولة مسيّسة والهرمل مغيبّة». ينطلق من ٣٣ ألف ناخب اقترعوا في دورة ٢٠١٨ أي نحو ٤٠٪، ليسأل عن بقية المواطنين «الباقى ما إله رأي؟ المعتكف عن الانتخاب كمان عنده موقف». يقول إنّ الهرمليين لا يعرفون شيئاً عن حصّتهم من الإغناء، وإنّ القوى السياسية تتعامل مع الناخبين كما في كلّ المناطق «بتضحك عليهم.



وهناك دوائر تعجّ بالموظفين من دون أن يكون لديهم أشغال فعلية». نردّ على شكاوى المختار بتذكيره بحصول الثنائي الشيعي على غالبية أصوات الناخبين (٢٨ ألف صوت من ٣٣ ألف مقترع)، فيجيب «مزبوط، فمع كل المساوئ، في مطرح من المطارح لي كاسر لنا زهرنا هي الدماء والشهداء والناس يّلي ضّحت، حتى لو يتم استثمار هذه الدماء والتضحيات في المكان الغلط وصرّفها بالمكان الغلط. بس نحن بالهرمل بعدنا عم نتصرّف إنّه ما بدنا نعرّيهم ولا ننكسر أمام الأعداء».



مقابر بقب لوجهاء من عشيرة حمادة | تصوير كامل جابر

طبّ الحالات الباردة في الهرمل

سعدى علّوه

٢٠٠٦ عام حصول

الهرمل على مستشفى حكومي

في العام ١٩٩٦، حين لم يكن هناك مستشفى حكومي بعد في الهرمل، توفي أحد شبّان المدينة نتيجة حادث عمل بعد أن عجزت الإمكانيات المتوقّرة عن إنقاذه. يومها وتحت ضغط الرأي العام وفضيحة موت مواطن في نهاية القرن العشرين بسبب الافتقار للحق في الصحة، قرّرت الدولة تحويل المشفى الريفي إلى شبه مستشفى ووظفت ١٥ طبيباً خارج ٦ و٦ مكرّراً كما تجري الأمور عادة. ويومها صار المركز يؤمّن معاینات لأطبّاء مختصّين من الطب النسائي إلى الرئة إلى الأعصاب والقلب وغيرهم. جهّزت منظمة الصحة العالمية المركز بغرفة عمليات لم يتمّ تشغيلها لأسباب غير معروفة، وحظيت غرفة الأشعة بالمصير نفسه وكذلك مختبر الدم. وكانت نساء الهرمل قبل هذا المركز يُعيّن ويلدن خارج الهرمل قبل أن يعود بعض الأطباء الذين تخصصوا بالطب النسائي إلى مسقط رأسهم في المنطقة.

يقول طبيب من عداد الذين تمّ توظيفهم في هذا المركز إنّ الطبيب النسائي كان يعاين في الشهر نحو ٤٠٠ سيدة، ممّا يبرهن الحاجة الماسة إلى خدمات مماثلة في المدينة. بعد فترة من تشغيل المركز، تعطلت آلة التصوير بالموجات

مِرّ كرمي في ساحة السبيل، وهي ساحة الهرمل الرسمية حتى بعد أن استحدث مبنى السرايا في القضاء ساحة جديدة إثر افتتاحها في ٢٠٠٦، برفقة والدته التي تمسك بيده وتعبر به إلى الضفة الثانية من الطريق. لا يستطيع الشاب العشريني، عبور الطريق لوحده لسبب بسيط جداً وهو أنّه ولد في الهرمل، المنطقة حيث حق أبنائها في الحياة والصحة والعلم أقل بثلاث مرات من أبناء محافظتي جبل لبنان وبيروت، بحسب دراسة لبرنامج «اليونيسيف» أجريت قبل ٣٠ عاماً.

فقبل ٢٠ عاماً، ولد كرم مصاباً بـ«الصفيرة»، وهي الاسم الشعبي لمرض اليرقان الذي يصيب حديثي الولادة، وتمّ معالجته بوضع الطفل في العناية الفائقة تحت الضوء ومراقبته لكي لا يُصيب اليرقان الدماغ بأيّ ضرر أو للتأكد من عدم الاضطرار لتغيير دم الطفل. عندما ولد كرم لم يكن في الهرمل هناك غرفة عناية مركّزة خاصّة بالأطفال وحديثي الولادة. وأدى عدم قدرة عائلته على نقله إلى خارج الهرمل إلى تضرّر دماغه وبالتالي إصابته بتأخّر ذهني. اليوم بعد عشرين سنة على ولادة كرم وحظه السيئ، كحديث ولادة غير معافي في الهرمل، وبعد ٧٨ عاماً على الاستقلال، لم تجد الجهات الرسميّة ضرورة لاستحداث غرفة عناية مركّزة بحديثي الولادة في كلّ القضاء.

أضحت بعض الأجهزة الطبية خارج الخدمة، وتضررت بعض تجهيزاته ومعها أدوية ومحاليل. كما انخسف جزء من أرضيات السيراميك فيه.

لا زنين مغناطيسي ولا ميموغرافي صالحة

اليوم يقدم المستشفى الحكومي فحوصات الدم العادية وتصوير الأشعة السينية والتصوير المقطعي ولكنه يفتقر ومعه الهرمل وقضاؤها إلى تقنية التصوير بالرنين المغناطيسي MRI و Pet Scan الخاصة باكتشاف الأورام، وغيرهما من تقنيات التصوير المتطورة. كما يرفض بعض الأطباء صورة الثدي الشعاعية أو ما يعرف بـ«الميوغرافي» التي تجرى في المستشفى الحكومي على ما تروي فريال ما حصل معها ومع شقيقتها بفارق ١٠ سنوات. قبل ١٠ سنوات، أجرت فريال «ميموغرافي» في مستشفى الهرمل الحكومي وتبين وجود ورم في ثديها فقصدت طبيباً مختصاً بالأورام في بيروت. يومها، رمى الطبيب صورة الـ«ميموغرافي» التي جلبتها معها من الهرمل في سلة المهملات وقال لها إنه لا يوجد مستشفى في العالم ما زال يستخدم هذه التقنية في التصوير. قبل شهرين من اليوم تكرر الأمر نفسه مع شقيقتها إذ رفض طبيبها النسائي صورة الثدي التي أجرتها في المستشفى الحكومي «كلها ضباب مش واضحة أبداً» وطلب منها أن تقصد مستشفى آخر لإجراء صورة جديدة.

ومنذ تعيين مجلس إدارة لمستشفى الهرمل

فوق الصوتية (echographie) الخاصة بالعيادة النسائية ولم يتم إصلاحها إلا بعد سنوات طويلة وبعدها كانت وزارة الصحة قد حوّلت الأطباء الموظفين إلى أطباء مراقبين لحساب وزارة الصحة وذلك في إثر افتتاح المستشفى الحكومي في الهرمل عام ٢٠٠٦. اليوم، ما زال المركز مفتوحاً ولكنه تحوّل إلى مركز للتدرّج الرئوي (مرض السل) وللترصد الوبائي، وما زال إيجاره السنوي ٢٥ مليون ليرة لبنانية ولا أحد يعرف ماذا يعمل تحديداً وكيف يخدم الناس وصحتهم.

وبالتالي بقيت الهرمل وقضاؤها من دون مستشفى حكومي لغاية العام ٢٠٠٦ وقبل ذلك كان أهل الهرمل والأودية والجرود يقصدون بعلبك التي تبعد عنهم من ٦٠ إلى ١٠٠ كيلومتر (حسب موقع الجرد من مدينة الشمس) لإجراء فحص دم عادي، أو صورة شعاعية. ومن المفترض أن يخدم المستشفى مناطق القاع ورأس بعلبك والجديدة والفاكهة والعين واللبوة وصولاً إلى عرسال التي تقع في منتصف المسافة بين الهرمل وبعلبك.

وحتى لدى استكمال إنشاء المستشفى الحكومي، أدّى اختلاف الثنائي الشيعي، حركة أمل وحزب الله، على المحاصصة في تعيين مجلس إدارته إلى تأخير وضعه في خدمة قاطني القضاء ست سنوات.

ويقول أحد الأطباء في المدينة، ممّن عملوا في المستشفى، إنه بسبب التأخير في التشغيل

أهله نائب أو وزير أو أي حدا وما قدروا يأمنوا له سرير بأي مستشفى». عاش محمود ٤ ساعات منتظراً تأمين سرير خارج الهرمل ثم مات عن عمر ٣٩ سنة.

وكما محمود، نقلت سيدة من الهرمل إلى مستشفى البتول لمعاناتها من وجع في الصدر. قال طبيب الطوارئ إنها تحتاج إلى تميل للتأكد ما إذا كانت تعاني من انسداد في شرايين القلب أم لا. طبعاً هذا الفحص غير متوفر في الهرمل كونه لا يوجد غرفة عناية فائقة متخصصة ولا غرفة عمليات للقلب. خاطرت عائلة السيدة بإبقائها في الطوارئ حتى نجح طبيب من أصدقائهم في تأمين سرير لها في مستشفى بالقرب من زحلة على حساب وزارة الصحة. «ومع هيك دفعت العائلة مبلغاً كبيراً للمستشفى من خارج حساب وزارة الصحة. قال مدير المستشفى منستقبلها ع حساب الوزارة شرط أن تدفع العائلة مبلغاً من المال للمستشفى لأن وزارة الصحة ما بتدفع كثير وأوقات بتتأخر كثير لتدفع». بحسب ما يروي أحد الأطباء. قبل محمود، وفي كل عام تفقد الهرمل عدداً من أبنائها، وإن كان لا يوجد إحصاء دقيق لعددهم، ولكن في العام ٢٠١٨ وحده، توفي ثلاثة شبان في غضون شهرين تتراوح أعمارهم ما بين ٥٠ و٦٠ عاماً في أزمات قلبية على الأقل على طرقات الانتقال إلى خارج الهرمل سعياً وراء خدمة صحية إنقاذية غير متوفرة.

الحكومي في ٢٠٠٦، لم يتم تغييره رغم أن القانون ينص على تعيين مجلس إدارة جديد كل ٣ سنوات. وعلمت «المفكرة» أنه لم يبق من أعضاء مجلس الإدارة سوى عضو واحد بينما استقال البقية من دون الإفصاح عن الأسباب حيث اكتفى كل من استقال بالقول «لأسباب شخصية». ويقول أحد المتابعين للمفكرة المستشفى إن رئيس مجلس إدارته وهو المدير التنفيذي في الوقت عينه يحتكر كل القرارات ويفعل ما يشاء. ويعزو المصدر إلى المدير توظيف العديد من أفراد عائلته «مش بس لأنهم من عشيرته، كمان لأنهم إما من الحركة أو مناصرين لها».

الموت على الطرقات أو بانتظار سرير استشفائي

اليوم وحتى مع وجود مشفيين خاصين في الهرمل، أحدهما لحزب الله (البتول) والثاني خاص لآل علام (مستشفى العاصي)، ما زالت الهرمل تفتقر إلى غرفة إنعاش للقلب CCU، أو لفحص القسطرة القلبية أو ما يعرف ب«التميل»، وحتى لأي عمل جراحي صغير في القلب طبعاً. وتروي سناء فخرالدين أن جارهم في الجرد محمود الحاج حسين مات بسبب عدم وجود غرفة إنعاش خاصة بمرضى القلب: «كان محمود سهران عناً وذهب لتناول العشاء مع أخوته وفجأة أصيب بنوبة قلبية». نقل محمود إلى مستشفى البتول وتم إسعافه بالمتوفر ولكن كان يجب نقله إلى مستشفى مجهز بغرفة عناية للقلب «ما تركوا

نواقص إضافية

45

لانتشار فيروس كورونا. وتقول هذه السيدة إنه جرى تشغيل «الشوفاج» مرة واحدة خلال تواجدها في المستشفى عندما جاء الوزير لتفقد القسم: «شغلوا التدفئة كم ساعة قبل ما يجي الوزير وبس فلّ وقفوها».

مستشفيات الحالات الباردة

يختصر الدكتور أنور علوه، الذي يطبّب أهل المدينة منذ نحو ٤٠ عاماً، الوضع الصحي في الهرمل بجملة مفيدة: «المستشفيات بالهرمل للحالات الباردة فقط لا غير، وعلى أبناء المنطقة الذهاب من زحلة وما بعدها في حال حصول أية تعقيدات طبية». وفي الذهاب نحو بيروت أو حتى زحلة تعقيدات وعوائق إذ أنّ «نحو ١٥٪ من سكان المدينة فقط يتمتعون بتغطية صحيّة من الضمان أو الأجهزة العسكرية أو تعاونية موظفي الدولة، والباقي بدهم يدبروا حالهم إما على حساب الوزارة أو حسابهم الخاص»، كما يؤكد د. علوه بناء على خبرته الطويلة في التعاطي مع المرضى. أي أنّ الحصول على الخدمة الصحية الجيدة «ليس متاحاً بسهولة في الهرمل ومنطقتها». ويشير د. علوه إلى وجود نحو ٨ إلى ١٠ مستوصفات في الهرمل ومنها مركز التدزّن الرئوي، ولكن المستوصف في أقصى حالاته يؤمّن دواماً لعدد من الأطباء بكلفة رمزية. ولكن ماذا عن الفحوصات والصور والتحاليل؟ وماذا إن احتاج المريض لصور أو فحوصات لا تتوفّر تقنياً في الهرمل؟».

هذا الإهمال يطال أطفال الهرمل أيضاً حيث لم تقبل إدارة المستشفى الحكومي بافتتاح غرفة للعناية بالأطفال حديثي الولادة من دون أي مبرر منطقي. ورشح أنّ مدير المستشفى الدكتور سيون ناصرالدين اختلف مع وزير الصحة حمد حسن حول اسم الطبيب الذي سيتولّى مسؤولية الإشراف عليها، حيث أنّ المدير محسوب على حركة أمل وحسن محسوب على حزب الله. وأسعار التحاليل والصور في مستشفى الهرمل الحكومي تفوق الأسعار في مستشفى البتول. فعلى سبيل المثال وليس الحصر، تكلف صورة مقطعية للرئة Scan في الهرمل الحكومي ٢٠٠ ألف ليرة، برغم أنّ الآلة جاءت المستشفى كهبة، بينما تتلقّى البتول ٥٦ ألف ليرة بعد احتسابها على حساب وزارة الصحة و١٠٠ ألف ليرة من دون وزارة الصحة، وهكذا دواليك. وهناك فحوصات تغطيها الوزارة ولكن يدفع المريض ثمنها من دون أن يعرف إذا تمّت تغطيتها على حساب الوزارة أم لا. يقول أحد الأهالي إنّه لم يتمكّن من تحمّل كلفة فحوصات ابنته، بينما حضر رجل بسيارة حديثة وتلقّى موظفو المختبر تعليمات من الإدارة بعدم قبض ليرة واحدة منه عن الفحوصات التي أجراها. إحدى المريضات التي عانت من فيروس كورونا، أفادت «المفكرة» أنها كادت أن تموت من الصقيع داخل المستشفى الحكومي حيث لا يتمّ تشغيل التدفئة برغم وجود وقود خاص لهذا الغرض. حتى أنّها سمعت الممرضات يتهاوسن بأنّ الصقيع يشكّل بيئة مناسبة

يرى الطبيب النسائي د. عبد السلام شاهين أنّ الحق في الصحة بشكل عام مؤمن بنسبة ٥٠% في الهرمل «يعني إذا شخّصت لسيدة أنّها بحاجة لعملية استئصال ليفة من الرحم، يكتفي أن أجري لها العملية في اليوم التالي»، أي أنّ وزارة الصحة غالباً ما تؤمن التغطية للذين لا يتمتعون بأي تغطية صحية. وماذا لو احتاج أي طفل ولد على يديك، إلى عناية للأطفال؟ يسكت د. شاهين قليلاً ويقول «ما في عناية للأطفال ولا لحديثي الولادة في الهرمل».





مستشفى الهرمل الحكومي | من صفحة المستشفى على فيسبوك

الهرمل ومدارسها

أعلى مستويات للتسرّب الدراسي سعدى علّوه

التعليم في المدارس بالأرقام

نعم وضع المدارس في الهرمل اليوم مختلف كثيراً عن الزمن الذي كان شفيق يجهد فيه لكسب العلم. فوفق وزارة التربية الوطنية، يوجد في قضاء الهرمل ٢٣ مدرسة رسمية يتعلّم فيها ٧٥١٤ تلميذاً وتلميذة. تقع ٩ منها في مدينة الهرمل الإدارية، تستقبل ٥٢٢٥ تلميذاً في كل المراحل. ومن بين هذه المدارس ثلاث ثانويات تشمل المرحلة المتوسطة (التكميلية) أيضاً، وتحتضن ١١٠٥ تلاميذ، من بينهم ٨٣٤ طالباً وطالبة في الثانوي. ويعود ارتفاع أعداد طلاب المرحلة الثانوية بالنسبة إلى المرحلة الإعدادية إلى التحاق نسبة مرتفعة من تلامذة المدارس الخاصة بالثانويات الرسمية، لغياب التعليم الخاص في هذه المرحلة.

أما سائر المدارس الـ١٤ فتقع في قرى القضاء ويقصدها ٢٢٨٩ تلميذاً. وتضمّ مدارس القضاء ثانوية واحدة تضمّ المرحلة المتوسطة أيضاً (في بلدة القصر الحدودية) و٤ مدارس تكميلية والبقية مدارس ابتدائية. ويوجد في ثانوية القصر ١٨٣ تلميذاً بينهم ١٣٦ في المرحلة الثانوية. وعليه يوجد ٩٧٠ طالباً وطالبة في المرحلة الثانوية في كل قضاء الهرمل (قرى ومدينة).

لا يقيس معلّم الثانوي المتقاعد شفيق الساحلي موقع الهرمل بالنسبة لبيروت بالمسافة التي تفصل بينهما: "١٥٠ كيلومتراً ليست شيئاً مقارنة بالمساحات الشاسعة في البلدان الكبيرة". المشكلة ليست بالمسافة حيث أنّ لبنان بلد صغير حتى وإن كانت الهرمل هي أبعد المناطق عن العاصمة. "لكن في هذه البلاد كلّما ابتعدت كيلومتراً إضافياً عن المركز تبتعد مسافات ضوئية عن الإنماء والتعليم والخدمات وكل الحقوق". وما إن أنهى شفيق جملة هذه حتى استرسل في شرح معاناته الذاتية لكسب العلم (كادر). وعندما تسأل عن الفرق بين ما كانت عليه الهرمل يومها وبين حالها اليوم، يضحك ويقول "صار في كثير مدارس صحيح، وصارت الهرمل أكبر بعشرات المرات، بس بعد في ناس ما بتقدر تكفّي علمها من الحرمان والفقر". يستشهد بقصص كثير من تلامذته بعدما أصبح مدرّساً في ثانوية الهرمل الرسمية ليقول: "كان عندي كثير تلاميذ شاطرين، ما قدروا ينزلوا ع الجامعات لا ببيروت ولا حتى بزحلة، يعني متلي أنا من خمسين سنة لّن رجعت من بعلبك لأنّه ما معي حق مازوت مع أجرة الغرفة".



إحدى قاعات التدريس في مدرسة جوار الحشيش | تصوير حسن الساحلي

تلاميذة الهرمل في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة ينقسمون على النحو الآتي: ٦٥٤٤ في التعليم الرسمي (أي ما يقارب ٦٣٪) مقابل ٣٨٧٣ في التعليم الخاص (أي ما يقارب ٣٧٪). ويلتقي هذا الرقم مع أرقام دائرة الإحصاء المركزي (٢٠١٨-٢٠١٩) التي تفيد أنّ الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و ٢٤ سنة في الهرمل "أكثر عرضة للالتحاق بمؤسّسات التعليم الرسمية (٦٤,٩٪). ويرجّح أن تزيد هذه النسبة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية.

بقي أن نشير إلى أنّ جزءاً من تلاميذة الهرمل يلتحقون بمدارس في بلدات الفاكهة ورأس بعلبك والقاع، ومن بينها مدارس للراهبات.

ويوجد في الهرمل ١٣٧ أستاذاً في ملاك وزارة التربية في مقابل ٣٤١ أستاذاً رسمياً متعاقداً.

ومن الملفت عدم وجود أيّ مدرسة خاصّة في قرى قضاء الهرمل فيما نجد ١٤ مدرسة خاصّة في المدينة، بعضها مجاني ونصف مجاني وغير مجاني يقصدها ٣٨٧٣ تلميذاً وتلميذة. وهناك ترخيصان بفتح ثانويتين ضمن المدارس الخاصّة المسجّلة على لوائح وزارة التربية ولكن ليس لها وجود على أرض الواقع^(١). وهذا ما يدفع وفق شهادات مدراء الثانويات الرسمية العديد من تلاميذ المدارس الخاصّة للالتحاق بالثانويات الرسمية.

وعليه، وإذا حسنا تلاميذ المرحلة الثانوية التي يحتكرها التعليم الرسمي في الهرمل، نصل إلى أنّ

الهرمل المدينة

(١) أرقام وزارة التربية عن العام ٢٠٢٠-٢٠٢١.

التسرّب الدراسي

الابتدائية إلى المدارس التكميلية بفعل عدم قدرتهم على التكيف معها بفعل ضعف التعليم الابتدائي. "من الواضح أنّ هناك مشكلة كبيرة في الابتدائيات الرسمية"، كما يقول أحد المدراء لـ"المفكرة"، ليؤكد أنّ نسبة التسرّب في هذه المرحلة الانتقالية من الابتدائي إلى المتوسط "تصل إلى ٥٠٪ في بعض الأحيان". ويؤكد المدير نفسه أنّ "غالبية تلامذة ثانويات الهرمل يأتونها من المدارس الخاصة فيما تأتي نسبة قليلة منهم من المتوسطات الرسمية حيث نشهد نسبة مرتفعة جداً من التسرّب".

مدارس بموارد غير كافية

يشير مدير إحدى المدارس الرسمية في حديث مع "المفكرة" (طلب عدم ذكر اسمه) إلى عطب أساسي يتعلّق باختصاصات الأساتذة: "بينقلوا لي أستاذ رياضيات مثلاً أو لغة أجنبية وبيجيولي محلّه أستاذ أدب عربي ليعلم رياضيات أو لغة فرنسية، طيب كيف بدّه يعلم هيدا وبأي مستوى؟" ويؤكد أنّه من "أصل ٤٠ أستاذاً بين مثبت ومتعاقد هناك ٥ أو ٦ بيعلموا باختصاصهم فقط". وانتقال الأساتذة هو مشكلة تعاني منها مدارس الهرمل وخصوصاً في اللغة الفرنسية. ويجمع مدراء المدارس والثانويات على استقرار مشكلة اللغات الأجنبية في الهرمل وانخفاض مستواها بين التلامذة والطلاب، وعدم وجود خيار غير اللغة الفرنسية في كلّ التعليم الرسمي في القضاء، مع الإشارة إلى بدء إعطاء اللغة الإنكليزية

لا يوجد دراسات تؤثّق نسب التسرّب المدرسي في الهرمل، لكن نجد بعض المؤشرات في مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر في لبنان والصادر عن إدارة الإحصاء المركزي (٢٠١٨-٢٠١٩). من أهمّ هذه المؤشرات أنّ معدل القيد (التسجيل المدرسي) يبلغ في المرحلة الابتدائية ٩٢,٥٪ ولكنه ينخفض إلى ٤٦,٥٪ في المرحلة الثانوية. وتجدر الإشارة إلى أنّ معدل القيد في الهرمل كان أعلى من المعدل الوطني ٨٧,٢٪ في المرحلتين الابتدائية والتكميلية، ولكنّه أدنى في المرحلة الثانوية: ٤٦٪ في الهرمل مقابل ٥٤,٩٪ على المستوى الوطني. ويؤشّر ذلك إلى أنّ معدلات التسرّب في الهرمل أعلى مما هي عليه على المستوى الوطني.

ويجد هذا المؤشّر تأكيداً لدى مجمل المسؤولين والمدراء في الثانويات في الهرمل الذين أمكننا الاستماع إليهم وطلبوا منّا عدم الكشف عن هوياتهم. ويعزو هؤلاء التسرّب إلى ثلاثة عوامل: (١) تدني مستوى التعليم الابتدائي و(٢) الفقر الذي يطبع حال عائلات المنطقة والذي يدفع العديد من التلاميذ لدخول سوق العمل في سنّ مبكرة (٣) أنّ الأعمال التي تدرّ مداخيل مرتفعة في المنطقة لا تتطلّب شهادات علمية مثل الأعمال غير المشروعة كالتهريب وزراعة القنب وأيضاً التفرّغ مع الأحزاب وتحديدًا حزب الله.

ويجمع هؤلاء على أنّ النسبة الكبرى من التسرّب تحصل لدى الانتقال من المدارس



ملعب مدرسة في الوادي | تصوير حسن الساحلي

لتلاميذ لازم يستوعبوا ويرتاحوا؟" يضحك ساخرًا ليضيف "بتصدق الناس إذا خبرتهم إنّه حتى مي ما عنا بالمدرسة؟" يقول إنّه "من إيجابيات كورونا أنّ التلامذة بيقدروا يشربوا من بيوتهم ويفوتوا ع مراحيض فيها مي". أما بالنسبة إلى الهاتف الأرضي فقد تعطلّ قبل ٥ سنوات و"حتى اليوم لم يستجيبوا لطلبنا بإصلاحه، في كثير مدارس ما فيها هواتف متلنا". وقد تفاقم الوضع مع التعليم أونلاين "ما في أكثر من ٣٠٪ من الطلاب عم يتابعوا الدرس عن بعد ومش كل الأساتذة مؤهلين". يقتصر الأمر، كما يقول على بعض الأساتذة الذين يرسلون تسجيلاً صوتياً أو فيديو أو صورة مع شرح صغير، وهذا لا شيء مقارنة بالمدارس الخاصّة المؤهّلة أفضل من المدارس الرسمية". يروي عن والد أحد التلاميذ الذي جاءه

في المرحلة الثانوية ولكن بمستوى مبتدئ. كما يشكو مدراء الثانويات من ضعف تجهيزات المختبرات ممّا يؤثر على الأنشطة التطبيقية في مواد أساسية، وكذلك عدم منح وزارة التربية ساعات تعاقد للأساتذة للعمل في المختبرات، حتى أنّنا لا نجد محضّر مختبر (أي أستاذاً متفرّغاً للعمل التطبيقي والعملي) في أيّ من الثانويات الأربعة المتواجدة في قضاء الهرمل.

ناظر إحدى المدارس يصف واقع الحال بالقول: "مدارسنا تشبه المدارس وليست مدارس حقيقية". يفتد توصيفه ب"عدم وجود بناء مؤهّل، مثلاً عنا نش ورطوبة وروايح عفونة بالصفّ، في بعض المدارس بنيت غرفة ورا الثانية، وفي غرف مترين بتلات أمتار، معقول هيدي تكون صف

الزبائنية حتى في التعليم

يربط معلّم المدرسة والنقابي التربوي ركان الفقيه مشكلة التربية في الهرمل بالوضع الإنشائي العام للقضاء وعاصمته الهرمل وبكلّ المستوى التعليمي الرسمي في لبنان.

وبعدما شدّد الفقيه على استقرار الأستاذ المدرسي الاجتماعي والاقتصادي، رأى أنّ هذا العنصر غير متوقّر ببلوغ نسبة الأساتذة المتعاقدين نحو ٧٠٪ من مجمل الأساتذة "في أساتذة متعاقدين من عشرين سنة مثلاً" (١٣٧) أستاذاً متفرّغاً مقابل ٣٤١ متعاقداً). وينتقل الفقيه إلى مشكلة إدارات المدارس المرتبطة بالولاءات السياسية في الهرمل كما في كلّ لبنان حيث "يستلم مدير المدرسة أيّاً كان موقعه بناء على ولائه السياسي والحزبي وليس وفق الكفاءة"، وهذا ينطبق على التعليم الأكاديمي كما على المهني في القضاء. وبذلك تتحوّل كلّ مدرسة إلى معقل للجهة السياسية التي أتت بإدارتها، و"هذا ينسحب على الكفاءة والعطاء ومستوى المدرسة".

في مقابل هذه الإشكاليات التربوية، يتحدّث أساتذة كثيرون عن نهب منظم في بعض المدارس. ويروي موظّف في إحدى المدارس الرسمية عن بعض ممارسات المدير الذي لا يترك شيئاً إلّا ويبيعه أو يصادره من المدرسة "عدا عن الحاسوبيات وإدارته السيئة". ويؤكّد أنّ هذا المدير باع حتى القرميد الذي رُكّب على سطح المدرسة ومعه وقود المازوت للتدفئة، وكذلك

شاكياً "عندي تلفون واحد وخمسة تلاميذ، مين بنقّي منهم ليتعلّم؟ وشو بعمل بالباقيين؟"، قال له قبل أن يخبره "السنة عزيزنا عزا العلم".

أمّا الطامة الكبرى فهي في "عدم تأمين الدولة الكتب لبعض التلامذة كما كان يحصل في السنوات السابقة حيث كان يجري تبديل الكتب مداورةً وبالجان"، كما يقول "عندي تلاميذ بلا كتب وأهلهم عاجزين يشتروا لهم كتب". في الأساس، ونسبة لأعمار التلامذة لا يمكن تبديل الكتب في "الحقتين الأولى والثانية". أما ما فعلته الدولة، فقد اقتصر على الطلب من المدارس إبلاغ الأهل بتنزيل الكتب الرقمية "عندي أولاد جُرد بمدرستي، كيف بده ينزّل كتاب رقمي ويدرس عليه هيدا التلميذ؟ وعلى أي جهاز إلكتروني؟"

ويعبّر مدير إحدى المدارس في الهرمل عن تخوّفه من مشكلة التدفئة التي قد تكون عائقاً أمام فتح المدارس في أشهر الشتاء القارسة البرودة. ويقول إنّ مدرسته تحتاج إلى ٣ ملايين ليرة ثمن مازوت في الأسبوع "يعني بدنا ستين مليون ع ٥ أشهر نضطر فيها لتدفئة المدرسة، بينما لا تزيد إيرادات صندوق الأهل عن ٣٠ إلى ٣٦ مليون ليرة، هذا إذا دفع كلّ الأهالي نظراً إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة". وبما أنّ صندوق الأهل لا يغطّي ثمن المازوت "يعني نحن سنؤمّن إما نصف التدفئة أو أقل إذا بقيت الأسعار كما هي اليوم مع الدعم، ولكن ماذا عن وضع مدارسنا إذا رفعوا الدعم؟"

وبالإضافة إلى إشكاليات التعليم المدرسي ونسبة التسرب الدراسي، يصطدم شبّان وشابات الهرمل ببُعد فروع الجامعة اللبنانية المتاحة لهم. ففيما عدا الفرع المستحدث في كلية العلوم في بعلبك الذي يضمّ اختصاصات رياضيات وكيمياء وفيزياء وعلوم الحياة والذي يقتصر على السنة الأولى فقط، يتعيّن على سائر الراغبين في إكمال تعليمهم الجامعي الانتقال إلى زحلة أو بيروت. ولا تخصّ الدولة طُلاب المناطق النائية بأيّ تسهيلات سكنية أو وسائل نقل عامّة يمكن أن تساعد في تخفيف أكلاف الانتقال إلى المجمع الخاصّ بالجامعة اللبنانية. وبالتالي يعجز كثيرون من طالبات وطُلاب الهرمل عن التحصيل الجامعي بسبب عدم قدرة عائلاتهم على تحمّل أكلاف انتقالهم إلى بيروت كسكن ومستلزمات عيش ودراسة وما يستتبعها من مصاريف.

قصة جنين

تختصر طالبة الثانوي - فرع العلوم العامّة، جنين علوه أحلامها بنيل منحة دراسية جامعية ترشّحت للحصول عليها من إحدى المؤسسات الدولية "غير هيكل ما بقدر روح الجامعة". يعمل والدا جنين في التعليم. بالكاد يبلغ راتبهما مجتمعين ٣ ملايين و٥٠٠ ألف ليرة "يعني أقلّ من ٢٠٠ دولار اليوم". تعصر ذهنها بحثاً عن حلول "حتى لو سكّوني عند أقارب ببيروت"، ترى أنّه سيكون من الصعب على والديها تحمّل مصاريفها في العاصمة "عندهم ولد غيري وأقساط مدرسية

بعض الأجهزة الإلكترونية من آيباد وكمبيوترات محمولة "ومرة شفنا كمبيوترات المدرسة مع أولاده". ولماذا لا يحاسب هذا المدير؟ نسأله، فيرد ساخراً: "معقول ما بتعرفوا إنّ كلّ مدير مدعوم ومحمي ما حدا بيقدّر له، وهذا المدير محمي من أكثر من جهة حزبية وسياسية مع أنّ ملفه السيئ وصل إلى وزارة التربية بلا جدوى".

قصص أشغال شاقّة على طريق الجامعة

لا يوجد إحصاء لعدد الطُلاب الجامعيين في الهرمل بشكل مستقلّ عن محافظة بعلبك الهرمل حيث أنّ الإحصاء الرسمي يدمجهم ضمن عدد طُلاب المحافظة والذي يصل إلى ١٥,١٪. حتى أنّ وزارة التربية عجزت عن إجابة طلبنا بالحصول على هذه المعلومة (عدد الطُلاب الجامعيين والخريجين في الهرمل). ويرجّح أن تكون نسبة التعليم الجامعي على مستوى قضاء الهرمل أدنى من النسبة المذكورة على صعيد محافظة بعلبك الهرمل، بفعل سهولة الوصول إلى الجامعة من بعلبك (٢٥ كيلومتراً عن زحلة)، ممّا يخوّلنا القول إنّ نسبة التعليم الجامعي في الهرمل كما في عكار (حيث تبلغ ١١,٥٪) هي الأدنى في لبنان. وللمقارنة، يذكر أنّ محافظة بيروت تحتلّ المركز الأوّل من حيث الوصول إلى التعليم الجامعي بنسبة ٢٩,٤٪ تليها محافظة جبل لبنان بنسبة ٢٥,٤٪.

لازم تكون جامعتنا كلنا طلاب لبنان"، بالنسبة لها هي "أفق للتطور والنمو ومعرفة الآخر والخروج من القوقعة المناطقيّة". وتتابع: "مش الدولة مسؤولة عنّا؟ ونحن أولادها؟ يعني لازم تأمن لنا سكن جامعي بأسعار رمزية وتعطينا منح مقبولة لندرس بعيداً عن مناطقنا ونتعرّف ونتفاعل مع طلاب المناطق الأخرى". حتى أنّ جنين تضع في أحلامها خططاً لتسميه "دولة العدالة الاجتماعيّة": "ليش ما بتستفيد الدولة من قدراتنا كشبان وشابات وتشغلنا في أعمال تطوّعية وطنية وتمنحنا مساعدات جامعية في المقابل، وهيك بتستفيد منّا وبتساعدنا نطلق بحياة جديدة؟"

قصة إيلينا

راعت إيلينا ظروف عائلتها وقرّرت أن تدرس في الجامعة اللبنانية في زحلة "يعني كل يوم بدّي سافر ٩٠ كيلومتر لأوصل ع الجامعة"، بخاصّة وأنها تحبّ اختصاصها "الأدب العربي، وهو متوقّر في زحلة". تبدأ محاضرتها الأولى عند الثامنة والنصف صباحاً (قبل كورونا والأونلاين) "يعني بدّي إمشي من الهرمل الساعة ستة الصبح"، ولا تنتهي قبل السادسة مساءً "ما يعود لاقى فان (حافلة صغيرة) لإرجع"، لذا غالباً ما كانت تترك محاضرات مهمّة وتقفّل عائدة بعد الظهر لتصل قبل الليل إلى منزلها". لا تقلّ رحلة إيلينا اليومية إلى الجامعة عن ساعتين ونصف ذهاباً ومثلها إياباً "عندي ٥ ساعات من

ومصاريف، وهالأ بالكاد بيامنوا كلّ ضروريات البيت، وكمان صعب كثير إضطرّ وقّف علم".

في ١٨ كانون الثاني ٢٠١٨، قرّر مجلس الوزراء افتتاح فرع للجامعة اللبنانية في الهرمل من ضمن فروع في مناطق أخرى. استبشر أهالي المنطقة من الهرمل إلى القاع ورأس بعلبك والجديدة والفاكهة وحتى العين وعرسال خيراً، بخاصّة وأنّه تمّ تحديد موقعها على كتف العاصي ما بين الهرمل وبلدة القاع. بعد ثلاث سنوات وثيف على القرار، اختفت العلامات الهندسية التي وُضعت على العقار المخصّص للجامعة فيما تفوح الروائح الكريهة من مكبّ النفايات الذي استحدثته بلدية الهرمل على بعد عشرات الأمتار من مكان الجامعة التي ذهبت مع الريح. يومها رشح أنّ رئيس حركة أمل، رئيس المجلس النيابي نبيه بري، أراد أن تقام الجامعة عند منعطف بلدة حربتا، ما بين بعلبك والهرمل من دون تفسير واضح. في النهاية لم ترّ الجامعة النور ولا حظي طلاب الهرمل بفرصة عدم النزوح ١٥٠ كيلومتراً سعياً وراء العلم، وإلا الاستسلام، فيما على أبناء جرود الهرمل أن ينتقلوا من ١٨٠ إلى ٢٠٠ كيلومتر في ما لو رغبوا في تحصيل شهادة جامعية، من دون أي تسهيلات من الدولة أو إدارة الجامعة اللبنانية، وطبعاً وزارة التربية.

جنين لا تريد فرعاً للجامعة اللبنانية في الهرمل "كلّ الفروع بتتحوّل دكاكين ومحسوبيات وبتصير فرصة للاستزلام". تريد أن تذهب إلى المدينة الجامعية في الحدث "الجامعة اللبنانية

ووضع زملائها في الهرمل لتقول "متلنا في كثير طلاب من المناطق النائية هون بالبقاع، وطبعاً بعكار وغير مناطق، يكن الدولة ما بتعرف إنّه في طلاب جامعات بالأرياف أو المسؤولين ما بيهمهم نتعلم أو لا".

مجالات التعليم المهني في الهرمل

يقول طالب في أحد المعاهد المهنية الرسمية الثلاثة في الهرمل إنه انتقل إلى التعليم المهني حباً بالدروس التطبيقية وليس على طريقة ما يفكر البعض "منفشل بالأكاديمي فمنروح ع المهني". ويؤكد لـ"المفكرة": "ما بحب الأكاديمي، قلت بدرس مهني ويا ريتني لم أفعل". يشير هذا الطالب إلى أنّ كلّ أساتذته في المهني من المتعاقدين "ع الساعة"، أي أنهم يقبضون مستحقّاتهم مرّة في السنة "وأوقات سنة ونص ليقبضوا". وهذا يؤثّر على طريقة تعاطي البعض منهم مع التعليم: "في كتار بيداولوا يعيشوا من شغل تاني". لا يوجد مقرّرات أو كتب لغالبية المواد، وفق ما يؤكد الطالب نفسه (وهو ما تأكّدت منه "المفكرة" من أساتذة ومسؤولين في المهنيّات). فبعد تحديث المناهج قبل ثلاث سنوات، لم تقم وزارة التربية ومديرية التعليم المهني بطبع مقرّرات للمضامين التي طوّرت المناهج. "وهيك في كثير مواد مندرسها حسب مقرّرات الأستاذ ومدى التزامه بالاهتمام مهنته وطلابه، وأوقات ما منفهم شي وما منعرف شو بدنا ندرس". ويشير الطالب نفسه إلى أنّه

نهارى ع الطرقات"، كانت تدفع يومياً ما لا يقلّ عن ٢٠ إلى ٢٥ ألف ليرة، إضافة إلى تعبها "إذا ما نمت شوي بعد ما إرجع، ما بقدر أدرس أو إعمل شي، بكون كثير تعبانة". ومن أين لها النوم؟ إذ تضطر إيلينا أن تعمل للمساهمة في مصاريفها الجامعية، يعمل والدها في الزراعة وتساعد والدتها في بعض المزروعات البيتية وفي تربية الدواجن للبيض البلدي لدعم مدخول الأسرة "قلت بعطي دروس خصوصية وبأمن جزء من مصروفي خصوصاً وأنّهما يتحمّلان مصاريف دراسة أخي في صف الماستر في بيروت". تصف إيلينا رحلة نصف الطلاب الجامعيين في الهرمل وقضائها بـ"الأشغال الشاقة"، كون هؤلاء، أي نصف طلاب الجامعة، يتعلّمون في زحلة "نقضي طيلة اليوم ما بين الطرقات والدوام الجامعي، عدا عن مصاريفنا الكبيرة نسبة إلى أوضاعنا، نحن نتعب كثيراً ويؤثر الأمر على قدرتنا على منح اختصاصاتنا الوقت المطلوب لتطوير أنفسنا".

تتني إيلينا لو أنّ ظروف أهلها تسمح لها بالدراسة في الجامعة اللبنانية في بيروت أو حتّى السكن قرب جامعتها في زحلة "كنت بعطي اختصاصي حقّه، يعني الأدب العربي ما بدّه دراسة سطحية، بدّه تعمّق وبحبّ طوّر مهاراتي بالكتابة وبتثقيف نفسي وهذا غير متاح". اليوم تدرس إيلينا عن بُعد بسبب كورونا "أخذت سبعة طلاب لإعمل مصاري أكثر لأنّه الأوضاع كثير سيئة"، وعليه، تتابع المحاضرات ليلاً بعد عودتها من تعليم التلامذة "بس لي قاهرنى إنّه بس عم بدرس البرنامج وأوقات ما بلحق، بحب إشتغل ع حالي". تنطلق إيلينا من وضعها

ولم يقضِ عمره في التعليم لتحصيل شهادة تردّ عنه العوز".

يوجد في الهرمل ١٣٠٠ طالب وطالبة في التعليم المهني الرسمي، وبرغم الملاحظات التي يبديها كثيرون على المعاهد المهنية، إلا أنّ القيمين عليها يؤكّدون أنّ نسب النجاح في الشهادة الرسمية تراوح بين ٩٠ إلى ١٠٠٪ (لم يتسنّ لنا التحقق من ذلك)، ويشيرون إلى أنّ نتائج المتقدّمين من مهنيّات الهرمل إلى وظائف مجلس الخدمة المدنية يأتون بنتائج جيدة جداً: "فقد نجح ١٧ ممرضاً وممرضة من ١٨ تقدّموا للتوظيف في مستشفى الهرمل الحكومي عبر مجلس الخدمة المدنية، على سبيل المثال لا الحصر". ويرى المدافعون عن التعليم المهني أنّ الأخير يؤمّن دراسة الليسانس التقنية (LT) في نحو عشرة اختصاصات، وهو ما يوقّر على أبناء الهرمل الانتقال إلى بيروت أو زحلة لمتابعة تحصيل التعليم العالي، والليسانس التقنية تعادل شهادة الليسانس الجامعية. ولكنها شهادة في الاختصاصات غير الصناعية. ويعزو القيمين على المهنيّات عدم تطوّر الاختصاصات الصناعية بعد المرحلة الثانوية (BT) إلى عدم وجود أساتذة في الاختصاصات الصناعية المطلوبة مثل الميكانيك والكهرباء وغيرهما.

كان يرغب في دراسة اختصاص صناعي "ولكن بسبب نقص الأجهزة في المصانع خفّ الإقبال على هذه الاختصاصات"، فتسجل محاسبة وهو اختصاص أقرب للنظري منه للتطبيقي. "يعني كأني ما جيت ع المهني". ويعطي مثلاً عن أجهزة الكمبيوتر "عنا ١٠ كمبيوترات في منهم ٧ خرابين، بالكاد كلّ طالب يطلع له يستعمل الكمبيوتر ٥ دقائق". حتى أجهزة الكمبيوتر غير المعطّلة "قديمة، وتعود البرامج التي تشغّلها للعام ١٩٩٨، يعني قديمة كثير".

هذا الكلام يؤكّد عليه بعض أساتذة المهني، وإن كان هؤلاء يركزون على أوضاعهم المتردّية: "منذ العام ٢٠٠٠ لم يتمّ تثبيت أي أستاذ في المهني، فبقي معظمنا متعاقدين، ولا تصل نسبة المثبتين إلى أكثر من ٤٪ في أفضل الأحوال من مجمل أساتذة المهني، ويحتلّ المثبتون مراكز إدارية". ويكاد معظم أساتذة المللك في التعليم المهني أن يتقاعدوا "يعني يمكن ما يعودوا يلاقوا أستاذ مثبّت حتى يعيّنوه مدير أو ناظر". يشكي أساتذة التعليم المهني المتقاعدون من عدم تمتّعهم بضمان أو تغطية صحية وبعدهم تلقّيهم بدل نقل ومن قبض مستحقّاتهم مرّة كلّ عام وبأسعار منخفضة جداً "تراوح ساعة المهني بين ٢٠ و٣٥ ألف ليرة، واختلفت قيمة مستحقّاتنا مع انهيار الليرة قبل أن تعطينا إياها الدولة، فيكي تقولي كأنّه صرنا عم ناخذ دولار ع الساعة، وهذا أقلّ من أجره أي عامل آخر من دون إجازة

هكذا أصبحت أستاذاً ثانوياً

57

إلى الهرمل. بعدها قرّرت المدرسة أن تفتح لهم صفّاً، ولكن بأستاذين فقط، واحد للعربي والثاني للتاريخ. يقول شفيق إنه استعان بمعجم فرنسي-عربي ليعرّب كلمات الدروس العلمية ليفهمها، كما أتى بكتاب نماذج عن امتحانات الشهادة المتوسطة ليتعلّم الحلول ويتمرّن عليها. انتهى العام الدراسي وجاء وقع نجاحه بالبروفيه في الدورة الثانية كبيراً على العائلة. ومن شدّة فرحه بنجاحه، قرّر والده، وكان تاجر مواشٍ، أن يرسله ليكمل المرحلة الثانوية في بعلبك. لكن القدر كان له بالمرصاد، فوافته المنية "وراحت البجوحة معه"، كما يقول شفيق.

جاء الإنقاذ هذه المرّة على يد الوظيفة، إذ أعلنت الدولة عن امتحانات لتوظيف أساتذة للتعليم الإبتدائي، فنجح وصار أستاذاً ابتداءً. حين قبض راتبه الأول، قصد شفيق العاصمة السورية دمشق وتسجّل في صفّ الأوّل ثانوي، اشترى الكتب وأقفل عائداً إلى الهرمل. سنة بعد سنة حتى نال شهادة "الموحّدة" السورية التي تساوي شهادة ثالث ثانوي في لبنان. وصل إلى الجامعة العربية في بيروت وأنهى دراسة اختصاص الجغرافيا.

من رفاقه في الجامعة، عرف شفيق أنّ ظروفه التعليمية لم تشبه ظروف أيّ من رفاقه في المدن أو المناطق القريبة في جبل لبنان وبيروت "من يوم يومنا وضعنا غير شكل في الهرمل".

كان شفيق الساحلي (وهو أستاذ ثانوي متقاعد) السبعيني، في عمر السبع سنوات عندما أرسله والده للتعلّم على يد "المقرّي" (كما يسمّيه) حسن بوتة، خال أبيه الذي كان يدرّس الصغار في كتاب القرآن. في التاسعة، نقل إلى المدرسة الحكومية الوحيدة في الهرمل "كنت إقرا عربي، ما كنت بعرف حرف واحد أجنبي". انتظر شفيق لغاية الصف الثامن تكميلي حتى توقّف في المدرسة مدرّس عربي وآخر للتاريخ. ولكن لم يكن هناك أساتذة للرياضيات والعلوم واللغة الأجنبية: "نحن لازم ندبّر حالنا". اعتمد شفيق على المعلّم فيلمون جبّور الذي كان أستاذاً من منطقة الكورة يأتي به أبو سويدان ناصر الدين لتعليم ابنه سويدان. كان جبّور يسكن عند أبو سويدان وكان شفيق يجمع كلّ ما لا يفهمه من عمليات حسابية ومن دروس في العلوم ويقصده ليشرحها له، أو يدعوّه ومعه سويدان، صديقه، لشرب الشاي في منزله، لينهل من علمه.

في صفّ البروفيه، ولمّا لم يتوفّر أساتذة للمواد العلمية، قرّر والده مع عائلتين أخريين، إرسال أبنائهم إلى بعلبك للدراسة تحضيراً لخضوعهم لامتحان الشهادة المتوسطة الرسمية. استأجروا غرفة مشتركة وكانت أمهاتهم يزودنهم بوجبات طعام وموّن تعينهم في "اغترابهم". عندما اشتدّ الصقيع، عجز شفيق ورفاقه عن تحمّل كلفة التدفئة والمأزوت، فعادوا أدرجهم



شبان وشابات من الهرمل يمارسون الهايكنغ | تصوير بومدين الساحلي

لكنّ حسابات أبو سامي لم تتوافق مع حسابات بيدر هذه البلاد، انهارت المصارف و«سرق السياسيون والبنوك تعويضي» واضطرّ إلى إعادة سامي إلى سهلات المي: «صدّقي صرت آخذ دوا ضغط، فقع قلبي وما حولوا له من مصريّاتي»، يضيف والمرارة قاسية في نبرة صوته «كنت بدي إبعده عن كلّ جو المنطقة، ما بدّي يشتغل لا بالتهريب ولا بالمخدرات، كنت بدّي شوف إبني متعلّم، لابس طقم وسايق سيارته ورايح ع شغله، كتير عليي هالقد؟»

يصل سامي الذي كُنّا بانتظاره بعدما هاتفه والده لتحدث إليه. شاب حيوي في الـ ٢١ من

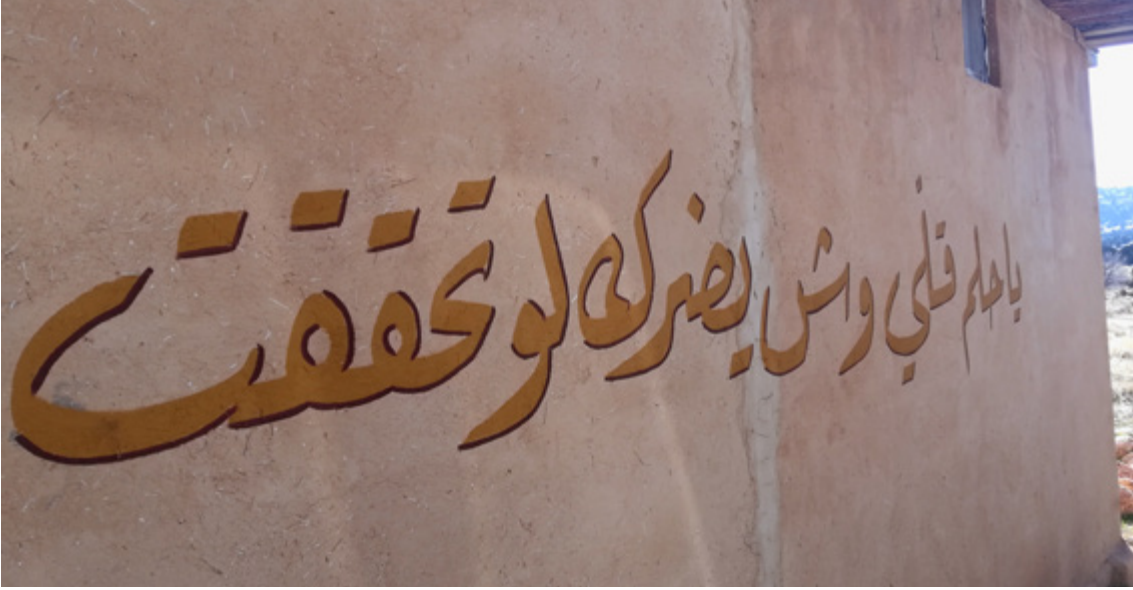
فكّر أبو سامي، أحد أبناء بلدة سهلات المي الحدودية كثيراً قبل أن يصف شعوره وهو يودّع ابنه البكر في مطار بيروت مغادراً لدراسة الهندسة في إحدى الدول الأوروبية «كنت عم إبكي، شي فرحاً شي افتقاداً، بتعريفني هيدا إبني الأول وعم إسلكه عن قلبي وإبعته وأنا ما بعرف إذا بيرجع». الفرّج ليس فقط بسبب قدرته على تأمين كلفة تخصّص ابنه: «أخذت تعويضي وضبيته بالبنك لعلمه فيه»، إذ كان كلّ حلمه أن يراه «بش مهندس كما يقولون في المسلسلات المصرية». أمّا الفرحة الأكبر عند أبو سامي فهي «لأنني تمكّنت من تسفيره إلى خارج منطقة الهرمل، من الحدود، وخارج لبنان أيضاً».

حدا سألني، وبمِرق». ولكن كيف تقطع الحدود وهناك حواجز للجيش اللبناني؟ يضحك سامي «كأنتك مش من المنطقة وبتعرفي إنّه الجيش عنده حاجز ع الطريق المعبّدة، وفي عشرين طريق ترابية ع القليلة، بروح ع واحد منها». ويكفي أن يأتي أيّ شخص بورقة تفيد أنّ لديه مواشي حتى يحصل على علف مدعوم «باخذهن وبسلّمهن فوراً ع الحدود، في مين بيجي ياخذهن دغري».

يبلغ مدخول «المهّيرب» العشريني سامي «مليون ليرة صافي بالنهار»، يقول وهو يبوس يده ويضعها فوق جبينه «ألف نعمة». نقترح عليه أن يجمع كلفة دراسته ليعود ويكمل اختصاصه في الخارج ليحقق حلم والده. «ليش؟ عشان إتكلّف شي ٦٠٠ مليون ليرة ع القليلة لصير مهندس وإجي أقعد بلا شغلة ولا عملة أو بدّي بوس إيدين المسؤولين ليوظّفوني وبعدين إقبض مليون ونص بالشهر؟». عندما ينتبه سامي إلى وجه والده وقد تغيّر لونه ولم يعجبه حديث ابنه، يتوجّه إليه بالكلام: «ما تخاف رح جبلك شهادة». تسجّل سامي في كلية الهندسة في إحدى الجامعات الخاصة: «كلّه أونلاين، بفتح ع الصّف أنا وعم سوق الفنان، بهرّب وبتعلّم بنفس الوقت». سؤال أخير نوجّهه إلى سامي: «لماذا أطلقت على نفسك توصيف مهّيرب، ويوميّتك مليون ليرة صافي؟». يضحك من سذاجتنا ويجيب: «لازم تعرفي إنّه كبير المهّيربين هون يوميته مليار ليرة، لديه على الأقلّ ٢٥ إلى ٣٠ صهريج مازوت، عدا عن سلع أخرى يشتغل بتهريبها».

عمره، ولكن لا يظهر عليه القهر البادي على والده: «شو عم تعمل يا سامي؟». يضحك بخجل ويتحدّث بكل صراحة بعدما أخبره والده أنه وضعنا في جو تغيّر ظروفه: «هلاً أنا مهّيرب» (تصغير مهّيرب) للدلالة على محدوديّة نشاطه مقارنة بكبار المهّيربين. وماذا تهرب؟ «سكّر بالدرجة الأولى وقهوة وبس دبّر علف حيواني طبعاً مدعومين، وبهرّب ع سوريا».

وجد سامي أفضقه مسدوداً: «خلّصت أوّل سنة هندسة واضطريت إرجع متل ما خبرك أبي، لا ورايي ولا قدّامي وما معي قرش بجييتي». نظر سامي حوله بحثاً عن عمل «شو بدّي إشتغل؟ حتى بدكان ما في شغل، ما في معامل ولا مؤسّسات لا بالمهرمل ولا بالقصر ولا بسهلات المي». ولكن القصر تختلف عن المهرمل مستفيدة من موقعها على الحدود مع سوريا مباشرة: «معظم الناس عم تشتغل هون بالتهريب». بداية، عارض والده الفكرة: «بقسم إنّه أبي بكي لّن خبرته، وعارض». لكن سامي أصّر وقال له: «بدك تنقّي مخدّرات أو تهريب، ما بدّي أنظر القرش منك». وعليه استدان سامي ثمن فان (حافلة صغيرة) «بالفايدة»، أي يردّ المبلغ مع فائدة مالية عالية عليه، وبدأ العمل على خطّ التهريب من لبنان إلى سوريا: «بعبّي الفنان سكّر أو قهوة أو علف حيواني مدعوم وبهريهن ع سوريا». وكيف تحصل على السكّر والقهوة والعلف المدعومين؟ يأخذ سامي ورقة تفيد أنّه ينقل سكّراً أو قهوة إلى إحدى المؤسّسات التجارية الغذائية «بفرجيتها للحواجز إذا



جدارية في مشروع لزّاب في الجرد | تصوير لميا الساحلي

الأجرة وبكلفة أعلى ممّا هي عليه في الفنان، وبالتالي لم تكن الزيارات الأسبوعية للأهل متاحة لأصحاب الدخل المحدود، وكان الغياب يطول. أمّا عبور جسر العاصي فيؤشّر إلى الفطام الثاني، أو كقطع جبل السّرة عن الهرمل التي تصبح وراء المغادرين، خصوصاً أنّ الطريق تنفتح بعد النهر على المدى الواسع المترامي لمنطقة الشرقي، فتبدو بمثابة الأفق المفتوح على بدء حياة أخرى.

كثّر من أبناء الهرمل وقضائها لم تتخّ لهم هذه التجربة نحو بناء حياة خارج المنطقة، وخصوصاً فرصتهم في الدراسة الجامعية.

ومغادرة الهرمل نحو بيروت لمتابعة الدراسة الجامعية أو للعثور على عمل جيّد ليست «نعمة»

النزوح وقطع جبل السّرة مع الهرمل

هناك موقعان يرتبطان بذاكرة أبناء قضاء الهرمل بشكل خاصّ: السبيل وهي ساحة المدينة الأساسية، وجسر العاصي. معظم المحظوظين من بيننا، ممّن تسنّت لهم مغادرة المنطقة نحو بيروت فعلوا ذلك من موقف سيارات الأجرة والحافلات الصغيرة (الفانات) في السبيل. تبدو الساحة بالنسبة إلى الهرمل كمطار بيروت بالنسبة للعاصمة. تصل صبية أو شاب مع حقيبة كبيرة، برفقة الأهل أحياناً وجوب طقوس الوداع، فيلوّح لها/له العابرون مودّعين «بالتوفيق، الله معك». غالباً ما يكون الموقف مؤثراً وبخاصّة قبل تكاثر الحافلات حيث كان النقل يقتصر قبل نحو ١٥ عاماً على سيارات

في اللحظة التي قالت له «ما تحمل هم يا بابا»، رسمت سارة خطّة في رأسها: «قلت بكرا بخلّص وبشتغل وبكّمّل دراسة الطب». اليوم بعد تخرّجها بعام وجدت سارة عملاً بليون ليرة في أحد مختبرات المنطقة «عم قضّيتها ع الطرقات رايحة جاية ع الهرمل، معاشي ما بيكّفّي لإستأجر بيت ولا وقتي بيسمح أدرس طب، الطب بده درس كتير». ورغم ذلك لا يزال في رأس سارة مخطّط آخر «خيّي حابب يعمل طبيب، رح ساعده». قالت له عندما أخبرها عن مخاوفه من أن يلقي مصيرها نفسه «ما تخاف، أنا حدك يا خيي، رح إنبسط كتير إذا إنت صرت دكتور».

ما لم تسمح به ظروف سارة لم يحصل مع يحيي ناصرالدين (٢٥ عاماً) الذي تخرّج العام الماضي من كلية الهندسة في إحدى الجامعات الخاصة في العاصمة. يعمل يحيي اليوم في «كوفي شوب» في بيروت ويُعطي دروساً خصوصية لبعض الطلاب: «مش بس ما لقيت شغل بإختصاصي، حتى ستاج (تدريب) ما لقيت إلا بالواسطة». وجد يحيي عملاً في الهرمل شبيهاً بما يشتغله في بيروت ولكنّه فضّل عدم العودة إلى المنطقة لأسباب غالبها التهديد الأمني وأعمال الثأر: «في فقر بعكّار متل عنّا، في فقر مناطق تانية طبعاً، بس نحن مميّزين بالسلاح والمشاكل»، ليسأل «مش تفصيل إنّه الواحد يحسّ حاله مش آمن، وما يحب يرجع يعيش بضيعته، حتى معظم رفقاتي فلّوا من الهرمل، ما عدت إرغب إجي عليها».

يتمتّع بها الجميع. وطالبة الجامعة سارة واحدة من هؤلاء. كبرت سارة على حلم راودها من صغرها «كنت أطلب ألباً من أهلي سماعة طبيب وعدة فحص مرضى». رغبت ابنة الـ٢٣ عاماً اليوم أن تكون طبيبة «ع قلّة الطبيبات بالهرمل، كنت إحلم صير دكتورة وتشوف أمي حالها فيني». «عقبال ما شوفك دكتورة قدّ الدني يا ماما»، كانت تقول لها مع كل دفتر علامات تأتي به إلى المنزل وهي الأولى على صفّها.

نجحت سارة في الشهادة الرسمية الثانوية بمعدّل ١٧ على عشرين وصارت تسأل عن موعد امتحانات كآية الطب في الجامعة اللبنانية في بيروت، إلى أن طلب منها والدها أن يتحدث قليلاً: «إنت بتفهمي يا بابا وأنا شايف حالي فيكي، بس محروق قلبي عليك». تقول سارة إنّ دقّات قلبها تسارعت «وعبّش نظري وما عدت مركزة لأني فهمت شو بدو يقول». أخبرها أنّ دخله كموظّف دولة ودخل والدتها من التعليم لا يتجاوزان مليونين ونصف مليون ليرة: «وعنّا ولدين غيرك يا بابا، ومصاريف بيروت كبيرة، عالقيلة بدك مليون لوحدك، وشو بعمل بأخوتك ومصروف البيت؟». قبل أن تردّ عليه سارة أكمل والدها حديثه: «في حدا واعدي بمنحة بجامعة خاصة ببعلك لدراسة المختبر، بتقدري تروحي ع بعلبك وترجعي ع البيت يا بابا، المهمّ تكفّي جامعة». تقول سارة إنّ والدها لم يكن يبخل عليها «هالقد قدرته وهالقد قادر يأمن لي»، فكذبت عليه: «ما تحمل هم يا بابا، أصلاً أنا مش مصرّة ع الطب، والمختبر كمان شي حلو وأنا بحبّه».

الأفق المسدود: إلى السلاح درّ

كان أسعد (اسم مستعار) مطلوباً بتهمة الإتجار بالمخدرات «أنا ما تعلّمت، وما لقيت شغل فاشتغلت بالمخدرات»، يقول لـ«المفكرة». بعد خمس سنوات من عيشه حياة المطلوبين «كنت إشتهي إقدر إطلع من جسر العاصي ورايح، إشتهي شوف الذي خارج الحي لي عايش فيه». داهمت قوّة من الجيش اللبناني قبل سبع سنوات منزل أسعد وقبضت عليه: «انحبست خمس سنين وباع أبي قطعة أرض حتى دفع الغرامات المترتبة عليّ بقيمة ١٥ مليون ليرة». أوّل ما عزم عليه أسعد عند خروجه من السجن كان «عدم العودة إلى الحبس، مستحيل بعد إنحبس، دقت المر بالسجن وكنت رح موت». وعليه، فكّر في زراعة أرضه في الجرد: «بديّ ثلاثين مليون لإصلاح الأرض، وشي ١٥ مليون لإعمل خزّان للري، ومدري كم مليون لإفّح وجيب بذار أصلي، ووووو... يعني بالمختصر مش قادر اشتغل بالزراعة».

قدّم على شركات كثيرة ومعامل في طرابلس وزحلة وبيروت ليشتغل أي شيء: «بس يعرفوا إيّ كنت مسجون من سجلي العدلي يقولوا لي ما فينا نشغل خريجي سجون، منعذر منك». صار أسعد يستدين ليعيل أسرته المؤلّفة من أربعة أطفال وزوجة «أوقات نام بلا عشا حتى يشبعوا أولادي»، إلى أن أعطاه والده رشاشه من نوع كلاشينكوف وقال له «بيعه ودبّر حالك فيه يا بيبي». تمكّن أسعد من بيع الرشاش بأعلى من سعره هئتي دولار: «كتير انبسطت، صرفت

المتين دولار ع بيتي، وجبت كتب لتنين من أولادي بالمدرسة»، ثم اشترى بأصل المبلغ رشاشاً آخر وباعه من جديد وريح به أيضاً. وهكذا صار أسعد اليوم تاجر أسلحة: «عالخفيف، يعني مش عم جوع أنا وأولادي، وإذا زوجتي استحلت غرض لبيتها فيي إشتري لها إياه». وهل هناك طلب على الأسلحة؟ نسأله. «إيه، سوريا مليانة سلاح عم تاجر ع الحدود بجيب سلاح من هونيك وبيعهن بلبنان». يصرّ أسعد أن يفهمنا أنّه تاجر صغير يخاطر بحياته: «يعني بلقمة بياكلوني التّجار الكبار». قبل أن يقصد الحدود ليقطعها إلى الداخل السوري، يقبل أطفاله «صدّقيني ما بعرف إذا برجع أو بقتل شي نهار». يرتدي سترة فضفاضة ويخبّي كلّ مرة قطعة أو قطعتي سلاح تحتها ويعود قاطعاً الحدود: «أوقات بحسّ قلبي رح يوقف، بس شو بعمل؟ ما بدّي إرجع ع المخدرات».

ونحن نتحدث مع أسعد، يرنّ هاتفه. فمتسع صوت امرأة على الخط الآخر. قال للمتّصلة «ما تحملي هم عندي طلبك». نسأل أسعد ما إذا كانت زميلة مهنة؟ يضحك ويقول «نعم» فنطلب منه تدبير موعد معها وطمأننتها إلى سلامتها «خبرها إنه مش ممكن حدا يعرف فيها»، وهكذا كان.

ضربت لنا سمّية (اسم مستعار) موعداً في الليل وبعيداً عن بيتها «ما بدّي حدا يشوفك حدّ بيتي حتى ما يعرفني لمن تكتبي عن تاجرة الأسلحة». قصدت سمّية بيروت لتتعلّم في الجامعة «تاني سنة ما عاد بيّي المزارع قادر يؤمن لي مصروفي

ف«مفرنجين» حسب سمّية، و«بأمن لهم طلباتهم عبر شريكتي». شريكة سمّية تسكن في بيروت «بتأمن لي سلاح من المخيمات». أما أفضل مرحلة إتجار حصلت منها على ربح جيّد فكانت عندما وقعت معركة بين عشيرتين: «صرت بيع لشباب العيلتين» تضحك بخبث. يومها باعت صناديق خرطوش بـ١٠ آلاف دولار «خليهم يتخانقوا وأنا بربح» تقول. لكن سمّية تعيش في الخوف: «بعرف إني عم خاطر، عم فتّش ع شغل محترم ببيروت، بكرة إذا راحت كورونا موعودة بشغل، بدي فلّ وأطوي هالصفحة البشعة من حياتي، انشالله يصدقوا معي».

فاضطّرت إشتغل بحل بيع خرطوش وسلاح صيد». خلال عملها، كان البعض يسألها عن أسلحة حربية «في حواليكم شي رشاش؟ أو قنبلة يدوية أو بندقية من نوع محدّد». وكلّما أخبرت سمّية صاحب المحلّ بطلب الزبون كان يلّبي طلبه «كنت حقّق له أرباح كثير». شيئاً فشيئاً بنت سمّية معرفة في السلاح وأنواعه وأسعاره «وما كان صاحب المحلّ كرمي معي، ياخذ ربح تجارة السلاح لحاله، وما يعطيني إلاّ معاشي، فقرّرت إتركه». كانت عملية الإتجار بالسلاح تتمّ عبرها: «الزباين بيرتاحوا يتعاملوا مع مرا لسانها دافي، يعني ما بتحكي عن حدا وما حدا بيشكّ فيها». وهكذا أخبرت زبائنها أنّها بدأت العمل لحسابها الخاص. اليوم تعيش سمّية من ربحها من تجارة السلاح «بيجيني زباين من الشمال، ومن بيروت، ومن المنطقة ومن البقاع الغربي». تبحث على الإنترنت لتميّز القطعة الأصلية عن المقلّدة: «مرّة واحد طلب منّي بارودة أميركية M٤ يعني M١٦ قصيرة فخفت يبيعوني وحدة تقليد لأنّه حقّها ٥٠٠ دولار، ولّن تأكّدت منها اشتريتها وبعته لزبونها وربحت ٥٠٠ دولار». ما دام معك هذه المبالغ لماذا لا تفتحين عملاً خاصّاً بك؟ نسألها. تضحك وتقول «فكرك معي ٥ آلاف دولار؟ أنا استلمت البارودة من صاحبها وقلت له أعطيني نص ساعة وبدفع لك حقها، ورحت بعته للزبون ورجعت دفعت له مصرّياته وأخذت ربحاتي، هيك أنا بشتغل ما معي راس مال». تُميّز سمّية بين الزباين وتعرف مناطقهم وفق طلباتهم: «عنا بيعلك الهرمل ما بيطلبوا إلاّ السلاح التقليدي «رشاش كلاشنكوف وفرد ١٤ ومسدس غلوك» أمّا زباين خارج المنطقة

بيسرقونا؟ بيخطفونا؟ معكن حشيشة؟

سعدى علّوه **تهم جاهزة للهرمل «العسكرية»**

قرّرت وصديقتين أخريين زيارة الهرمل «كيف رايحين لخالكن لهونيك؟» قالوا لها باستغراب. لكنّ فضول اكتشاف المنطقة المجهولة بالنسبة إليهنّ، «وكمان حبّ المغامرة»، كما تقول، غلبا على حذرهنّ. في منطقة رأس العاصي، بالقرب من مغارة مار مارون، «ضعنا وما عدنا عرفنا حالنا وين» إلى أن مرّ بهنّ شاب على درّاجة نارية. «دلنا ع الطريق وعزمنّا ع بيته حتى نرتاح». لكن الصبايا الثلاث تردّدن قبل أن يقبلن دعوته. هناك في منزل الشاب وجدن أمّه وأخواته «رحبوا فينا كثير وضيّفونا بكرم وقعدنا نتحدّث معهن شي ساعتين، ولولا مسافة طريق العودة كُنّا بقينا عندهن أكثر».

العزلة الجغرافية

ليست الحرب اللبنانية وحدها التي عزلت الهرمل عن لبنان. فالمنطقة التي تصلها بعد بعلبك بـ٦٠ كيلومتراً، هي بالأساس معزولة جغرافياً، لا يأتيها إلّا قاصدها، إذا استثنينا مرحلة محدّدة خلال الحرب حين شكّلت معبراً إلى شمال لبنان عبر حدودها مع عكار، وتحديداً طريق الهرمل-القيّبات. يومها كان الانقسام في «عرّه» وكانت أيّام حاجز البربارة في قضاء البترون الذي شكّل

عندما طرحت على طلابي الـ٢٢ في مادّة الصحافة المجتمعية في كُلية الإعلام، في إحدى الجامعات الخاصّة، أن أصطحبهم في رحلة جماعية ميدانية إلى الهرمل ليخصّصوا عملهم التطبيقي التحقيقي عن نهر العاصي، فغرّ٢١ من بينهم أفواههم إمّا استغراباً أو استنكاراً، فيما ضحكت طالبة واحدة ساخرة. كانت الأخيرة من منطقة بعلبك، فيما توزّع الآخرون على مناطق لبنانية مختلفة. مع ردّة فعلهم، سألتهم «ماذا يعرفون عن الهرمل وقضائها؟ توزّعت الإجابات على ٧ تهم جاهزة: هي بلاد المخدّرات، الطّقار، قطع الطرق، اللصوص، ثأر العشائر والقتل العشوائي، والتهريب. وأتبعوا أحكامهم الجاهزة بتوصيف جغرافي «بعدين آخر الدني». لم يرد في الأحكام الأولية أي إشارة إلى حرمان المنطقة، أو إلى حقوقها المهدورة أو فقر غالبية ناسها وحصّتهم المأكولة من الإنعاء... لم يسمعوا عن جمال جرودها البكر ولزّابها النادر، ولم يروا نهرها الهذّار العاصي الذي ما زال أغزر أنهار لبنان والمحافظ على حدّ أدنى من النظافة. ولكنّ بعضهم قال شيئاً إيجابياً وحيداً «أهلها مشهورين بالكرم».

تصنيف الهرمل كمنطقة عسكرية هو ما لوّح به عارفو جيسيكّا، ابنة جبل لبنان، عندما



رسم رواند عيسى

الهرمل أو العاصي «بس نحنا للصراحة ولا مرّة حطينا جرود الهرمل ضمن رحلاتنا، قلنا بالأول منتعّرف ع الهرمل وبعدين منفكّر بجرودها». يتذرّع الرافضون، وفق ما تقول، بالمشاكل الأمنية المتكرّرة، «عطول في قواص وقتل»، وكذلك بحوادث الخطف والثأر بين العشائر، وخوفاً من قطع الطرق «بيقولو منروح بس ما منعرف إذا منوصل أو إذا منرجع».

وعلى الخط نفسه، تسير منظمات دولية تعمل في المجال الإنساني والإغاثي والاجتماعي وخصوصاً مع اللاجئين السوريين والمجتمع المضيف. فهي تركّز مكاتبها، حتى تلك التي تنفّذ مشاريع في الهرمل وقضائها، في منطقة زحلة. وهناك موظّفون في هذه الجمعيات من الهرمل ويتكبّدون عناء الذهاب والإياب اليومي من عاصمة البقاع وإليها.

مسؤولية هذا الواقع يحمّلها المهندس الشاب يحيى ناصرالدين بعد الدولة والأجهزة الأمنية، إلى الإعلام أيضاً: «إذا بتراقبي التقارير التلفزيونية عن المنطقة بتلاقيها كلّها عن القتل ومشاكل العشائر والخطف والسرقات والتفريب والحشيشة والمخدرات». يعترف أنّ هناك حوادث أمنية وعشائرية في الهرمل «بس ما عنّا قضايا ثانية؟» ليسأل: «متى جاء الإعلام إلى الهرمل وتناول مشاكلها الاقتصادية وحرمانها وغياب الدولة وخصوصاً غياب فرص العمل؟». فالهرمل، كما يقول، لا تهتمّ الإعلام إلاّ بأخبارها السلبية «ولا نهار إجوا وعملوا تقرير عن الجذب السياحي،

خطراً ومانعاً لوصول العديد من الناس إلى طرابلس والشمال، وخصوصاً المحسوبيين على المعسكر الخصم للميليشيا التي كانت تسيطر عليه. وعليه، هناك كثيرون عرفوا الهرمل كمنطقة عبور وليس كمحطّة. وشكّل نهر العاصي خصوصاً مع ازدهار رياضتي الرافتينغ والكاياك المائيتين بعض الجذب السياحي وكذلك بعض مشاريع السياحة البيئية الجديدة.

والعين بالعين، فالناطق اللبنانية، وبخاصّة البعيدة عن الهرمل، كانت مجاهل بالنسبة لأهل القضاء. إذ أنّ من نزحوا من هؤلاء على كثرتهم، جاؤوا إلى أحزمة البؤس في الضواحي الشمالية الشرقية منها (قبل الحرب) أو الجنوبية، وتأخّروا بسبب الأوضاع الأمنية في استكشاف بقية الوطن، فتعصّرت رحلة التعارف وتأخّرت. وبسبب بُعد المنطقة وحال أهلها المادية المتعصّرة غالباً، عرفت قلة من سكّان المنطقة السياحة الداخلية وبالتالي لم يتعرّف إليهم سكان باقي المناطق.

الخوف المسبق

تقول سوزان، المتخصّصة بالسياحة، وتعمل في تنظيم الرحلات الداخلية في أحد مكاتب السياحة المعروفة في بيروت، إنّ المكتب حذف الهرمل من لائحة الرحلات السياحية الداخلية الأسبوعية التي ينظّمها بحيث لم تلقّ الفكرة إقبالاً. «لا دخيلك ما بدنا نروح لهونيك»، غالباً ما يأتيها الجواب خلال عرضها للزبائن فكرة الذهاب إلى

باسل، استمرّ الحاضرون بالمزاح معه ومع شابة وشاب من الهرمل كانا برفقته: «قدّيش حق الكشك عندكم؟ (في إشارة إلى أنّ الأهالي في المنطقة يتّونون الكثير من الكشك لأنّهم فقراء) وما معكم بطاطا؟ مع غمزة من طرف العين والمقصود حشيشة. يقول باسل «السؤال عن الحشيشة هو أوّل سؤال يطرحه عليك كلّ من يعرف أنّك من الهرمل» صرت حسّ إنّه نحننا عنّا جيبة سرّية فيها حشيشة، لجردّ إنّنا من الهرمل».

الزواج من الهرمل

تخرج الصورة الفطية عن إطارها الفكاهي عندما تصل لتؤثر على حياة أبناء الهرمل. وهذا ما حصل تحديداً مع غدي الذي أغرم بزميلته في الجامعة وبادلته الحب. «ع جثتي ما بتتزوجي واحد من الهرمل» قال لها والدها عندما أخبرته أنّ زميلها يرغب بزيارته. علّل الأب رفضه بالخوف على حياتها: «ع أقلّ مشكل هودي بيقوّصوا، ما بدنا مشاكل». حتى أنّه روى لها طرفة متداولة عن أهل المنطقة: «وقع علي بالبير فسألّت أم علي زوجها: شو منعمل منطلّعه أو منجيب غيره؟ فقال لها اتركه منجيب غيره». وأعقب ما اعتبره «نكتة» بتعليق «هودي بيخلفوا كثير يا بيبي، بكرّا بتقضيها خليفة». أمّا والدتها فنّبتهها من ما اعتبرته سلوكيات «كلّ رجال المنطقة» وفق تعبيرها «بيضربوا نسوانهم وكلّهم بيتزوجوا تنتين، بكرّا بيخفّ الحب يا ماما وبيتزوج عليك». يقول غدي إنّ حبيبته، وبعد

عن العاصي أو عن الجرد وجمال المنطقة وحسن الضيافة والطيبة التي تميّز أهلها، وخصوصاً الثّرحاب بالضيف وإكرامه، بس بيصوّرونا بعبع بيخوّف». حتى الإعلام العربي والأجنبي وقع في الفخ نفسه «بيجوا بيعملوا تقارير عن تجّار مخدّرات وكبار المطلوبين، وبيصير عرض السلاح والسيارات الرباعية الدفع ومشاهد لرجال مسلّحين بوجهه ملثة، وللمخدّرات وبيصوّرونا مجموعة عصابات خارجة عن الدولة والقانون».

من الهرمل وتعرّف غيتار؟

الصورة الفطية عن الهرمل اختبرها ابن المدينة عازف الغيتار الشاب باسل خيرالدين. يومها التقى مجموعة من شبّان وشابات لبنان في إطار تدريب على العمل الاجتماعي في أحد فنادق برمانا. بعد وصول الجميع واجتماعهم في بهو الأوتيل، أمسك باسل غيتاره وياشر عزف الموسيقى. عندما انتهى، اقترب منه شابّ عشريني وسأله «إنت عن جدّ من الهرمل؟»، وعندما أوما برأسه إيجاباً، أكمل: «بتعرفوا تعزفوا غيتار فوق؟». سأله باسل «لقيتني بعرف أم لا؟»، قال له: «أكيد وكثير حلو، بس بيسحوا لك تعزف غيتار بالهرمل؟ قصدي مجتمع متل مجتمعكم متحقّق بيخليكم تعزفوا غيتار؟».

وبرغم أنّ هذه «الخبرية» صارت نكتة بين المتدربين بعدما روى لهم باسل سؤال زميلهم إلا أنّهم وبعد يومين من الاختلاط وسريان جو من الودّ بين جميع المشاركين، وفق ما يخبر

لهجتك بتطفش الزباين

مع عدم وجود فرص عمل في الهرمل، فرحت زهراء كثيراً بالعثور على وظيفة في أحد الأفران الكبيرة والمشهورة في بيروت. بعد يومين من دوامها من الثامنة صباحاً ولغاية السادسة مساءً، أرسلت وراءها مديرة الفرن «إنت مبيّين عليكي شاطرة ونشيطة بس بدّي أطلب منك تزبّطي لهجتك شوي بس تحكي مع الزبونات». لم يسبق أن عاشت زهراء خارج الهرمل: «أنا خلقت هون وربيت هون وبدي لهجة منطقتي لي بيعتبروها كتار دفشة وخشنة». في اليوم الثالث جعلت زهراء تستمع إلى لهجة زميلاتها في العمل لتحاول تقليدهنّ ولم تفلح. في نهاية الأسبوع الأوّل لعملها طلبتها المديرة، وقبل أن تقول لها شيئاً ناولتها مغلفاً أبيض اللون «هيدا بدل أتعابك لمدة أسبوع». ارتجف قلب زهراء لأن اتّفاقها مع الإدارة كان شهرياً، وقبل أن تفتح فمها بأي كلمة، ختمت المديرة الحديث «ما رح يعيشي حالك عنا، لهجتك بتطفش الزباين، بعذر منك ما إلك محلّ عنا».

غادرت زهراء الفرن، اتّصلت بصديقة لها تسكن في بيروت وصارت تبكي من قهرها «قلت بأمن مصروفي من عرق جيبني وما يعود انطر أبي وأخوتي ليتعطفوا عليي به أو عشرة آلاف كمصروف شخصي، حسيت بظلم كبير لأنني اشتغلت من قلبي وكنت حابّة كمل برغم التعب وتدّي المعاش». حاولت صديقتها مواساتها ومنحتها رقم موظّف في شركة أمن

محاولات حثيثة تمكّنت من إقناع أهلها بالتعرّف إليه، «رحت وقلبي عم يدقّ ومش مرتاح». بعد السلام والكلام، قال له والدها «قبلت شوفك يا إبني حتى بلّغك قراري شخصياً، بنتي مش عم تقتنع معي، بس من الآخر ما إلك عنا عروس». يقول غدي إنّه ترك منزل العائلة وقرّر أن ينهي علاقته بزميلته «ما كان ممكن صاهر هييك ناس هالقد رافضيّنا، كيف بدّي إتعایش معهم ويكون في أولاد مشتركين بيناتنا؟». حرّ بنفسه جداً ما أسماه تعصّباً، «ما شفت غير التعصّب والتخلف، مع إنهم بيعتبرونا نحن متخلفين».

سيرة خاضت تجربة مماثلة ولكنتها «انتصرت» في النهاية، كما تقول. تعرّفت هي الأخرى إلى شاب في عملها في بيروت. أحبّا بعضهما البعض وقرّرا الزواج «أهلي وافقوا مع أنّه من غير ديني». لكنّ أهل الشاب رفضوا بدايةً، وعندما أفتح والدته بالتعرّف إليها قالت له: «والله مرتبة هالبنّت مع إنها من الهرمل». قال له شقيقه «بكرّا إذا تخانقت إنت وياها بيضربوك أخوتها، إذا طلقوا بيضاحوك الولاد أو بيخطفوك». حتى أنّ إحدى شقيقاته رفضت أن تحضر زفافه اعتراضاً. بعد سنوات من الزواج، نسأل سميرة عن علاقتها بعائلة زوجها «أنا كتتهم المفضّلة اليوم، وبيطلعو لعند أهلي شي ٤ إلى ٥ مرات بالسنة وبيقعدوا ويك أند كامل، وبيحبوا المنطقة كثير، حتى أنّ عمّها»، والد زوجها، اعتذر من والدها لاحقاً «لي ما بتعرفو بتجهلو، وإنتو ناس طيبين وأهل كرم وما بتشبهو لي بينحكي عن المنطقة أبداً».

الهرمل يسألون مضيفيهم من أهلها «معقول يخطفونا؟».

يعترف رامى اسكندر أنّ هذه الصورة ليست وليدة خيال الناس في المناطق الأخرى «خلينا نعرف إنّه نحن كمان عنّا مشاكلنا، وفي كثير من هالمخاوف محقّة». ومع ذلك يرى أنّ كثيرين لا يابهون بكلّ ما يحكى عن المنطقة «وبيسوقوا ٣ ساعات وبيتعدّبوا وبيجوا لعنّا وبيحكوا كثير حلو عن ضيافتنا وكرمنا وإكرامنا للضيف، وعن جمال منطقتنا».

هدى واحدة من هؤلاء: «أكثر شي بحب إطلع ع الهرمل وع العاصي وع الجرد». لا تخفي أنّها لا ترتاح إلّا حين تصل إلى بيت أصدقائها فيها: «ما بدّي كذب وقول إنّه ما بخاف إطلع بسيارتي، أنا مش بنت عشيرة لكون محميّة». فصورة العشيرة عندها «قاسية وفيها تخلف ودكتاتورية»، تقول. وتخاف هدى التي غالباً ما تزور المنطقة «لنّ برق بمساحات غير مأهولة كثير بخاف، حتى مرّة جينا من الشمال ع الهرمل وكنا خمس أشخاص بالسيارة ومع هيك خفنا يطلع لنا طقّار ع الطريق».

في الجزء الممتلئ من الكأس، تربط هدى الهرمل ب«الجرود الجميلة وبالزراعة والعاصي وبطيبة الناس وكرمهم، وبخاصّة بقوة نسائها». تقول إنّها تعرف نساء من مختلف مناطق لبنان «بس بنات الهرمل أكثر شي بيناتهن متحرّرات من السلطة الأبويّة وبالفكر واعيات، حتى بالجرود بتلاقيهن عم يشتغلوا ويتحمّلوا مسؤولية

«بدهن بنات احكيه وروحي قدمي طلب». أرسلت الشركة زهراء للعمل كحارسة أمن في وسط بيروت «كنت بالسّواق تبع المنطقة لي اسمها داون تاون، وكلّ محل أتقل من التاني». بعد أسبوع من عملها شاع في الشارع أنّها من الهرمل «صاروا الموظّفين يجوا واحد ورا التاني يسألوني إذا معي حشيشة؟ فيكي تجيبي لنا حشيشة؟». بداية كانت زهراء تضحك وتعتقد أنّ كل ما في الأمر «مزح بمزح»، حتى صارت المزحة مزعجة «بالآخر عرفت إنّه في كتار عم يحكوا عن جد». لم يكن الراتب جيّداً «كانو يعطوني ٩٠٠ ألف، ما لقيت غرفة حتى ع الأوزاعي بأقلّ من ٤٠٠ ألف مع مطبخ وحمام، والباقي قسّمته بين أجرة طريق وفاتورة كهربا». مرّت عليها أيام لم تملك ما يكفي من المال للطعام «كثير أيام كنت أكتفي بوجبة وحدة ووجبة متواضعة غير مغذية». اشتغلت ثلاثة أشهر وانخفض وزنها سبعة كيلوغرامات «حتى همّتي قلّت وصرت إمراض كثير». في آخر الشهر الثالث، أدركت أنّ بيروت ليست لها، هي الصبيّة التي تسرّبت من المدرسة في الصفّ الثاني تكميلي، وقرّرت العودة إلى الهرمل «بكييت كثير، حسّيت بخيبة كبيرة وما قدرت كون امرأة مستقلّة عن أهلي»، وأقفلت عائداً إلى منزلها.

ربّما لا تجد في الهرمل وقضائها شخصاً لا يضطر للإجابة على سؤال يطرحه معظم الذين يرغبون في زيارته «إذا جيت بسيارتي معقول تنسرق؟ أو بقدر إطلع بسيارتي لعندك؟»، وخصوصاً من أولئك الذين يملكون سيارات فخمة. بعض زوار

العيلة والأهم كثير يبحبو يعلمو أولادهن وبناتهن». وتحمل مسؤولية الصورة الفطية عن الهرمل للإعلام «بيركزوا بس ع الأخبار لي بتخوف»، ولكنّها تطلب من أهل المنطقة أن ينتصروا لمنطقتهم أيضاً «كمان لازم بعض الناس فوق يتغيروا»، أمّا المسؤولية الكبرى ف«الدولة، لئن بالهرمل بحس إنّه ما في دولة لتحمي الناس ولتحميني إذا صار شي، طيب كيف بقية اللبنانيين بدهم يكونوا مرتاحين ليجوا ع الهرمل إذا الدولة نفسها مش جاية».



الغروب في جرد الهرمل | تصوير كامل جابر

«حكي عالبلدي»

أو حين تمرّد شباب الهرمل على بلديّتها

رشدي حمادة

ناشط وأحد مؤسسي
صفحة "حكي عالبلدي"

ظروف نشأة الصفحة

اجتمعت ظروف عديدة أدت إلى ولادة صفحة «حكي عالبلدي» بدأت منذ ما قبل الانتخابات البلدية ٢٠١٦، حين بلغت النقمة الشعبية أوجهاً. لم تكن الانتخابات لتُحسم بالطرق التقليدية المتبذلة، فإعادة ترشيح المجلس البلدي نفسه كانت بمثابة استفزاز لأهالي المنطقة. فلجأ نائب محنك إلى مقولة جوزيبي دي لامبيدوزا «إذا ما أردنا إبقاء الأمور على حالها يتعيّن أن تتغيّر هذه الأمور»، فرجّ اسمين جديدين في اللائحة وجرى ترشيح شخص «مأن وفيهن» لينافس لائحة حزبه ويخرقها. ونجحت هذه المظاهر الشكلية للتغيير والتعددية المرزّفة بلملمة السخط الشعبي مؤقتاً وكسب مقاعد المجلس.

لم يحاول مسؤولو العمل البلدي في حزب الله تغيير شيء في أداء المجلس رغم تجلّي السخط الشعبي بوضوح عبر مؤشراتٍ لم يألفها الحزب في الهرمل كتقلّص نسبة المقترعين إلى ٢٨ في المئة وحصد لائحة «معاً» المنافسة لـ«المحدلة» الانتخابية نحو ربع أصوات الناخبين.

ولكن «معاً» لم تنجح في أن تكون بلدية الظلّ المرجوة ولا حتى مجموعة ضغط بل كانت بمثابة معارضة موسمية بهتت بعد الاستحقاق. وفي ذلك الوقت

«حتى ما ننشر غسيلنا قدام الغرب وزوّار العاصي» بهذه العبارات اقترح ناشط مغترب من الهرمل إنشاء صفحة مقفلة على فيسبوك خاصّة بأهل الهرمل وعرّض الفكرة على من اعتبرهم مهتمّين بالشأن العام من شباب المدينة، فأنشئت صفحة «حكي عالبلدي» بوجه صفحة «حكي بلدي» المدارة من أعضاء في بلدية الهرمل.

كان ذلك في تموز ٢٠١٦. وخلال فترة وجيزة، اجتذبت الصفحة التي عرّفت عن نفسها بأنّها «مجموعة من أبناء الهرمل الساعين للوصول إلى رؤية عصرية وفاعلة للحركة الإنمائية» أكثر من ٤٠٠٠ شخص من أهالي الهرمل التي لم يتعدّد عدد الناخبين في استحقاقها البلدي الأخيرة ٥٩٠٠ صوت. ومن أهم أسباب ثقة المجتمع الهرملاني بالصفحة كانت تنوع التوجّهات السياسية للمشرفين عليها بين اليمين واليسار وخلفياتهم الاجتماعية حيث مثّلوا مختلف شرائح البلدة من العشائر والعائلات، إضافة للتنظيم الذي منع التعرّض «بالشخصي» لأحد لتفادي الصدامات. وبالتالي شكّلت منبراً للغيّورين على البلدة وشبكة لتبادل المعلومات والصور المتعلقة بالشأن البلدي.

موافقة وزير أو أكثر قبل إجراء أي مناقصة أو استدراج وفصّ عروض وعليه تمّ إيقاف الأعمال تحت طائلة المساءلة القانونية من قبل سلطة الرقابة.

كما تابعت المجموعة قضايا عدّة رفعتها إلى السلطات الرقابية كقضية المسامك التي تطعم أسماكها من مخلفات المسالخ وأحشاء الدواجن حيث أعطت أسماء المسؤولين عن تلك المخالفات مرفقة بالصور والفيديوهات إلى المخفر الذي بدوره أرسلها للمدعي العام البيئي في البقاع أياد بردان وتمّ توقيف المخالف واغلاق السمكة بالشمع الأحمر لأيام معدودة قبل أن يعاد فتحها وينتهي الأمر بالملف في أحد أدراج مكتب المدعي العام بأحسن الأحوال.

رقيب بلا حسيب

في البداية تجاهلت البلدية الصفحة ونُقل عن أحد أعضائها «المعتّقين» لدى سؤاله عنها وعن المشاكل المطروحة قوله: «ولاد وعم يتسلّوا» لكنّ زميله المستجّد أيقن وجوب الإنصات لمعرفة المشاكل واقتراحات الحلول فتابع كل ما يتداول على الصفحة وتفاعل مع المواضيع المطروحة. أمّا الرئيس والأعضاء «أصحاب الخبرة» فلم يبدو أيّ نوع من التفاعل. لم يدم التنطيش طويلاً فالصدى وصل أبعد من توقّعات الرئيس صبحي صقر، حيث وجّه عباس مرتضى مدير جمعية «إرشاد» التابعة لحركة أمل المعنيّة بالعمل البلدي (وزير الزراعة والثقافة

كانت الهرمل على حالها؛ أكثر من ٢٠٠ مسمكة غير شرعية تلوّث نهر العاصي، انقطاع مستمّر للمياه في بلدة الـ١٣ ينبوعاً، تسرّب مياه الصرف الصحي في الشوارع، مشكلة انقطاع الكهرباء، حرق النفايات ومطامر القرى المجاورة وغيرها الكثير. وتوجّ كلّ ذلك باختيار موقع مشروع معمل تكرير الصرف الصحي في محميّة الصنوبر قرب نهر العاصي مع اعتراف البلدية بأنّ دراسة الأثر البيئي لا تزال قيد التحضير ولصق القرار على حائط البلدية مرفقاً بدعوة للمعترضين للتقدّم باعتراضهم خلال ١٥ يوماً. كانت تلك هي الشعرة التي قصمت ظهر البعير لشباب وشبان الهرمل الذين أطلقوا العنان لصرخاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي جمّعت لاحقاً ضمن صفحة «حكي عابلهدي» كما على أرض الواقع باحتجاجات رافضة للمشروع.

ماذا أنجزت الصفحة؟

امتلأت «حكي عابلهدي» بالفصائح التي شابت العمل البلدي من توظيفات بالواسطة إلى التلزييم «حبيياً» بدون استدراج عروض وصولاً إلى مشاريع «التنفيعة» كجدار مكبّ النفايات في منطقة الشرقي.

وتقدّمت مجموعة «حكي عابلهدي» بشكوى إلى القاءقام بخصوص الجدار المذكور حيث تبين أنّ الملف بمجمله مخالف لأبسط القواعد المالية والإدارية إذ تبين أنّ القيمة المرصودة للمشروع تتجاوز ٣٥٠ مليون ليرة وبالتالي فهو يحتاج إلى

أخرى، بدأت تسطير محاضر ضبط بحق المعتدين على مياه نبع رأس المال والمسامك المخالفة ولو أنّ تلك الإجراءات اتّسمت بالاستنسابية الواضحة من دون مبرّر مقنع.

نهاية غير متوقعة

في المقابل، بقيت الوعود التي أطلقها رئيس البلدية في اجتماعه مع المجموعة كلاماً في الهواء، كما عذفت البلدية عن تلبية طلب المتابعين بالكشف عن موازنتها وأتباع الشفافية المالية التي ينصّ عليها قانون حق الوصول إلى المعلومات.

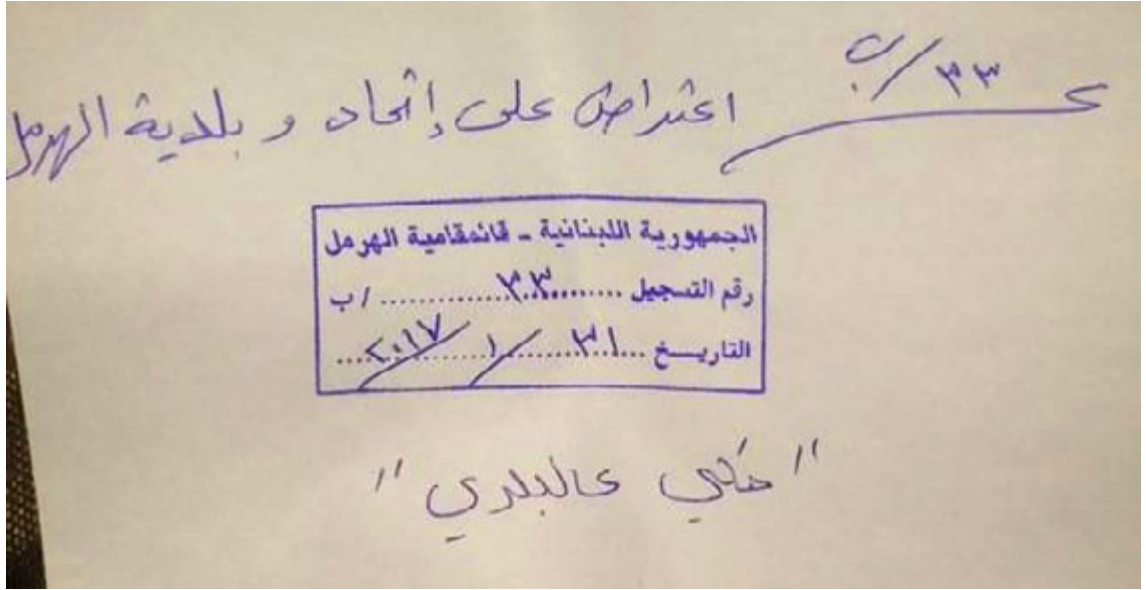
ترافق ذلك مع حملة ترغيب من البلدية لأعضاء مجموعة «حكي عالبلدي» تمثّلت في دعوتهم للمشاركة في اللجان البلدية وهي دعوة رأوا فيها محاولة لإسكاتهم فرفضوا المشاركة، وتبع ذلك حملة ترهيب على أفراد المجموعة من تهديدٍ حيناً وتشهيرٍ أحياناً.

ولكن كل ذلك لم يُسكت صفحة «حكي عالبلدي» وبقيت تنشر الأخبار والوثائق التي تظهر تجاوزات البلدية وتقصيرها وذلك حتى تشرين الأوّل ٢٠١٩ قبل أسبوعٍ من اندلاع انتفاضة ١٧ تشرين حين تعرّضت لهجوم رقمي أدى إلى إغلاقها نهائياً، لتطوى بذلك تجربة شبابية شكّلت علامة فارقة في الهرمل ومصدر قلق للسلطات المحليّة أو ربّما علّقت حتى إشعارٍ آخر.

في حكومة حسّان دياب فيما بعد) للاجتماع بأفراد المجموعة. اعتبر حزب الله هذه الخطوة «تعلية» عليه فسارع الوسطاء لطلب لقاء بين المشرفين على الصفحة والمجلس البلدي. لبّت المجموعة الطلب فرتب لقاء مع رئيس البلدية صبحي صقر حيث عرضت المجموعة المشاكل العالقة من شاحنات مخلّفات المسالخ وأحشاء الدواجن الآتية من الشمال لتباع لمربيّ الأسماك على حوض العاصي وصولاً إلى المشاكل القديمة كالإنارة وتزفيت الطرقات وغيرها. فأجاب صقر بالكثير من الوعود. أما بخصوص الزفت والإنارة فقد برّر قائلاً: «نحن بدورنا عم نطلب بشكل مستمر من الحاج حسين النمر وناطرين متلنا متلكن». والنمر هو مسؤول العمل البلدي في حزب الله- فرع البقاع، وهو المعروف بسيطرته التامة على عمل البلديات في المنطقة، وإشرافه المباشر على موازنتها وآليات صرف الأموال فيها عبر تقارير شهرية ترفع إليه من كلّ بلدية تابعة للحزب وجولات تفتيشية يجريها العاملون معه على هذه البلديات.

ومع ازدياد عدد متابعي الصفحة ازداد حجم البلبلّة والامتعضاض في أزقة الهرمل، فأبدت البلدية اهتمامها بعدّة مشاريع سياحية مطروحة كالعمل على مجسم: I love Hermel وحفل افتتاح الموسم السياحي وإنارة قاموع الهرمل وغيرها. ووجدت البلدية نفسها مجبرة على تغيير سياسة التلزم بالتراضي وبدأت بطرح المناقصات للمشاريع العامّة كإنشاء حفر صرف صحيّ عازلة على ضفتي نهر العاصي للمنشآت السياحية وبناء مبنى اتحاد البلديات وغيرها. ومن جهة

75



الاعتراض الذي قدّمته الصفحة إلى القائمقامية بخصوص جدار النفايات

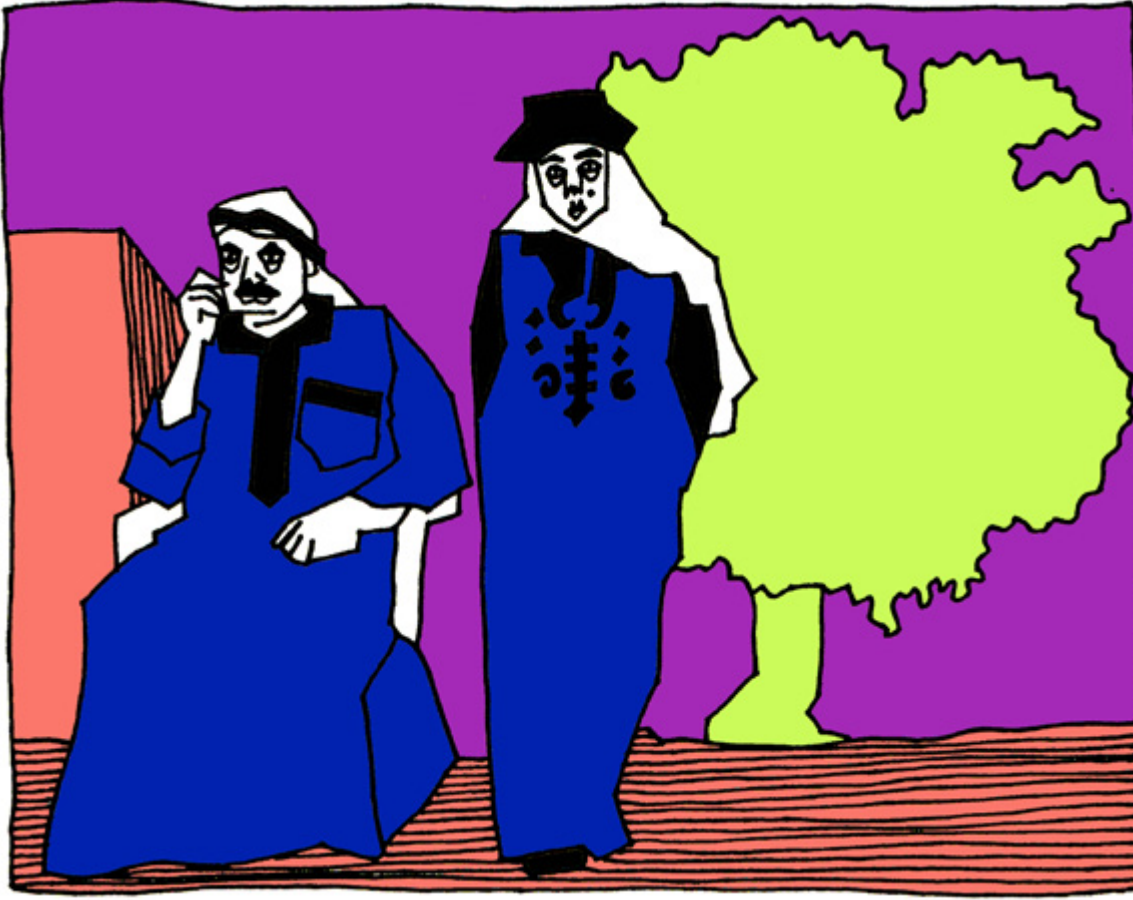


جدار مكب النفايات وهو أحد "التنفيعات" المخالفة للشروط

02

عشائر الجرد الغربي

العدالة في أعراف العشائر



رسم رواند عيسى

حقن الإتيان بالنساء الدم الذي كان سيسيل لو ثأر الجعافرة من عائلة الجمل لمقتل ابن العشيرة محمد شامل جعفر في كمين داخل الأراضي السورية، اتُّهم فيه أشخاص من آل الجمل. يومها، وعلى الفور، وإثر سعي ذوي الفقيد ومن ورائهم عشيرته إلى الثأر له، تمَّ إخلاء جميع منازل آل الجمل في بلدة القصر التي يعيش فيها جزء كبير من الجعافرة أيضاً، وأقفل هؤلاء حي عائلة

استفاق عدد من وجهاء عشيرة جعفر وفاعلياتها في أحد أيام خريف ٢٠٢٠ على حركة غير اعتيادية أمام منازلهم، ليجد كلَّ منهم امرأتين أو ثلاثاً من عائلة الجمل أمام بيته. فُتِّحت منازل العشيرة على الفور وتمَّ استقبال نساء آل الجمل في "صدور" البيوت، أي جرى تكريمهنَّ، وأُسكنَّ مع نساء الجعافرة "معزَّزات مكرّمات". كما يؤكِّد علي عبود جعفر أحد وجهاء العشيرة، لـ"المفكرة".

الجمال (السكن) والمكان، وتنضوي تحت مفهوم واحد يجب حفظه وهو الشرف"^(١).

وفور الانتهاء من ترتيب إقامة نساء عائلة الجمال، تنادى وجهاء آل جعفر إلى اجتماع طارئ لمواجهة الإرباك الذي أحدثته خطوة آل الجمال والعُرف الذي يقضي بالاستجابة للصلح، كونها (أي الخطوة) أكثر ما يمكن أن يضع العشيرة على محكّ ضرورة القبول بالمصالحة، وأرسلوا يطلبون من جبّ الغنم، آل الفقيد، جواباً في غضون ساعات، لتكون العشيرة على الموقف نفسه. وعليه، قام أولياء الدم بإيصال نساء الجمال إلى حي العائلة في القصر حيث أزاحوا البوابة بأنفسهم، وأدخلوا النساء إلى ديارهنّ، وطلبوا منهّن دعوة رجال العائلة للعودة إلى بيوتهم. وقبل الجعافرة الصلح بعد نفي المتهمين بقتل ابنهم وعددهم سبعة وحصار الثأر بهم دون بقية ذكور آل الجمال الذين عادوا إلى ممارسة حياتهم الطبيعية. يؤكّد أحد وجهاء آل جعفر علي عبده جعفر أنّ ذوي الفقيد سمحوا بعودة عائلة الجمال، لكنهم لم يقبلوا بقبض الدية مهما ارتفعت قيمتها، ولم يصفحوا عن المتورّطين، بل حصروا الثأر بهم. وفي أوائل حزيران الجاري (٢٠٢١) أطلق شبان من آل جعفر النار على أحد المتهمين السبعة من آل الجمال قرب زيتا داخل الأراضي السورية وأصابوه بعاء طلقاً نارياً لكنّه لم يمت وما زال يخضع للعلاج في إحدى المستشفيات السورية. وعلمت "المفكرة" أنّ جبّ الغنم، وهو جبّ القتييل محمد شامل جعفر، اعتبر بعد هذه الحادثة أنّه تمّ الأخذ بالثأر له، في حين يسعى الوجهاء وفاعليات سياسية

الجمال ببوابة تحول دون دخول أيّ كان إليه. وبرغم تدخّل الكثير من الوجهاء والفاعليات من سياسية ومجتمعية وعشائرية لدى آل جعفر للمصالحة، وإبداء آل الجمال استعدادهم لدفع دية^(٢) كبيرة قيل إنها وصلت إلى ١٥٠ ألف دولار أميركي، في حين أنّ الدية المتعارف عليها كانت يومها بحدود ٥٠ مليون ليرة (أي ما يعادل ٣٣ ألف دولار أميركي قبل انهيار الليرة)، إلّا أنّ جبّ "الغنم" الجعفري، وهو جبّ القتييل، لم يرضّ بالصلح. وطبعاً لا يمكن للعشيرة أن تأخذ القرار بالمصالحة خلافاً لرأي أولياء الدم، أي أهل القتييل. وكانت اشتباكات بين عائلتي جعفر والجمال سبقت الخطوة الأخيرة، ومنها هجوم شنته الجعافرة على قرية الجمال داخل الأراضي السورية، واسمها العصفورية، وعلى تجمّعهم (تجمّع عائلة الجمال) في بلدة زيتا، السورية الحدودية أيضاً، حيث تدخّل المصلحون يومها لإخراج الأطفال والنساء قبل الهجوم على منازل الجمال.

يرى أحد وجهاء العشائر (فضّل عدم ذكر اسمه) أنّ صاحب فكرة الإتيان بنساء الجمال إلى ديار عشيرة جعفر "داهية، وفي منتهى الذكاء". إذ أنّ هذا التقليد الذي كان رائجاً في تاريخ العشائر، كان وحده الذي سينجح في حقن الدماء مع رفض الجعافرة الصلح، وله أثر كبير في النفوس لارتباطه بـ"العرض" (ترك نساء الجمال في عهدة جعفر)، وهو (أي "العرض") أحد أقانيم العُرف العشائري التي يحددها الباحث سويدان ناصرالدين في بحثه حول عشائر الجرد الغربي بثلاثة "الدم والعرض والأرض، بما هي النزل (أي

عشائر الجرد الغربي

(١) الدية مبلغ مالي يُدفع جزية أو تعويضاً عن قتل أحد الأشخاص تمهيداً للمصالحة.

(٢) بحث للكاتب سويدان ناصرالدين حول الهرمل وعشائرها، الحلقة ١٣ "التقاليد سور البناء الاجتماعي وللعرف أصول وأحكام"، ١٩٨٨، جريدة السفير.

والانتماء للعشيرة، وإحياء مراسم العزاء. وفيما توّثق المقالة بعض الأعراف والسلوكيات في قضايا العدالة والثأر وإيواء طالب الحماية لدى أي عشيرة والقتل والسرقات من منظور العشائر، فإنّ الجانب المتعلّق بجرائم "العرض" سيُدرج ضمن تحقيق خاص حول نساء العشائر نشره ضمن الملف عينه.

العدالة العشائرية: حكم مبرم

قبل نحو ٣٥ عاماً من اليوم، وكنت ما زلت صغيرة، تناهى إلى سمعي أنّ عشيرة علّوه قد أجرت تحقيقاتها في حادث العثور على أحد أبنائها جثة هامة في جردها بعد تعرّضه للقتل وسرقة مبلغ ١٠ آلاف ليرة لبنانية كانت معه. وبالتواتر، عرفت أنّ العشيرة حدّدت القاتل وهو من أبناء العشيرة نفسها، وحكمت عليه إثر اجتماع عقده مجلسها المؤلّف من زعماء الأجيال والأفخاذ وعائلة الجاني. فكّرت كثيراً في الحكم الذي لم أعرف ماهيّته، وانتظرت حتى عودة أبي مساءً وسألته، فجاءني الجواب مقتضباً. فهمتُ منه أنّه لم يقل لي كامل الحقيقة: "نفوه يا بابا لبعيد ما بقى حدا يشوفه". قال لي بطريقة لم يبق لي معها مجال لسؤال آخر. لاحقاً، دأبتُ على متابعة الموضوع إلى أن عرفت أنّ العشيرة حكمت على الجاني بالقتل، وأنّ أسرته، أي أقاربه "اللّزم"، هي التي نفّذت الحكم بيدها، وتمّ دفنه في الجبال، وليس في مقبرة العشيرة أو أي مقبرة عامّة. لم يُقم له عزاء ولم يتقبّل التعازي به أحد.

حالياً إلى عقد صلح يطوي هذه الصفحة نهائياً. ينطلق العنوان الذي أطلقه الاختصاصي في علم الاجتماع والأستاذ المتقاعد في الجامعة اللبنانية الدكتور فؤاد خليل على كتابه عن عشائر جرد الهرمل "العشيرة دولة المجتمع المحلي"، من افتراض امتلاك هذه العشائر منظومة متكاملة من الأعراف والعادات والتقاليد والسلوكيات التي تحكم الحياة ضمن مجتمعتها وحتى مع المحيط، بما فيها منظومة السلطة داخل كل عشيرة ومع العشائر الأخرى. وإن كُنّا اليوم أمام اضحلال العديد من هذه الأعراف والسلوكيات وتغيّرها أو اندثارها من دون أن يوثّقها علماء الأنثروبولوجيا، على أهميتها، قبل رحيل الرعيل الأول الذي كان ما زال يحفظها ويتمسك بها. إلّا أنّ العديد من الممارسات العشائرية ما زالت قائمة ومعتدة في بعض المحطّات، حتى بغضّ النظر عن انخراط هذه العشائر، وإن بالحدّ الأدنى، في الانتظام العام للدولة اللبنانية الغائبة فعلياً عن مناطقهم، حيث تقتصر مقاربتها على الأمن، والأمن المنقوص في معظم الأحيان.

وفي سياق العمل على هذه المقالة، أجرينا عشرين مقابلة مع وجهاء عشائر عدّة، تناولنا فيها العديد من نواحي الحياة من حرمة الدم، وحرمة المنزل، وحماية الدخيل على العشيرة، أي اللاجئ إليها، وإجراءات الصلح، والجاهيّة وهي لجنة المتدخّلين في الصلح بين عشيرتين والديّة وقيمتها وكيفية دفعها، وحرمة النسب

وأعيد إطلاق سراحهم من دون فتح ملفاتهم العالقة، ممّا يشير إلى أنّ هذا الأمر كان ضمن التسوية المتّفق عليها على آلية التسليم. وكان أثر التحقيقات ضمن العشيرة أصعب من تحقيقات الدولة لحساسية الموضوع داخل العشيرة نفسها. وفي إثر الحادثة، عمّمت العشيرة ميثاقاً حصلت "المفكرة" على نسخة منه ينصّ على الآتي "تداعت عشيرة جعفر وكلّ الكرام على اتفاق وميثاق نهائيّ مقررّ يُعمل به من أجل هذه الجريمة وما يليها من جرائم مشابهة لها لا سمح الله، تضمن البنود التالية:

١- كلّ من يظهره التحقيق أو يدان قانوناً من الموجودين لدى الأجهزة الأمنية بهذه الجريمة، تقرّر الاقتصاص منه بالإعدام من قبل ذويه أولاً.

٢- كل من يساند أو يتسترّ على إخفاء معلومات عن هذه الجريمة ومرتكبيها، يُعتبر مداناً، إن كان قريباً أو بعيداً، يُطلب نفيه خارج نطاق أراضي آل جعفر.

٣- بعد الاجتماع الحاصل، تقرّر أنّه بعد تبيان الحقيقة من الجهات المختصة قانوناً، يكون المذنب الجاني هو المسؤول أولاً وحصراً الجريمة بنطاقها الضيق حسب العادات والمواثيق التي يُعمل بها منذ زمن عند عشيرة آل جعفر.

٤- أمّا بالنسبة لموضوع الحرامية (الصوص) الموجودين والمعروفين شخصاً شخصاً (بسبب سوابق لهم في مجال السرقة)، وعلناً والكلّ

يومها لم يكن ما عرفته ينطبق على ما أتعلّمه في كتاب التربية المدنية وسلطة القضاء والقانون في إطار الدولة التي يجب أن تتبع لها المنطقة التي نعيش فيها، كان خارج الانتظام العام برمته.

بعد ٣٥ سنة من هذه الحادثة، قضى الشقيقان شادي وإبراهيم جعفر في ٥ كانون الثاني ٢٠٢١ بنيران أطلقها عليهما لصوص كانوا بصدد سرقة محوّل الكهرباء في منطقة النعناعية في جرد عشيرة آل جعفر. وكان الشقيقان الضحيتان قد قصدا منطقتهما بعد سرقة منزل العائلة في النعناعية بتاريخ ٤ كانون الثاني ٢٠٢١، أي قبل يوم من مقتلهما، فعاد اللصوص لنقل محوّل الكهرباء وأطلقا النار عليهما لدى محاولتهما الدفاع عن أملاكهما. وهزّت الجريمة الرأي العام خصوصاً أنّ الشابين اليافعين (في العشرينات) أصحاب سيرة حسنة ولا علاقة لهما بأي سلوكيات خارجة عن القانون.

حضرت القوى الأمنية وفتحت تحقيقاً في الجريمة، ولكنّ عشيرة آل جعفر تقصّت هي الأخرى وشدّت المشته بهم بالتورّط في الجريمة من بين ذوي السوابق وطلبت من ذوي كلّ واحد منهم تسليمه للأجهزة الأمنية (وهي مخابرات الجيش في المنطقة) تحت طائلة المسؤولية في حال عدم التجاوب مع طلبها. وعلمت "المفكرة" أنّه كان هناك مطلوبون بين الذين تمّ تسليمهم للقوى الأمنية في قضايا متفرّقة ومع ذلك لم يتمّ التحقيق معهم سوى في جريمة مقتل الشابين

استقبلتهم العشيرة في إشارة إلى طيها صفحة الجريمة وعدم السماح بتسببها بأزمة بين عكار وعشائر الهرمل. وضم وفد عكار النائب وليد البعيني ورؤساء بلديات المنطقة ومخاطيرها وممثل عن مفتي عكار وفاعليات. واستقبلتهم عشيرة جعفر في ديارها بحضور النائبين غازي زعيتر (حركة أمل) وإيهاب حمادة (حزب الله) ووفد من حزب الله برئاسة الشيخ فيصل شكر ومفتي الهرمل الشيخ علي طه وشخصيات بلدية وعشائرية واجتماعية وسياسية. وبهذه الخطوة، تكون عشيرة جعفر قد سلمت الأمر ختاماً للدولة ممثلة بمخابرات الجيش ومن ثم القضاء لتحقيق العدالة، وطوّث صفحة أي أمر يتعلق بالثأر.

صحيح أننا لا نجد في المثّلين أعلاه التطابق التام، بعد مرور نحو ٣٥ عاماً ما بين الحادثتين ولكن ميثاق الشرف يحمل بعض الملامح المشتركة وعلى رأسها ملامح تحقيق العدالة عند العشائر في حالات القتل عبر الحكم بالإعدام على الجناة وتنفيذه على يد ذويهم (وفق البند الأول).

الثأر

يختلف الثأر بين العشائر حسب نتيجة الإشكال الذي أدّى إلى إراقة الدماء. فإذا اقتصر الأمر على التسبب بجروح فغالباً ما تُعقد المصالحة بدفع تعويض بعد تدخل المصلحين من وجهاء العشائر الأخرى، وخصوصاً إذا كان الحادث قضاء

يعرفهم، فإنّه تقرّر بالإجماع: أي لص دخل منزلاً أو حاول سرقة سيارة أو تشليح أو خطف فهو مهدور دمه بحال قتله، ولا يحقّ لذويه المطالبة بدمه، كائناً من كان ضمن نطاق آل جعفر أو خارج حدودهم.

وإذ يؤكّد أحد وجهاء العشيرة علي عبود جعفر محتوى البيان، يشير إلى أنّ آل جعفر أرسلوا نسخة عنه إلى كلّ عشائر المنطقة وأنّ الأخيرة وافقت على مضمونه ليكون ميثاق شرف بين الجميع. وقال جعفر لـ"المفكرة" "نحن ساندنا القوى الأمنية لكشف قتلة أولادنا، ولم نحلّ مكانها". ولاحقاً، تمكّنت مخابرات الجيش من كشف مرتكبي الجريمة، وفق ما نقرأه في البيان الذي أصدرته مديرية التوجيه في الجيش اللبناني عن عملية دهم في منطقة البحصّة- عكار. وقد جاء في البيان: "بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٦ أوقفت دورية من مديرية المخابرات المطلوب (أ.ع) في منطقة البحصّة- دير دلوم - عكار خلال عملية دهم لمنزله... وأثناء عملية الدهم تعرّضت الدورية إلى إطلاق نار من المنزل المذكور ومحيطه، فاضطرّ العناصر إلى الردّ على مصادر النيران ما أدّى إلى مقتل العريفيين الفائزين اللذين شاركوا في الجريمة إضافة إلى مقتل المدعو (خ.ع) وإصابة زوجته (س.ض) والمدعو (م.ع). وضبطت الدورية كمّيّة من الأسلحة والذخائر. بوشر التحقيق بإشراف القضاء المختصّ".

وإثر كشف مرتكبي الجريمة، قام وفد من عكار بزيارة عشيرة جعفر لتقديم التعازي حيث

وبرغم تأكيد وجهاء العشائر على مساعيهم لحصر عملية الثأر بالجاني، إلا أنّ الوقائع على الأرض تقول عكس ذلك. إذ ولجّرد حدوث إشكال بين اثنين من عشيرتين، يصبح جميع أبنائها معنيين بالثأر وخصوصاً في حال وقوع قتلى. حتى أنّ العشيرة تتنادى فوراً لدى وقوع إشكال بين عشيرتين وتخبر كل أفرادها بوجود عدم التجوّل والاقتراب من مناطق نفوذ العشيرة الأخرى تجنّباً لتعرّضهم لاعتداء أو إطلاق نار أو حتى القتل سواء كان لهم شخصياً أي علاقة بالمتورّط في الإشكال.

وقبل سنوات طويلة كان أبناء العشائر يعيرون على بعضهم البعض في حال تقاعس أيّ منهم عن الأخذ بالثأر لقریب له، وخصوصاً الأب أو الأخ أو أبناء العمومة. ولكن اليوم، خفّ هذا التوجّه شرط أن تكون الدولة قبضت على الجاني وأنزلت به العقوبة التي يرونها متناسبة مع الجرم. ومع ذلك، يُنزع على الجاني التواجد في منطقة عشيرة غريمه حتى بعد قضاؤه محكوميته التي صدرت عن القضاء. ويحدث أن يقوم قاتل من عشيرة ما بتسليم نفسه للدولة إثر قتله أحد أبناء العشائر لحبس الدماء والثأر والمضاد، ولكن قد يمتنع أهل المجني عليه عن اللّعاء الشخصي على الجاني ليخرج بعد قضاء عقوبة الحق العام فيتاح لهم الثأر منه. ونجد هنا أنّ عدالة العشيرة مقارنة بعدالة الدولة ليست نفسها في كل حالات القتل: فقد تقبل العشيرة بعدالة الدولة في حال وجدت الحكم متناسباً مع حجم الجرم، وإلا فإنّها تعمد إلى

وقدراً وغير مقصود، كأن يصاب ابن عشيرة ما في حين أنّ المقصود هو من عشيرة أخرى. أما إذا حصلت الإصابة قصداً أو عمداً، يصبح عقد المصالحة من دون الثأر أصعب، إذ يسعى المجني عليه ومن ورائه عشيرته، للثأر، حتى إن لم يصل إلى القتل بل اقتصر رد الفعل على التسبّب بجروح للجاني على طريقة "العين بالعين والسن بالسن"، ومن ثم تُعقد المصالحة "وحدة بوحدة". وحصل الصيف الماضي على سبيل المثال لا الحصر، أن قام أحد الأشخاص من غير أبناء العشائر، بل تنتمي أمه لعشيرة ويعيش مع عائلته في ديرتها، بإطلاق النار على أحد أبناء عشيرة والدته، وإصابته بجروح بالغة من دون قتله رداً على إطلاق المجني عليه النار وإصابته بجروح قبل ذلك بنحو ثلاثة أشهر، برغم عقد مصالحة إثر الحادث الأول.

ومؤخراً، وإثر قيام شبّان من عشيرة علّوه بالاعتداء ضرباً على أحد أبناء عشيرة عوّاد، قام الأخير مع أقارب له بالهجوم على سيارة شبّان علّوه وأطلقوا نحو ثلاثين طلقة نارياً عليها ممّا أدّى إلى مقتل شاب من آل علّام كان برفقة أبناء علّوه الذين أصيبوا بجراح. ولاحقاً قام شبّان علّوه بإطلاق النار على مهندس من آل عوّاد لا ناقة له ولا جمل بالحادثة ولا علاقة له لا من قریب ولا من بعيد بالجناة من أبناء عوّاد سوى الانتماء للعشيرة نفسها. وبعدها أصاب أبناء علّوه المهندس في قدمه، عُقدت مصالحة بين العشيرتين (علّوه وعوّاد).

كان من أخيه إلا أنّ عفا عنهما. وكان حسين قتل خلال تواجده بالصدفة في حادثة أخذ ثأر بين آل ناصرالدين وآل الهق. وأصدرت عشيرة ناصرالدين، بتاريخ ٢١ حزيران ٢٠٢١، بياناً يؤثّق الحادثة وفيه الرواية الكاملة مرفقة بصورة للضحية حسين عاصف ناصرالدين مع عبارة "أشرف الثأر العفو"، وهذا نصّه الحرفي:

"قال سبحانه:(وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله إثم لا يحبّ الظالمين). وقال سيّدنا الإمام علي (ع) العفو عند المقدرة. أمّا بعد: منذ عدة أشهر قُتل الشاب الخلق المظلوم حسين عاصف ناصرالدين خلال تواجده بالصدفة في حادثة أخذ ثأر بين آل ناصرالدين وآل الهق، وحدث البارحة ليلاً بأن قام وجهاء العشائر بإحضار القاتلين إلى قبر المغدور وكان الرد من أخ المغدور "لم نقم بيوم من الأيام بتنكيس رأس عشيرة ناصرالدين وراياتها ولن نفعلها الآن ونقوم بقتلكم على قبر أخي، أنا عفوت عنكم". ومن المعروف بشرع العشائر أنّ الحضور إلى القبر والركوع عنده لها اعتبارات كبيرة.

إنّها لبصمة شرف كبيرة من حسن عاصف ناصرالدين أخ المغدور منذ اليوم الأول الذي عُدر فيه أخوه ولم يقم بأعمال همجية، وصبر ثمّ كان العفو من شجّه ورفع رأس عشيرته، أملين أن يتوقف سفك الدماء في منطقتنا ونرجو من غيرنا أن يتعلّم العفو عن قدرة لا عن ذلّة. حتى يتأدّب المجرم ويعلم أن سفك دم البريء يُخنّع رأسه أمام الناس". وختم البيان بعبارة

الثأر من الجاني وخصوصاً في حال عدم معاقبته بالعدل. كما لا تقبل العشيرة بوجود الجاني في منطقتها حتى لو قضى محكوميته عند الدولة تحت طائلة الاقتصاص منه مجدداً، إذ غالباً ما يعتبر تواجده في منطقة غريمه تحدياً للعشيرة واستهزاءً بها يجب الرد عليه.

العتيق^(٣)

من أبرز الأعراف عند العشائر في موضوع الثأر هو "العفو عند المقدرة" وهي عبارة مستقاة حرفياً من قول للإمام عليّ بالمعنى نفسه. وتتناقل الأجيال المتتابة للعشائر قصصاً عن رجال عفوا عن خصومهم عند المقدرة، ومن بينهم رجال خرجوا للثأر لمقتل أخ أو أب أو عم وفاجأوا خصمهم وكان يكتهم النيل منه عبر قتله فوراً، لكنهم، وعملاً بالعرف القائل بعدم الغدر كانوا يبتّهون الخصم بعبارة "ما تقول أخذتك غدر"، وعليه يرفع الخصم يديه في دلالة على الاستسلام ويقول "أنا عتيقك" أي "أنت من عتقّ روحي" من القتل. وعادة يعلن الرجل المقصود بالثأر وجرى العفو عنه أنّه عتيق فلان. ويحتلّ من يعتق روحاً، عملاً بمبدأ العفو عند المقدرة، مكانة عالية من حيث الشهامة والشرف بين العشائر.

ومؤخراً حصلت حادثة "عفو عند المقدرة" حين أحضر أحد وجهاء العشائر قاتلي الشاب حسين عاصف ناصرالدين، من آل الهق إلى قبره فما

عشائر الجرد الغربي

(٣) في حالة العفو عند المقدرة يصبح المستهدف بالثأر، أي القاتل، "عتيق" الساعي للثأر في حال عفا عنه.

حال وقوع جريمة ضمن العشيرة الواحدة، فإنّ الثأر هنا يكون بين جبّ القتل وجبّ الجاني أو الفخذين اللذين يتحدّران منهما.

الجاهيّة والمصلحون

للمصلحين دورٌ كبير في حلّ قضايا العشائر. يتدخّل هؤلاء في حالات كثيرة من الخطف بقصد الزواج إلى الاختلاف على ملكية أراضٍ، مروراً بجرائم الجرح أو القتل. كما يتدخّلون في المعارك المسلّحة بين العشائر والتي قد تستمرّ لأيام. ويكون المصلحون من وجهاء العشائر غير المنخرطة في المعركة أو عملية الثأر، حيث يسعون لوقف سلال الدم الذي قد لا ينتهي من دون تدخّلهم، إذ يجزّ الثأر ثأراً وهكذا. ففي حال حصول معركة بين عشيرتين يشكّل هؤلاء لجنة من مجموعة كبيرة يتمّ تقسيمها إلى فريقين يتوجّه كل منهما إلى متاريس العشيرتين المتقاتلتين في الوقت نفسه وهم يرفعون الرايات البيضاء علامة السلام ويقومون بإنزال المتقاتلين من المتاريس تمهيداً لبدء مفاوضات الصلح. وقديماً كان المصلحون لا يغادرون ديرة العشيرة المقصودة، ولا يشربون قهوتها، إلّا بعد تسليحهم القضية وتعهد وجهائها بالقبول بالحال الذي يرتأونه، وكذلك يفعلون مع العشيرة الثانية. ويدرس المصلحون القضية ويضعون الحلول التي تحفظ ماء وجه العشيرتين وفقاً لظروف النزاع، ولا يعلنون الحل الذي يقترحونه إلّا بعد التشاور مع المعنيين والتأكّد من تناسبه مع مطالبهم

"ملاحظة: لم نقم بنشر أي مقطع فيديو أو صورة خلال تواجد القتالين على قبر المغدور".

ويردّ وجهاء العشائر استمرار عادة الثأر إلى غياب الأمن في المنطقة وغياب الدولة حيث لا يتمّ في معظم الحالات القبض على القاتل ويبقى خارجاً عن القانون وطافراً في الجرود وهو ما يحتمّ على ذوي الجاني عليه، وفق قولهم، "الاقتصاص منه وإحقاق الحق". ويروي هؤلاء قصصاً كثيرة تمّ فيها تسليم الأمر للدولة ففوجئوا بتدخّل الوساطات وخروج القاتل بعد فترة وجيزة من دون أن ينال العقوبة التي يستحق.

ويكون المعني بالثأر داخل العشيرة الدائرة الأقرب للقتيل، أي أخوته ووالده ومن ثمّ الأعمام وأبناء الأعمام. أمّا إذا دخلت عشيرة في معركة إثر مقتل أحد أبنائها، فإنّ شبّان العشيرة ورجالها يجدون أنفسهم في قلب المعركة مجتمعين ويحمل معظمهم، وخصوصاً المحاربين من بينهم، السلاح ويخرجون نصرة لعشيرتهم. وقلّما نجد حاملي الشهادات الجامعية، ممّن يارسون وظائف عامّة أو مهنة كالطب والهندسة والمحاماة والتعليم وغيرها في صفوف المتقاتلين بين العشائر، ولكن يحدث أن يضطرّ طبيب ابن عشيرة إلى إقفال عيادته في حال اندلاع نزاع بين عشيرته وعشيرة أخرى خوفاً من استهدافه ثأراً.

ولا يقتصر الثأر على القتل بين عشيرة وعشيرة مضادّة بل قد يحصل، وهناك أمثلة كثيرة، ضمن العائلة الواحدة وبين الأجيال والأفخاذ حتى. وفي

بإبلاغ العشيرة المعنّية بالإشكال مع اللاجئ بوجوده على أرضها وفي نطاق نزلها، وهذا يعني أنّه تحت حمايتها وأنّ أيّ اعتداء عليه هو بمثابة اعتداء عليها. لذا لا يحصل أن يحاول أحد الثأر منه طالما هو في نطاق العشيرة التي لجأ إليها. وتبدأ العشيرة المُجيرة بالاتّصال بالعشيرة الثانية وتشكيل لجنة صلح من وجهائها والبحث عن حلول. وفي حال عجزت وحدها عن ذلك تتعاون مع وجهاء من عشائر ثانية لمنح لجنة الصلح ثقلاً إضافياً ولتشعر العشيرة المعنّية أنّه يتمّ تقدير موقعها والوقوف على خاطرها إلى حين حلّ الإشكال. ولكلّ إشكال حلوله وفق نوعيته، وتقضي الأعراف العشائرية بعدم استقبال أو حماية أيّ شخص يقدم على فعل مشين يتعلّق بالعرض أو بالشرف أو بالقتل بقصد السرقة أو السرقة عينها.

وقد يحصل ألاّ تتكّن العشيرة التي استقبلت طالب الحماية من حلّ قصّته والتوصّل إلى مصالحته مع أهل القتل، فيستمرّ طالب الحماية بالعيش مع العشيرة كما حصل في عشيرة جعفر قبل نحو ٣٠ عاماً عندما قصدهم رجل من عكار مع أسرته إثر قتله لرجل من منطقتهم. وحاول آل جعفر يومها حلّ إشكال ضيفهم وإعادته إلى منطقتهم من دون جدوى، وبقي هذا الرجل بينهم لغاية اليوم حيث يعيش مع أولاده وأحفاده وكلّ ذريته وبنوا منازلهم في ديار عشيرة جعفر وتزوّجوا من المحيط ولم يعودوا إلى منطقتهم لغاية كتابة هذه السطور من دون أن يحاول غريهم النيل منهم أو الثأر حيث لحماية

من دون أن يقلّلوا من موقع العشيرة الأخرى. ويأتي الاتفاق على الصلح ضمن سلّة متكاملة تشمل حتى الملقّات القضائية في حال كان هناك مطلوبون أو موقوفون. ويجري في كثير من الأحيان تسوية الملقّات القانونية للمعنيين من ضمن عقد المصالحة نفسه. ومؤخراً، حصل توتّر بين جبين في عشيرة علّوه على خلفية ثأر ممّا استدعى تدخّل وجهاء من عشيرتي ناصرالدين وجعفر ما زالوا يسعون لغاية كتابة هذه السطور للوصول إلى تسوية تمنع إراقة الدم بين أبناء العشيرة الواحدة وهم أبناء عمّ بالمناسبة. وعندما يعقد الصلح ويقتضي بدفع دية، تساهم العشيرة كلّها في جمع الدية على طريقة: "قرش داير على رجالها" أي أن يترتب مبلغ من المال على كلّ رجل من العشيرة. وقد يتحمّل المعنيون بالمشكلة، الجزء الأكبر من الدية أو يتحمّلونها كلّها في حال سمحت أوضاعهم المادية بذلك.

الحماية وحرمة اللاجئ

درجت العادة على لجوء بعض رجال العشائر ممّن تعترضهم حوادث ضمن عشيرتهم، أو مع عشيرة أخرى، إلى ديار إحدى العشائر. بداية يتمّ استقبال طالب الحماية في منزل الوجيه الذي قصده، وقد يُخصّص له منزل مع أسرته في حال طال بقاءه واستتبع استقدام زوجته وأولاده للعيش معه. وحتماً تصبح سلامة اللاجئ وكرامته من سلامة وكرامة العشيرة المُجيرة له (أي التي تستضيفه). وتقوم هذه العشيرة

ضبطه خلال السرقة وقاوم صاحب الملك بعنف لا يترك له (للمقصود سرقاته) خياراً سوى قتله (قتل السارق). ومن المستحسن أن يتم القبض على السارق وتسليمه إلى عشيرته لتأديبه ونهيه، وفي حال كثر فعلته برغم ذلك يصر إلى نفيه وإعلام الآخرين بذلك، وهذا يعني رفع الغطاء عنه وعدم المطالبة بدمه في حال استقرار غيّه. وفي حال قتل السارق المسروق منه، تكون الدية مضاعفة ويبقى الثأر قائماً ويهدر دمه.

ماذا بقي من سلطة عشائر مأزومة؟

يرتبط الالتزام بهذه الأعراف والسلوكيات بمنظومة السلطة داخل العشيرة ومدى تضامنها وشدة لحياتها. وكانت السلطة داخل العشيرة تقوم على وجود زعيم أساسي وزعماء أو وجهاء لكل جَبّ وفخذ فيها، وقد يكون هناك أكثر من زعيم في حال وجود تساوي في قوة أكثر من جَبّ نسباً وعدداً وإمكانيات. وكان أفراد العشيرة جميعهم يقدمون الطاعة لهؤلاء ويعملون بمشورتهم ويلتزمون بقراراتهم على صعيد العشيرة ككل. في المقابل، يمّون زعيم كل جَبّ وكل فخذ على أبناء جَبّه وفخذه. وتتخذ العشيرة قراراتها العامة في إثر اجتماع يعقده ما يمكن تسميته بـ"مجلس العشيرة" (وكانت عشيرة علّوه أول من كرّسه في الثمانينيات) المكوّن من الزعيم الأول مع زعماء الأجيال والأفخاذ، وتكون قراراته ملزمة للجميع في المواقف التي تعني

العشيرة حرمتها، وكذلك كون أمنه أصبح من أمن الجعافرة وسلامته من سلامتهم.

الاقتصاص من السارق

برغم إصرار جميع من قابلناهم أنّ موضوع السرقة يُترك اليوم للقوى الأمنية والقضاء، إلّا أنّه لا بدّ من الإشارة إلى أنّه يُحسب ألف حساب للسرقة في مناطق العشائر وخصوصاً إذا كان السارق من غير أبناء العشائر. وهؤلاء، أي اللصوص من خارج العشائر، لا يجروون غالباً على السرقة من مناطق العشائر المتمركزة في مناطق محدّدة ومعروفة بشكل عام، في حال لم يكونوا غرباء عن المنطقة، أي من خارج القضاء. وغالباً لا يقدم ابن عشيرة على سرقة عشيرة أخرى لأنّ الأمر قد ينتهي بالقتل، فيما لا تسري الحالة نفسها على السارق في حال كان ابن عشيرة واستهدف في سرقاته أملاك من هم من غير العشائر. وقد تقع سرقة داخل منطقة عشيرة ما في حال كان اللصوص شركاء من العشيرة المسروقة نفسها. ففعل السرقة بين العشائر له أعرافه التي تجعل من العقاب أعلى بأضعاف. وكان عقاب السرقة، إضافة إلى التشهير بالسارق بين العشائر، ٤ أضعاف قيمة المسروق إذا كان السارق من خارج العشيرة والقربى، و٨ أضعاف إذا كان السارق قريباً أو جاراً و١٦ ضعفاً إذا ارتكبت من قريب جار، أي في حال كان السارق يمتّ إلى المسروق بصلة نسب وجيرة في الوقت نفسه. ويباح دم السارق ولا يطالب بالثأر له في حال تمّ

العشيرة ككل، ومنها المعارك التي كانت تحدث مع العشائر الأخرى، وكذلك مع الدولة.

في سياق بحثنا، التقينا عدداً من وجهاء العشائر الذين يتحسرون اليوم على أيام زمان عندما كانت وحدة العشيرة رأسها الأساسي وضمانتها وبوابتها لاحتلال مكانة مرموقة سواء بين العشائر الأخرى أو في المجتمع المحلي وكذلك مع الدولة.

يقول علي عبده جعفر، أحد وجهاء عشيرته: "لدينا اليوم عشيرتان جديدتان هما عشيرتا حزب الله وحركة أمل"، في إشارة إلى تأثيرهما على ولاءات أبناء العشائر المنضوين في صفوفهما. ويُعتبر جعفر من المصلحين المقصودة ديارهم لحل المشاكل بين أبناء العشائر، ولكنّه يرى أن "سلطة العشيرة اليوم وزعمائها على أبنائها لم تعد كما كانت"، ويضيف "بالكاد الواحد عم يموت ع أقاربه اللّزم".

بدوره، يختصر أحد وجهاء عشيرة ناصر الدين، غازي محمود ناصر الدين هذا الواقع بالقول: "كنا عشائر وصرنا مزارع"، ليؤكد أنّ الأب اليوم "بالكاد يموت على ابنه"، ويعلّل السبب بـ "تسيّس الشباب، وتوزّع ولاءاتهم للأحزاب الحالية، خصوصاً حركة أمل وحزب الله، وليس للعشيرة".

ويعزو أحد زعماء عشيرة دندش، رئيس مجلس إدارة مياه بيروت سابقاً ركان دندش، تفتّت

الزعامات داخل كلّ عشيرة إلى المرحلة الشهابية أيضاً حيث "تمّ تلويث القيادات العشائرية بتعويدها على المنفعة وعلى المصروف من دون إنتاج، لضمان ولاء كلّ منها على حدة، وتفريخ زعامات جديدة ضمن كلّ عشيرة والإمساك بهم". وهذا ما أسّس برأيه الذي يوافقه عليه وجهاء آخرين من العشائر، لدقّ الإسفين الأول في وحدة الزعامة داخل كلّ عشيرة.

إضافة إلى لحظه تأثير الشهابية في الزعامات العشائرية، يخرج مفلح علّوه، أحد زعماء عشيرته، من تأثير الأحزاب ليرى أنّ "العشيرة تضحل لأتّها صارت خارج المسار التاريخي للتطور"، مؤكداً "أنّنا نفتقد اليوم للتضامن حتى داخل العشيرة". ويضيف علّوه معطياً آخر لانتهيار السلطة داخل العشيرة: "كثرة المطلوبين والخارجين على القانون في ظلّ التفلّت الأمني" حيث صار كلّ شخص مسلّح يعتقد أنّ بإمكانه فعل ما يشاء "من دون عقاب جدّي". ويرى أنّ بعض هؤلاء "ولا أتكلّم هنا عن المطلوب بسبب زراعة أرضه بالحشيشة، بل عن كبار المهزّبين وتجّار المخدرات الذين استغلّوا غياب الدولة وبنوا ثروات وصار كلّ منهم يقدّم نفسه وجيهاً أو زعيماً على مجموعة توأليه بحكم المنفعة وتلاقي المصالح، وهذا ينسحب على كل العشائر". وكان علّوه في أواخر السبعينيّات من أوائل الذين سعوا لتأطير السلطة داخل العشيرة عبر إنشاء مجلس عشيرة وإن كان يفضّل تسميته بـ "لجنة شعبية للعشيرة تجمع بين الكفاءات وتراعي العصبية داخلها والمرتبطة بالأجباب والأفخاذ". وكان المجلس

الحدودية الطبيعية التي تشكّل مع زراعة القنب الهندي أحد مصادر العيش في منطقة أهملتها الدولة ولم تسعّ تاريخياً لإغائها وخلق فرص عمل ومداخيل تعين أهلها على العيش بكرامة.

يتخذ قراراته بالأكثرية، ويرى أنّها كانت "تجربة ديمقراطية داخل العشيرة"، أمّا اليوم "فلم يتبقّ منها شيء".

يتمسك جميع من قابلناهم بتبيان الأعراف الإيجابية للعشائر ومنها الكرم والنخوة ونصرة الضيف وإكرام الضيف وتلبية الملهوف طالب الحماية ونصرة الضيف، فيما يعتبرون كلّ الممارسات التي لا تلتقي مع هذه القيم "ممارسات فردية لزعران من العشائر لا توافق عليها أيّ عشيرة، ولكن الأب لم يعد يمّون على ابنه"، وفق ما يقولون خلال مواجهتهم بحوادث كثيرة تقع ولا تمتّ بصلة إلى سلّم الممارسات الإيجابية التي يعتبرونها من مقدّسات العشائر ولا يمكن المسّ بها. ويحمّل هؤلاء الأحزاب السياسية وعلى رأسها حزب الله وحركة أمل مسؤولية خلق انتفاءات بين أبناء العشائر تُخرجهم عن سلطة العشيرة الأم "خلقوا كواع ما بتردد حد"، وفق ما يقولون. وينفي هذا الكلام الحزبيون من أبناء العشائر، وخصوصاً المنضوون في صفوف حزب الله، ليبدووا ملاحظات على أداء بعض من يعتبرون وجهاء في عشائرهم، وليقولوا إنّ "سلوكيات بعض الوجهاء لا ترضينا ولا تتناسب مع أفكارنا وإيماننا ولذا لا نخضع لها ولا تعيننا، وليس للحزب علاقة بهذا".

والثابت أنّ زراعة الحشيشة بحدّ ذاتها بغضّ النظر إذا تحوّلت إلى تجارة المخدرات أم لا، لا تُعتبر من السلوكيات السلبية أو المدانة، وكذلك التهريب عبر الحدود وهو ما يفضّلون تسميته بالتجارة



منزل من الداخل في الكواخ، أحد أودية الحرمل | تصوير كامل جابر



عزاء العشائر

قبل انتشار حزب الله وتعزيز التوجّه الديني وشعائره في منطقة الهرمل، كانت قلّة من العشائر تذيع القرآن وحده في العزاء في حال موت أحد أفرادها وخصوصاً من الوجهاء. كان هؤلاء، وهي عادة ما زال كثيرون يمارسونها حتى اليوم، يأتون بشعراء وعازفي ربابة، حيث تلقى أشعار عن شيم الفقيد ومكانته وتشيد بمواقفه ومسيرة حياته على وقع عزف الربابة. ولا تحصل هذه المراسم داخل البيت فقط بل يتمّ بثّها كما تجويد القرآن عبر مكبّرات الصوت وعلى مدى أيّام العزاء. وبرغم أنّ إطلاق النار في العزاء عادة قديمة إلا أنّها تعرّزت حالياً وأضيف إلى إطلاق الرصاص استعمال الأسلحة الرشاشة الثقيلة والقنابل والقذائف.

وما زالت عادات بعض العشائر في العزاء تقضي بجمع المال وتقديمه كمساهمة إلى أهل الفقيد كون عزاءات العشائر مكلفة من ناحية ذبح الخراف وإعداد الطعام في يوم العزاء وفي ثالث أيّامه وبعد مرور أسبوع ومن ثمّ ٤٠ يوماً في بعض الحالات وخصوصاً إذا كان الفقيد من الوجهاء. ولا يكون جمع المال على أساس رقم محدّد بل يتبرّع كلّ من يرغب بالبلغ الذي يتناسب مع وضعه ورغبته، وهو ما يحصل في الأعراس أيضاً ويسمّى "النقوط" للعريسين.

العشائر والدولة والأحزاب

مَنْ أقوى ممّن؟

92

سعدى علّوه

على ظهور الخيل أو الدواب أو سيراً على الأقدام. وتُبين مجريات المرحلة الشهابية أنّ اللواء قائد الجيش لم يكن يفكر آنذاك فقط في إنهاء العشائر ومصالحتهم، بل أيضاً في كيفية دمج منطقة كانت منذ أيام الأتراك مروراً بالفرنسيين وصولاً إلى الاستقلال، خارجة على القانون والانتظام العام ضمن مشروع الدولة والأهم إخضاعها لأعين الدولة. فمع المرحلة الشهابية، شقّ الجيش أوّل طريق تقطع الجرد العشائري من حدوده مع عيون أرغش في جرد بشري (جنوب غرب) إلى حدوده مع الجرد العكّاري (شمال غرب)، مع مشمش وفنيديق على الحدّ مع قلعة عروبة، وإن بقي معظمها طريقاً عسكرياً ترابية لغاية اليوم.

وعليه، لم تعد تلك الأرض عصيّة على دخول الجيش وآلياته. ولا تزال زيارة اللواء شهاب مع قائد الدرك آنذاك الكولونيل جوزيف سمعان في ١٩٥٧ إلى سهل مرجحين في أعالي جرود العشائر قبل شقّ الطريق العسكرية عالقة في أذهان كبار أبناء المنطقة. ويروي الباحث سويدان ناصر الدين عن هذه الزيارة التي شهدها وهو طفل لـ«الفكرة» أنّ الرجلين وصلاً السهل على ظهور الخيل خلال جولة لهما للإشراف على تلف الحشيشة وتناول الغداء مع وجهاء العشائر. وقد انتهى النهار بضبطة المزارعين لشتول الحشيشة التي حصدها على مرأى من الضيفين من دون تلفها.

شكّلت الحملة التي شنتها الدولة اللبنانية على عشيرة دندش في العام ١٩٤٨ في إثر ثأر أبنائها من أحد أبناء رأس بعلبك في ١٩٤٧ لقتل زعيمهم حسن طغان دندش في ١٩٢٩ (أي بعد ١٨ عاماً)، محطة مفصلية في علاقة الجمهورية الأولى مع عشائر جرد الهرمل. فبعدما عجزت الدولة في هذه المعركة عن إخضاع الدنادشة المدعومين من أبناء عموماتهم من العشائر الأخرى بالرجال ومادياً ومعنوياً، متكبّدة خسائر كبيرة في الأرواح، أعطت الأوامر لقائد الجيش الراحل فؤاد شهاب (والذي سيصبح رئيس جمهورية لبنان بين ١٩٥٨ و١٩٦٤) بتعقب الفارين وإلقاء القبض عليهم. على الإثر، التقى اللواء شهاب رئيس الجمهورية الراحل بشارة الخوري بحضور رئيس الحكومة الراحل رياض الصلح وقال لهما عبارته الشهيرة: «نحن في الجيش لا نؤمن بإحداث معارك مع العشائر، فقبل أن نطالب المتّرددين بالطّاعة علينا أن نقدّم لهم الأولويّات المفروض تأديتها من قبل الدولة، وتوفير حاجاتهم الأساسية، عندها فقط نطبّق عليهم نصوص القانون المدني»^(١). وهكذا ابتكر شهاب نظريته الشهيرة التي تقول بتعليم أبناء العشائر وشقّ الطرقات في مناطقهم وإنشاء المدارس لكي ينتقلوا من عصر البداوة إلى عصر المدنية «عندها يحق للدولة إخضاعهم لسلطتها». يومها، لم يكن في جرود عشائر الجبال الغربية أيّ طريق غير «القادومية» التي يشقونها

عشائر الجرد الغربي

(١) العشيرة: دولة المجتمع المحلي، «عشائر جرد الهرمل»، الدكتور فؤاد خليل، فصل «بين بعدا وقلعة عروبة»، دار الفارابي، ١٩٩٠، صفحة ١٥٩.



رسم رواند عيسى

حماية الظهر كاستراتيجية عسكرية

تخزن المنطقة الجغرافية لتواجد العشائر في سلسلة جبال لبنان الغربية، ومنها جرد الهرمل الغربي، الكثير من الأحداث عن العسكر والسياسة والسلطة والدولة والأحزاب، بعد الاستقلال وقبله. فالعشائر تحكم سيطرة عمودية على كانتونات ومناطق انتشار كل منها. تبدأ المنطقة من أعالي سلسلة جبال لبنان الغربية إلى مدينة الهرمل من دون أن تتداخل أرض هذه العشيرة مع تلك، بل تحدّها من شمالها وجنوبها مع العشيرة الأخرى ما يشبه خطوط تماس غير قابلة للتغيّر في ظلّ حرص

وفي المرحلة الشهابية، رفر العلم اللبناني للمرّة الأولى على جرد الجبل الغربي تزامناً مع العفو العام عن الطقار والمطلوبين من العشائر، كفعل اعتراف متبادل بينهم وبين الدولة. وكان اللواء شهاب سعى آنذاك لترير العفو العام^(١) في ظلّ انقسام سياسي حينها بين رافض ومؤيّد. ويومها تسلّح قائد الجيش بأنّه أقسم بشرفه العسكري للعشائر بالاستحصال على هذا العفو، مهدّداً بالاستقالة في حال عدم إقراره^(٢). وكان له ما أراد، وسط معارضة كبيرة من وزراء عدّة آنذاك.

عشائر الجرد الغربي

(٢) أقرّ في مجلس النواب في ٢٣ شباط ١٩٥٤ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ آذار ١٩٥٤ تحت عنوان «منح قانون عفو عام عن بعض الجرائم المرتكبة قبل إنشاء المحاكم العسكرية اللبنانية».

(٣) الدكتور فؤاد خليل، المرجع نفسه صفحة ١٦٠ مع هوامشها.

مع العشائر تابعة لتصرفيّة جبل لبنان. عن هذه المرحلة يقول جعفر «كان أسياى السلطة آل حمادة (وكانت زعامة العشائر الحمادية معقودة لهم آنذاك) معتمدين كوكلاء «مقاطعية» من قبل الأتراك ويجبون الضرائب لصالحهم، وكانت السلطة تظلم الشعب وكانت الضرائب كثيرة والطاعة للسلطة مفروضة كرهاً إن لم تأت طوعاً». ونتيجة الظلم الواقع عليهم، حيث كان يتمّ تسليط الآخرين على من يعصي، كانت العشائر تحلّ مشاكلها بين بعضها البعض «ولا ندخل الدولة، ونحلّ مشاكلنا وفق أصول معيّنة». ووفق جعفر نفسه، دفع الأتراك لاحقاً ثمن ذلك الأذى لدى انهزامهم في الحرب العالمية الأولى، «فكان العشائر ينكلون بجنودهم ويقتلونهم ويسلبونهم بنادقهم».^(٧)

ومع الفرنسيين، كان موقف العشائر مع الثورة السورية والانتفاضة ضدّهم. وحصل الانفصال الأوّل خلال معركة فيسان بين العشائر والزعامة الحمادية (عشيرة حمادة) التي وقفت مع المستعمر الجديد. وقادت عشيرة جعفر ثورة فيسان ١٩٢٦ الشهيرة ضدّ الفرنسيين وقاتل معها عدد من أبناء العشائر الأخرى. ولكنّ الانفصال عن الحمادية لم يمنع الجعافرة، من حماية سعدالله حمادة الذي كان ملازماً في الجيش الفرنسي ومَن وقع معه في الأسر إثر معركة فيسان، من القتل. يومها، وقف سعدالله حمادة ومن معه ممّن رفعوا الرايات البيضاء في إثر هزيمة الفرنسيين وقال لآل جعفر «أنا بوجهكم يا بيت جعفر وهؤلاء (أي من

تاريخي لدى كلّ عشيرة على عدم بيع أراضيها وخصوصاً لأبناء عشيرة أخرى»^(٨). وبالتدقيق في الانتشار العمودي للعشائر، نعرف الكثير عن الاستراتيجية العسكرية التي تحمّ حماية ظهر كلّ عشيرة. تكريس هذه العسكرية المتأصلة منذ تهجير العشائر الحمادية من جبل لبنان في الفتوح وجبيل والبترون في أيام العثمانيين نجد توثيقها في كتاب الملازم مامية أحد ضباط الجيش الفرنسي إلى «القيادة العسكرية في سلسلة جبال لبنان الشرقية» بتاريخ ٢٣ تشرين الأوّل عام ١٩٢٤ تحت عنوان «معلومات عن قرية الهرمل»، ومن ضمنها تعداد العشائر بناء على عدد البنادق: «عائلة دندش ٢٥ بندقية و١٥ مسدساً، عائلة علّوه ٦٠ بندقية و٣٠ مسدساً، عائلة ناصرالدين ٣٠ بندقية و١٥ مسدساً، وعائلة جعفر ٦٠ بندقية و٣٠ مسدساً».^(٩)

نجد تأثير هذا الواقع على السلطة داخل العشيرة نفسها التي تهبّ هبةً رجل واحد عند أيّ استحقاق يطالها كوحدة مجتمعية عصبية، إلى علاقاتها مع سلطتي الاستعمار العثماني والفرنسي، وصولاً إلى دولة الاستقلال ولغاية اليوم، مروراً بالأحزاب التقدمية ومن ثمّ الطائفية المتمثلة بحركة أمل وحزب الله.

العلاقة مع الأتراك والفرنسيين

نجد في توثيق مختار قرية البستان في جرد عشيرة جعفر، حسين وجيه جعفر (مواليد ١٩٠١)، خلال مقابلة^(١٠) أجراها معه الباحث سويدان ناصر الدين في صيف ١٩٨٧، بعض ملامح علاقة العشائر مع الأتراك حيث كانت الهرمل وجردها

عشائر الجرد الغربي

(٤) إذا بدأنا من الحدود الشمالية للعشائر، يتركز آل جعفر من قلعة عروبة إلى الحدود السورية و تتركز عشيرة ناصرالدين من مرجحين إلى حوش السيد علي في سوريا. وتبدأ ملكية عشيرة علّوه من قضاء الضنية و عكار مروراً مرجحين وصولاً إلى المرج في الهرمل وتسكن عشيرة دندش من جباب الحمر نزولاً إلى بنيت والنيرة وصولاً إلى رأس العاصي.

(٥) العشيرة: دولة المجتمع المحلي، «عشائر جرد الهرمل»، الدكتور فؤاد خليل، دار الفكر اللبناني، ١٩٩٠، قسم الملاحق، صفحة ١٩٥ حيث يرد الكتاب معزباً.

(٦) بحث للكاتب سويدان ناصرالدين حول الهرمل وعشائرها، نشر ضمن حلقات في جريدة السفير في ١٩٨٨.

(٧) المرجع نفسه، الحلقة ٣.

العشائر وجمهورية ما بعد الاستقلال

عندما قصد رئيس جمهورية الاستقلال بشارة الخوري منطقة عشائر الجرد الغربي وتوقف أمام بعض البيوت وشرب القهوة في بيوت أخرى، أمل أهل قضاء الهرمل وجرده بتعامل مختلف للدولة اللبنانية مع المنطقة. ولكن الزيارة بقيت في إطار الجولة الاستكشافية إلى حين وضع قائد الجيش فؤاد شهاب رؤيته المشار إليها في مقدّمة هذه المقالة عن تنمية مناطق العشائر قيد التنفيذ.

عندما تسأل أياً كان من العشائر عن تاريخ إقرار بناء هذه المدرسة أو تلك في أوديتهم، وهي الجرد الأوسط، يأتيك الجواب «من الحقة الشهابية»، ومثل ذلك عمّا تبقى من شبكات المياه والكهرباء والطرق. لا ينكر أحد أنّ العشائر لم تتعرّف إلى الدولة كمشاريع إنماء إلّا في تلك الحقة. ولكنّ كثيراً منهم يشيرون أيضاً إلى أنّ هذه المرحلة شابتها ممارسات نفعية ومساعٍ لتفريخ زعامات جديدة أو شراء ولاء الوجهاء للسلطة والمكتب الثاني (مخابرات الجيش). وتراوحت المبالغ المالية التي خصّصها اللواء شهاب للفعاليات والوجهاء والمخاتير من العشائر عندما كان قائداً للجيش ومن ثمّ رئيساً للجمهورية ما بين ٣٠٠ وألف ليرة يومها، تُدفع عبر مستشار العشائر الضابط بطرس عبد الساتر المعين من قبل شهاب. وشهدت المنطقة آنذاك «مشاريع كثيرة»، كما يقول وجهاء من العشائر اليوم، بعضها شكلي. وقد تحدّث ركان دندش

هم خلفه) بوجهي»^(٨). وعلى الفور قبل أبو علي ياسين موسى جعفر «تجوّه» سعدالله حمادة، ووقف أمامه يحميه ويقول إنّ جميع من بقي هم أسرى والأسير ضيف حسب «العوايد». وفعلاً أطلق جميع الأسرى وعددهم نحو ٤٠٠ أسير يحملون جراحهم وأسلحتهم ومعهم سعدالله حمادة الذي قُتل ابن عمه أبو خزنة حمادة في المعركة.^(٩)

بعد انتصار فيسان، عقدت العشائر مؤتمر مرجحين وجرى الاتفاق على تشكيل جيش أمير المؤمنين بقيادة زعيم الدنادشة حسن طعان دندش لمتابعة الثورة. ولكن لم يتمّ المضي بقرارات المؤتمر، واستمرّ الكرّ والفرّ بين الجعافرة الذين فرّوا بنسائهم وأطفالهم إلى مناطقهم العليا في سفح قلعة عروبة واستمرّوا في مقاومة الفرنسيين يساندهم مقاتلون من العشائر، إلى أن أرسل الفرنسيون يفاوضونهم مقابل وقف تمردهم ومن دون أن يفرضوا عليهم أيّ تسليم للأسلحة والرجال وهكذا كان، وانتهت ثورة فيسان.

وكان تلا مؤتمر مرجحين ثلاثة اجتماعات للتخطيط لاستكمال الثورة. وعرض الفرنسيون على حسن طعان دندش ٥٠٠ ليرة ذهب ووضع جزء من سكة الحديد من البقاع الشمالي إلى سوريا تحت حمايته في مقابل تعاونه معهم، لكنّه رفض واستمرّ يناور سياسياً إلى أن تدبّروا أمر مقتله في رأس بعلبك في ١٩٢٩، وجرّدوا حملة ضدّ الدنادشة واعتقلوا جميع رجالهم ونفوا نساءهم وأطفالهم إلى الميادين في الجزيرة في سوريا.^(١٠)

(٨) تجوّه وهي كلمة مستعملة في العرف العشائري كنوع من طلب العفو وهو عفو منح عند القدرة.

(٩) بحث أجراه الكاتب سويدان ناصرالدين حول الهرمل وعشائرها في العام ١٩٨٨، الحلقة ٣

(١٠) المصدر نفسه.

كما يصفه شمس (تبين فيما بعد أنه المقدم سعيد الخوري، قائد ثكنة أبلح) ومعه عسكري مرافق، وتقدم باتجاه الجالسين أمام خيمة وجيه عشيرة علوه الذي سارع إلى الطلب من أحد أبنائه ذبح خروف إكراماً للضيف جرياً على عادة العشائر.

وقبل أن يتفوه المقدم بأي كلمة، بادره الوجيه قائلاً: «الدولة ما بتتعرف علينا، لا طرقات ولا كهرباء ولا مدرسة، وكأنا لسنا من لبنان ولسنا لبنانيين. هي تتعرف علينا فقط إذا كان لدينا أي شيء من المنوعات». وبعدما دلّه إلى حقول الحشيشة من حوله، أكمل: «هيدا كلّه حشيشة، وإذا جاين تتلفوها، كل شتلة رح يموت حدها زلي من بيت علوه». ردّ المقدم: «لا يا شيخ لا لا، نحن مش جاين نتلف، نحن جاين ندفع للناس لبدّها تقص، أجرتها، وسندفع أيضاً لتعشيب شتلة الذكر ولكن اتركوها لنا على جنب، سوف نأتي بالصحافيين بعدما تنتهون في أيلول من توضيب الحشيشة ونجمع شتول الدكارة ونحرقها على أساس قمنا بتلفها». بعدها أبلغ المقدم الوجيه أنه باق عنده ٣ أشهر إلى أن ينتهي الموسم، وهكذا كان. وبعدما طلب المقدم من محدثنا الأستاذ شمس الإتيان بورقة وقلم، جرى تسجيل جميع أسماء الرجال والنساء في جدول تمهيداً لدفع بدل عن تعشيب الحشيشة وقصّها بقيمة ٣ ليرات لكلّ عامل وعاملة يومياً. «يومها اغتنى بيت علوه وطبعاً جرى الأمر نفسه عند بقيّة العشائر، طالما أرادت الدولة الإبقاء على الحشيشة وتشجيعها، إلى أن منعتها في التسعينيات من دون تقديم بديل،

ل«المفكرة» بشكل خاص عن مشروع مدّ المياه من عيون أرغش إلى واديّ بنيت والنيرة حيث مُنح المال لمقاولين من وجهاء عشيرة دندش ونبتت الخزانات البيضاء في الجرد من دون شبكة مياه حقيقية والأهم بلا ماء أيضاً.

وبرغم افتتاح مدارس في أودية العشائر، إلّا أنّ هذه الخطوة جاءت منقوصة وتنفيذية غالباً. يقول علي مصطفى علوه الذي درّس في مدرستي وادي الرطل ومراح عباس في وادي التركمان نحو ٢٠ عاماً إنّ المدرسة يومها «كانت تُعطى كامتياز للمتفد، ولذا نجد ثلاثة مدارس مبنية بالقرب من بعضها البعض». ليسأل «لماذا لم تبّن مدرسة جيّدة واحدة تجمع كلّ التلامذة؟» ويجيب نفسه «لإعطاء مدرسة لكلّ فخذ ليتولّى التوظيفات فيها».

وفي رواية أخرى عن تشجيع الدولة زراعة الحشيشة في جرود العشائر، يخبر أستاذ المدرسة المتقاعد علي شمس عن التجربة التي عاشها في أراضي عشيرة علوه في مرجحين حيث كان يعطي دروساً لبعض أبناء وجهاء العشيرة. يومها وفيها كان في خيمة أحد أبرز وجهاء العشيرة، وصلت قوّة كبيرة من الجيش اللبناني وتمركزت في نقطة تشرف على كامل سهل مرجحين الذي كان مزروعاً بالحشيشة بغالبيته، باستثناء مساحات صغيرة خصّصت لمؤن البطاطا والبندورة واللوبياء وبعض سحّارات الخضار الصيفية. بعد ذلك، وصلت سيارة جيب عسكرية إلى حي المقطع، وهو بداية منطقة سكن علوه في مرجحين، وترجّل منها ضابط من الجيش «ضخم البنية»



منزل في أحد أودية الهرمل | تصوير حسن الساحلي

بالأمن قبل رغيف الخبز. ونجد في نشرات الأخبار اليومية عن تصادم مستمر بين العشائر والقوى الأمنية وخصوصاً الجيش المولج بالمنطقة منذ إعلانها منطقة عسكرية قبل ٥٠ عاماً.^(١١)

وينتقد أحد وجهاء العشائر ما يسمّيه الإعدامات اليومية التي تنفّذها القوى الأمنية خلال محاولاتها القبض على المطلوبين كما حوادث القتل على الحواجز التي استتبعت في أكثر من حالة قيام ذوي القتيل بالأخذ بالثأر من عسكريين يتسرّب إليهم وجودهم على الحاجز أو خلال المواجهات.

وبدأت تتعامل مع المزارعين كمطلوبين وطفّار»، يضيف.

على علل التنحية المنقوصة التي لم يتمّ فيها مراقبة كيفية صرف المال العام الذي خُصّ لعشائر الهرمل وجردهم، وإغداق المال لتفريخ زعامات موالية للسلطة والمكتب الثاني، انتهى شهر العسل بين الدولة وهؤلاء مع انتهاء المرحلة الشهابية.

اليوم، تكفي جولة على أوضاع المنطقة للمس إدارة الظهر الرسمية عنها في الإغناء والأمن، ولسماع صرخة الناس، كلّ الناس، مطالبين

عشائر الجرد الغربي

(١١) أعلنت أفضية بعلبك والهرمل وعمار مناطق عسكرية وفق المرسوم ٢١٤٠ المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧١/١١/١٥.

العشائر والأحزاب التقدمية

لم تكن عشائر الهرمل في السبعينيات بمنأى عن أيام عزّ الحركة الوطنية والأحزاب التقدمية التي دخلتها بدرجات مختلفة بين عشيرة وأخرى. ففيما تغلغل الحزب السوري القومي الاجتماعي في عشائر دندش وعلّوه وناصر الدين وعود، نجد أنّ حزب البعث بشقه العراقي حطّ رحاله بشكل كبير في صفوف عشيرة علّوه التي كانت تعتبر من أبرز العشائر تسيّساً في تلك المرحلة، حيث عرفت إلى جانب السوري القومي الاجتماعي حزب البعث العراقي والحزب الشيوعي ومنظمة العمل الشيوعي أيضاً. بالمقابل، بقيت عشيرة جعفر ممانعة أمام تمدد الأحزاب ولم يتحزب منها إلا قلة قليلة.

ويعيد علي مصطفى علّوه الذي انضمّ إلى المنظمة وهو بالكاد بلغ الـ١٧ من عمره، انتشار الأحزاب بين آل علّوه أكثر من غيرهم إلى تحزّب بعض المؤثرين في العشيرة الذين تمكّنوا من تجنيد شبّانها وشابّاتها. ويرى أنّ التحزّب لم يكن كلّه داخل العشائر، ومنها عشيرة علّوه، مبنياً على أيديولوجيا فكرية وسياسية «بل طُبع بالمنفعة من توزيع مساعدات كالطحين والتمر العراقي والمواد الغذائية وكذلك بسبب رواتب التفريغ التي ساعدت الناس في الأزمة خلال الحرب وانعدام فرص العمل في المنطقة وتوزيع بعض الأسلحة الفردية».

يرى د. عبد السلام شاهين، وهو أحد أبناء الهرمل المحزّبين آنذاك، أنّ انتشار الأحزاب بين العشائر وأبناء المدينة ساهم في إيجاد أجواء تحاورية بين الطرفين وساهم في إنابة الفوارق «كنا نقضي

أيامنا عم نتناقش ونحلم بالتغيير ولم نشعر بأيّ تمييز بين ابن عشيرة وابن مدينة داخل الأجواء الحزبية». حتى أنّ التحزّب، وفق شاهين، أوجد فئة من جيل السبعينيات بعيدة عن الممارسات التي كانت سائدة قبله.

من جهته، يشدد د. أنور علّوه على الأثر الإيجابي للأحزاب في إتاحة فرص التعليم الجامعي لأبناء العشائر والهرمل: «الغالبية الساحقة من الأطباء والمهندسين والخريجين الجامعيين في السبعينيات درست بفعل منح الأحزاب التقدمية التي أحدثت تغييراً في المجتمع أكثر ممّا فعلته الشهابية». أثر الأحزاب في تعليم جيل السبعينيات والثمانينيات في المنطقة وبين أبناء العشائر يؤيّد علي مصطفى علّوه ولكنّه يرى أنّ «تأثير العشيرة على الشبان بقي موجوداً حتى مع التحزّب». وهو يردّ ذلك إلى أنّ الأحزاب لم تشتغل بشكل جيّد على التثقيف السياسي والاجتماعي.

ويعطي مفلح رئيس علّوه، وهو أبرز الساعين إلى توسيع حضور حزب البعث العراقي يومها بين صفوف شبّان العشائر، مثالا عن انتشار الأحزاب التقدمية داخل العشائر من اجتماع عُقد في الثمانينيات في المنطقة وتبيّن خلاله وجود «٣٠٠ منتسب إلى حزب البعث العراقي وحده من العشائر».

ومنذ الدخول السوري إلى لبنان في ١٩٧٦، أحكم نظام الوصاية السورية قبضته على منطقة العشائر كما في كلّ البلاد.



لزابة معمرة في جرد الهرمل | تصوير كامل جابر

العشائر والأحزاب الشيعية

علاقة العشائر بالثنائي الشيعي مرّت بمراحل مختلفة، لتشهد تطوراً مفصلياً بعد اغتيال رئيس الحكومة رفيق الحريري والعدوان الإسرائيلي في ٢٠٠٦، تبعاً لتزايد العصبية والاصطفاف الطائفيين. وقد تسارع تطوّر العلاقة بعد توغّل حزب الله في الحرب السورية وبروز خطر التهديد الداعشي، وكذلك في ظلّ تردّي الأوضاع الاقتصادية وغياب فرص العمل.

وقبل المضي في استعراض هذا التطوّر، نسجّل معطيات عدّة: (١) إنّ المكانة الأساسية في المنطقة تعود لحزب الله بدليل توزّع المقاعد النيابية في بعلبك-الهرمل حيث فاز ٤ نواب شيعة للحزب

في انتخابات ٢٠١٨ مقابل نائب واحد للحركة، وذلك انطلاقاً من اعتبار الحركة تحتلّ مواقعها الأساسية في الجنوب. و(٢) شهدت سياسة حزب الله حيال العشائر تحولات على ضوء تغيّر مصالحه وظروف المنطقة. فبعدما قدّم نفسه في الثمانينيات سنداّ لأبناء الهرمل في مواجهة استقواء العشائر عليهم^(١٢)، مال بعد ذلك تدريجياً إلى تجنّب الاصطدام بها واستمالة رضاها. وهذا ما يفسّر اختيار جميع نوابه في المنطقة في الانتخابات الأخيرة من بين أبناء العشائر. ويعلّق أحد كوادر الحزب على هذا الكلام بالقول: «نعم هذا صحيح، يبدو أنّ الحزب أعاد حساباته وسار في النمط التاريخي القائم على مسايرة العشائر أولاً...» و(٣) أنّ تمدد الثنائي لا يرضي العديد من

عشائر الجرد الغربي

(١٢) سجّل إقدام شاب من إحدى عائلات الهرمل، وكان عنصراً في حزب الله، على قتل شاب من إحدى عشائر الجرد في إشكال وقع أمام مركز للحزب، وهي حادثة كانت غريبة ولافتة في سياق علاقة عائلات الهرمل بالعشائر، برغم أنّ عشيرة القتييل يومها عادت وأخذت بالثأر من عنصر حزب الله ونفت عائلته من الهرمل.

الإغائية من الآبار الارتوازية إلى استصلاح الأراضي إلى طلبات الإسكان والترميم طبعت علاقة الحركة بهذه العشيرة على أساس المنفعة المباشرة وبعض التوظيفات المتواضعة. وهي إفادة يقول أحد وجهاء آل ناصرالدين اليوم إن صيتها أكبر من فعلها «فهي لم تحم أبناء العشيرة من الفقر ومحدودية فرص العمل ولا من زراعة الحشيشة أو التهريب، يعني متلنا مثل هالناس، محرومين».

ووجدت عشائر بعلبك الهرمل نفسها أمام تحدٍ كبير خلال معارك حزب الله وحركة أمل في أواخر الثمانينيات في إقليم التفاح (١٩٨٨)، خصوصاً أنّ الحركة كانت قد سبقت الحزب إلى التغلغل في صفوف العشائر. ولكن المؤتمر الذي عقده زعماء ووجهاء العشائر في ذلك الوقت في فندق بالميرا في بعلبك حسم حيادها تجاه الصراع الدائر في إقليم التفاح على قاعدة أنّ أيّ دم يسيل بين العشائر في المنطقة ولو ضمن صراع الثنائي سيترك أبعاداً تأرية بين العشائر وسيجّر ثأراً وراء الثأر. هذا لم يحل دون تجنيد شبّان من العشائر قاتلوا في صفوف الحركة والحزب سواء في إقليم التفاح أو في بيروت، ولكن ليس في بعلبك الهرمل.

وجهاء العشائر الذين يرون أنه يترجم تبديداً لسلطتهم داخل العشيرة والمساهمة في اضمحلال وحدتها وفي تفريخ «زعامات» جديدة تساهم في هدم منظومة السلطة داخل العشيرة نفسها وبين العشائر ككل. ويقول علي عبده جعفر، أحد وجهاء عشيرته، إنّه لدينا اليوم عشيرتين جديدتين هما عشيرة حزب الله وعشيرة حركة أمل، في إشارة إلى تأثيرهما على ولاءات أبناء العشائر المنضوين في صفوفهما. ويعتبر جعفر من المصلحين الذين لا تفرغ ديارهم من القاصدين لحلّ المشاكل بين أبناء العشائر. «ولكنّ سلطة العشيرة اليوم وسلطة زعمائها على أبنائها لم تعد كما كانت»، يقول، ليضيف «بالكاد الواحد عم يمون ع أقاربه اللّزم (أي أفراد العائلة المقربون)».

فكيف تطوّرت العلاقة بين العشائر والثنائي الشيعي؟ هذا ما سنتناوله أدناه.

الثمانينيات

عندما رغب الإمام موسى الصدر في التأسيس لموطئ قدم لـ«حركة المحرومين» في الهرمل وجرودها في السبعينيات، اختار البوّابة العشائرية وبالتحديد عشيرتي ناصرالدين وجعفر بالدرجة الأولى. وقد عزّز لاحقاً رئيس المجلس النيابي الحالي نبيه برّي، وعبر ممثلي حركة أمل التي يرأسها في منطقة البقاع هذا الحضور، وخصوصاً بين آل ناصرالدين. ويقول البعض إنّ الخدمات

ما قبل معركة الشراونة ليس كما بعدها

وفي ١٩٩١-١٩٩٢، سجّلت مجموعة من الأحداث بين عشيرة جعفر . بعلبك وحزب الله في حي الشراونة في بعلبك. وقد أسفرت عن مقتل ثمانية عناصر من الحزب و٣ من الجعافرة بينهم رجل مسن وامرأة. وقد كان لها الأثر الكبير في اتخاذ الحزب قراره بتجنّب مواجهة العشائر.

وتتعدّد الروايات حول أسباب المواجهة بين حزب الله والجعافرة. فثمة من يعزوها إلى تملل العشيرة من توسّع نفوذ الحزب في بعلبك، فيما يعتبرها البعض من ذيول «حرب الأخوة» بين الثنائي الشيعي والمشار إليها أعلاه، وعلى خلفية سيطرة الحزب على عدد من مراكز أمل في بعلبك. ولكن الثابت أنّ فتيل القتال بين الطرفين اشتعل مع قيام أحد أبناء عشيرة جعفر، وكان مسؤولاً في حركة أمل، بمحاولة السيطرة على محطة وقود للحزب في بعلبك مما أدّى إلى مقتله، وفق ما يروي لـ«المفكرة» أحد أبناء عشيرة جعفر. بعد حادثة المحطة، رابط أقارب القتل من الجعافرة على الطريق الدولية بين بعلبك الهرمل وخطفوا ثمانية أشخاص بينهم شيخ وقاموا بتصفيتهم لاحقاً في ظروف لم تتكّن من جلائها. كما عمدت العشيرة إلى مضايقات عدّة لكلّ من ينتمي إلى الحزب «يعني حتى إذا سيدة لابسة عباية يمنعونها ترق من حي الشراونة» وفق ما يؤكّد الرجل لـ«المفكرة»، ممّا تسبّب للحزب بإحراج كبير. تبعاً لذلك، هاجم

حزب الله بعد سنة من الحادثة حي الشراونة واكتسحه بالكامل مسنوداً بالقصف على الحي مما أدى إلى مقتل امرأة ورجل مسنّ من عشيرة جعفر. وعليه، بدأت المفاوضات بين الطرفين بتدخّل من مسؤول «أمل المؤمنة» يومها زكريا حمزة وبرعاية سورية. وقد وافق الأمين العام لحزب الله في حينه السيد عباس الموسوي الذي اغتالته إسرائيل، على مبدأ التسوية مع الجعافرة، بعدما شاع أنّ هجوم الحزب على الشراونة قد حصل من دون علمه وخلال وجوده خارج لبنان. وإذ اغتالت إسرائيل الموسوي في ١٦ شباط ١٩٩٢، تولى الأمين العام الحالي للحزب السيد حسن نصرالله استكمال التسوية . الصلح التي تمثّلت في تقديم حزب الله أكثر من ٢٠٠ قطعة سلاح للجعافرة، وفق محدّثنا.

وتتعدّد الروايات حول أسباب المواجهة بين حزب الله والجعافرة. فثمة من يعزوها إلى تملل العشيرة من توسّع نفوذ الحزب في بعلبك، فيما يعتبرها البعض من ذيول «حرب الأخوة» بين الثنائي الشيعي والمشار إليها أعلاه، وعلى خلفية سيطرة الحزب على عدد من مراكز أمل في بعلبك. ولكن الثابت أنّ فتيل القتال بين الطرفين اشتعل مع قيام أحد أبناء عشيرة جعفر، وكان مسؤولاً في حركة أمل، بمحاولة السيطرة على محطة وقود للحزب في بعلبك مما أدّى إلى مقتله، وفق ما يروي لـ«المفكرة» أحد أبناء عشيرة جعفر. بعد حادثة المحطة، رابط أقارب القتل من الجعافرة على الطريق الدولية بين بعلبك الهرمل وخطفوا ثمانية أشخاص بينهم

اصطفافات ما بعد ٢٠٠٥-٢٠٠٦

شكّل العام ٢٠٠٥، تاريخ اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري مفصلاً أساسياً في علاقة حزب الله بالعشائر وتطوّرها مع ارتفاع منسوب التذهب في البلاد والاصطفافات، وبحكم وقوع منطقة انتشار العشائر على الحدود مع جرد عكار والضنية مشكّلين بؤابة المنطقة الأقرب مع الشمال ذي الغالبية السنية الموالية لتيار المستقبل والإسلاميين بشكل عام. وصبّت حدود جرد العشائر مع منطقة بشري عبر القرنة السوداء وجبل المكمل، وكذلك عيون أرغش في قضاء بشري ومن بعدها دير الأحمر وعيناتا في منطقة غرب قضاء بعلبك في خانة تاسك العلاقة وتطوّرها. وعليه، تلاقى حزب الله مع العشائر حول مصلحة الطائفة التي تجمعهما.

وقد تركّز هذا الاتجاه وتعزّز بعد عدوان ٢٠٠٦ الإسرائيلي والذي أُتبع بمحاولة إعاقة حركة حزب الله ومحاصرة نشاطه في جنوب نهر الليطاني تبعاً للقرار رقم ١٧٠١. ويقال إنّ الحزب اتخذ قراراً رسمياً يومها بعدم إبقاء عشائر المنطقة، وهي ثالث قوّة عسكرية بعد حزب الله والجيش اللبناني، خارج الولاء للحزب قدر الإمكان.

شيخ وقاموا بتصفيتهم لاحقاً في ظروف لم نتكّن من جلائها. كما عمدت العشيرة إلى مضايقات عدّة لكل من ينتمي إلى الحزب «يعني حتى إذا سيدة لابسة عباية ينعوها تمرق من حي الشراونة» وفق ما يؤكّد الرجل لـ«المفكرة». ممّا تسبّب للحزب بإحراج كبير. تبعاً لذلك، هاجم حزب الله بعد سنة من الحادثة حي الشراونة واكتسحه بالكامل مسنوداً بالقصف على الحي مما أدى إلى مقتل امرأة ورجل مسنّ من عشيرة جعفر. وعليه، بدأت المفاوضات بين الطرفين بتدخّل من مسؤول «أمل المؤمنة» يومها زكريا حمزة وبرعاية سورية. وقد وافق الأمين العام لحزب الله في حينه السيد عباس الموسوي الذي اغتالته إسرائيل، على مبدأ التسوية مع الجعافرة، بعدما شاع أنّ هجوم الحزب على الشراونة قد حصل من دون علمه وخلال وجوده خارج لبنان. وإذ اغتالت إسرائيل الموسوي في ١٦ شباط ١٩٩٢، تولى الأمين العام الحالي للحزب السيد حسن نصرالله استكمال التسوية. الصلح التي تمثّلت في تقديم حزب الله أكثر من ٢٠٠ قطعة سلاح للجعافرة، وفق محدّثنا.

بعزل عن دقّة أيّ من تفاصيل هذه المعركة التي نقلناها هنا عن الذاكرة الشفوية، يبقى أنّ ثمة تسليماً في المنطقة أنّها شكّلت المنعطف الذي دفع حزب الله إلى اعتماد سياسة مسايرة العشائر وتجنّب التصادم معها وهي سياسة ستتطوّر في ما بعد كما نبين أدناه.

الجعافرة. كما وصل إلى المئات في عشيرة ناصرالدين وأقلّ منها في صفوف عشيرة دندش. لم نشهد المدّ نفسه لدى عشيرة علّوه حيث يبقى عدد المتفرّغين من أبنائها في الحزب قليلاً، رغم أنّ مسؤول القطاع في الهرمل في حزب الله اليوم هو من هذه العشيرة. وهذا ما عبّر عنه لنا أحد مسؤولي الحزب في المنطقة بالقول: «بس بيت علّوه بعد ما زبطت نحن وإياهم منيح».

ومع تواجد حزب الله في الداخل السوري، تتلاقى مصالح بعض العشائر وخصوصاً الحدودية منها معه، وفي مقدّماتها عشيرتنا جعفر وناصرالدين وغيرهم من سكان الحدود الذين عادوا إلى قراهم بعد حسم معركة القصير وريفها بعضهم لزراعة أراضيهم والبعض الآخر للسكن ومتابعة حياتهم، إضافة إلى من يشتغلون بالتهريب.

وبناء على هذه المعطيات وبخاصّة التقارب بين العشائر وحزب الله، ترتفع أصوات كثيرة تتهم الأخير بالتورّط في التهريب أو على الأقلّ في إهمال مكافحته، بصفته سيّد الأمر الواقع على الأرض. بالمقابل، يعتبر مصدرٌ في حزب الله في حديثه معنا أنّ منع التهريب هو من مهمة الجيش اللبناني وواجبه المنتشرة على الحدود اللبنانية السورية، مذكراً بتصريحات نواب الحزب الذين يطالبون الجيش اللبناني دائماً بالقيام بواجباته في منع التهريب. ويؤكد المصدر أنّ حزب الله متضرّر من التهريب لأنّ بيئته تعاني من فقدان السلع من المازوت إلى البنزين إلى المواد الغذائية المدعومة وخصوصاً في الهرمل والمناطق الحدودية مع سوريا.

ما بعد دخول حزب الله في الحرب السورية

شكّلت الحرب السورية بيضة قبان وازنة في علاقة العشائر وحزب الله، خصوصاً مع دخول الأخير على خطّها بداية من بوابة حماية السكان اللبنانيين القاطنين في ٢٣ ضيعة سورية على الحدود مع الهرمل والقصر وحوش السيّد علي، حيث تنقسم عائلات الحدود بين قاطنين في الداخلين السوري واللبناني أيضاً، فنجد نصف هذه العائلة هنا ونصفها هناك. وقد تزايد التلاقي بين العشائر والحزب في ظلّ تنامي تهديد المدّ الداعشي، ووجود المسلحين في جرد عرسال، وإطلاق الصواريخ على القصر والهرمل ومناطقها وكذلك إرسال ثلاث سيارات متفجّرة إلى المدينة في شباط ٢٠١٤ (في ساحة السرايا وأمام حاجز للجيش عند مدخل البلدة وقرب محطة الأيتام للوقود).

ولا يُخفى على أحد أنّ مهزّب حزب الله إلى الداخل السوري يحصل من بوابة المناطق العشائرية بالدرجة الأولى. كما أنّ توسيع عمليّاته فرض تجنيد المزيد من الشبّان (من العشائر كما من خارجها) في صفوفه في منطقة تعاني تاريخياً من قلّة فرص العمل، عدا عن شدّ العصب الطائفي والمذهبي في البلاد.

نتيجة لذلك، ارتفع عديد عناصر الحزب بين العشائر حيث تراوح بين ٧٠٠ إلى ٨٠٠ عنصر في عشيرة جعفر وحدها، وفق ما يؤكد أحد وجهاء

وانتهت المواجهة هنا أيضاً بتدخّل حزب الله لإطلاق سراح الشاب المعتقل في سوريا بعد نحو سنتين من اعتقاله.

يقول أحد أبناء عشيرة جعفر النقديين للممارسات العشائرية لـ«المفكرة» إنّ الحزب وفي منحنى مسابرة العشائر عينه، لم يقم بجهد جدي لوقف النهب المنظم الذي مارسه البعض في منطقة القصير وريفها من أبناء العشائر والعائلات الصغيرة بعد حسم المعارك هناك وتهجير أهلها، لقراره بعدم مواجهة هؤلاء.

ويلاحظ الرجل أنّ بعض من ينتمون إلى «سرايا المقاومة» «مطلوبون، وأشخاص ذوو سلوكيات لا يرضى عنها المجتمع عامّة»، وأنهم يستغلّون هذه الصفة للمتّع بهامش حركة. وهو يعلّق على قبول الحزب انثناءهم لسرايا المقاومة من دون أن يفتح لهم باب الانتساب للحزب بأنّه «يريد أن يضمن ولاءهم من دون أن يتورّط بانتسابهم إليه».

في الاتجاه نفسه، أخذ بعض محدّثينا على الحزب كما على حركة أمل أنّهما يلجآن لحلّ المشاكل في المنطقة على الطريقة العشائرية وضمناً المصالحات وتبويس اللحي، وهم يروون لك في هذه المضمار حالات اعتمدوا فيها هذا المنحنى، قصصاً لا تعدّ ولا تحصى.

ولكن، ومن دون التقليل من قوّة الحزب أو افتراض نواياه في هذا الخصوص، يجدر التنبيه إلى ملاحظات عدّة لفهم المعطيات والحسابات التي تدخل حكماً في حسابات حزب الله بما يتّصل بهذا الأمر. من أوّل هذه المعطيات، هو تحسّبه حيال أيّ مواجهة مع العشائر التي يعدّها اليوم بيئته الحاضنة للأسباب المبيّنة أعلاه. هذا فضلاً عن أيّ مواجهة مع العشائر تبقى مكلفة جداً عليه. ومنها حادث مقتل عنصرين له في كمين نصبه لهما أشخاص من عشيرة ناصرالدين في صيف ٢٠١٦ على خلفية تحميل الحزب مسؤولية القبض على أحد أبنائهم في سوريا ومعها مسؤولية عدم الإفراج عنه. ويتداول في المنطقة أنّ الإشكال كُـلّ على الطريقة العشائرية، حيث لم يكتف ابن ناصرالدين في السجن سوى سنة ونصف إلى سنتين وخرج بعد عقد المصالحة. كما تروى قصة مشابهة بشأن مواجهة حصلت مع أفراد من عشيرة جعفر على خلفية القبض على أحد أبنائها في سوريا (وكان في صفوف الحزب) متورّطاً بتهريب أسلحة وبشر قبل انتخابات ٢٠١٨ بقليل. وقد قام ذووه بإطلاق النار على منزل مسؤول في الحزب مبرّرين ذلك بأنّ الأخير لم يسع لإخراجه من السجن في سوريا. كما قاموا من ثمّ بهاجمة عدد من مراكز الحزب في المنطقة. كما نفّذت نسوة من العشيرة اعتصامات عدّة أمام مكاتب الأمانة العامّة لحزب الله. وعلمت «المفكرة» من مصدر متابع للقضية أنّ الأمين العام للحزب السيد حسن نصرالله أوعز شخصياً للقيمين على المراكز التي استهدفتها الهجمات بعدم الرد وإن عرّض الهجوم حياتهم للخطر^(١٣).

عشائر الجرد الغربي

(١٣) نقل بعض المحسوبين على حزب الله لنا أنّ نصرالله قال بالحرف «لو بتستشهدوا كلّكم ما بتردّوا ع بيت جعفر».

105



ساقية وجسر صغير ومنازل على الضفتين على الحدود مع سوريا | تصوير سعدى علوه

عن الحزبي ابن العشيرة

الذي ينتقد عشيرته وحزبه

سعدى علوه

106



رسم رواند عيسى

وهل صادف متناقضات وتحديات. «حتى كون مرتاح بالحكي سواء ع العشيرة وسواء ع الحزب، ما تحطي إسمي». قال.

كان الشيخ جابر من أوائل أبناء عشيرة جعفر الذين أعلنوا انضمامهم إلى حزب الله والالتزام به في وقت كانت العشائر ما زالت منيعة حيال الحزب. يومها، عقدت عشيرة جعفر اجتماعاً لجلسها الذي يضم زعماءها ووجهاءها

عندما قرأ أحمد (اسم مستعار) بيان عشيرة جعفر وهي تتبرأ من ابنها الشيخ جابر سعدالله جعفر المنشور في جريدة «السفير» في مطلع التسعينيات بعد التحاقه بحزب الله، أدرك حجم التحديات التي ستصادفه كشاب في بداية دراسته الجامعية يعتنق فكر الحزب وينتمي إليه. طلب أحمد عدم ذكر اسمه ونحن نجري معه مقابلة حول «الحزبي ابن العشيرة» ومدى التوافق بين أعراف عشيرته وقواعده الحزبية

لم يعانِ أحمد من عشيرته فقط حيث لم يكن انتسابه إلى الحزب محبباً ومقبولاً: «كنت إتعرّض لمضايقات على الضفتين العشائرية والحزبية. ولكنّ العشيرة نفسها هي التي حمتني منها أيضاً للأسف». كيف؟ «لأنّ توازنات القوى ضمن العشيرة تفرض نفسها». فأحمد ينتمي إلى جبّ له كلمته ضمن عشيرته «فكانوا يحسبون حساب أيّ مضايقة قد تستجّرّ خلافاً داخلياً». وعليه تمكّن من التعايش مع رفض العشيرة لتحرّبه، مع أنّه كان قد حسم خياره: «لو خيروني بين العشيرة والحزب لاخترت الحزب من دون تردّد»، يقول من دون أن يخفي شعوره بالفخر بالانتماء إلى العشيرة «من زاوية الكرم والنخوة والانتفاض لكرامة الشخص وإكرام الضيف ونصرة الضعيف». ويرى بالتالي أنّ هناك قيماً إيجابية جداً في العشيرة «لكن بعض أبناء العشائر لم يحافظوا على هذه القيم، بل ساروا في سلوكيات شوّهت العشيرة وجعلت من يرفضها (السلوكيات) يذبل من كونه ابن عشيرة». إذاً هل أنت اليوم ضد الثأر، وهو أحد الأعراف العشائرية التي ما زالت ثابتة؟ نسأله. فيجيب أنّه لا يمكنه أن يقتل بريئاً لأنّه شقيق قاتل أو قريبه. ولكن هل تثأر من القاتل نفسه؟ نعيد السؤال. هنا يلجأ أحمد إلى الشرع: «في الدين، حتى وليّ الدم (أي من قُتل له قريب، ابن أو أخ أو أب) يحتاج إلى إذن ديني شرعي للأخذ بالثأر، ولذا إذا كنت أتمثّل بالإمام الحسين فأبغض أفضل العار ولا النار، أي عدم الأخذ بالثأر من دون الإذن الديني «حتى لو عابت عليّ العشيرة ذلك»، كون العرف العشائري يُعيب على من لا يأخذ بالثأر.

واستدعت الشيخ جابر وخيرته بين العشيرة وحزب الله فاختر الحزب. أصدرت العشيرة إذ ذاك بياناً تبرّأت فيه من ابنها الحزبي، ورد جابر بحزم أمتعته ومغادرة منطقة الجعافرة والسكن بعيداً عنهم والزواج من غير بناتهم. حال الشيخ جابر تغيّرت اليوم طبعاً مع تغيّر علاقة حزب الله وعشيرة جعفر وخصوصاً جعافرة الشمال، أي من يسكنون جرود الهرمل على الحد مع عكار، «ع شوي مقدّسينه»، والذين يراوح عديد شبّانهم في الحزب حالياً ما بين ٨٠٠ إلى ألف عنصر، على خلفية المنحى الذي سلكته علاقة الطرفين بعد ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ ومن ثمّ ٢٠١١، تاريخ اندلاع الحرب السورية.

في منتصف التسعينيات، كان أحمد يكمل دراسته الجامعية في بيروت، وكان عدد شبّان عشيرته الذين ينتون إلى حزب الله لا يتجاوز أصابع اليدين: «كان عندي أصدقاء يساريين وسوريين قوميين ومن أحزاب أخرى، لكنّي وجدت نفسي منحازاً لأنشطة حزب الله وهيئة دعم المقاومة». يردّ هذا الانحياز لفطرتة الداعمة لأشكال المقاومة كافة، كما للدين: «نشأت في عائلة ملتزمة بالخمس والزكاة وفروض الدين كلّها، في وقت قلّ فيه التزام العشائر، وعليه ارتحت لحزب الله كمقاومة تسقط عندها ليس حدود العشيرة فقط وإنما حدود الوطن، وكالتزام ديني ينسجم مع نشأتي، وكفكر طبعاً». مع العلم أنّ أحمد ليس متفرّغاً في الحزب ولا متعاقداً «يعني ما بقبض ولا ليرة من الحزب، حتى إني لو وضعي المادي بيسمح كنت بتبرّع له».

كفرد قد لا ترضي أحمد «مسايرة حزب الله حالياً للعشائر ولا حمايته لبعض ما يحصل في المنطقة»، ولكن كون قيادة الحزب «ترى مصلحته في هذه المسائرة وتدرك أكثر ممي أبعادها، لذا أقبل بها كون نظرتي إلى الأمور كفرد مختلفة عن نظرة القيادة وما تراه مناسباً للحزب ككل، وأنا أقبل بقرارات القيادة من دون أي تردّد». إضافة إلى المصلحة الانتخابية «إذا اتفقوا عشيرتان فيهم ينجّحوا نائب»، هناك وجهاء العشائر الذين ما زالوا «يتمتّعون بالنفوذ والحزب يضطرّ لقبول ذلك ولا يسعى لإقفال بيوتهم، والأفضل أن يستوعبهم على أن يتصادم معهم»، وبعض هؤلاء، أي الوجهاء يتمسّكون بالفائدة الفردية «يعني عطول بدهم عن طريقهم يجي كل شي منيح لمناطقهم».

كما أنّ العشيرة، على ما يقول أحمد، لا تتخلّى عن أبنائها «حتّى لو اعتمدوا سلوكيات خاطئة ومنها الثأر من بريء والمخدرات والتهريب وملحقاته حتى تهريب البشر وغيره». من هنا يضطرّ حزب الله للتدخّل أحياناً لتسوية أوضاع ابن هذه العشيرة أو تلك، كما حلّ الأمور والمشاكل على الطريقة العشائرية «وأوقات بيزايد ع العشائر في هذا الأمر، حيث تكون المصالحة هي الأولويّة سعياً لحقن الدماء».

ومن بؤابة وضع منطقة الهرمل وقضائها، يتطرق أحمد إلى الوضع الداخلي: «صحيح أنّ لا غبار على المقاومة»، ولكنّه ينتقد الناحية الإغائية والتعاطي في البلديات: «يسلك الحزب

على الضفة الحزبية، واجهت أحمد تحدّيات أيضاً: «كان البعض ينظر إليّ كابن عشيرة، خصوصاً على خلفية مواجهات بعض العشائر مع حزب الله (معركة الشراونة) من جهة، وعدم ترحيب العشائر بانتشار الحزب وتمدّده ومقاومتها لهذا التمدّد بين أبنائها». نحن نتحدّث عن أواخر الثمانينيّات وبداية التسعينيّات «لم يكن الحال كما اليوم حيث تمدّد حزب الله بين العشائر وإن بنسب مختلفة، أما يومها، في بادية التسعينيّات، فكان أبناء العشائر يشعرون أنّ أبناء العائلات غير العشائرية يستقوون بالحزب في مواجهتهم، كما أنّ العصبيّة العشائرية وخصوصاً الزعامات التقليدية، شعرت أنّها مهدّدة».

تمسّك أحمد بالقيم الإيجابية للعشائر ومنها، إضافة إلى ما سبق ذكره، «مقاومة المحتلّ ورفض الظلم بأنواعه كافّة، حيث كان أبناء العشائر المقاومين الأوائل للعثماني والفرنسي»، تلتقي مع «النهج المقاوم للحزب» كما يقول، ليرى لو أنّ العشائر تمسّكت بأعرافها الجيدة والجميلة لتلاقت مع الحزب منذ بداياته».

وكابن عشيرة، يقف أحمد على مسافة نقدية من العشائر (الثأر من بريء والمخدرات وبعض أعمال السرقات والنهب وقطع الطرقات) ومن الحزب مع فارق واضح: هو يخجل من ممارسات العشائر ولكن تراه في المقابل يبرّر للحزب بعض المحطّات التي لا يستسيغها «أنا أثق في القيادة وفي قراراتها وأعتقد أنّها ترى السلبيّات ولكنّها تعطي الأولوية للأهداف الاستراتيجية الكبرى».



خيمة ما زالت مستعملة للسكن في جرد الهرمل | تصوير حسن الساحلي

بعد استعراض الحال، نطلب من أحمد أن يضع خاتمته بنفسه: «كثير يئسان من أيّ تغيير في المنطقة، رح تمرق السنين ويمكن كلّ المناطق تتغير ونحن نضلّ مكاتنا طالما عم نكرّس السلبيات وما نعالجها».

في البلديات سلوك حركة أمل الذي نتقده ونعيبه عليها»، وعليه «أقول بكل ضمير مرتاح إنّ حزب الله قد فشل في البلديات». ولكن التحديّات كبيرة في مجتمع كالمجتمع اللبناني عامّة، يضيف، ومجتمع المنطقة والعشائر بشكل خاص «لازم نعترف إنّ الشعب فاسد كمان»، فعلى سبيل المثال «بس يجي زفت لطريق، الكلّ بدّه يقبض مثل كلّ المشاريع، وينصبّ الاهتمام على الإفادة الشخصية للوجهاء والمؤثّرين وليس على المصلحة العامّة، والسهر على حسن تنفيذ المشاريع». وهنا يجري غصّ النظر عن التجاوزات «وتدفع المنطقة الثمن، وتصبح حصّتها من الإغناء هي الضحية».

د. فؤاد خليل

أستاذ متقاعد في معهد العلوم
الاجتماعية، الجامعة اللبنانية.

العشيرة في ميزان السوسولوجيا

110



وادي الشربين شتاء | تصوير كامل جابر

١. العشيرة ليست الغريب

طروحات الأنتروبولوجيا حينما كانت تصنّف الخلق بين غريب طيّب وما قبل منطقي، وبين غربي «أنوي» ومنطقي. والبيّن في هذا الباب أنّ أنتروبولوجيا «الغرابة والدهشة» ما زالت تحضر في وعي مجموعة واسعة من مثقفينا وإعلامييننا؛ وأنّ حضورها قد تبدّى بصورة أو بأخرى في مواقفه، وفيما يقدمه من آراء وأفكار حول العشيرة.

ما أن يقع حدث يعود إلى عصبية محلية أو إلى عشيرة ما، حتى ترى بعضاً من الوسط الثقافي، وبخاصة بعض الوسط الإعلامي، يجنّد كل طاقاته لكي يتصرّف، ليس إلى الحدث بذاته، بل إلى صانعه كأنما الإعلام لا يجد في هذا الصانع إلاّ مادّة جاذبة، أو غريباً عن الانتظام البنيوي اللبناني، حيث حوّله إلى موضوع للاستهجان والدهشة كما يحاكي

٢. وليست متخلفة

٣. مقترب سوسولوجي

111

وعلى هذا، كان لا بدّ من مقترب سوسولوجي يقدّم صورة موضوعية عن العشيرة لئلا يطغى الوعي الاختزالي عنها، أو النظر التمييزي والأيديولوجي إليها.

أ. في لبنان عشيرتان

توجد في لبنان عشيرتان بالمعنى العامّ للمصطلح: مارونية في الشمال الماروني. وشيعية في الشريط الشرقي من السلسلة الغربية وبخاصّة في الجرد الرملي. ولكلّ عشيرة منهما منطوق خاص في تشكّلها في ضوء توقّف جملة من الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفت مع انهيار نظام المصرفية محطّة فاصلة في تكوّنها التاريخي. فأعلنت ولادتها مع مطلع الرّبّع الثّاني من القرن العشرين، حركة انبناء الشروط التاريخية الخاصّة في كلّ من الجرد الرملي والشمال الماروني. وبتعبير آخر، إن تاريخ التشكّل العشائري الحديث في لبنان، بدأ مع انهيار النظام المتصرفي، وليس مع أي تاريخ سابق عليه سواء كان خزيناً في الذاكرة الشعبية، أو مدوّناً في السرد الخطي لدى المؤرخين.

وهكذا، ترى هذه المجموعة في صورة أولى تختزل العشيرة بالأخذ بالثأر، ثمّ تحصره في المعنى القانوني أي في نطاق الجريعة، من دون أن تدرك أن معناه يتجاوز البعد القانوني إلى ما هو أعمق بكثير. فالأخذ بالثأر هو العنف العصبي الشرعي، أو الآلية العنيفة العصبية التي تعيد اللحمة إلى نظام العلاقات السلطوية في العشيرة، إذا ما تعرّض للانكسار نتيجة مقتل أحد أفرادها. وهو آلية «تلحيم» الانكسار في النظام السلطوي العشائري. كما قد نلقاها في صورة ثانية ترجع بالعشيرة إلى زمن الدولة الإسلامية، وأحياناً إلى ما قبله. وديّنه في هذا الرجوع هو تظهير الأصل النسبي العشائري، من غير أن يحتسب أنّ العشيرة ليست جوهرًا أو ماهية لا تتأثر بسنن التاريخ وأحواله، بل هي ظاهرة مجتمعية تتحوّل وتتبدّل وفق تطوّر شروط التاريخ والمجتمع، ومن غير أن تعلم أنّ النسب العصبي لا يتحدد بالأصول البيولوجية، بل بنظام العلاقات المجتمعية وتحديدًا بالنعرة والنصرة والمدافعة. وقد تجد هذه المجموعة في صورة ثالثة تُسقط أحكامها الذاتية المسبقة أو تصنيفاتها الأيديولوجية على العشيرة. فترشقها بأوصاف «التخلف» و«التأخر» من دون أن تعي أن وصفها لا ينزل في موازين العلم والموضوعية، بل يحيل إلى أدلجة تفتتت على العشيرة وتسبغ عليها ما ليس من إنتاجها في الأصل. فالتخلف ليس خاصية عشائرية أو عائلية؛ بل هو خاصية مجتمع ينتج التخلف في أشكال متجددة على غير صعيد.

ب. عشيرة البقاع الشمالي

ومن باب هذا التاريخ وجدت العشيرة في الجرد الرملي حركة انبناء شروطها الخاصة أو ظروفها المجتمعية للمموسة في تشكّلها الحديث. وتوزعت العشائر في الجرد الرملي على عمودين عصبيين: عمود شمصي، وآخر زعيتري. والعمود هو تصنيف عصبي كان يجمع بين عناصر عصبية محدّدة ويتشارك في الحلف والولاء على قاعدة توازنات خاصّة في داخله وفي علاقته مع العمود الآخر. وكان العمودان ينتميان بالولاء إلى عصبية عامّة وموسّعة هي الحمادية. والحمادية لا تحيل إلى علاقات القرابة والنسب، بل تعبّر عن صيغة سياسية توحيدية ذات هيئة متراتبّة في توازناتها. وقد استطاعت أن تنقل اسمها إلى العصبية الجردية بحيث أصبحت تُعرف بالعشائر الحمادية.

د. تعريف العشيرة

وعليه، فالعشيرة في التعريف التشكّلي هي شكل التنظيم المجتمعي والسياسي المستقلّ الذي اتخذته العنصر العصبي الشمصي والزعيتري بعد مسار انفكاكه عن الحمادية السياسية. أو بمعنى آخر، هي الشكل التاريخي الحديث الذي بنى العنصر العصبي من خلاله سلطته العصبية المستقلّة.

والشكل هنا يحيل وصفه إلى أنّ العشيرة هي مجموعة قرابية تقيم في مكان مشترك، ويجمعها الانتماء إلى النسب الواحد، والعصبية كرباط مجتمعي وظيفته النعرة والمدافعة عنها كوحدة مجتمعية سياسية تتوافر على سلطة مستقلة. وهي ذات نظام تكافلي بين أفرادها وأجبابها بحيث تقوم أصول المعاملات بين أفرادها من جهة ومع الخارج من جهة أخرى على أساس المرجعية العصبية.

ويكشف الوصف أعلاه، أنّ بنية العشيرة تشتمل على عناصر محدّدة من أبرزها: الزعامة أو السلطة العامّة- العصبية كرابطة عنف كامن هي جامعة

ج. العنصر العصبي، عشيرة

لكنّ الحمادية السياسية أخذت تشهد مع مطلع العشرينيات تحولات نوعية في تركيبها الداخلية وفي نظام علاقاتها الخارجية. فمع هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى وزوال النظام المتصرّفي، ضعفت سلطة المشيخة الحمادية، وتوقّرت الشروط الملائمة للعنصر العصبي من العمودين المذكورين لكي يبني مسار انفكاكه عن الحمادية، أي لكي يبني سلطته المستقلّة. وقد وجد في ثورة فيسان عام ١٩٢٦ محطة فاصلة

العصبية الطائفية وتقف منها على مسافة مصوغة بدقّة. إذ تراها تندرج في عصبيتها الطائفية وتحصر على التمايز عنها في الوقت نفسه حفاظاً على سلطتها الخاصّة.

ولذلك، ترفض أن تتحوّل إلى جمهور يفقدها تميّزها المجتمعي الذي كابدت طويلاً في صنعه، ولا تتحرّج أن تواجه السلطة في طائفها إذا ما سعت الأخيرة إلى إضعاف موقعها مثلما أنّها لا تتأخّر في أن تعترف بهذه السلطة وتدعمها إذا ما اعترفت وأقرّت بموقعها المتميّز وحافظت عليه. في حين أنّ العائلة تنخرط من دون حسابات معقّدة، في عصبتها الطائفية سعياً منها لحماية مجتمعية لم تستطع تركيبها أن توقّر شروط بناء تلك الحماية.

أمّا علاقة العشيرة «بالدولة» وتحديداً بالنظام الطائفي، فإنّها تخضع أيضاً للمنطق التعايشي المحسوب بينهما. فنظام الطائفية السياسية يُرسي آليات التعايش مع كلّ أشكال الولاءات العصبية في المجتمع المحليّ، ومن جهتها تعايش هذه الأشكال مع النظام لأنّها تجد في طبيعته إحدى آليات إنتاجها من جديد. لكنّ التعايش المتبادل بينهما يبقى منتظماً وفق حسابات مضبوطة. فالنظام لا يمارس سلطته العامّة أو عنفه الشرعي على العشيرة أو العصبية المحلية من دون حساب تسوّي مسبق معها. وهي لا تندرج في انتظامه السلطوي العام إلا من باب موقعها المتميّز داخل التوازنات في المجتمع المحليّ. والحال، إنّ المثلث المفاهيمي: العشيرة (العصبية

وخاصّة- توازنات فخذية وجبّية. وهذه العناصر وغيرها مثل المعاشي والثقافي تتجادل فيما بينها بأشكال متباينة، إنّما من داخل بنية العشيرة أو من داخل وحدتها المجتمعية والسياسية.

٤. مثلث مفاهيمي

إذاً، لقد امتلكت العشيرة سلطة عصبية تتّصف بالشرعية وتفرض نفسها في الداخل والخارج على السواء. ولعلّ هذا ما ميّز العصبية العشائرية عن العصبية العائلية المحلية، وما حكم العلاقة بينها وبين الطائفة والدولة أو السلطة العامّة. فالعائلة لا تختلف عن العشيرة من حيث بناؤها القرابي إذ إنّها تؤلّف مجموعة قرابية يجمعها الانتماء إلى النسب الواحد، وتشتمل على أشكال العصبية العامّة والخاصّة، وعلى التركيب الفخائذي والجبّي. لكن ثمة فارقاً جوهرياً بينهما يتعدّى المقارنة القرابية، وهو أنّ عصبية العائلة افتقدت وظائفها السياسية في النصرة والمدافعة، أي أنّها افتقدت السلطة السياسية، وتوافرت فقط على سلطة وجاهية- معنوية عامّة. وبذلك، تكون العائلة قد تشابهت مع العشيرة في المورفولوجيا القرابية، وافتقرتا في دور الزعيم والوجيه، وفي وظائف العصبية الخاصّة والجامعة، وفي دور العشائري والعائلي في حماية اللحمة الداخلية وصون تماسكها، وفي موقع كلّ منهما في التوازنات المحلية والعامّة. وعلاقة العشيرة بالطائفة والدولة، تنتظم وفق آليات التعايش المحسوب. فالعشيرة تحذّر من

المحيية)، والطائفة، والدولة (النظام، السلطة)، هو مفتاح ووعي ديناميّة الولاءات الأولى أو التقليدية في لبنان. وهذه ديناميّة متأصلة في واقعها. فلا يصحّ أن يُنظر إليها من زاوية معيارية تستبدل الكشف عنها بإغراقها في نطاق أحكام قيمية وأيديولوجية.

٥. تقليد وتحديث

لقد قدّم هذا المقترّب على اقتضابه صورة عامّة عن العشيرة وهي صورة عكست مرحلة من تاريخها امتدّت بين ١٩٢٠ و١٩٨٠. وكانت بنيتها في تلك المرحلة تتوافر على آليات انتقال ذات طابع تقليديّ يحيل إلى نموذج معلوم. لكنّ العشيرة شهدت في العقود الثلاثة الأخيرة تغييرات عميقة في بنيتها. وقد تبدّت هذه التغييرات في مظاهر متعدّدة: في سكنها التاريخي المشترك، وتنامي التعليم والتوظيف والانخراط في سوق العمل بين أفرادها، وفيما أحرزته من أنصبّة تمدينية، وفي تراجع سلطتها العامّة وتقدّم مواقع عصبيتها الخاصّة أو الجبّية: الأمر الذي استنبت في داخلها عصابات فرعية تتشكل من جبّ أو أكثر، ثم جعل بالتالي آليات اشتغالها تنتظم انتقالياً بين تقليد يستدعي التحديث ويوظّفه في خدمته، وتحديث يستدعي التقليد ويدرجه بشكل جديد في بنيتها كما في بنية الطائفة والدولة الطائفية.





سهل مرجحين معقل عشيرتي علوه وناصرالدين | تصوير كامل جابر



خيمة كانت مسكونة سابقا على كتف سهل مرجحين | تصوير كامل جابر

الطْفَار

سعدى علّوه

في محاولة لفهم مقاربتهم لوضعهم وطرق حياتهم ويوميّاتهم.

ظاهرة «طْفَار» الهرمل

نجد في كتب المعلومات (الأمنية) التي كتبها ضبّاط الجيش الفرنسي لصالح «القيادة العسكرية في سلسلة جبال لبنان الشرقية»، ومنها برقية الملازم مامية بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٤ قصصاً كثيرة وأسماء لطْفَار من العشائر^(١). كتب الملازم مامية في البرقية ما يأتي: «بالقرب من قرية الهرمل، في أودية لبنان، يعيش عدد من العائلات أكثر استقلالية من قرويين الهرمل الذين يقيمون معهم علاقات جيدة جداً. من بين هذه العائلات عدد من الأفراد المطلوبين من قبل العدالة بتهم سلب ونهب ويُطلق عليهم اسم طْفَار الهرمل». وفي البرقية عينها، يتحدث الملازم مامية عن مطلوبين كثر «من أيام الأتراك».

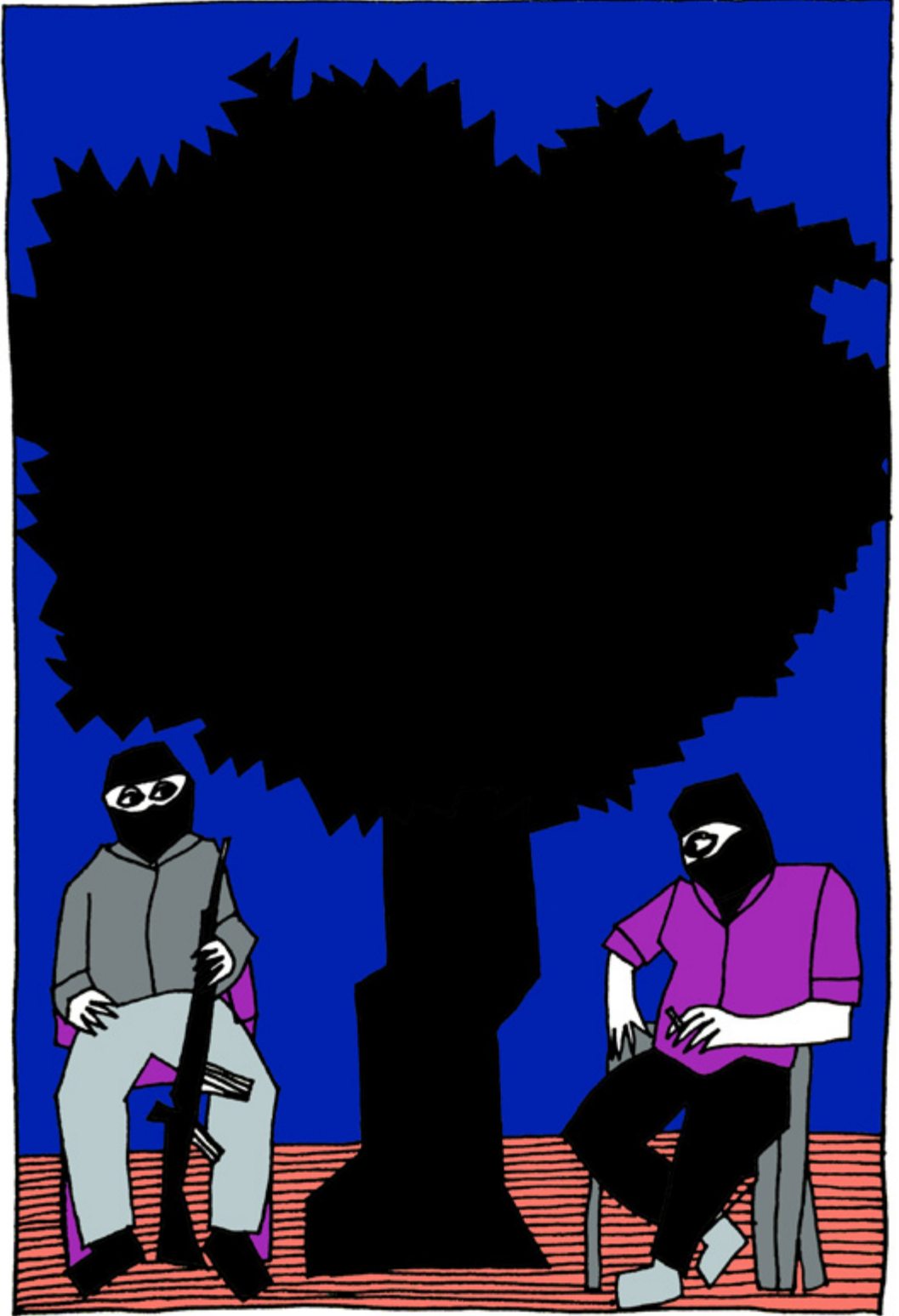
وعليه، تتناقل أجيال المنطقة وخصوصاً من العشائر قصص الطْفَار أباً عن جد منذ الاستعمار التركي مروراً بالفرنسي ومن ثمّ دولة الاستقلال، وصولاً إلى اليوم. فالرجال ساكنو الجبال قبل أن يبدأوا منذ نحو سبعين عاماً نزوحهم المستمر من جرد الهرمل في السلسلة الشرقية التي استقرّوا

«بس توصلي ع راس الحرف ع الحدّ المشترك بين جرد الضنية- عكار- الهرمل احكيني ومنتفق وين منتلاقي»، يقول الطافر «الرقم ١»، كما هو متعارف على تسميته في منطقة قضاء الهرمل. لاحقاً نعرف أنّ الرجل الخمسيني لا يمكن أن يكشف مكانه لأبيّ كان «فكيف إذا للصحافة» كما يوضح. ليس بعيداً عن رأس الحرف وتحت لزّابة معصرة، جلس الطافر (الذي سنشير إليه في هذا التحقيق بـ«رجل اللزّابة») على تلة تكشف المنطقة من جوانبها الأربعة «لازم تكون المنطقة مكشوفة وتحت نظري لإرتاح»، يبرّر.

بالقرب منه، يوجد غطاء صوفي ووسادة مع فرشاة اسفنج: «مبارح صار في مداهمات بمنطقة قريبة فنت هون تحت الشجرة». هو واحد من آلاف الطْفَار والمطلوبين بموجب ٤٨ ألف مذكرة توقيف وبلغ بحث وتحزّر ووثيقة اتصال يتقاسمها قضاء بعلبك والهرمل مناصفة تقريباً. هذا ما يؤكّده مصدر أممي لـ«المفكرة»: «ليس لدينا إحصاء مؤكّد، ولكنّ العدد متقارب بين منطقتي بعلبك والهرمل»، وفق ما يقول. لا توزيع دقيق للأرقام في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي ولا في النيابة العامة التمييزية، كما أتتنا الأجوبة من الجهتين «ما في داعي تقدّموا كتاب رسمي، ما في جواب»، قالوا لنا. «المفكرة القانونية» قصدت بعض هؤلاء الطْفَار

عشائر الجرد الغربي

(١) العشيرة: دولة المجتمع المحلي، «عشائر جرد الهرمل»، الدكتور فؤاد خليل، دار الفارابي، ١٩٩٠، فصل «بين بعيدا وقلعة عروبة»، فصل الملاحق الصفحة ١٩٥.



رسم رواند عيسى

والتحرّي ووثائق الاتّصال إلى ٤٨ ألفاً. ولم تعد التهمة محصورة بزراعة المخدّرات بل تعدّتها إلى الترويج والإتجار طبعاً، وهي تهم «تحتكرها» المنطقة بشكل عام إلى درجة شكّل معها طقّارها فئة وازنة بين الفئات الثلاث المعنيّة باستصدار قانون عفو عامّ.

من هم الطقّار؟

في حديثه معنا، يميّز د. فؤاد خليل بين الطافر والمطلوب: «الطاغر هو من يهرب من السلطات العامّة بحماية السلطة العشائرية»، وهو ما يميّزه عن «الإنسان العادي الذي يفرّ من وجه القانون وتعود الدولة لتقبض عليه». وفي شرحه لأسباب تمييزه بين الطافر بتهم المخدّرات والثأر وبين المطلوبين بتهم النهب والسلب والسرقة وغيرها، يعتبر خليل أنّ «الأخذ بالثأر عند العشائر هو آليّة تعيد إنتاج اللّحمة داخل العشيرة التي تنكسر وتنخفض لدى مقتل أحد أبنائها، فيأتي الأخذ بالثأر ليعيد إنتاج اللّحمة العشائرية، ولحم الكسر». أمّا المخدّرات فهي «اقتصاد عنفي محمي من العشيرة»، ولكنّ السرقة على أنواعها «دخيلة على العرف العشائري، ويبقى المتّهمون فيها مطلوبين خارج توصيف الطقّار»، حسب ما يقول. ويرى أنّ الطقّار في أيّام الأتراك ومن ثمّ الفرنسيين هم أنفسهم الطقّار من الدولة اللبنانية «كانوا يطفرون من الأتراك والفرنسيين ويحتّمون في الجرود ومن ثمّ يعتدون عليهم (على العثمانيين والفرنسيين)،

فيها منذ أواخر القرن الثامن عشر، نحو الهرمل وسهلها لغاية اليوم، طالما كانوا على خلاف مع السلطات بحكم غمط حياتهم وعدائهم لكلّ غريب ومحتلّ. وقد شكّلت ثورة فيسان (١٩٣٦) التي خاضتها عشيرة جعفر بمسانة أبناء عدد من العشائر وانهزم فيها الفرنسيون، مفصلاً أساسياً في زيادة عدد الطقّار من جهة، وتعميم منظومة حياة متكاملة للخارجين على القانون الذين وصفهم وزير العمل الأسبق والكاتب طراد حمادة بأولئك الذين «منازلهم على ظهور خيولهم»، في إشارة إلى أنّهم كانوا فرسان زمانهم، وتوثيقاً لانعدام الاستقرار الذي طبع غمط عيشهم. وهو غمط ساعدت طبيعة الجرود الوعرة في تثبيته حيث لم تعرف الطرقات قبل الخمسينيات، وبقيت طرقاتها ترابية عسكرية لا تصلح إلاّ للسيارات الرباعية الدفع لغاية نهاية التسعينيات، وبعيدة عن أعين الدولة. ومع الوقت والتطوّر استبدلت الخيول بالسيارات وآليات البيك آب الرباعية الدفع التي تتحوّل إلى منازل للطقّار خلال الحملات الأمنية والمداهمات.

حتى العام ١٩٩٠، تاريخ قرار الدولة اللبنانية التشدّد في منع زراعة الحشيشة، انحصرت تهم الطقّار بتهم الثأر والقتل المرتبطة به وفق ما يؤكّد د. فؤاد خليل (الاختصاصي في علم الاجتماع والأستاذ المتقاعد من الجامعة اللبنانية) لـ«المفكرة». توسّعت هذه التهم لتشمل تهم زراعة الحشيشة ابتداء من التسعينيات. وهو ما رفع عدد الطقّار منذ ١٩٩٠ ولغاية اليوم بالآلاف، ليصل رقم مذكّرات التوقيف وبلاغات البحث

قصص طفّار والعدالة من منظورهم

عدا عن أنّ الطّفّار يعدّون أنفسهم ضحايا ظروف المنطقة وحرمانها الزمن، فإنّهم يعبّرون أيضاً عن عدم ثقتهم في نظام العدالة ككل والذي يكثرون الأحاديث عن فساد.

يحمل «رجل اللّزّابة» رتبة «الرقم ١» لأنّه مطلوب بتهم ثلاث: «القتل والإتجار بالمخدّرات والفرار من السجن». و«لكلّ تهمة حيثياتها وأسبابها»، يقول وهو ينفث دخان سيجارته مع تنهيدة عميقة.

كان في العشرين من عمره عندما حصل اشتباك مسلّح بين عائلته وعائلة أخرى: «قتل ابن عمي وأصبّث أنا ولكنني تمكّنت من قتل المهاجم». وتحمّلاً لمسؤوليته في القتل «دفاعاً عن النفس»، كما يقول، سلّم «رجل اللّزّابة» نفسه للقوى الأمنية «قلت بيّجيني حكم مخفّف نظراً لظروف الجريمة وبتطلع بكمل حياتي». بقي في السجن سنة كاملة من دون أن يساق إلى أي جلسة محاكمة: «اكتشفت أنّ خصومي يتتّعون بنفوذ كبير، وأرادوا إبقائي في السجن قدر الإمكان». وعليه، استعملت عائلته بدورها نفوذها وأخرجته من السجن بكفالة مالية «عملنا واسطة كثير كبيرة».

بعد خروجه من السجن، قرر أنّه لن يعود إليه. فلم يستجب لاستدعائه إلى جلسة محاكمة:

وكذلك مع الدولة اللبنانية». ولكن عندما تنجز العشيرة تسوية مع الدولة تسلّم طفّارها ليخضعوا لمحاكمة صورية، وهي أمور كانت تحصل مع الأتراك والفرنسيين». فالسلطة المركزية «بتعمل حساباتها بدقّة لدى الاصطدام مع السلطة العشائرية، وهي تحاول استيعابها، ولنا في المرحلة الشهابية أكبر مثال» على ذلك.

وتنسجم نظرة الطّفّار لأنفسهم مع تحليل د. خليل وتوصيفه. فتهم الثأر والمخدّرات وخصوصاً زراعة الحشيشة لا تدخل في مفهوم العيب لدى أبناء المنطقة وتحديداً العشائر: «الأخذ بالثأر بتعبيره الأكثرية واجب وخصوصاً عندما تتقاعس السلطات عن إحقاق العدالة، وهذا ما يحصل غالباً، إذ يبقى القاتل حرّاً طليقاً» يوضح أحد كبار الطّفّار (من حيث عدد مذكّرات التوقيف بحقه وسنوات الطفر) منذ أكثر من ٢٠ عاماً. أمّا المخدّرات فتقع في باب «مرغم أخاك لا بطل، نحن الدولة بتدفعنا دفع ع هيدا الشغل أو مفوت من الجوع، أو بدنا نسرق وننهب وهيدا شي ما بيناسب أخلاقياتنا»، وفق الطافر نفسه. ولذا لا تضمّ مجموعات الطّفّار بتهم الثأر وزراعة الحشيشة والمخدّرات «حراميين وقطّاع طرق أو خاطفين، هودي منبوذين من قبلنا، ولا ندخلهم ضمن مجموعتنا كطّفّار، وهم غالباً يهربون إلى سوريا وليس إلى الجرود مثلنا».

يعترف أن الإتجار بالمخدرات خفف من مأساته كطافر: «صار فيني إحصل ع كثير أشياء بالمصري، عمّرت بيت بمنطقة قلّما تقصدها القوى الأمنية وصار عندي سقف نام تحته ملكي أنا». وظّف أشخا صاً للحراسة «يتناوبون ليلاً نهاراً ليراقبوا المنطقة» تجنّباً لوقوع مدهامة مفاجئة. لكن بعض الاستقرار الذي نعم به لم يدُم كثيراً، إذ وقع في أيدي القوى الأمنية خلال دورية كانت تلاحق متّهماً بالسرقة، وتمّ سوجه إلى سجن رومية.

في السجن، تعرّف إلى «أبواب الفساد» كما يسمّيها. «معك واسطة ومصاري بيمشي الحال، غير هيك بتموتي بالحبس». دفع ١٠ آلاف دولار ليكون لديه غرفة له وحده «ما فيني سكنت مع ستين شخص لنام راس وكعب». اقتنى تلفازاً وبزّاداً وثلاجة «وكنت إدفع لأحد الضباط ٣ آلاف دولار بالشهر لكي أتمتّع بهذه الامتيازات».

عندما رأى الضابط أنه يعيش بمستوى جيّد وتصله كلّ احتياجاته إلى السجن، رفع البدل الشهري من ٣ آلاف دولار إلى ٣٠ ألفاً: «بدي منك ٣٠ ألف دولار بالشهر، إنت معك مصاري كثير» قال له. رفض رجل اللزّابة دفع ٣٠ ألف دولار لأنه غير قادر على ذلك، «ففتحت عليّ نار جهنّم»، يقول. سلّط الضابط عليه شاويش السجن ليتحكّم به: «يسكّروا عليّ باب الغرفة ويحبسوني جوّاتها، يضايقوني بكل شي ويحاولوا يعتدوا عليّ». هذا الوضع حوّل حياته إلى جحيم فقرّر الفرار من السجن ووضع خطّته لتنفيذ

«عرفت رح يوقفوني ويرجعوا يزّوني لتختخ بالحبس». هذا ما توعدّه به أحد الضباط السوريين (وكان الجيش السوري ما يزال متواجداً في لبنان): «كانت واسطة عائلة القتيل قوية مع الضابط السوري (ذكر اسمه ولكن آثرنا عدم نشره)، وكان يقول قدّام كلّ الناس بده يزّني بالحبس كل عمري». وعليه صار الرجل مطلوباً وبالتالي انضمّ إلى الطّفار.

بعد أشهر من تواريه عن الأنظار، جاءته الأخبار السيّئة: «أتصل بي رجل أمن صديقي وأخبرني بأن اسمي موجود في مكتب مكافحة المخدرات كتاجر». يقسم الرجل أنه لم يكن قد عمل في هذا المجال أبداً: «بعدين عرفت إنه في ناس بتحت أسماء مطلوبين، وأوقات محقّقين بيحطّوا أسماء طّفار حتى يغطّوا ع ناس محميين. يعني طالما مطلوب فجلدك بيحمل اتهامات». طبعاً لم يكن وارداً بالنسبة إليه أن يسلم نفسه لكي يبرّئ ساحته «بيفتحو لي ملف جريمة القتل، وهيك صرت مطلوب كقاتل وتاجر مخدرات».

وبعد أن أنفق كلّ ما لديه من مال وانعدام فرص العمل أمامه كونه مطلوب وبما أنّ الدولة أعلنته تاجر مخدرات وأصدرت بحقه أكثر من مذكرة توقيف بهذه التهمة، استدان مالاً وبدأ بالإتجار بالمخدرات. «شو بعمل؟ بشحد؟ عندي مصاريف، بدي آكل، وبدي مكان عيش فيه»، يقول، إذ لا يسعه العيش في البراري كلّ الوقت، ولا أن يتنقل «من بيت لبيت، بعدين أنا بالنسبة لهم تاجر مخدرات أصلاً».

أبناء المنطقة لا يحظون بفرصة للحياة الكريمة والسليمة إلا إذا غادروها «أنا ما قدرت تعلّمت، كان أبي مزارعاً فقيراً». وعندما صار مطلوباً بدأت تأتيه الدعاوى بتهم الإتجار بالمخدرات «المزارع ما يزرع حشيشة حتى ياكلها، يزرعها لبييعها»، يبرّر.

عندما بدأ مسيرته مع الحشيشة، لم يفكر إلا في تعليم أبنائه «قلت بدي إعمل لهم مستقبل، وعلمت أخي كمان». قرر أن يكون «كبش المحرقة»، ولولا ما عملت هيك ولا ولد من أولادي شاف بيروت والجامعة». يعزّ عليه أنه لم يتمكن من حضور تخرج أي من أولاده في الجامعة». وأيضاً أن يشعر أبنائه بالحرّج كون والدهم طافراً «بقلي إيني أنه بيحمر وجهه ويرتبك بس يسألوه رفقاته شو بيشتغل أبوك».

طافر ثالث يحدّثنا عن أوضاع السجون «أسهل مكان للحصول على المخدرات هو داخل السجن. كان أحد الضباط (ضبط لاحقاً بالفساد) يفوت شنت مخدرات وتباع جوا».

قراره: «صار معي سكّري وتدهورت صحّتي كثير، حسّيت رح موت جوا». كلفه تنفيذ الخطّة المبلغ المرقوم «ما بدّي قول قدّيش، بس المبلغ كثير كبير، بين رشاوى ولوجستيات»، وفعلاً نجح في الفرار والعودة إلى حياة الطّفار. لاحقاً علم أنّ هذا الضابط (ذكر اسمه ولكن آثرنا عدم نشره) حوكم بتهم الفساد «بس ما بعرف إذا حبسوه أم لا».

لا يعرف اليوم عدد مذكّرات التوقيف الصادرة بحقه «يكن شي مية مذكرة». ولكنّه يعرف أنّ قوّة أمنية كبيرة داهمت منزله قبل ثلاث سنوات «شفتهن من بعيد وهربت»، فقاموا بتكسير بيته وتخريبه «حتى البرّاد كسروه وما تركوا باب أو زجاج، أو تخت أو كنباية، حولوه إلى خراب».

يقول طافر ثانٍ قابلته «الفكرة»، وهو مطلوب بنحو ثلاثين مذكرة توقيف «أو أكثر ما بعرف»، إنّه يتّقى أن يكون «حرّاً» فقط ليرفع دعوى على الدولة بتهمة إفساد حياته «وحياة كلّ شبّان المنطقة».

كان هذا الطافر حزيباً قاتل مع حزبه خلال الحرب اللبنانية وأصيب في أكثر من معركة. انتهت الحرب وعاد إلى منطقته محاولاً استئناف حياته «ما في شغل ومتطلّبات الحياة كثيرة». زرع أرض عائلته حشيشة «كل الناس عم تزرع لتعيش، والتاجر هو الغني وواصل بالوسايط ومش مطلوب»، فصار مطلوباً. يقول إنّ معظم



بعض خيم الكباب ما زالت مستعملة لغاية اليوم في جرد الهرمل | تصوير كامل جابر

أين يعيش الطّفار؟

وتتركّز الأحياء التي يسكنها الطّفار على أطراف المدينة وبعيداً عن سكن بقية العشيرة وتصلها بالجرود طرقات فرعية من دون أن تمرّ بالطرقات العامّة التي يسلكها عامّة الناس. ويمتلك بعض الطّفار وخصوصاً من ميسوري الحال، وعادة يكون هؤلاء من تجّار المخدرات، أكثر من منزل: واحد في «كانتون» العشيرة في الهرمل تعيش فيه عائلة الطافر حيث يسهل إرسال أطفاله إلى المدارس ويقضون الشتاء فيه هرباً من صقيع الجرد، ومنزل آخر في منطقة وسطى بين الجرد والهرمل يكون بعيداً عن متناول القوى الأمنية التي لا

فرضت ظاهرة الطّفار أماكنها وأساليب حياة ونوعية سيارات وآليات ومعها أنماط للعلاقات الاجتماعية، وحكمت حياة عائلاتهم أيضاً. ونجد في بعض مناطق العشائر أحياء يسمّى بعضها بـ«حي الطّفار». وسيارات الطّفار وآليات البيك آب الخاصّة بهم مميّزة: رباعية الدفع لتصلح للسير في الأماكن الوعرة، غالباً ما يتمّ تعديل محرّكاتهما لتصبح صالحة لتسير على الثلج وفي أماكن لا يوجد فيها طرقات وتسمح بالفرار من القوى الأمنية عند الضرورة.

أم أنّها جرت بنّية القبض على الطّفّار؟». في الحالة الأولى، يعتبر كلّ الطّفّار أنّ الأمر خاص بالعشيرة التي تمّت مدهمتها. أمّا في الثانية فيأخذ الجميع حذرهم ويغيّرون أماكن سكنهم ويعنون الصعود نحو أعالي الجرد تحسّباً لأيّ قرار رسمي بالقبض عليهم، أو لخطة أمنية تقصد محاصرتهم، وفق ما يؤكد أكثر من طافر لـ«المفكرة». وفي هذا الإطار، روى لنا أحد الطّفّار عن مدهمة حصلت في إحدى ليالي الشتاء دفعتهم للهروب إلى الجرد، يومها وصلت سيارته وكان معه صديقه الطافر أيضاً إلى تلة لم يكن من الممكن تجاوزها بسبب كثافة الثلوج وتحولها إلى جليد مع تدني درجات الحرارة: «تركنا السيارة وحاولنا نطلع مشي، صاروا إجرينا يلزقوا بالأرض ونوقع ونقوم بأرضنا والتلج يسفق فينا وع وجوهنا». زحفاً على بطونهم، عادا إلى السيارة «شلنا أغصان من الأشجار وغطيناها حتى ما تكشفها المروحية»، وناموا في السيارة وكانت درجة الحرارة تقارب ١٢ تحت الصفر «فكرنا إنّّه ممكن نجلد ونموت بس ما كان عنّا خيار».

ويكوّن الطّفّار عادة مجموعات، بما يسمح لهم خلال وجودهم في الجرد قضاء الليالي في سهرات جماعية أو يتوزعون مجموعات صغيرة للعب ورق الشدة والتسامر وتناول العشاء. ويعود كلّ منهم للمبيت في منزله بشكل عام. ويتبادلون العزائم والدعوات إلى الغداء كما الواجبات الاجتماعية، ولكنهم يتجنبون التجمّع في حال وصلتهم معلومات عن إمكانية حصول مدهمات «لكي لا يقبضوا علينا مجتمعين». ويحصل أن ينتصر الطّفّار لبعضهم البعض في حال حصول اشتباكات مع

تقصد الجرد إلا بقرار رسمي، وثالث في أعالي الجرد من ارتفاع ٢٠٠٠ متر وما فوق. ويكون هذا الأخير للسكن الصيفي. ولكن قد يضطرّ الطّفّار لقضاء الشتاء فيه في حال لم يرتاحوا للأوضاع الأمنية أو خشوا من مدهمات فجائية. وعادة، لا يسكن الطّفّار بشكل دائم مع أسرهم بل يزورونها فجأة وفي أوقات غير محدّدة قبلاً، وغالباً ما تكون هذه الزيارات خاطفة وقلقة. ولا يتجمّع الطّفّار في مكان واحد: «لوجستياً نعيش في أماكن لا تصلها القوى الأمنية بسهولة، أي في الجرد البعيدة صيفاً وأحياناً خلال الشتاء»، ولا ينزل إلى المدينة إلا «لبيزبّط وضعه، يعني يدفع مصاري مقابل حمايته وإعلامه بمعد المدهمات»، يؤكد أحد الطّفّار ليضيف «في طافر عنده علاقات مهمّة مع الأجهزة الأمنية، بس ينزل ع المدينة مترتاح كلنا، منعرف إنّّه ما في مدهمات فمّنزل نقعد مع عيلنا شوي».

ولكلّ عشيرة طّفّارها، لذلك لا نجد طّفّاراً من هذه العشيرة يسكنون في منطقة سكن طّفّار عشيرة أخرى، فهم رغم أنّ صفة الطّفّار تجمعهم إلا أنّهم محكومون بعلاقة عشائريهم ببعضها البعض. ففي حال وجود مشاكل بين عشيرتين، يكون طّفّارهما في صلب الخصومة ولا ينتصرون لمشكلتهم على حساب انتمائهم للعشيرة.

ولكن ينسّق الطّفّار من العشائر في حال عدم وجود مشاكل بين عشائريهم. ففي حال حصلت مدهمة عسكرية لطّفّار عشيرة ما وفي جردها، يتّصل الطّفّار من عشائر أخرى بهؤلاء ويستفسرون عن سبب المدهمة: «هل هي نتيجة حادثة أمنية حصلت داخل العشيرة التي استهدفتها المدهمة؟

والأهم بالنسبة له هي الثقة «أنا ما بزور مين ما كان، ما باكل من إيد حدا، ولا بشرب قهوة بكلّ المحلات». وطبعاً لا يمكن أن يعرف كثيرون مكانه «في ناس ممكن تقبض مصاري للوشاية بي ويسهلون القبض عليّ»، ولذا يتجنب قدر الإمكان مخالطة الناس «يعني سجين بمعنى من المعاني، بس طبعاً أرحم بكثير من سجون الدولة لي بيصير فيها العجائب ويمكن يتورط فيها الإنسان بإشيا كثير».

طافر آخر، يبتسم ابتسامة ساخرة فيها الكثير من المرارة قبل أن يردّ على السؤال: «السجين عنده حقوق أكثر من الطّافر»، بالنسبة له. إذا احتاج السجين إلى عملية جراحية يمكنه أن يجريها وأن يبقى في المستشفى حتى يتعافى ويعود إلى السجن «بينما نحن لا يمكننا حتى زيارة الطبيب وإجراء فحوصات دم، وقد نموت من دون أن نؤمن علاجنا». يحيي الرجل عن إحدى المرات عندما أصيب بعارض صحّي «عملنا وسايط النبي حتى أمنا طريق على المستشفى». هناك قرّر الطبيب إجراء تمييل لقلبه (قسطرة) «وطلع لازم ركب راسورين». بعد ساعة من تركيب الراسورين، طلب إخراجه من المستشفى ولم يقبل الطبيب بذلك إلا بعد أن وقّع ورقة تفيد بخروجه على مسؤوليته الخاصة: «كان ممكن يصير معي أي شي، بس خفت تقبض عليّ الدولة ويكلبجوني بالمستشفى، متل ما صار مع صديقي». كان صديقه يشعر بأن قلبه ليس على ما يرام، ولكنّه «لم يتدبّر واسطة لكي يجري فحوصات تكشف حالته الصحية، وفجأة أصيب بنوبة قلبية نقلته

القوى الأمنية فيحولون دون القبض على أحدهم عبر مساندته. ولا يختلط الطّفار المطلوبون بتهم المخدرات والتّار بالمطلوبين بتهم السرقة والسلب والنهب والخطف لسببين رئيسيين: يتعلّق الأول بنبذهم لسلوكيات من يسمّونهم «الحرامية»، كما يقول أحد كبار الطّفار، كما لأنّ الدولة لا تتساهل مع السرقات وقطّاع الطرق «المخدّرات هي حق عام واعتداء على المجتمع، أمّا السرقات فهي حق شخصي واعتداء على أفراد معيّنين ضمن المجتمع»، كما يوضح الطافر نفسه. وبالتالي لا يسمحون لهم بالاقتراب منهم والانخراط في مجتمعاتهم. حتى المجتمع نفسه يميّز بين الطّفار والمطلوبين بتهم السرقة وقطع الطرق: «نحن مقبولين من المجتمع ومحترمين، وبينما تنبذ العشيرة الحرامية وقطّاع الطرق، نشارك نحن في قرارات مجلس العشيرة ونساهم في دفع المال في الأفراح والأتراح ويؤخذ برأينا في القرارات الصيرية للعشيرة، وبينما من هم وجهاء في عشائرهم ولهم كلمة الفصل في مسائل كثيرة»، يضيف.

القلق أو سجن الحرية

ماذا يعني أن تكون طافراً؟ نسأل أحد الطّفار. «الطافر ما بينام ليل بالكامل، القلق هو رفيق حياته، التنقل المستمرّ حتمي، ما في خطط للمستقبل، ما في استقرار، ما في حياة». يحصل أن يضطرّ للنوم شهراً كاملاً في البراري «ياما إيام نمت بالتلال وع الصخور وبالكهوف، بينما بيتي بعيد عني ٥٠٠ متر ومش قادر نام فيه».

همها الأساسي على بناء بيت يحميها وأطفالها من التشرد في «حال حصول مكروه لزوجي». لا يعيش الطقار في قلق فقط بل عائلاتهم أيضاً «نحن منقلق عليهم ومنقلق ع أولادنا وع حالنا». تقول الزوجة. ومع ذلك تحرص نساء الطقار على عدم إشعار أزواجهن بهذا القلق «منقول لي فيهم مكفيهم ومنخبّي الرعب لي عايشين فيه». تقول هذه المرأة إنّها تخاف لدى سماعها أي صوت بالقرب من منزلها «بفكر إجا الجيش يداهم البيت وبخاف ع الأولاد إذا كان زوجي هربان، بخاف شي نهار يفوتو علينا وبيلشو يقووصو». لا تعرف كيف تشرح لصغارها غياب أبيهم المتكرّر والطويل أحياناً عن المنزل، ولماذا لا يقلّمهم بسيارته إلى المدرسة ولا يحضر الاجتماعات ولا النشاطات التي يشاركون فيها، وخصوصاً لماذا لا يصطحبهم في مشاوير خارج الهرمل كما بقيّة الأطفال الذين يخرجون بصحبة أهلهم..

زوجة طافر آخر مصاب بمرض مزمن تضطرّ لترك أولادها وحدهم والبقاء معه لفترات طويلة يكون وضعه الصحي فيها دقيقاً: «كنت أتركهم مع أختهم وعمرها ١٣ سنة». حصل في إحدى المرات أن فاجأتهم مدهمة عسكرية وكان زوجها ينام بقربها وكان يتنقل بهويّة شقيقه التوأم غير الطافر: «ركعت قدّام الضابط وقلت له أستر عليي الله يستر ع عيلتك وما تفضحني». فترك المنزل من دون القبض عليه «ما فلّوا إلّا كانت طلعت روحي».

عائلته على إثرها إلى المستشفى فوصلها فاقداً للوعي. وأثناء وجوده في الكوما، قبضت عليه القوى الأمنية ووضعت الأصفاد في يديه. ستّة أشهر قضاها الرجل في الكوما ويده مكبلتان فيما يحرس غرفته رجلاً أمن، ولم يخرج من سريره إلّا إلى القبر.

والسجين، بالنسبة إلى الطافر ينام ملء جفونه «ما بينام قلق وخايف من مدهمة بأي لحظة». وعائلة السجين تحزن لسجنه وتتأثر به ولكنها «لا تعيش مرعوبة كما عائلتنا». يقول إنّ أمّه وأباه وزوجته وأبناءه وأخوته يعيشون في حالة خوف دائم: «أنا ما بسترجي إجي ع بيتي ليس لأنني أخاف أن يقبضوا عليّ فقط، بل لأنني لا أريد أن يداهموا المنزل وأولادي بداخله، يمكن يقتلوهن في ظلّ تنفيذ الإعدامات الميدانية». نسألها ماذا يقصد بالإعدامات الميدانية: «كتير أوقات بيجوا القوى الأمنية ليقبضوا ع متهم، فيقومون فوراً بإطلاق النار عليه، أليست هذه محاكمة ميدانية وتنفيذاً لحكم بالإعدام؟»، يسأل ويجب نفسه، ليؤكد أنّ الأمثلة لا تعدّ ولا تحصى.

عائلات الطقار

هذه «الإعدامات الميدانية» هي مصدر قلق أساسي لدى عائلات الطقار: «دايماً بفكر إذا قتلوا زوجي خلال القبض عليه، كيف ممكن ربّي وعيش أولادي الأربعة، غير إنّه بتي إخرسه». تقول زوجة أحد الطقار التي يتركز

خلال غيابه المتكرّر والطويل عن البيت، تساعد هذه الصبية زوجة أخيها برعاية أطفاله، خصوصاً أنّ وضعهم المادي سيئ: «مرّة غاب كثير وما كان معنا مصاري»، وطلب أولاده أن يأكلوا لحمًا «كان صرلنا ٤ أشهر ما فوّتنا اللحمه ع البيت». قصدت ملحمة الحي وطلبت من صاحبها «عندك لحمة للكلب؟». يبدو أنّ اللحام عرف أنّها لا تريد لحمًا للكلب وإنّما لهم: «فأعطاني شي كيلو لحمة». عادت إلى البيت وشمت قطعة اللحمه لتجدها غير فاسدة «كثير انبسطت وطبخت عليها للأولاد وأكلنا كلنا».

ولدى الصبية نفسها مغامرات كثيرة مع المdahمات الأمنية «بضطرّ خبي الفرد (المسدس) بعبي، وأوقات بهرب بالبارودة إذا ما كانت مخبّية بمكان آمن». وأحياناً تواجه العناصر الأمنية وهم يوجّهون سلاحهم إلى صدور من هم داخل البيت «بيفكروا إنّه أخي بالبيت ومتخبّي عليهم». كلّ هذا جعلها تعيش حالة عصبية مستمرة «شوفي إيدي كيف بيرجفوا كلّ الوقت وعندّي دقات قلب سريعة وبضلّ مريضة».

تروي ابنة أحد الطّفار كيف أتّرت حياة والدها على حياتها الشخصية: «تعزّفت بالجامعة ع شاب من بيروت وحبّينا بعضنا». لم تتجرّأ أن تخبره أنّ والدها طافر وأنّ لديها شقيقاً في السجن «حلمت كثير بحياة مختلفة خالية من الخوف والقلق، تخيلت كثير كيف ممكن يعيش معه بيت ما خاف فيه من مdahمة مفاجأة أو من إطلاق نار، وكنت حسّ بسعادة حتى أنا وعارفة إنّّي عم إتحيل»، تقول وهي تسرح بنظرها بعيداً. لكن زمن هذه الأحلام كان قصيراً. إذ وبعد مماتلتها بتعريف الشاب إلى عائلتها، فوجئت يوماً بوصوله إلى منزل أبيها في الجرد: «كان أبي موجوداً ولديه ثلاثة طّفار بكامل سلاحهم». خرجت إلى مصطبة الدار لتجد حبيبها يتحدّث مع والدها. رآها من بعيد قبل أن تعود أدراجها هاربة إلى الداخل، ثم غادر بعد دقائق قليلة. عندما عادت إلى الهرمل، اتّصلت به فبادرها قبل أن تنبس بينت شفة بالقول: «إنسي كل شي قلتك إياه، أنا ما بينسابني إرتبط بينت طافر وأخت سجين». كان الشاب قد تقصّى عن عائلتها وقام شاب من عشيرة ثانية بمساعدته لإيصاله إلى منزل أهلها حيث رأى بأمّ عينه كلّ شيء، وبالتالي قطع علاقته بها «ممنوع حتى اللحم بالاستقرار، نحن محكومين بوضع أهلنا وليس بما نحن عليه»، تقول بحزن شديد.

شقيقة أحد الطّفار ترغب في الحديث عن الوضع المادي لأسرتها «توفّي أبي قبل ٢٠ عاماً واضطرّ أخي لزراعة الحشيشة ومن ثم صار مطلوباً بالمخدرات ليعيل أسرة مؤلّفة من ست بنات».

127



من شتاء جرود الهرمل | تصوير كامل جابر



الغروب في جرد الهرمل | تصوير كامل جابر

بنت العشيرة في الحيز الخاص

أو "الحرية المسؤولة"

128

سعدى علوه

لم يكن لبنت العشيرة تقليدياً رأي في اختيار زوجها. كان على أبناء أعمام بنت العشيرة قبل الجميع، أن يقبلوا بتزويجها إلى رجل غيرهم. كانوا يسألونهم الواحد تلو الآخر إن كان يرغب في الزواج بها أم لا. وفي حال لم يبد أي منهم رغبتهم بذلك، يسمح بتزويجها من خارج العشيرة. اليوم عندما نبحث في الكيفية التي تحكم تزويج بنات العشائر وكذلك بنات النساء اللواتي خضعن لعرف التزويج من ابن العم لا نجد مكاناً للإرغام على الزواج من ابن العم، حتى أنّ غالبيةهنّ، وخصوصاً من تزوّجت الأم من ابن عمّها، تزوّجن من خارج العشيرة، وليس من غير أبناء الأعمام فقط، ووفق اختيارهنّ ورغباتهنّ الشخصية. وفي حين نشهد تحولات في مسائل الزواج والعرض، فإنّ مسألة حرمان النساء من الإرث تبدو ثابتة.

من أيمتى منسأل البنت رأيها؟

يروى أستاذ المدرسة المتقاعد علي شمس لـ"المفكرة" حادثة حصلت أمامه قبل ستين سنة تصبّ في سياق كيفية تزويج بنت العشيرة يومها. لن نذكر الأسماء لأنّ "أبطال" القصة ما زالوا أحياء. كان شمس في منزل أحد وجهاء آل حمادة، وكانت كلمتهم مسوعة بين العشائر

تعجّ حياة نساء العشائر بالحكايا والتجارب التي تتناقض لتبدو بنت العشيرة وكأنّها تمشي على حدّ السيف. هي عموماً حرّة، لكن ضمن قواعد العشيرة ومفهومها للشرف. فبنت العشيرة تفتح بيت العائلة وتستقبل ضيوف أبيها أو أخيها أو زوجها وتقدّم لهم واجبات الضيافة وحتى يكتفوا أن تستقبلهم للمبيت في حال قدّموا من منطقة بعيدة تستدعي بقاءهم لدى مضيفيهم. وقبل الموجة الدينية المستجدة بفعل تعزيز حضور حزب الله، كانت قلّة من بنات العشائر محبّبات. حتى السيّدات كبيرات السن كنّ يضعن غطاء على الرأس لا يمتّ للحجاب الشرعي الدارج اليوم بصلة. وكانت بنت العشيرة، وما زالت، تذهب إلى المدرسة كما أخوها، وتتعلّم وفق ما تتيحه الظروف الاقتصادية بالدرجة الأولى في منطقة محرومة كقضاء الهرمل. وفي الأفراح، كنّ يسكن على الدبكة كما الرجال يداً بيد معهم، وهو سلوك لم يكن شائعاً كثيراً لدى بنات الجيل القديم. وحصل أن قصدت طالبات من العشائر قبل ستين عاماً وإلى اليوم بيروت أو سافرن إلى خارج لبنان للتخصّص العلمي، ودخلن في أحزاب سياسية "تقدّمية" وشاركن في حلقات حزبية، ولكن وداعاً وأبداً ضمن القواعد السلوكية المضبوطة تحت إطار مفهوم شرف العشيرة وما يجوز ولا يجوز، وهو ما يرغب رجال العشائر وحتى نساؤها في بتسميته "الحرية المسؤولة".

لفيف من العمومة وأبناء العمومة. جلس الرجال في صدر الدار وأبلغوا مضيفهم بهدف الزيارة. قال أبو نسيب لحمد "أخبرني أنت لماذا تستحق أن تفوز بفوزية (اسم مستعار) ابنة عمك، وليس حسن؟". شرح محمد مميزات وأسابه وكذلك فعل حسن. فكّر أبو نسيب قليلاً وأصدر حكمه "ستكون فوزية عروس حسن" (وهو ابن السيدة الموجودة في داره مع النساء). اعترض محمد على الحكم وطلب أن يؤخذ برأي فوزية

الحمادية، وإذ بسيدة مسنة تصل إلى المنزل وتركض باتجاه أبو نسيب حمادة، صاحب الدار، وتقول له، بعد أن تضع يدها على خصره، "إيدي بزّارك يا أبو نسيب". أبعده الرجل السيدة عنه قائلاً "هدّي البال يا حُرمة (كما كان العشائر ينادون المرأة) وقولي شو بدك". أخبرته السيدة أنّ ابنها وابن عمه سيأتيان إليه مع وجهاء الفخذ من أبناء العمومة (أحد تقسيمات العشيرة) ليحكم بينهما ويقرر لمن تستحق العروس التي



إحدى نساء آل جعفر | تصوير حسن الساطي

"خلينا نسأل فوزية ونقبل كلنا برأيها". عندها انتفض أبو نسيب وقال على مسمع الجميع "من أيّتي منسأل البنت يا محمد؟". وانتهى الاجتماع وتزوجت فوزية من حسن بعد شهر من تاريخه. والقصة التي توثق لموقع بنت العشيرة في عملية إتمام الزواج، تحمل في طياتها أيضاً أحد

يتباريان للفوز بها، خصوصاً وأنها ابنة عمّ الاثنين. برّد أبو نسيب قلب السيدة: "ما تخافي ما بيصير إلا لي بدك ياه"، وأدخلها إلى جناح النساء لتبقى مع زوجته. وفعلاً، يقول علي شمس، ما هي إلا دقائق حتى دخل دار أبو نسيب ابن السيدة ويدعى حسن وابن عمه محمد ومعهما

دماء". أصرت وجبهة على موقفها بعدما عدت له صفات العريس وكلها "بترفع الراس، مش ناقصه شي" كما قالت. ومع ذلك تشبث هو بموقفه الراض أيضاً.

بعدها بأيام، حضر مفلح، أحد أبناء عمومة وجبهة لاصطحابها إلى الهرمل. وكان هذا الأخير مسيساً ينتمي لأحد الأحزاب التقدمية وصاحب فكر غير تقليدي وصديق مقرب من وجبهة. في الطريق إلى الهرمل، طلبت منه وجبهة "خدمة": "أنا بخبر أهلي إنه بدّي إتزوجك وإننت بترفض، وبتقول هيدي متل أختي". وهكذا كان. عندما طُرح موضوع زواجها، أبلغتهم وجبهة أنها تقبل بالزواج من مفلح. لكن مفلح أبلغ العشيرة أن مشاعره تجاه وجبهة هي مشاعر أخ لأخته ولا يكنه الزواج بها، ولتختر أحداً غيره. وعليه تزوجت وجبهة من الرجل الذي أرادته طالما أن ابن عمها لم يقف لها" أي لم يقل أنا أحق بها.

"العرض إلك والدم لنا"

جرث عادات العشائر أن يسك الأب يد ابنته ويسلمها إلى زوجها عند باب الدار بعد انتهاء مراسم الزفاف. وبينما يأخذ العريس بيدها في إشارة إلى تسلمها من عائلتها، كان الأب يقول له "العرض إلك والدم لنا". والكلام يعني: "صحيح أنها أصبحت زوجتك الآن، ولكن دمها لنا". وفي عبارة "دمها لنا" يقصد "ممنوع قتلها أولاً، وفي حال أخطأت خطيئة كبرى، والمقصود

أعراف التعاطي مع المرأة وإكرام حرمتها، حيث تأثر قرار أبو نسيب بـ"تجوّه" أم حسن عليه حين قصدته في منزله ووضعت يدها على زناره وطلبت منه الانحياز لابنها، فكان لها ما أرادت.

الحيلة وسيلة للإفلات من أبناء العمّ

لوجبهة علوه (٨٠ عاماً) تجربة تصبّ في الإطار نفسه رغم أنها كانت من أوائل بنات العشائر، ورعا الأولى، التي تعلّمت وتركت الهرمل إلى زحلة ومن ثم طرابلس حتى أنهت دراسة المرحلة الثانوية قبل ستين عاماً من اليوم. وكانت والدتها، بعد وفاة أبيها، تخطّط لتسفيرها إلى فرنسا، لكنّها اختارت الزواج ولم تكمل تخصصها الجامعي.

كانت وجبهة تدرس في مدرسة تديرها راهبات في زحلة عندما تم نقل "ريسة" المدرسة إلى طرابلس، فقررت الذهاب معها "ووافق أهلي لأنهم لم يرفضوا لي طلباً قبلها". في تلك الفترة تقدّم للزواج بها شاب من عشيرة دندش، كان مسيساً وينتمي للحزب السوري القومي الاجتماعي و"كان عقله حزيباً متطوّراً"، تقول عنه. عندما طلب يدها ووافقت، قامت قيامة رجال العشيرة، فقصدوا أحد أبناء عمومته إلى طرابلس ليلبغها رفض الأقارب لزواجها: "في رجال كثير بالعشيرة، وما بدنا تطلع لبرّا". قال لها محذراً من أن خطوة كهذه قد تتسبب بإراقة

الزنا مع الاكتفاء بنفي شريكها الرجل لسنوات ليعود بعدها لاستكمال حياته وكأنّ شيئاً لم يكن. وكانّ العار بمفهومه العشائري هنا لا تتحمّله غير المرأة، بينما ينجو الشريك في حال كان من نسب يُحسب حسابه داخل العشيرة. هذا ما حصل في إحدى العشائر حين أقام رجل بالغ علاقة مع فتاة قاصر وحملت منه، فأقدم أختها على قتلها برغم صغر سنّها بعدما شاع خبر حملها، فيما تمّ نفي الجاني لسنوات. ومن القصص الأقدم التي يتمّ تداولها في المنطقة، هو أنّه تمّ تثبيت امرأة متّهمة بالزنا داخل شجرة لزاب ودرقها حيّة مع الشجرة بعد وضع صفيحة بنزين في جذع اللزاب، فيما تمّ نفي شريكها كونه كان ابن أحد وجهاء العشيرة المعنية. وكانت المرأة متزوّجة من رجل ينتمي إلى عائلة صغيرة من غير العشائر، فقام أهلها بتنفيذ العقوبة بها.

كما قُتلت امرأة في ظروف غامضة قبل قرابة ١٥ سنة، ويحكى أنّها غادرت منزل العائلة لتعمل في بيروت وكانت تعود دورياً لزيارة عائلتها. وقد ارتأى أقاربها بعد سنوات من رحيلها أنّ سلوكياتها مشبوهة. وفي إحدى زياراتها، استدجوها إلى منطقة نائية ولم يرها أحد بعدها. يقال إنّها دُفنت حيّة، ويقال إنّها رُميت من فوق منحدر صخري مهجور لا يمرّ به عابر، وخفّف البعض من وحشية الفعل وقالوا إنّهم قتلوها رمياً بالرصاص ثمّ دفنوها وعادوا أدرأجهم.

وفي حال الخطيئة بالتراضي (للزواج) ولجوء الخاطف مع المخطوفة إلى عشيرة ثانية أو إلى

هنا فعلة تتعلّق بالشرف، "نحن من يحاسبها، أي من يقتلها وليس أنت". يفنّ البعض عبارة "العرض لك والدم إلنا" بأنّها تنبيه للزوج لعدم ممارسة العنف مع ابنة العشيرة. ويقول أحد وجهاء العشائر إنّهُ ليس بإمكان العائلة حماية ابنتها المتزوّجة من العنف الزوجي "بس إنّهُ ما يقتلها يعني"، فيما يقول آخرون إنّ من يتزوج ابنة عشيرة عليه أن يحسب ألف حساب في حال ضربها أو تعنيفها، وخصوصاً إذا لم يكن ابن عشيرة هو أيضاً، لأنّ التعامل معه يختلف في ظلّ اختلال موازين القوى.

والقصص المتعلّقة بحاسبة من "تخطئ" من بنات العشائر عديدة انتهت بكثير من الجثث، لا من يسأل ولا من يحاسب ولا من يخبر، بل وسط موافقة الأغلبية وربّما مباركتها، وصمت الجميع. ولكلّ عشيرة أسرارها وقصصها في هذا الخصوص بينما ليس للمرأة أحد في محنة مماثلة. وفي آخر جريمة قتل وقعت في الهرمل قبل نحو خمس سنوات ويحتمل أن تكون على خلفية "شرف" هي مقتل شاب وفتاة من عشيرتين مختلفتين إحداهما صغيرة (عشيرة المرأة) والثانية كبيرة، والعثور على جثّتهما في أحد أودية العشائر. وقد طوّيت الجريمة ووضعت في إطار الظروف الغامضة من دون أي تحقيقات رسمية أو عشائرية، ما رجّح فرضية وجود قرى ونسب. وهو ما لم نتكّن من التأكد منه كون جميع من سألناهم أصروا على وضع ما حصل في إطار من الغموض والمغمّة (عدم الوضوح) وضرورة عدم الحديث بالموضوع. ويُروى عن حالات عدّة قتلت فيها نساء بتهمة

إذا سمحت ظروفه بذلك. في المقابل، تعمل في الأرض النساء والفتيات من غير الميسورين ويساهمن في الإنتاجية مثلهنّ مثل الشبان مع توزيع نمطيّ للأدوار، حيث يكون حصاد القمح والحشيشة وأعمال تعشيب المزرعات وحب القطيع والاهتمام بمنتجات الحليب وطبعاً الأعمال المنزلية كافة من حصّة المرأة فيما يهتمّ الرجل بالحراثة والرعي والتعاقد مع العمّال في حال الحاجة إليهم، وإدارة الأمور.

تعدّد الزوجات والطلاق وحقّ الحضانة

تراجعت مؤخراً حالات تعدّد الزوجات بين العشائر بحيث لم يعد الحديث عنها ممكناً كظاهرة عادية وطبيعية، ولكن هذا لا يعني انتهاءها. ونادراً ما ينتهي زواج الرجل من امرأة ثانية إلى طلاق الأولى بخاصة إذا لم تكن متعلّمة ولديها وظيفة وبالتالي إذا لم تكن تتمتع باستقلالية مادية تمكّنها من العيش من دون أن تحتاج إلى دعم أسرتها. ويمكن أن تعيش المرأة المطلقة في منزل خاصّ بها في حال كان لديها أطفال، أمّا إذا تطلّقت من دون وجود أطفال لأنّ زوجها احتفظ بحضانتهم، أو لأنّها لم تنجب، فإنّها تعود للعيش في كنف أسرتها الأم، إلا في حال كانت تعمل خارج منطقة عيشهم في بيروت أو زحلة أو أي منطقة أخرى غير مكان إقامتهم.

وتخضع مسألة الحضانة لحكم الشرع إلا في حالات نادرة تكون فيها عائلة المرأة بنت العشيرة قويّة

منزل أحد وجهاء العشيرة نفسها (وغالبا ما يحصل اللجوء إلى وجيه في عشيرة أخرى) يقوم الوجيه فوراً بعزل الثنائي شرط الحفاظ على عذرية الفتاة ومن ثمّ يسعى لعقد مصالحة بين الخاطف وعائلة المخطوفة ويضمن عدم معاقبتها ويهدّد لعقد زواجها على الخاطف بعد تقديم المهر وقد يُفرض هنا مضاعفاً. أما في حال حصل الخطف وكانت المرأة متزوّجة ويقال هنا: "خطفها من تحت فخذ زوجها"، فيكون لها حكم الزنا، أي القتل، ولكن حالياً غالباً ما يتمّ حلّ الأمور بالتسويات في حال لم تُعرف الحادثة تجنّباً للملاحقات القانونية بعد إقرار قانون حماية النساء من العنف الأسري وقبلها إلغاء جريمة الشرف.

بشكل عام، تراجع عدد الجرائم على خلفية الشرف. "المهم ما تنكشف القصة" يقول أحد وجهاء العشائر عمّا يسميه "الكبائر"، أي في حال أخطأت أي فتاة اليوم، قلّة من الناس تقوم بقتلها ولكن شرط ألا يعرف أحد بما فعلته "عم تتضضب القصص، ما عادت الأمور متل ما كانت".

الأدوار الجندرية داخل العائلة

من الشائع أنّ العشائر يدلّون نساءهم من زوجات وبنات وأمّهات تحت سقف الحرّية المسؤولة نفسها. لا تعمل ابنة العشيرة في أرض أبيها إذا كان ميسوراً، بل يوظّف عمّالاً وعاملات لإنجاز أعمال الأسرة الزراعية وحتى المنزلية أحياناً

الإرث

133

وفي قضايا الإرث، وإلى جانب التمييز في قوانين الإرث الإسلامية ضدّ النساء حيث "للذكر حظّ الأنثيين"، تعاني ابنة العشيرة بشكل أكبر من الأعراف العشائرية التي تقضي بعدم تملك من هم خارج العشيرة في أراضيها التي تكون ملكيتها في الغالب محصورة بالعشيرة نفسها عامّة، حتى أنّ ثمة حرصاً على انتقال الملكية داخلياً حتى بين أجباب العشيرة وأفخاذها من دون دخلاء من العشيرة نفسها. ويصل الحرص هنا إلى عدم توريث المرأة حتى لو تزوّجت ابن عمها لأنّ الملكية يجب أن تبقى داخل المنزل للذكور الذين تستمرّ الذّيّة عبرهم وهم من صلب المالك الرئيسي نفسه. وقد يعمد البعض إلى إرضاء المرأة بمنحها المال أو بعض الهدايا من الذهب عند زواجها أو المشاركة في تأثيث منزلها. وغالباً لا يتناسب المبلغ الممنوح لها مع حصّتها وفق الشرع. ولا يطالب السواد الأعظم من النساء بإرثهنّ تجنّباً لإثارة المشاكل مع عائلاتهنّ أو وقوع الجفاء أو انقطاع العلاقة حتى مع أخوتها وأبيها وأحياناً أمّها أيضاً. وقد ينسحب الموقف على البيئة والمحيط الذين يستغربون، لا بل يستنكرون، لجوء المرأة إلى القضاء للاستحصال على حقّها وكأنّها تقوم بفعل شائن عبر مقاضاة عائلتها. وقد تُمنح بنت العشيرة مساحة صغيرة من الأرض لبناء منزل سكني في حال كان زوجها فقيراً غير قادر على شراء أرض، ولكن لا تتخطّى سلطته على الملك ضمن العشيرة حدود الأمتار القليلة التي منّت بها العائلة عليه.

حتى في حال الزواج من رجل من العشيرة، فيمنع الأب أو الأخوة زوجها من حرمانها من حضانة أولادها كما حصل مع يسرى (٤٠ عاماً) قبل سبع سنوات. انفصلت يسرى عن زوجها، ابن عشيرتها بسبب سلوكياته. وعندما طلبت الطلاق، حاول ابتزازها عبر حرمانها من حضانة ابنها البالغ ثلاث سنوات يومها، علماً أنّ الطائفة الشيعية تمنح الوالد حقّ حضانته (سن الحضانة للصبي عند الشيعة سنتان ونصف السنة). ولكن والدها بعث له ولعائلته رسالة واضحة مفادها "بنتي بدها تربّي إبنها وممنوع تاخدوه منها"، وهكذا حصل، وتحملت المرأة وعائلتها كلفة عيش ابنها ولم يدفع الزوج النفقة لا للطفل ولا لأمّه، ولكنّ السلطة العشائرية هنا كانت أعلى من الشرع وقوانين الأحوال الشخصية لطائفاتها.

ويسري الأمر نفسه على ابنة العشيرة العازبة حيث تبقى في منزل الأسرة سواء مع الأهل أو بالقرب من أشقائها الذكور في حال وفاة الأم والأب، وقد تعيش مستقلة في حال سافرت للعمل في الخارج أو نزلت للعمل في المدن. وفي حال استقلال بنت العشيرة العازبة خارج منطقة العشيرة، تحكم سلوكياتها أعراف العشيرة تحت سقف ما يُجمعون على توصيفه بالحرية المسؤولة.

عائلتها. وعلى سبيل المثال، حصل اشتباك قبل نحو ٢٠ سنة بين ٣ رجال من العشيرة نفسها شاع على إثره أن ابنة أحدهم هي من قامت بتصفية قاتل أبيها أمام شقيقها القاصر. وبعد سنوات أخذ الثأر من أخيها الذي كان برفقتها. وبقي الكلام عن قيام ابنة إحدى العشائر بالثأر لمقتل أخيها من أكثر من شخص، طي الكتمان أيضاً برغم القصة التي حيكت حول ما فعلته والتي بدت أشبه بالأساطير، وخصوصاً لناحية قسوتها. ويخبرنا تاريخ بعض النساء عن مراحل "طفرت" فيها نساء صرن "مطلوبات للدولة" في جرائم ثأر، وآخرهن العام الماضي حيث ساهمت إحدى النساء في "ديبنة" (استدراج) متهم في المساهمة بقتل أحد أبناء العشائر، وذلك بهدف قتله، وهي اليوم فائزة من وجه العدالة. والصبية ليست ابنة عشيرة وإنما متزوجة من رجل من العشائر. وتساهم النساء خلال المعارك بين العشائر في الرصد، واستكشاف مواقع مقاتلي العشائر المنافسة، وأحياناً في نقل الأسلحة، ولكنّها مساهمة تبقى سرّية ولا يتم تداول الحديث بشأنها علانية. والأهم، أن نساء العشائر: أم وزوجة وأخت يعشن في القلق والخوف على رجالهنّ المطلوبين سواء نتيجة عبء ضرورة أخذهم بالثأر أو قيامهم بالأخذ بالثأر لقريب أو المقصودين منهم بالثأر. حياة هؤلاء من النساء معقدة ومركّبة وقلقة تضي كمن يعيش على حدّ السيف.

وتقطع المرأة في العشيرة الإرث في حال لم ينجب والدها ذكوراً، وأحياناً يحرص الأعمام على شراء إرثها من والدها لكي لا يشاركهم في ملكية العائلة رجل من خارج العشيرة خصوصاً^(١).

النساء والقرارات العشائرية

وكما الإرث، لا ينسحب انخراط المرأة في منظومة الإنتاج داخل العشيرة على مشاركتها في القرار على هذا الصعيد. وهناك حالات نادرة لسيدات عشائر كان لهنّ موقعهنّ الاقتصادي الجيد فكانت كلمتهنّ مسموعة على صعيد الجبّ أو الفخذ الذي يؤثر بدوره على القرار العام للعشيرة. ولكن لم نسمع عن امرأة كانت عضواً في مجلس أي عشيرة أو عن مشاركة نساء في اجتماعات الوجهاء والزعماء، أو أن امرأة فصلت في قضايا أساسية عالقة بين العشائر.

مشاركة المرأة في الثأر

إقصاء المرأة عن المشاركة في القرار على مستوى العشيرة لا ينسحب على موضوع الثأر بالمستوى نفسه، إذ نجد بعض القصص عن توريط نساء في الأخذ بالثأر أحياناً. قصص غالباً ما تبقى قيد الكتمان، حتى أن العشيرة المنافسة لا تعتمد على الأخذ بالثأر من امرأة في حال علمت بتورطها بمقتل أحد رجالها إذ لم يجر العرف بالثأر من امرأة، حيث يعتمد رجالها على الثأر من رجل من

عشائر الجرد الغربي

(١) بحسب النصوص الشرعية، البنت الشيعية تقطع الإرث، أي أنّها ترث كل أملاك والدها في حال لم يكن لديه ذكور، بينما لا تقطع البنت السنية الإرث لأنّ أعمامها وأولاد أعمامها يرثون معها في حال عدم وجود شقيق لها.



سيّدة تقف عند مدخل منزل مهجور في أحد أودية الهرمل | تصوير كامل جابر

أم فوزو التاجرة

فاطمة مدرّسة التربية الوطنية:

بخبركم شو لازم تكون الأمور

بس الواقع مختلف

تميّز فاطمة جعفر، ابنة جرد عشيرة جعفر، وتحديدًا منطقة الميدان في وادي فيسان، ابنة العشيرة عن ابنة المدينة بطروفها الصعبة التي تجعل العلم ليس بسهولة تعلّم الفتاة التي تسكن بالقرب من المدرسة ولاحقًا الجامعة. تقول فاطمة: "في أوقات كتير بنات ما يتعلّموا لأنّ المدارس بعيدة عن الجرد"، حيث كان معظم العشائر يعيشون، "وليس لأنّ الأهل لا يريدون ذلك". هنا تحكم الظروف، وليس واقع أنّ هذه الفتاة ابنة عشيرة أم لا "إجمالاً كانت مناطق العشائر بعيدة عن المدارس وخصوصاً التكميلي والثانوي وطبعاً الجامعات، عشان هيك ما كان يطلع للكّل يتعلّموا، صبيان وبنات". وترغب فاطمة أن تقارب بنت العشيرة من موقع ظروفها والبيئة التي تعيش فيها وعلاقتها بالدولة "الغائبة عنا"، كما تقول.

كبرت فاطمة في منزل "معلّق بالدولة" كون والدها كان دركياً: "شربنا الدولة مع الرضاعة، وكنا نفهم الدولة غير هلق مع إنّه كانت الحرب الأهلية قاعة". كانت فاطمة ترى الدولة "عسكري محترم ببدلة مرتّبة حلوة، وأغنية بيبي راج مع العسكر"، وكانت تفكّر "هيدي دولة لبنان". ومع أنّه دركي وبراتب محدود، حرص والد فاطمة على تعلّمها وأخوتها في مدارس الهرمل، وهناك تعرّفت إلى "مفهوم الدولة الوطن والأم الحاضنة اللي ما كتّا نشوفها حتى ع التلفزيون، لأنّه ما كان يجي عنّا إلا التلفزيون السوري". ولم تر فاطمة الدولة على الأرض "كنت فتش عليها وما لاقيتها، وكنا نحترم الدولة من خلال أبي وبدلته وهو عنصر محترم وعصامي ونزيه وما بيعرف الرشوة، وكنا نفكر إنّه الدولة بتشبهه".

عندما أنهت تعلّمها الثانوي في الهرمل، قال لها والدها "بدك تروحي تتخصّصي بزحلة يا بابا، ما بقدر إبعثك ع بيروت". وهكذا كان وتسجّلت في

دفع والد خبصة فوق مهرها ما يساوي قيمته واشترى لها عقداً ذهبياً "من الكتف إلى الكتف" مشكوكاً بخمس مخمّسات من الذهب، والمخمّسية هي خمس ليرات ذهبية مجتعة، وبين كل مخمّسية وأختها كان هناك خمس ليرات ذهبية "كل ليرة حد الثانية" كما تصف النسوة عقد خبصة الفريد في أيامه، إلى أن وصلت قيمة العقد إلى خمسين ليرة ذهبية. كانت نساء ذلك الزمن وكلّما أرادت الواحدة منهّن أن تتزّين بشيء ثمين، يقصدن خبصة لاستعارة عقدها.

عندما تزوّجت خبصة، حسن حيدر، وكان أحد زعماء عائلته ولكنّه مزارع يعتاش من أرضه وماشية يربّيها، قرّرت بعقلها التجاري أن تستثمر من ذهبها لا أن تتزّين به فقط. وعليه بدأت بقطع ليرة ذهبية وراء الثانية لتشتري فيها ماشية وتضعها مع أحد المزارعين بـ"الشركة" أي أن يأخذ حصّة منها لقاء رعايتها والاهتمام بها. كانت تقصد سوق الخياطين في بيروت وتشتري الحرير والجوخ وتخيّط فساتين نسائية "كانت تحمّي كبجة (أي مغرفة) النحاس على النار وتكوي بها الثياب، حيث لم يكن يوجد مكواة في حينها، وتضعها في المحلات وتبيعهها"، تخبر عنها ابنتها وجبهة. وكانت "تروح مع الجمالة ع جب الجراد" على الحدود مع سوريا تشتري الذرة وتبادلها مع المزارعين ريثاً يحصدون القمح، وكان القمح أغلى من الذرة، وتستردّها قمحاً وتحقّق أرباحاً. كانت المرأة الوحيدة التي ترافق الجمالة إلى الحدود السورية. يخبر الأستاذ علي شمس عن أم فوزو، خبصة، كيف كانت تُعدّ من وجهاء عشيرتها، وكان يراها باستمرار كونه أستاذ بناتها "لمن تطلّع جزدانها نرى آلاف الليرات بينما كان الغنيّ بالعشيرة معه شي ٥٠ ليرة". وعندما تحصل وفاة في العائلة كانت أم فوزو تدفع كما الرجال تماماً، كما كان اسمها يتصدّر لائحة دافعي الدية عندما تلتزم العشيرة بها في حال جرت مصالحة على ثأر ما أو حادثة قتل ما، كما تجري العادات أن تُجمع الدية على مبدأ "قرش داير على رجال العشيرة".

تقول لهم إنَّ تهريب البضائع سيِّئ ومخالف للقانون "بيقولولي التهريب أحلى شغلة ويبطلع مصاري ومنصير أغنيا". حتى أنَّ هناك تلامذة "حلمهم يصيروا مهربين". وهنا تبذل فاطمة جهداً مضاعفاً "حتى فهمهم القيم لي بالكتب بس برجع بصطدم بالواقع". فغالبا ما يقول لها تلامذتها: "ما بدك نشغل بالتهريب ولا بالحشية، وما في حقوق ووظائف عتاً، يعني بدك نسرق؟". عندها تضطر أن تقول لهم: "إذا وللبد، التهريب أحلى من المخدرات والسرقه". أما حين تحدثهم عن الانتظام ضمن الدولة "وإنه سياراتنا لازم تكون مسجلة مثلاً، بيضحكوا عليي وبيخبروني إنه معظم السيارات من حولهم مش شرعية". وأكثر ما يُشعر فاطمة بالعجز عندما تعلّم تلامذتها أنَّ الدولة هي دولة القانون والعدالة والمساواة والعدالة الاجتماعية ودولة الفصل بين السلطات وتكافؤ الفرص في تولي الوظائف العامّة "طيب وين بدّي دلهم عليهم هودي؟ من وين يجيب أمثلة؟"

كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية. "ياخدي من الوادي الصبح ع الهرمل ومن هونيك روح بالفان ع زحلة". لم تكن فاطمة تعود قبل الثامنة مساءً من جامعتها "كان البابا يجي من الميدان وياخديني ع الضيعة كل يوم، ما يتعب ولا يكل، كان مبسوط إنه عم يعلمنا". ومع كل سنة جامعية تمرّ، كانت فاطمة تقترب من حلمها "كان حلمي أعمل محامية وفوت ع القضاء وحقق العدالة". ولدى تخريجها "تعذبت كثير حتى لقيت مكتب محاماة اتدرج فيه، مع إني كنت الأولى ع دفعتي بالجامعة". عندما وجدت مكتب محاماة في بيروت للتدرج، سلّمها ملقّات البقاع "وشفت البلاوي"، تقول لـ"الفكرة". وخلال سنة ونصف من التدرج "شفت كل الفساد بالقضاء"، ولذا هي متيقّنة اليوم "أنه ما في عدالة بلا قضاء مستقلّ، وما في حتى سلطة تشريعية أو تنفيذية بلا قضاء مستقلّ". طوال عام ونصف، لم ترّ المحامية فاطمة جعفر سوى "الوسايط والرشاوي"، ولأنّها مبدئية "متل ما ربّاني البابا"، قرّرت ترك المحاماة، وقدمت على مجلس الخدمة المدنية لتتوظف في التعليم، واحتلت المركز الأول في المباراة وصارت معلمة تربية وطنية ومدنية. وهنا "إجتني مصيبة كبرى". يصوّر منهج التربية الوطنية الدولة "دولة القانون والسلطات والمؤسسات ودولة العدالة". وهنا وقعت فاطمة في مأزق أن تعلّم تلامذتها شيئاً بينا الواقع شيء آخر: "كيف دولة العدالة والمؤسسات وما في لا عدالة ولا مؤسسات؟". ولذا وصلت إلى حلّ لتتصلح مع نفسها وصارت تستهلّ صفوفها كل عام بعبارة: "مادة التربية بتخبركم كيف لازم تكون الأمور، بس الواقع مختلف ولازم إنتو تشتغلوا حتى تصير الدولة متل ما هي بالكتاب". تضحك فاطمة وهي تعطي أمثلة عن الواقع المكّرس في رأس تلامذتها بينما هي تحدثهم عن عالم مختلف "حسب الكتاب كل واحد بتوصلو حقوقه وبيؤدي واجباته، بمنطقتنا ما في شي واصلهم من حقوقهم". عندما تحدثهم عن الضريبة وموجباتها: "بيعتبروا إنه شطارة يهربوا من الضريبة". أما حين

محوّل الكهرباء «خربان» منذ ١٩٨٣ لدى الدنادشة

أسطورة «حرز» الوادي سعدى علّوه

تمّ سجن الرجال ونفي النساء والأطفال إلى منطقة الميادين في الجزيرة قرب دير الزور السورية لغاية العام ١٩٣٣، حيث كانوا (أي الفرنسيين) يرسلون كل رجل من آل دندش تنتهي محكوميته وراء أسرته إلى المنفى^(١).

حلول الاستقلال لم يمهّد خصومة العشيرة مع الحكم. فقد شنت الأجهزة الأمنية حملة في ١٩٤٨ لاعتقال المشتبه بهم في الاشتراك في قتل مخايل روفایل في رأس بعلبك ثأراً لمقتل زعيمهم حسن طغان دندش. وقد سقط العديد من عناصر الجيش والدرك في معركة ساند فيها عدد من عشائر المنطقة أبناء عمومتهم الدنادشة. ولاحقاً لم يستجب قائد الجيش فؤاد شهاب للأوامر حين طلب منه تعقب الطّاقم من بينهم والقبض عليهم، ودعا إلى تغيير المعادلة في التعامل مع العشائر^(٢).

وبرغم الإغناء الذي حملته المرحلة الشهابية، وبغض النظر عن النفعية التي اعترته لتفريخ زعامات موالية للدولة بين العشائر، إلا أنّ تتبّع سياق التعاطي الرسمي مع جرد آل دندش يبيّن وبالذات، كيف دفع الإهمال وغياب الإنماء المتوازن بهم إلى ترك أراضيهم وأرزاقهم والتشتت في أصقاع المناطق السهلية بحثاً عن العلم ولقمة العيش وفرص العمل والمدخول الضروري لإعالة أبنائهم.

يضحك رئيس مجلس إدارة مصلحة مياه بيروت السابق ركان دندش حين تسأله عن عشيرة دندش ليقول: «بيقولوا إنّ عيونهم كبار وواسعين قد ما يبلاقطوا» (أي نتيجة المشاكل الكثيرة التي يخوضونها). توصيف، وإن كان يحمل وجهه غزل بعيون الدنادشة السوداء الواسعة وحدتها الواضحة، إلا أنه يشير إلى التفتيط السائد بشأن هذه العشيرة. يُعرّف عنها موقع اتحاد عشائر بعلبك الهرمل أنّها من «العشائر النافذة والمقاتلة، تتركز زعامتها في وادي النيرة في جرود الهرمل»، وتنتشر في وادي بنيت والسوّح وجباب الحمر في الجرد. مع الوقت، ومنذ نحو نصف قرن بدأ الدنادشة رحلة نزوحهم من الجرود نحو الهرمل وبلدة العين ورأس العاصي في السهل. ولعبوا منذ أيام الاستعمار التركي ومن ثم الفرنسي دوراً بارزاً في مقاومة المحتل، وكانوا داعمين في معركة وادي فيسان الشهيرة في وجه الفرنسيين التي تلاها مؤتمر مرجحين الذي عقدته العشائر على خلفية المعركة ونتائجها. ونتج عن المؤتمر يومها تشكيل جيش العشائر تحت تسمية جيش أمير المؤمنين (لم يتحوّل إلى جيش فعلي) وتوافقت العشائر على تولّي حسن طغان دندش، زعيم الدنادشة، قيادته في حينها. استتبع ذلك الدور شنّ الفرنسيين، في أيامهم، أكثر من حملة ضد الدنادشة، فعمدوا إثر هزيمتهم في معركة فيسان إلى تدبير مقتل زعيمهم حسن طغان دندش عام ١٩٢٩ في رأس بعلبك، ومن

عشائر الجرد الغربي

(١) في ١٩٣٣ هرب مصطفى طغان دندش من الميادين وعاد عنوة عنهم إلى لبنان وساندته العشائر فأذعن الفرنسيون لإعادة بقية العشيرة مقابل تعهد بعدم التمرد ضد فرنسا، من مقابلة أجراها الكاتب سويدان ناصر الدين مع الشيخ حسين يوسف دندش في بحث عن المنطقة كتبه لصالح جريدة السفير في ١٩٨٨.

(٢) العشيرة: دولة المجتمع المحلي، «عشائر جرد الهرمل»، الدكتور فؤاد خليل، دار الفكر اللبناني، ١٩٩٠، ص ١٤٩.



بعض بيوت وادي بنيت المهجورة | تصوير حسن الساحلي

واديهم عن سهل الهرمل من ناحية الشرقي، وهي المنطقة الفاصلة بين رأس بعلبك والهرمل، مروراً بالمجر، الرأس الأعلى للعاصي، ليصلوا إلى وادي بنيت، وفق ما يؤكد مختار الوادي قاسم دندش لـ«المفكرة». ستون عاماً مضت على رسمهم معالم الطريق ولكن الدولة لم تعبدها حتى بالأتربة أو الرمول لغاية اليوم.

يصعب أن تجد في كل لبنان اليوم طريقاً بوعورة طريق الوادي المعبّدة بالصخور والحجارة، إلى درجة لم تمرّ سيارة محمد حسن دندش التي قادتنا إليه من دون أن يطالها خراب. بدأت معالم الطريق تختفي تماماً كما اختفت آثار أقدام أولئك الذي شقّوها وتعبوا طويلاً بانتظار دولة لم تأت فغادروا بحثاً عنها رعباً، تاركين وراءهم أراضيهم الزراعية وكرومهم التي يعتاشون منها مع الأشجار الحرجية من سنديان ولزّاب ومّول وغيرها.

الدنادشة يشقون طريقهم بمعاولهم

يقول محمد حسن دندش مماًزحاً إنّ نهر العاصي أدرك مبكراً أنّ لبنان الرسمي سيدير ظهره للهرمل وأوديتها فجمع روافده وعاكس كل أنهار البلاد، واتجه نحو سوريا إلى الشمال الشرقي. هناك في المجرّ (رأس العاصي) من حيث تتدفق مياه العاصي غزيرة صافية كدموع العين تقودك طريق صخرية غير صالحة إلا لسير الآليات الكبيرة الرباعية الدفع نحو وادي بنيت، بؤابة جرد عشيرة دندش من ناحية رأس العاصي، والمدرج عقارياً ضمن رأس بعلبك الغربي، ولكنّه يتبع لقضاء الهرمل، كون سجّلات قيد أهله الانتخابية تصبّ حيث تقضي التقسيمات الطائفية. سبق لرجال جيل الخمسينيات من عشيرة آل دندش، ملّك الوادي، أن أعملوا معاولهم والرفوش في التلال التي تفصل

أمّا المدرسة التي عادت وأتتهم متأخرة، فقد أقفلت بعد موجة النزوح التي تلت احتراق المحوّل الكهربائي، مما أدى إلى موجة رحيل أخرى عن الوادي سعياً وراء تعليم الأبناء علّهم يحظون بفرص حياة أفضل من جدودهم وآبائهم. وهناك في بنيت تركوا نحو ٤ آلاف دونم من الأراضي الزراعية البعلية، في بنيت الفوقا وبنيت التحتا، وفيها كرزهم والتفاح والمشمش حيث طالما تعذّر عليهم نقل ثمارها لبيعها في السهل أو بعلبك، المدينة الأقرب إليهم، وإن على مسافة ٦٠ كيلومتراً، بسبب عدم أهلية الطريق لنقل الإنتاج الزراعي.

حارسة الوادي

وحدها هند الستينية، ابنة وادي بنيت، الملقّبة بـ«حرز» الوادي، أي حارسته، عزّ عليها أن ترحل، فعاشت فيه وحيدة صيفاً شتاءً لنحو عشرين عاماً، لا تتركه إلا في المناسبات لأيام معدودة، حتى تحوّلت إلى ما يشبه الأسطورة. «قلت ببقى هون، بضويّ قنديلي بعمّ الليل، بحرس رزق أهلي وأولاد عمّي وبشتغل»، هكذا تبرّر وهي تستعيد ذكرياتها في مسقط رأسها بنيت التي ما زالت مغرومة بالعيش فيها. «هلاً إذا بيقبلو أخوتي برجع عيش فيها حتى لو حدي»، تؤكّد. كان الوادي بؤابة هند لاستقلاليتها «بقيت اشتغل برزقنا وطلّح مصروفي وحتى أسند أخوتي». أما السبب الثاني فمبدي أيضاً «ما كان بدي الوادي يموت، هونيك عشت طفولتي وفيه

في المرحلة الشهابية وصلتهم أعمدة الكهرباء لتضيء عتمة منازلهم. رفاهية لم يعيشوها سوى لعشرين عاماً فقط. ففي العام ١٩٨٢، احترق محوّل الوادي واستغرق عمّال شركة كهرباء لبنان سنتين ليصلوا إلى بنيت: «فكّوا الترانس وغادروا على أمل إصلاحه، ولم يعودوا حتى اليوم» كما يؤكّد محمّد حسن دندش لـ«الفكرة». عادت قناديل زيت الكاز لتضيء بيوت الفقراء، فيما كان الميسورون يحتفلون بضيوفهم فيشعلون «اللوكس» الذي يوازي نوره ضوء مصباح كهربائي بقوة ١٥٠ شمعة. في الستينيات أيضاً حفرت الدولة لهم بئراً على أمل أن تغنيهم ماؤها عن آبار تجميع مياه الشتاء أمام كل منزل. لم يندوا قساطل المياه ليخرجوا الماء من باطن الأرض، وبقي أهالي وادي بنيت عطاشي.

أما من رغب في تعليم أبنائه من بينهم فكان يرسلهم سيراً على أقدامهم الصغيرة ليقطعوا الجبل الفاصل بينهم وبين مزرعة الفقيه التي تبرّع أحد أبنائها، علي مرشد الفقيه، بتحويل غرفته الترابية إلى مدرسة. وكان الفقيه يأتي من المزرعة خلال العطلة الأسبوعية لتقوية من يحتاج من تلامذته بدروس خصوصية «وكانوا يدفعوا له شي صوف، شي لبن، شي قمح، المهم كثير أوقات ما في مصاري ليعطوه»، وفق المختار قاسم دندش.

وبالفعل، تحوّل بيت هند الترابي إلى منزل الوادي، أي بيت المضافة. كرم وطيبة كادت أن تدفع حياتها ثمناً لهما في مساء قصدها فيه شخص بهدف السرقة «مرّة عند المغرب وصل لعندي شاب كان يشغل مع أخوتي». قال لهند إن أختها أرسلوه لمساعدتها في مشحرة الفحم التي كانت تحتاج لجهد كبير «وأنا صدّفته لأنّه عاش معنا فترة قبل، وهو مش من الوادي». بعد أن قدّمت له طعام العشاء، وأعقبته بإبريق شاي، كما درجت عادات أهل الجرد، لم تستفّق هند إلا في المستشفى. وضع لها الشاب مخدراً في كوب الشاي، وعندما غابت عن الوعي ضربها بألة حادّة على رأسها «شوفي كيف فجّ لي راسي شقفتين»، ترفع هند غطاءها عن ندبة كبيرة تشي بوجود كسر خطير في الجمجمة. سلب السارق هند كل ما تملك من مقتنيات «نهب لي مصريّاتي، و٢١ إسوارة ذهب صب مش نفخ، وعقد وتعليقة مخرسية (من خمس ليرات ذهب) مع سنسنال كبير وحلق وخاتمين». تقول هند إنّها كانت تخلع عقدها الثمين ليلاً «لأنّه ثقيل كان يزعجني»، تقول بحسرة على تعب عمرها الذي راح.

بعد يومين من محاولة قتلها وعندما لم تردّ على نداء أختها وأبناء عمومتها من على جبل وادي الكرم، نزل ابن عمها يتفقدها ليجدها غارقة بدمائها «نزل ع الهرمل وجاب إسعاف مع ممرضين ونقلوني ع المستشفى». تنقل هند عن الطبيب الذي أجرى لها العملية أن تخثر الدم نتيجة الصقيع في الوادي هو ما أوقف نزيفها

ذكرى أهلي وكل حياتنا، وفيه رزقنا». ولم يأت لقب «حرز» الوادي، من عدم، إذ أنّ هند كانت تتصدّى لكل «غريب»، كما تصف أي شخص يزّ بالوادي من غير أهله. «كنت إحمل بارودتي وإنزل أوقف له ع الطريق وإسأله مينك إنت؟». إذا كان من أهل الوادي أو ذريتهم، تتركه يعبر، وإذا لا، تأمره بالعودة من حيث أتى «كان في حرامّي يجوا بدهن يههبوا رزق العالم الغايبة وأنا كنت إمنعهم».

ولكن كيف لامرأة أن تعيش وحيدة في منطقة مهجورة ومعزولة عن العالم كوادي بنيت. تجيب: «كانوا أخوتي وأولاد عمّي يتناوبوا ليتطفّنوا عيّي». يصعدون إلى الجبل الذي يعلو وادي بنيت من ناحية وادي الكرم على الطريق نحو جباب الحمر، ومن هناك ينادون على هند، فتردّ: «أنا هون، أنا بخير». وفي حال لم تسمع كانوا يطلقون عياراً نارياً في الجو كإشارة بينها وبينهم، عندها تنتبه هند وتردّ عليهم إمّا بصوتها، أو بطلق ناري إذا كان اتّجاه الريح معاكساً لاتّجاه الصوت. ثمّة سبب آخر لعدم تركها الوادي تلمع عيناها حين تذكره: «ما فيكي تخيلي قديش كانوا أهل الوادي ينبسطوا لّن يلاقوني فوق إذا طلّعوا يتفقّدوا رزقهم».

كانت تمّدّ للقادمين «سفرة» من منتجاتها «لبن ولبنة وبيض بلدي وقورما وما تيسر من خضار صيفية بعلية، وكنت ع القليلة أسقيهم نقطة مي مصقّعة من بيرنا»، أي برّ تجميع مياه الشتاء.

إنّ الجواب كان يأتيه حين يطلب من الناخبين انتخاب شمس «ما فينا نخالف التكليف الشرعي، بدنا ننتخب الحزب»، ليدلّل على ولاء معظم أبناء الوادي لحزب الله «يعني أخذوا ٣٠٠ صوت من أصل ٤٠٠ مقترع يومها». في الانتخابات النيابية الأولى بعد التسعين، وضعت الدولة صندوق وادي بنيت في بيت مختاره آنذاك محمد رشيد دندش على رأس العصي، ثم نقلته إلى المدرسة الفوجية الرسمية في الهرمل في الدورات اللاحقة ولغاية اليوم «يعني ع القليلة يعملولنا طريق لنحط صندوق بنيت بالوادي ونصير نطلع ننتخبهم» يقول المختار وهو يؤكّد أنّ الغالبية الساحقة من أبناء الوادي ترغب في العودة إليه. يشير إلى غلاء الأراضي والبيوت في الهرمل «مش كل الناس قادرة تعمّر بالهرمل وتدفع نحو ٤٠ ألف دولار سعر دوغ الأرض أو ٨٠ ألف تمن الشقة المقبولة، بينما يمكن لأي منهم بناء منزل في أراضيه حيث يملك كلّ منهم عشرات الدوغات». يؤكّد المختار أنّ المشوار من بنيت إلى الهرمل لا يستغرق أكثر من ربع ساعة في حال تعبيد الطريق «وكمان يطلّعون لنا مي ويرجعوا ترانس الكهربا والمدرسة لترجع ع أرضنا ونحييها».

«وإلا كان صقى دمّي ومنت»، كما أنّ ضربة الفأس لم تصل إلى دماغها «كان مخّي بعده سليم عشان هيك بقيت عايشة كمان». منذ ذلك اليوم حاولت هند العودة للعيش في الوادي ولكن أخوتها لم يقبلوا خوفاً على سلامتها «أنا كثير زعلانة لأنّه تركت الوادي». اليوم يقدم لها أبناء أخوتها «أحلى هدية» بأن يأخذوها بين فترة وأخرى لتزور الوادي وتطمئنّ عليه.

الإنماء بيردنا ع الوادي

يقول مختار وادي بنيت قاسم دندش لـ«المفكرة» إنّ هناك هند في كلّ بيت من سكّان وادي بنيت ووادي النيرة «يعني كلّ أولاد العشيرة بيحبّوا يعيشوا بالجرد وبرزقهم، بس الدولة هجرتنا». يشير المختار إلى أنّه قدّم طلباً لتعبيد طريق الوادي في العام ٢٠١٧، ع أيام وزير الأشغال يوسف فينيانوس «وحكينا مع النائب طوني فرنجية وقتها». وعليه أرسلت الوزارة مهندساً كشف على الطريق وكلّ المنازل المتروكة و«ذهب وما زلنا بانتظار الطريق». وحين لا تصل الدولة في الإنماء، فإنّ القوى السياسية تجد طريقها إلى أصوات الناخبين في الوادي «عنا نحو ٥٥٠ مقترعاً، ينتخبون بالدرجة الأولى لائحة حزب الله».

ففي انتخابات ٢٠١٨ نال نائب الحزب إيهاب حمادة ٥٠ صوتاً تفضيلاً، فيما خصّ الناخبون النائب حسين الحاج حسن من كتلة الحزب نفسها بـ٢٥٠ صوتاً تفضيلاً. يقول مندوب من اللائحة التي نافست لائحة الحزب، وكان فيها المرشح يحيى شمس



بيت هند دندش "حرز الوادي" | تصوير حسن الساطي



جرد عشيرة دندش | تصوير لمياء الساطي



وادي الكرم

146

عندما يحول الإهمال القرى إلى أطلال سعدى علوه

من مراح السيّاد ومراح بيت غصن والزويتينة ومزرعة فقيه والشطاح ووادي الزراقط.

أمر آخر تجدر الإشارة إليه بشأن وادي الكرم وهو أنّه يتصدّر المناطق التي هجر الحرمان أهلها عن «بكرة أبيهم». فبعد وصول الكهرباء إلى الشطاح بنحو ٨ أشهر، أي قبل أقل من عام من اليوم، ركّزت شركة كهرباء لبنان محطة كهربائية في مزرعة فقيه، إحدى مناطق وادي الكرم أيضاً، ولكن بعد فوات الأوان. فهي فعلت ذلك بعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً على تحوّل المزرعة إلى أطلال بعدما هجرها أهلها بسبب عدم وجود طريق ومدرسة ومياه وكهرباء.

وكما مزرعة الفقيه، هجر سكان مراح السيّاد منازلهم. نزح هؤلاء نحو الهرمل ومنهم من تابع نزوحه نحو أحزمة البؤس في المدن، وصارت منازلهم خراباً. وكذلك فعل آل عوّاد تاركين مراحهم كمكان سكن دائم، فيما استمروا في زراعة أراضيهم.

وحدها الزويتينة نجت من الاضمحلال بفضل الأوتوستراد الذي ربط قضاءي الهرمل والضنية ومزّ بها كونها تلتصق به. فبقي سكانها فيها «لا حول لهم ولا قوّة إلا بضع شجر مثمر وأراض مستصلحة جزئياً يزرعون فيها بعض الحبوب،

لم تدخل الكهرباء إلى وادي الكرم إلا قبل عام ونصف العام من اليوم. وهي حتى اللحظة وصلت إلى جزء من بيوتها فيما زال الجزء الآخر قابلاً في الظلام يتفرّج أهله على مصابيح جيرانهم مندهشين. يومها أحيا أهل الوادي، وتحديداً منطقة الشطاح فيها، حفلة «عمرميّة»، كما يصفها ابنها علي حسن مرتضى لـ«المفكرة»، وهنّأوا بعضهم البعض فرحين مسرورين بأنّ دولتهم تنكّرتهم بعد ٦٨ عاماً على استقلال البلاد، وعفتهم من إضاءة مصابيح الكاز ليلاً. لكن الأزمة الاقتصادية منعت الفرحة المنقوصة عن جزء آخر من أهالي الشطاح حيث لم يبق «دولارات في مصرف لبنان»، كما يفيد مصدر في شركة كهرباء لبنان، لتلبية طلبات الآخرين بقطع عدادات (ساعات كهربائية) لإنارة منازلهم.

تصل وادي الكرم، وهو أحد أودية جرود الهرمل، من رأس المال، جنوب غرب المدينة على الطريق نحو جرد آل دندش في جباب الحر واستكمالاً نحو الضنية. ووادي الكرم، وفق مختاره علي رشيد مرتضى، من أكثر الأودية اختلاطاً وتنوعاً، إذ تعيش فيه عائلات صغيرة إلى جانب عشائر علوه (وهم قلة فيها) وعوّاد، فيما يسكنها الدنادشة من أعلاها في البويب وجباب الحر. ويحدّها آل علوه من الشمال الغربي عبر منطقة السّوح صعوداً نحو مرجحين. ويتألّف وادي الكرم

إذا وضعنا الزيتينة جانباً كونها استقلت عن مخترعة وادي الكرم قديماً وأنشأت مخترعة خاصة بها لعائلة فخرالدين، فإن الشطاح هي الوحيدة التي صمدت في وادي الكرم برغم أن الحرمان «ضارب طنابه فيها»، وفق مرتضى «لهلاً ما في بير مي واحد بالشطاح والناس حافرة آبار تجميع». يلاً الأهالي آبار التجميع ممّا يهطل من أمطار وثلوج وعندما يستهلكونها يأتون بالمياه بالسيترن من آبار جباب الحمر في الجرد الأعلى (نحو ٥ كيلومترات) أو من رأس المال، نبع الهرمل الأساسي ويبعد عنهم نحو ١٠ كيلومترات هو الآخر. قدّم المختار علي مرتضى طلباً إلى وزارة الطاقة قبل سنتين لحفر بئر تغذي الشطاح ووادي الزراقت جاره «ولم يعودوا إلينا بجواب حتى اليوم بسبب عدم توقّر اعتماد مالي». يترك أهل الشطاح منطقتهم شتاء سعيّاً وراء تعليم أبنائهم ويعودون في الربيع لحراثة أراضيهم «حتى اليوم بعد في جزء من الطريق بحص وتراب»، يقول مرتضى وهو ما تأكّدت منه «المفكرة» خلال زيارة المنطقة. هناك تمّ شقّ طريق عامّة للشطاح ولم يصل الإسمنت (حيث لا أسفلت للطريق) إلّا إلى بيوت من استطاع للواسطة سبيلاً.

يرى علي حسن مرتضى، ابن الشطاح، منطقتة جميلة «حايدة (أي بعيدة عن المدينة) وحلوة وأرضها خيرة». يعتاش علي وعائلته من خيرات أشجار الكرز والمشمش «وموسمها مميّز عن كرز ومشمش بقية المناطق». وإلى جانب الزراعة يعمل علي على تراكتور للحراثة «أنا ما بحب أترك

ويعيشون على «قوت لي ما يموت»، كما يصف حالهم مختار الزيتينة نزيه فخرالدين.

مين الدولة؟

يشعر أهل وادي الكرم برارة كبيرة نتيجة الحرمان الذي ما زال مستمراً لغاية اليوم ودفعوا ثمنه غالياً من علم أولادهم وتحسين أوضاعهم وغط عيشهم وإنتاجيتهم. لماذا على منطقة يلامس عدد ناخبها (مع الزيتينة) ٤٠٠٠ ناخب، أن يتهجّر ناسها ويتركوا بيوتهم للخراب وهم لا يبعدون عن الهرمل أكثر من كيلومتريين (مراح السيّاد) إلى ٣ كيلومترات (مزرعة الفقيه). وفق المختار علي مرتضى «بيقدروا يعيشوا بمنطقتهم لو كان عندهم من الأوّل مدارس ومي وكهرباء وطرقات، مش مضطرين ينزحوا». يتكلّف هؤلاء إيجار بيوت في الهرمل أو شراء أراض لا يقل ثمن الألف متر فيها عن ٣٠ ألف دولار في أطراف المدينة وعلى هوامشها البعيدة، فقط ليتسنى لهم إرسال أبنائهم إلى المدارس، أو للتوقّف عن نقل المياه على الدواب قديماً وبالصهاريج المكلفة حالياً، ولكي لا يعيشوا حياتهم على ضوء الشموع، ولا يجدون سيارة أو حافلة تنقلهم بالأجرة على طرقات ترابية محفّرة ومليئة بالصخور والأرج (الحجارة الكبيرة).

وفق المختار مرتضى، لم تضمحلّ الشطاح كما مزرعة الفقيه ومراح السيّاد لسبب وحيد «غط عيش أهلها الذين يقتاتون من الزراعة البعلية شجراً وحبوباً ومن تربية المواشي، وليس لديهم خيارات أخرى في الهرمل».

لم يبقَ من منازلها الترابية والحجرية المبنية على نط أودية جرود الهرمل والمناطق الفقيرة في الأرياف، سوى جدران أو نصف جدران وقد نجت أسقف محدودة من الانهيار. وحدها الأعمدة الصفراء الفاقعة التي مدّتها شركة كهرباء لبنان قبل نحو عام من اليوم، لتركّز محطة فيها، تلوّن المزرعة ترابية اللون مع حقولها المتروكة وجولوها ومنازلها المتهاكلة.

هناك، تقابلنا مع «الأستاذ» علي مرشد الفقيه وهو معلّم المزرعة، وقد عاد بنا إلى ماضيها. «عندما كنت طفلاً، كان سكّان مزرعة الفقيه، كما سكّان كلّ وادي الكرم فقراء ومعتّرين عايشين من الزراعة وتربية المواشي في الجرد». يومها كانت الطرقات في الستينيّات، تقتصر على «طريق للدابة، لا مدرسة ولا كهربا ولا مي، يعني عايشين من قلة الموت. بعد أربعة أولاد لم يرسلهم إلى المدرسة، فكّر والدي أنّه آن الأوان لتعليم أحد أبنائه وكان حظّي حلو لأني كنت الصغير حينها». وعليه وضّبت والدة علي صرّة فيها بعض ملابس وموّن، وأمسكه والده من يده، وكان في الثامنة من عمره، وسار به على الطريق الترابية إلى الهرمل «هونيك ودعني (من وديعة) عند ناس بيقربونا»، بعدما استسمحهم بأن يعيش ابنه مع أولادهم «حبيب علّم هالصبي، قال لهم». وهكذا تناوب والد علي ووالدته وأخوته على زيارته في بيت الأقارب كلّ يوم جمعة حيث يحملون له «زوّادة الأسبوع». مع إنهاء علي صف الرابع ابتدائي، حضر والده وشكر العائلة التي استضافته كلّ هذه المدة

الشطاح، ومش لازم تتركها»، يقول وهو يشير إلى الطريق الرئيسية التي تبعد عن منزله نحو ٧٠٠ متر «تخلي مثلًا الطريق مش واصلة لعنّا». وبرغم أنّ علي يأتي بالماء من جباب الحمر أو من رأس المال، لكنّه يفضّل العيش في الشطاح «الناس كرمالها عم تعرف قيمة هيدي المناطق وقديش الحياة صحّية وجميلة فيها»، يؤكّد وهو يشير إلى البيوت الجديدة التي بناها أصحابها حديثاً «في ناس نزحت من زمان بس هلاً رجعت لمن صار في طريق وكهربا، وحتى لو رجعت بس بالعطل».

آل الفقيه ينوون إحياء مزرعتهم

بعد حي رأس المال الذي يختم الهرمل ليفتح على حدودها مع وادي الكرم، جنوب غرب، وتحديداً عند الحاجز اليتيم للجيش اللبناني في الجرد نحو آل دندش، تنعطف بنا السيارة يساراً نحو مزرعة الفقيه. وبعد نحو ١٥٠٠ متر من حاجز الجيش تنتهي الطريق المعبّدة لنقود السيارة على طريق تبدأ ترابية وتنتهي صخرية غير صالحة إلاّ للآليات الرباعية الدفع. ثمّ يصبح الاستمرار بقيادة السيارة مخاطرة كبرى قد تؤدّي إلى خرابها، فنتركها في وسط طريق لن يعبر به أحد ونقصد مزرعة الفقيه سيراً على الأقدام.

وإذ تدخل المزرعة لا شيء يشي بالحياة الآن، وإن كان كلّ شيء يقول إنّ حياة غنية كانت ها هنا.

الثامنة صباحاً، وأحضرت جرساً أدقّه بين انتهاء حصّة وبداية أخرى، وخصّصت لهم ساعة رياضة بدنية في الأسبوع، وكنت أعطيهم فروضاً منزلية كلّ يوم». مسألة واحدة لم يستطع فرضها وهي الزيّ الموحد «كان في أهالي ما معهم ثمن المايول فسمحت باللباس الحر». لم يحقّق علي حلمه بأن يصبح أستاذ مدرسة فقط، بل صار صاحب مدرسة ومديرها والأستاذ الوحيد، في الآن عينه. كان يلحق بالتلميذ الضعيف إلى منزله: «أعيد له شرح الدرس لكي أتأكد أنّه استوعب كما رفاقه ورفيقاته». كان الأهالي يدفعون له على الموسم «يبيعوا القمح ويعطوني، ع موسم الحمص تجيني دفعة، وفي إحدى المرّات دفع له والد أحد التلامذة خروفاً». وبرغم سعادته وشعوره بأهمية ما يفعل، إلّا أن جائزته الكبرى كانت بنجاح كلّ من نزل إلى مدرسة الهرمل في نهاية الصف الثاني ابتدائي وخضع لامتحان الدخول إليها «كل تلاميذي نجحوا»، يقول بفخر وكأنّ النتائج قد أعلنت للتوّ. يكفي علي اليوم، كما يقول، أنّه عوّض غياب المدرسة الرسمية التي لم تنشئها الدولة، وساهم في إنقاذ مجموعة كبيرة من ذلك الجيل «تخرّج ٤ منهم من الجامعات، وهذا أمر يسعدني وأفتخر به».

خلال زيارتنا للمزرعة، التقينا أستاذ المدرسة حالياً والنقابي التربوي ركان الفقيه، وهو بالمناسبة أحد تلامذة الأستاذ علي.

يقول ركان، ابن المزرعة، لـ«المفكرة» إنّ مجموعة من الجيل الجديد تنوي إحياء مزرعة الفقيه «عم

وقال له «لهون بيكفي يا بيبي، بدي إياك تساعدني بالطرشات (قطيع المواشي) وبالأرض».

بعد عودته إلى مزرعة الفقيه بأربع سنوات، بنى علي، وكان في ١٧ من عمره، غرفة ترابية ليتزوّج فيها، وبينما هو يحضّر نفسه للزواج، سمع أحاديث عن وجود نحو ١٥ ولداً وفتاة في سنّ الذهاب إلى المدرسة من دون وجود أيّ سبيل لذلك. جمع الأهالي على الفور واقترح عليهم «بدّكم افتح غرفتي مدرسة؟ وعلم هالأولاد؟». «قلت يمكن يقدروا يكفّوا علمهم في وقت أنا عجزت عن ذلك». وعليه، حوّل علي غرفته إلى مدرسة. مدّ في أرضها حصيرة، وقصد الهرمل على الدابّة واشترى خشباً وضع منه لكل تلميذ «طبلية»، أي طاولة خشب، بارتفاع ٤٠ سنتراً وبطبقتين إحداهما للكتب والثانية للكتابة عليها جليوساً. طلب من كلّ ولد وفتاة، أن يأتوا بـ«طراحة» للجلوس عليها، واستعمل «صوبة حطب» من جهاز بيته، بعدما طلب من كل تلميذ أن يأتي يومياً بحطبة من منزله. واشترى علي لوح خشب «معاكس» وطلاه بالأسود وجعله لوحاً، وجهاز حقيبة صغيرة للإسعافات الأولية، ولم يبق سوى وضع المنهاج والبرنامج: «قلت بعلمهم لي بعرفهم وبوصلهم للصف الثالث حتى يصيروا قادرين يروحوا ع الهرمل». قصد مدرسة الهرمل وسأل عن كتب التهيدي واشترى لكلّ منهم نسخة منها، وأتفق مع المدرسة (مدرسة الهرمل) على منحه المنهاج ودفاتر علامات للتقييم. لم يترك شيئاً إلّا وفعله لتصير غرفته مدرسة «شرعية» جدّية «حدّدت موعداً ثابتاً لبدء الدروس عند

قدّم المختار نزيه فخرالدين طلباً لإنشاء بلدية للزويتينة «عنا ٧٠٠ ناخب وبيطلع لنا بلدية، ووافقوا على طلبنا ونحن بانتظار التنفيذ، على أمل نقدر نعمل شوية إنماء».

لا يعيش في الزويتينة اليوم سوى المرضى والمسنين وهناك أربعة إلى خمسة أشخاص من ذوي الإعاقة «حتى هودي لو قادرين يعيشوا بالهرمل ما بيبقوا هون بفصل الشتاء». يرى المختار أنّ الأهالي لا يمكنهم استصلاح أراضيهم «الناس فقيرة وما معها والأرض مش مفروزة». ويضرب مثلاً عن عدد الذين يقصدونها صيفاً «في كتير من أهلها بيرجعوا بالصيف»، ليقول إن منح الزويتينة حصتها من الإنماء «يحييها ويعيد أهلها إليها».

نسعى حتى نعرّ فيها عن جديد ونسكنها». فالزرعة لا تبعد عن الهرمل سوى ٣ كيلومترات «يعني ضربة حجر»، وينوي هؤلاء العودة للعيش فيها «أولاً هيدي أرضنا وفيها ذكريات طفولتنا وبدنا نعيش فيها، وتانياً بحق أرض أو شقة بالهرمل منعرّ أحلى بيوت ومعظمنا عاجز عن تحمّل كلفة السكن بالهرمل، معظمنا مستأجرين بالمدينة وما عنّا بيوت فيها». ولكن للعودة مقوماتها «نطالب الدولة بتعبيد كامل الطريق إلى المزرعة بحييها السفلي والعلوي، وحفر بئر ومدّ المياه إلى المنازل، وإحياء المدرسة التي أقرّتها بعد نزوح كل أهل المزرعة عنها، أو بالأحرى تهجيرهم لأنّ الإهمال هجرنا».

الزويتينة سكن المقطوعين من شجرة

لا يوجد في الزويتينة سوى الطريق التي تربط الهرمل بالضنية، وتقع الزويتينة إلى جانبها، معبّدة. كانت الطريق «صعبة ووعرة قبل الأوتوستراد» يقول مختارها نزيه فخرالدين لـ«المفكرة». أما الماء فقد أمّنته جمعية أرجنتينية بعدما حفرت بئراً في التسعينيات وأوصلته إلى البيوت من خرّان بنته في أعلاها. جمع أهالي الزويتينة المال في السبعينيات وبدأوا ببناء مدرسة لتعليم أولادهم «بعدين الدولة كملتها». كان الأساتذة يومها، ومنهم أستاذ يتذكّره المختار جيداً «اسمه يحيى العبدالله»، يسكنون في منازل الأهالي «بيعطوه غرفة ويصير كل يوم واحد يعزمه ع الغدا».



بيوت مهجورة في الزويتينة - وادي الكرم | تصوير لميا الساطي



بيوت مهجورة في الزويتينة - وادي الكرم | تصوير لميا الساطي

عن جرد عشيرة علّوه القابع في مثلث الحرمان

152

لا أثر إنمائي أو أمّني للدولة^(١)

سعدى علّوه

وناصر الدين وندش حيث تبدو حدودها مع العشائر الأخرى واضحة لا لبس فيها، لها طرقاتها وأراضيها الزراعية، فيما تدخل الهرمل من سفح سلسلة جبال لبنان الغربية، ودائماً امتداداً من جردها، لتمسك المدينة من أعلاها في الوسط.

يحدّ العشيرة آل دندش من الجنوب في جباب الحمر شقيقة مرجحين، وفي بديتا في الهرمل مع عشيرتي شمس وعود، فيما تحدّها عشيرة ناصرالدين من الشمال جرداً وسهلاً. وتنفّح أراضي آل علّوه على الهرمل من ناحية ساحة السبيل حارمة إياها من أيّ تماس مع الحدود السورية، حيث يشكّل التهريب مصدر دخل كبير للعشائر المتركّنة هناك على الحدود الواسعة مع ريف القصير.

حكمت الحدود الجغرافية مصادر عيش آل علّوه فوجدوا أنفسهم بمواجهة الأرض فقط بجرديتها وقساوتها أو النزوح، في ظل إدارة الظهر الرسمية مع ما حجبته من إغناء. وعليه، مارسوا زراعة حشيشة القنب الهندي مع غيرهم من العشائر عندما كانت المنطقة مرتعاً لها قبل منعها في التسعينيات. وبينما وجدت بعض عشائر السلسلة الغربية في القضاء، وخصوصاً آل ناصر الدين وجعفر وزعيتر، في القصر والحوش والحدود مع سوريا مصادر دخل عبر التجارة الحدودية، لم

يكن لقراءة الحدود الجغرافية لمنطقة تمرّكز عشيرة علّوه أن تساعد في فهم مواردها الاقتصادية، وبالتالي واقع أبنائها الحيّاتي وعلاقتهم بالدولة ووضعهم القانوني، من دون استثناء السياق السياسي للعشيرة التي اشتهرت تاريخياً بتسيّسها، وبخاصة على يد الأحزاب التقدّمية والعلمانية في السبعينيات. تسيّس نأى، ربطاً بطبيعة الأحزاب الناشطة آنذاك وعدم انخراطها بالسلطة، عن المحسوبة والمصالحية، وطبعاً النفعية وتحقيق المكاسب.

وفي جغرافيا العشيرة مؤسّر يرتبط بمثلث الحرمان: عكار والضنية والهرمل، الذي تترجّع في قلبه. فأراضي آل علّوه تبدأ من منطقة عميري، قضاء الضنية، على الحدّ مع مرتّين، إلى مغربّ ووادي جهنّم في قضاء عكار على حدود مشمش والقموعة، وصولاً إلى سهل مرجحين الذي ينقسم في وسطه بين قضاءي عكار والهرمل، حيث يبدأ الأخير من منتصف السهل نحو الشرق. بعد مرجحين يتمدّد أفرادها نحو منطقة السّوح البعلية التي لا يُستخرج ماؤها الجوفي إلا على عمق ٤٥٠ إلى ٦٠٠ متر، ومن ثمّ ينحدرون نحو واديي التركمان والرّطل نزولاً نحو حي المرح الشمالي وشقيقه الجنوبي في رأس الهرمل.

نرى العشيرة تتوسّع عمودياً كما عشائر جعفر

عشائر الجرد الغربي

(١) بعد أشهر من جولتنا في وادي التركمان التي جرت في شهري شباط وآذار ٢٠٢١، ركّز الجيش اللبناني حاجزاً عند مدخل الوادي.

علّوه السياسية الحديثة مشاريع إنمائية كالأبار الارتوازية وطلبات الإسكان والترميم والاستصلاح الزراعي والتي استفادت منها عشائر أخرى، ما حدّ من تعدّد مداخيلهم وترك بعضهم في عنق زجاجة الخروج على القانون والطفرة. وانسحب الحال على جردهم فبقيت أوديتهم من الأفقر مع وادي بنيت الدنادشة ومزرعة الفقيه في وادي الكرم.

يقول أحد مسؤولي حزب الله في مجلس خاص، وخلال نقاش حول مدى تزايد نفوذ الحزب وتمدّده بين العشائر، (وهو تمّدّدنا وتطوّر بعد عدوان ٢٠٠٦ وقبله مفصل اغتيال الرئيس رفيق الحريري الذي ترافق مع ازدياد حدّة التمدّده)، إنّ علاقة الحزب لم تتطوّر مع عشيرة علّوه بالوتيرة نفسها مع العشائر الأخرى. هذا لا يعني أنّه لا يوجد عناصر للحزب بين آل علّوه ولكنهم ليسوا بالكثرة نفسها التي يتواجدون فيها في بقية العشائر. ويمكن تلمّس هذا المعطى من اقتصار شهداء الحزب من آل علّوه على شهيدين كأقصى حد (أحدهما مع فريق إعلامي). وينعكس هذا الواقع على مداخيل أبناء العشيرة، فلا يدخل التفرّغ الحزبي في مردودها الاقتصادي اليوم، كما كان في السبعينيّات والثمانينيّات. والأمر نفسه ينسحب على حضور حركة أمل ومحدوديته. كما بقيت أبواب التنمية مقفلة أمام آل علّوه خلال الحقبة السورية حيث استهلّ هؤلاء دخولهم لبنان والإمساك بمفاصل السّلطة باعتقال معظم رجال ونساء العشيرة على خلفية انتشار البعث

يجد بعض أبناء آل علّوه، ممّن لم يوفّقوا بسبيل للرحيل نحو أحزمة البؤس في المدن للعمل والعلم، غير الاستقرار بزراعة الحشيشة، فتصدّروا قائمة المطلوبين والطفّار وكذلك القابعين في السجون، وعلى رأسها سجن رومية المركزي.

لا استثمار للسياسة في الإنماء

وفي مرحلة ما بعد الطائف ومع تمّدّد الثنائي الشيعي بين عائلات الهرمل ومن ثمّ بعض العشائر، وخصوصاً في البداية مع حركة أمل، كان انخراط آل علّوه محدوداً وهم المصبوغون بانتشار الأحزاب التقدّمية في شريحة واسعة بين رجالهم ونسائهم الذين بكروا في طلب العلم. ودخل الحزب السوري القومي الاجتماعي صفوفها قبل غيره. تلاه البعث العربي الاشتراكي (بجناحه العراقي) والقومية العربية ثمّ منظمة العمل الشيوعي والحزب الشيوعي. يقول مفلح رئيس علّوه، عضو بلدية الهرمل، وكان في السبعينيّات أوّل من أدخل حزب البعث بشقّه العراقي إلى عشيرته وشجّع شبّانها وشابّاتها على الانضمام إليه، أنّ آل علّوه «كانوا السبّاقين للعب دور بارز في الأحزاب الوطنية وكذلك في مقاومة إسرائيل، كما فعلوا مع الأتراك والفرنسيين من قبل»، ويستشهد بأحد الاجتماعات الحزبية الشهيرة في أواخر السبعينيّات والتي تبين أنّ أبناء العشيرة كانوا من أبرز كوادرها في المنطقة. هذا الواقع حال دون أن تنتج علاقات عشيرة

لتصنيع الزيت «ولم تفِ بوعدها كالعادة» حسب ما يؤكّد ليضيف «وكأنهم لا يريدون لهذه المنطقة أيّ إنماء أو رزق خارج التهريب وزراعة المخدرات».

حسن محمد علّوه، وهو أحد وجهاء العشيرة أيضاً، قام قبل ١٠ أعوام بزراعة ٩٠ دونماً من التفّاح في أرضه في سهل مرجحين «قلنا منعمل زراعة بديلة من دون إرشاد زراعي لأنّه الدولة مش سائلة عن أحوالنا». تسلّح علّوه بجودة التفّاح الجربي عامّة: «قلت بجرب نموذج يحتذى به في حال نجاحه». لكنّ الصقيع الذي يضرب سهل مرجحين المغلق من الجهات الأربعة لم يناسب التفّاح حيث يقتل براعم الزهر قبل انعقادها «كل سنة صرنا نخسر شي ١٠ لـ ١٥ ألف دولار، وما يبقى إلا كم تفّاحة بأسفل كل شجرة». اليوم اقتلع حسن محمد علّوه كامل كرم التفّاح «للازم الدولة تعمل إرشاد زراعي وتفحص التربة وتحلّل عوامل المناخ وترشدنا إلى الزراعات التي يمكننا الاستثمار فيها، وإلا ستبقى موارد الرزق مقفلة ويزداد المطلوبون، فلا يوجد إنسان قد يقبل بموت أطفاله جوعاً».

وينيبي الدولة؟

من مرجحين إلى السوّح فواديي التركمان والرّطل، وصولاً إلى المركين الجنوبي والشمالي، (منطقة عشيرة علّوه) لا وجود لأي أثر إنمائي أو أمّني للدولة، بما فيها حاجز صغير للجيش

بشقّه العراقي في ما بينهم، واقتيادهم إلى إحدى مغاور وادي العاصي التي نُتّمت على اسم الرائد في الجيش السوري علي ديب الذي كان يقتاد المعتقلين إليها آنذاك. وأدّى هذا الواقع إلى إقفال العديد من أبواب التنمية والرزق عنهم.

محاولات فكّ الطوق

أمام هذا الواقع، حاولت عشيرة علّوه فكّ الطوق الاقتصادي من حول عنق أبنائها وأبناء الجرود وعلى رأسها مرجحين بمبادرات فردية. «وقّعنا اتفاقاً مع وزارة الزراعة في السبعينيات لإنتاج بذار البطاطا المؤصّلة في سهل مرجحين»، يقول مفلح رئيس علّوه، أحد وجهاء العشيرة، كون لبنان كلّه يستورد حبّة البطاطا السوّبّر من الخارج بالدولار «وزرعنا ١٥ طناً من البطاطا المؤصّلة فجاءت النتيجة الأفضل في المنطقة ويمكننا أن نصدّرها إلى الأردن وسوريا، وتعود على لبنان بالعملة الصعبة». وبدل أن تستمرّ الدولة بدعم تأصيل بذار البطاطا، خضعت، وفق علّوه، لضغوطات تجّار البطاطا وأوقفت المشروع في جرود الهرمل.

عندما أجهض مشروع تأصيل بذار البطاطا، حاول بعض المزارعين زراعة نبات دوّار الشمس الذي يستخرجون منه الزيت النباتي، وهو غالي الثمن ومن أفضل الزيوت. «نجحت التجربة وناسبت طبيعة مرجحين المناخية هذه الزراعة»، يقول علّوه، فوعدت الدولة المزارعين بإنشاء معمل

فقط، فيما يبقى الأستاذ الثانوي المهندس زياد علّوه، وابن عمّه المزارع ومرّبي المواشي نعمان علّوه ساكنين دائمين.

يرى زياد أنّ وضع وادي التركمان كان في الستينيات أفضل ممّا هو عليه اليوم «كان في هاتف أرضي باسم والدي في الحي، على سبيل المثال، بينما اليوم لا يوجد سوى الهواتف الخلوية»، ليردّ عودته إلى الوادي بعد تخصصه بالهندسة في موسكو إلى حبّه للعيش في الجرد، «وليس لأنّ مقومات الحياة متوقّرة». والدليل أنّه يعتاش من مدخوله في التعليم وليس من «إنتاج الأرض». ولذا لا يرى زياد أنّ من يعتبرونه نموذجاً لإمكانية تجديد العيش في الأودية المهجورة محقّين «إلا إذا تمتّع العائدون بمصدر دخل يكتفهم من العيش في مكان محروم من كل شيء كما وادي التركمان».

بدأت علاقة زياد الذي قضى طفولته ومراهقته قبل السفر للدراسة الجامعية، في الهرمل، مع الوادي عندما قصد منزل العائلة مع أحد زملاء الدراسة للتحضير للشهادة الثانوية الرسمية في ١٩٨٧، حيث اكتشف أهمية أن يكون للإنسان «بيئة وطبيعة مختلفتين مع مساحات واسعة يعيش فيها من دون قيود، أو بقيود أقلّ مما هي عليه في المدينة». في الوادي «تتخلّص من فكرة الملكية الفردية»، وفق ما يقول، «يعني بتروحي بتمشي ما بتنتبهي إنك فتّي بأرض غيرك، وهو ما يعزز الأفق المفتوح، وكذلك العلاقة مع الأرض ومنتجاتها الزراعية». عندما غادر زياد إلى موسكو لدراسة الهندسة كان قد

اللبناني على غرار ما هو موجود عند بوابات جرد دندش وناصر الدين وجعفر. حتى الطريق التي انتظرت الدولة لغاية العام ٢٠٠٠ لتعبّدها إلى مرجحين، لم تصمد بسبب سوء التنفيذ حيناً وتقاسم تمويلها حيناً آخر بين متعهّدين ونافذين فتجد فيها بين الحفرة والحفرة حفرة. وحدها بئر الماء التي حُفرت في أعلى وادي التركمان قبل نحو ٢٥ إلى ٣٠ عاماً جُهزت قبل سنوات بمضخة بالكاد تكفي بعض منازل حي القريطة الذي تقع البئر في نطاقه. واستُخرج أقلّ من إنش مياه من ١٠ إنشات هي قدرتها على الضخ. ولم يكن من المفترض أن تغدّي هذه البئر كامل وادي التركمان فحسب، وإنّما وادي الرّطل جاره أيضاً لولا الفساد وسوء التنفيذ الذي اعترها مع مدّ شبكتها وتركيب مضخة لا تكفي حياً صغيراً يخلو من معظم سكانه. ويتنّدّر ناشطو المنطقة برواية حادثة قدوم مندوب عن الجهة المانحة للكشف على التمديدات لضخّ مياه البئر إلى وادي الرّطل من أسفل وادي التركمان، فأتى المتعهّد والمنقذ بصهاريج مياه أفرغها في القساطل لكي يوهما ممّولي المشروع بأنّها مياه البئر.

الوادي شبه المهجور

إذا استثنينا مراح عبّاس من مدخل وادي التركمان، سنجد ثلاثة منازل مسكونة في حي القريطة أعلى الوادي وقبل الصعود نحو السّوح. واحد من هذه البيوت يسكنه صاحبه صيفاً

لا يوجد في وادي التركمان بلدية رغم أنّ عدد ناخبها يلامس ١٠٠٠ ناخب أو أكثر بقليل، ولكنّ المهتمّين بالمخترّة من آل علّوه لم يتّفقوا على انتخاب مختاريتها، فسحبوا المرشّحين العشرة في انتخابات ٢٠١٦ وبقي الوادي بلا مختار، وألجق بمختار وادي الرّطل جاره.



رأى بيروت مرّة أو مرّتين «ولم أستطع الدراسة فيها بسبب الحرب». قبل الاستقرار في موسكو، قضى السنة التحضيرية في مينسك، عاصمة روسيا البيضاء، «المدينة اللطيفة الهادئة». حتى العيش في موسكو كان خالياً من الضجيج «يلقّبون موسكو بالقرية الكبيرة وليست صاخبة وهي أقرب إلى الريف أيضاً، وكنا نذهب إلى الجامعة سيراً على الأقدام، تحيط بنا الأشجار ولا نسمع سوى صوت الطبيعة وعصافيرها». هذا التعوّد على نمط حياة خالٍ من الضجيج والازدحام، لم يدرك زياد مدى تأثيره فيه إلا عندما عاد إلى الهرمل «ليس هناك ملعب لأولاد الحي سوى الطريق، والمنازل كانت قرعة بلا اخضرار، كما أنّ مناخها شبه الصحراوي حار». وعليه، اتّخذ قراره و«نزع» إلى الوادي في ٢٠١١ «في ناس كثير عم تهرب ع الجرود، وهذا جيّد ولكنّه يحتاج إلى تأمين مقوّمات العيش». يعيش اليوم على بعد ١٠ كيلومترات من الهرمل «المسافات هي مسألة نفسية فقط بوجود السيارات». ويربط زياد تفاعل العودة إلى الريف بالوضع الاقتصادي الجيّد للناس «أنا بقدر عيش هون لأني أستاذ بنزل مسافة ربع ساعة ع مدرستي». بالنسبة له تغيّر الوضع اليوم، وصار البعض يشعرون أنّ الجرود قريبة، وكلّما تحرّر الناس من «الأفكار المسبقة للعيش في الجرد والريف، بينتصر الريف»، بمعنى، على سبيل المثال لا الحصر، أن يكفّ الناس عن الاستغراب من العيش في الوادي وعن السؤل: «بركي صار معك شي»، كونه لا يوجد طبيب أو حتى مستوصف في وادي التركمان، وحتى دكان صغير لشراء الحاجيات.



بيوت مهجورة في وادي التركمان | تصوير حسن الساحلي



نعمان الصامد في وادي التركمان منذ ٦٠ عاماً | تصوير حسن الساحلي

نعمان الصّامد

فصول الشتاء إلى وادي الرّطل ليعلّم أحد أبنائه في مدرستها، برغم وجود مدرستين في وادي التركمان «كانت مدرسة وادي الرّطل تهتم بالأولاد أكثر، لأنه ما كان حدا متعلّم ليهتمّ بدروس الأولاد بالبيت». في جميع الأحوال، كانت المدرسة عبارة عن غرفة واحدة يجمعون فيها التلامذة من كلّ المستويات ويعلمهم أستاذ واحد يأتي غالباً وخصوصاً في البدايات من خارج الهرمل. يسكن الأستاذ في منزل أحد أهالي القرية وتتناوب العائلات على دعوته إلى الطعام كفعل تكريم واهتمام من يعلم أبنائهم.

توثق حياة نعمان علّوه، جار زياد، نمط العيش في وادي التركمان وواقعه اللذين لم يتبدّلا. ولد نعمان وما زال يعيش في الوادي منذ ستين عاماً «غبت فترات قصيرة فقط». مقومات العيش «ضعيفة قد ما بدّك، يعني فقر ماديات كثير ع شقى وتعب، كما أنّ فرص العيش محدودة جداً». ربّى والد نعمان عائلته من تربية المواشي والزراعة البعلية، وهما كلّ المتوقّر أمام سكّان وادي التركمان «وعينا أنا وإخوتي وصرنا نساعد». ولم يذهب نعمان إلى المدرسة «قرّر أبي إيّي ساعده». ومع ذلك نزح والد نعمان في أحد



بيت مهجور في أعالي الهرمل | تصوير حسن الساحلي

نعمان عن الوادي «حتى لو يقولولي خود بيت بالمدينة ومفروش بكل شي ما بقبل، كل نسمة هوا هون بتسوى الدني، ولن الله بدّه يعطيني شاييني وين».

يرى نعمان أنّ المواطنين بلا دولتهم «ما بيسووا شي»، ولكن هذه الدولة التي يرغب بوجودها «مش شايفتنا ناس، ولا مرّة سألت عنّا، وكأنا مش أولادها». يشير إلى البئر الذي حفرتة الدولة بتمويل خارجي قبل ٢٠ عاماً أو أكثر بقليل «لو طلّعتة للناس يكن ما فلّوا كلّهم». ولو دعمت الدولة الزراعة كانت الناس صمدت في أراضيها «كانوا زرعوا كرز ولوز وتين وعنب وعاشوا منهم». حتى الطريق المعبدة والمحفّرة لا تتّسع لسيارتين «بس كون راجع مع حدا ويلتقي بسيارة تانية لازم وحدة منهن تطلع بزّا الطريق».

اليوم، وبعد كل هذا التّعب ما زال نعمان يعيش من المصادر عينها «عم ربّي شوية طرش (بضعة رؤوس من الماعز) وبشكّل الحرج وعم أصرف ع حالي». لكنّه لا يعرف ماذا يفعل في حال أصابه مرض ما أو تعرّض لحادث «يكن إستدين فحصيّة الحكيم متل ما كنت إعمل قبل، وانشالله ما عوز كثير دوا». ومن حوله لم يتغيّر الكثير «بعدنا بالوادي منزقّ المي بالصهريج ومندفع مصاري». وتعرّز على نعمان العزلة: «كانت كلّ الناس عايشة بوادي التركمان، فلّت بسبب الإهمال، لا مدارس ولا مي وحتى الطريق ما كنت منيحة، هلاً ما في حولي إلا البيوت الفاضية». لم ينزح نعمان لأنّ «هذا التراب بيعرّز لأني عشت عليه، وما برتاح غير هون حتى لو الحياة بالمدينة أريح، بتضلّ تعنّ بقلبي هيدي البلاد». ولن ينزح



كميلة "المديرة" | تصوير حسن الساحلي

«المديرة» كميلة

أو مطبخ اللتين تعيشان فيهما. تغسل كميلة أوانيها خارج البيت بالقرب من خزان الماء الذي يملأه عباس من الصهاريج المدفوعة الثمن، إذ لا ماء في الوادي: «كل هيدي البيوت لي حولنا ما عندهم مي، كلنا منشترمي مي»، تقول وهي تشير بيدها إلى المنازل الكثيرة في مراح عباس والتي تشكّل أكبر تجمع سكاني في وادي التركمان. نسال كميلة عن الفرق بين عيش المرأة في الوادي وبين عيشها في المدينة «بالمدينة العيشة أريح، وما في شقى قد عنّا، بس أنا مبسوفة لأنّه راسي مرتاح». وماذا يعني أن يكون رأسها مرتاحاً نسألها «كل شي بدي إياه بعمله، هالزلي

ما أن تنبلج شمس الصباح حتى تبدأ كميلة يومها. تحضّر فطوراً لصغير أبنائها ثم تحلب الماعز التي ستخرج بها إلى التلال والوديان «هيدي عيشتنا من أكثر من ثلاثين سنة». تعيش المرأة التي تُعرّف عن نفسها بهذه الجملة «أني كميلة مزّت عباس»، في مراح عباس على فم وادي التركمان منذ أن تزوّجت عباس «يعني يكن من شي أربعين سنة ما بعرف»، تقول وهي تحاول تذكّر تاريخ زواجها. أربعون عاماً ومع ثلاثة شبّان وابنة وعبّاس ولم تمكّن العائلة من الانتهاء من بناء منزل جديد من غرفتين ومطبخ وحمام عوضاً عن غرفتي التراب المتهاكتين ومن دون مرحاض



عن زوجها) ما بيناقرني، تاركني دير حياتي مثل ما بدي يعني فيكي تقولي عني مديرة»، وتضحك من قلبها. اليوم ومع وتيرة العودة إلى البناء في الجرود، تبدو الرغبة في العيش بعيداً عن ازدحام الهرمل عالية. فمنطقة السّوَح التي تقع ما بين وادي التركمان على الطريق من المدينة، ومرجحين تشهد طفرة في بناء البيوت التي يكاد يلامس عددها الخمسين بيتاً على الأقل وكلّها بُنيت في السنوات الست أو السبع الأخيرة، ولكنها تستعمل كبيوت صيفية للهروب من حرّ الصيف حيث مناخ الجرد معتدل إلى عليل حتى في عزّ تموز وآب، ولكن غياب مقومات العيش المرتبط بحضور الدولة والإغناء ما زال وحده المستعصي.



كميلة "مرة عباس" تحمل إحدى عنزاتها | تصوير حسن الساحلي

آل الحدشيتي الذين لم يعودوا بعد سعدى علّوه

«سلامتنا من سلامتكم ما تتركونا»

بعد أشهر من حادثة إطلاق النار فوق رأس مختار آل الحدشيتي في ساحة الهرمل، اجتمع الأخير مع أخوته يوسف وحنّا ومثلج وليشع والياس، وهم نزيّة منصور ليشع الحدشيتي جدّ العشيرة في فرعها الهرملي، وقرّروا مغادرة الوادي إلى حدشيت في بشري. «خافوا يحملوا بيت علّوه دم من وراهم»، كما يقول حفيده فايز حنّا الحدشيتي لـ«المفكرة»، وكان عمره ثلاثين عاماً في ١٩٧٦. «ما كان بدّهم يضلّوا بيت علّوه حارسينا، هيك خبّري بيبي»، يضيف ابن عمه بشارة يوسف الحدشيتي الذي حضر للمشاركة في الحديث، ولم يكن قد بلغ الثامنة من عمره يومها.

حاول آل علّوه ثني آل الحدشيتي عن قرارهم بلا جدوى. وفيما كانوا يضعون أثاث منازلهم وأولادهم في آليات البيك آب وفي السيارات استعداداً لمغادرة وادي الرّطل نهائياً، فوجئوا بتجمهر عدد كبير من عشيرة علّوه في منتصف الطريق «ما منقبل تتركونا وتفّلوا، سلامتكم من سلامتنا ونحن أهل ومنعيش سوا، وّلي بيصير عليكم بيصير علينا» قالوا لهم. تقدّم المختار جريس نحو الجمع وخاطبهم باسم عشيرته «منروح شوي ومنرجع بس تخلص الحرب، اسمحوا لنا نفلّ ونقلّكم بخاطركم»، وبعد أخذ

كانت الحرب اللبنانية في عزّ تأجج نارها الطائفية حين وجّه مجهول شتيمة دينية إلى مختار وادي الرّطل جريس منصور الحدشيتي في ساحة السبيل في الهرمل، ثم أتبعها بطلق ناري مرّ من فوق رأسه. يومها كان آل الحدشيتي، يسكنون وادي الرّطل، أحد أودية جرود الهرمل، وهم شركاء عشيرة علّوه بملكيتته. لم يهّن على آل علّوه أن يتعرّض المختار، جاره، لإهانة واعتداء مماثلين، فتسلّح رجال العشيرة وقصدوا ساحة المدينة بحثاً عن الفاعل. يقضي العرف العشائري الانتصار للجار وصونه، خصوصاً وأنّ شركاءهم في الوادي، عشيرة الحدشيتي، كانوا أقلية مارونية بين شيعة الهرمل وجردها.

تقول نظيرة الحدشيتي، ابنة المختار، إنّ شبّان علّوه صاروا يحرسون مدخل الوادي وخرج السنديان من الجهات كافة للتصدّي لأيّ شخص أو جهة تريد بآل الحدشيتي سوءاً. المفارقة أنّ آل علّوه «ما كانوا يخبرونا إنهم عم يحرسوا الوادي بالليل»، تقول نظيرة التي تروي الحادثة لـ«المفكرة» من منزلها في حدشيت، قضاء بشري، التي رحل إليها أبناء وأحفاد منصور ليشع الحدشيتي، زعيم آل الحدشيتي الذين سكنوا وادي الرّطل لغاية ١٩٧٦. بعد أن تنهي حديثها عن حراسة شبّان علّوه، تسترسل في الحديث عن طفّار من آل علّوه أووا إلى بيت أهلها (بيت المختار) لفترات طويلة وصلت إحداها إلى سنتين.

الوادي المهجور

163

يوجد على سجّلات وادي الرّطل ١٢٠٠ ناخب بينهم نحو ٤٢٠ مقترعاً من آل حدشيتي أدلى ٩٠ ناخباً منهم بأصواتهم في انتخابات ٢٠١٨ النيابية الأخيرة. وللأسف لم يبقَ في الوادي سوى ١٥ منزلاً لعشيرة علّوه مسكونة اليوم: «الحرمان هجر آل الحدشيتي وبيت علّوه كمان»، يؤكد مختار وادي الرطل أكرم علّوه.

وفعلاً يبدو وادي الرّطل اليوم شبه مهجور برغم جماله هو الذي يقع وسط درجتي سندان على سفحين غربي وشرقي مشكّلين الوادي الذي ينساب من أعالي الهرمل ولغاية منطقة البرغش الجردية التي ترتفع نحو ١٢٠٠ إلى ١٣٠٠ متر عن سطح البحر، فيما يقع الوادي على ارتفاع ٩٠٠ متر. كان أهالي الوادي من آل الحدشيتي يقضون صيفهم في البرغش حيث تسرح قطعانهم من الماعز، ويزرعون أراضيها «متلهم مثل هالناس»، وفق فايز، في إشارة إلى زراعة الحشيشة في السبعينيات وما قبلها قبل منعها في التسعينيات.

نسأل فايز حنّا الحدشيتي عن علاقته بوادي الرّطل بعد ٤٥ سنة عن النزوح عنه نهائياً. يبدأ الرجل بالحديث عن علاقته برفاق الطفولة والصبا «لن رجعنا ع حدشيت سمونا هون البقاعية» ونحن منفتخر بالتسمية كما يقول أولادي». يروي كيف ما زال آل علّوه يهاتفونهم عند موت أحد سكان الوادي «ونحن منروح نشاركهم أحزانهم

ورد، أذعن آل علّوه مكرهين لرغبة جيرانهم «ناظرينكم»، قالوا لهم وهم يلوّحون بأيديهم مودّعين. «بكينا نحن وإياهم»، يضيف فايز «كانت أعيادنا أعيادهم وأعيادهم أعيادنا، نفرح سوا ونحزن سوا»، يضيف.

ذكريات الحرمان ما قبل الحرب

قبل الحرب، كان الحرمان قد بدأ باستنزاف آل الحدشيتي كما سكان قضاء الهرمل كلّه: «المنطقة متروكة وما كتنا نعرف الدولة»، يقول فايز الحدشيتي، ليؤكد أنّ عدداً كبيراً من شبّان عائلته، وحتى عائلات بأكملها كانت قد نزحت إلى بيروت وبعض المناطق الأخرى سعياً وراء العلم والعمل: «ما كان عنّا مّي حتّى للشرب بوادي الرّطل»، كما أنّ الكهرباء لم تصل إلى الوادي إلّا في ١٩٧١، «يعني قبل ما نفلّ بخمس سنين».

قبلها، كان سكّان الوادي يعيشون على ضوء القناديل: «كتنا نسميه الكاز»، وهو القنديل الذي يضاء بـ«زيت الكاز». كانوا يعيشون مع بيت علّوه على تربية المواشي والزراعات البعلية، يجمعون مياه أمطار الشتاء وثلوجه في آبار التجميع «ما في ينابيع بالوادي والدولة ما حفرت لنا بير مّي حتى لنشرب». تقول نظيرة إنّ مياه آبار التجميع كانت «صافية مثل دموع العين»، فيضحك بشارة الحدشيتي ويقول إنّ جمال أصوات آل الحدشيتي سببها تلك المياه العذبة والصافية «عنّا كتير أصواتهم حلوة يمكن من مية البيارة».

وهنّ بيجوا ع عزواتنا». أمّا في حال قصد الهرمل
لاستخراج إخراج قيد، فلا يمكنه العودة إلّا بعد
ثلاثة أيام «أوقات إذا مستعجل ما بخليّ حدا
من رفاقي يعرف، ما بيخلّوني فل»، يقول الرجل
فيما يسبقه دمه «بحنّ كثير لحياتنا بالوادي»
يختم بصوته المتهدّج.

164





بيوت متروكة في وادي الرطل | تصوير حسن الساطي

جرد عشيرة ناصرالدين

166

الشجرة تُبقي الناس والحرمان يهجرهم سعدى علّوه

أسعد ناصرالدين لعند رئيس مجلس النّوّاب صبري حمادة ليوظّفني». يومها قال الحاج للرئيس «بدي توظّف لنا هالشاب». «صبري بيك» ردّ بسؤال «بيعرف يقرأ ويكتب». وعندما جاءه الجواب بالنفي «لأني أمي» يقول حسين، أجاب حمادة «شو بدي شغله؟ حتى حاجب لازم ع القليلة يعرف يكتب اسمه»، فعاد إلى بريصا خائباً «حتى بالواسطة ما طلع لي وظيفة».

ومن ٦٤ عاماً من العيش في بريصا يحدّد حسين علاقة الدولة بأولادها «الأيتام» كما يستيهم: «نحن ما عنّا لا أم ولا أب، ما حدا يقليّ الدولة أمنا». كان يقطع السنديان ويعمل مشاحر للفحم، ويرعى المواشي، ويزرع بعض الحمص واللوز الذي ورثه عن أبيه، ويربّي بعض الدجاج البلدي «وبعدنا محلنا، هيدا الشغل ما في غيره لنعيش». ولد حسين مصاباً بشلل الأطفال «عامل ثلاث عمليات بإجريي»، واليوم يجرّ قدميه بالقوّة «هيك قضيت هالحياة حتى ربيّت بناتي، وما في شي تغير»، إلا إصابته بمرض السكرى «ما بقى بقدر إسرح ورا الطرش ولا فيبي حطب». فلم يبق له سوى بعض أشجار اللوز وحقل الحمص «بيشتروا منّا كيلوغرام الحمص بتلات آلاف وبيبيعوه ب١٥ ألف وهلا عم يخبروني إنّه صار بعشرين ألف». أمّا اللوز الفريك (الأخضر) فيشتره التجار ب٧٥٠ ليرة إلى ألف ليرة من أرضه ويبيع بعشرة آلاف

يضرب حسين محمد حيدر ناصرالدين عصاه في الأرض غاضباً، يلتفت يمينه ويسرة في أرجاء قريته بريصا ليلعن كلّ من توالى على تمثيل منطقته منذ الإستقلال ولغاية اليوم: «لولاهم ما وصلنا لهون، قاتلني الزهق قبل الفقر، هجرنا العالم وبقينا بيتين تلاتة»، يقول الرجل المولود في ١٩٤٧ ويصف نفسه بأنّه «كبير الشباب بالوادي».

تتوسّط بريصا وادي عشيرة ناصرالدين، المعروف بوادي الشربين بوابتهم إلى الهرمل من جردهم العالي في مرجحين، وتحديداً في عين الجامع وصولاً إلى تماسهم الجغرافي مع عشيرة علّوه في سفح الحمى، وحدودهم مع آل علّام في الغوار. ويتركّز الوادي في بلدة الشربين التي أخذ اسمها، وتشكّل ثقلهم الانتخابي بنحو ٣٠٠٠ ناخب، بينما نقل نحو ١٣٠٠ مقترع من بينهم، نفوسهم إلى الهرمل لدى نزوحهم إليها، إضافة إلى ٤٥٠ ناخباً في حوش السيّد علي الحدودية مع سوريا، كما يؤكّد رئيس بلدية الشربين علي زين ناصرالدين لـ«المفكرة».

لا تأتي نقمة حسين على نوّاب المنطقة ومن ورائهم الدولة من فراغ «حتى مي ما عنّا بيوتنا، نحن مادّين نباريش من النبع لنشرب ونغسل». وكابن ناصرالدين ولد في بريصا ولم يتركها إلا لمرض أو محاولة تدبير واسطة ليجد عملاً «كنت بالعشرين من عمري. أخذني الحاج

ويختلف أبناء العشيرة في تقدير الفائدة التي حصلوا عليها من جرّاء علاقتهم بحركة أمل: فمنهم من يقدرّ بعض «البحبوحة» التي نعموا بها جرّاء قروض الإسكان والتمميم الكثيرة التي حصلوا عليها في عهد وزير الإسكان والتمميم الكثيرة التي حصلوا على حركة أمل محمود أبو حمدان، ومعها بعض المشاريع التي أثمرت في استصلاح أراضيهم وزراعتها بأشجار اللوز والكرز بالدرجة الأولى ومن ثمّ المشمش. في المقابل، يشير البعض الآخر إلى أنّ الوظائف التي جاءتهم من بوابة الحركة لم تتجاوز «الحاجب هنا أو هناك أو وظيفة متواضعة، باستثناء تعيين رئيس مجلس إدارة مستشفى الهرمل الحكومي الدكتور سيون ناصرالدين بتوافق بين الحزب والحركة، وكذلك أحد الضباط في الجيش اللبناني عبر بوابة اللواء غازي كنعان، وساهم يومها (كنعان) في تعيين ثلاثة ضباط من ثلاث عشائر بينها علّوه وناصرالدين.

آخرون، ومنهم محمود ناصرالدين، يرون أنّ هناك «سنتين» اعتمد عليهما آل ناصرالدين في صراعهم مع الحياة: «سهل المسطاح بين الهرمل والقصر، وتمكّن منه جدودهم لدى نزوحهم من الجرد قبل نحو ٦٠ عاماً ما يقارب ٥٠٪ من مساحته البالغة ١٣٠ جوز، والجوز يوازي ٢٥٠ دونماً من الأراضي، والشغيلة التعيية من أهله وهؤلاء نشطوا في تحويل وديان الشربين إلى جنّات من الأشجار المثمرة». وهناك أيضاً مصدر الدخل الذي يأتي ممّا يسمونه التجارة الحدودية، أي التهريب، ويشغل به عدد لا بأس به من أبناء الحدود من العشيرة. ويرى رئيس بلدية الشربين علي زين ناصرالدين أنّ كلّ هذه

وبعزّ موسمه بـ٢٠ ألف، يعني تعبنا بيروح للتجار مش إلنا».

هذا الواقع دفع بأبناء بريصا إلى مغادرتها «صاروا يفلّوا الواحد ورا الثاني ع زحلة وع بيروت ليشتغلوا». مع رحيل معظم العائلات سعياً وراء لقمة العيش، تذرّعت الدولة بقلّة السكّان وأقفلت المدرسة: «من الأساس كان فيها أستاذ واحد ويحطّوا هالولد مع بعضهم، يعني علم ما في»، ولذا هجر البعض بريصا لتعليم أولاده أيضاً.

مع الأزمة والانهييار الاقتصادي، قدّم حسين طلباً للحصول على مساعدة الـ٤٠ ألف ليرة التي أقرّتها الدولة بداية كورونا «مع إنّه معي بطاقة معوّق ما عطوني، قال ما بيطلع لي»، يعتب على نفسه لأنّه لم يتدبّر واسطة «كانوا يكن حطوني بلائحة الفقرا لو حكي فيي حدا من المسؤولين».

منافع السياسة أم تعب المزارعين

حال حسين ومن يعانون مثله في الجرد يناقض الانطباع السائد عن منافع طالت عشيرة ناصرالدين نتيجة علاقتها التاريخية مع حركة أمل وتطوّر علاقتها حديثاً مع حزب الله. وكان الإمام موسى الصدر قد اختار البوابة الناصردينية عندما قرّر التوجّه نحو العشائر في جرد الهرمل، واستكمل الرئيس نبيه بزّي النهج نفسه.

بلدي كرمزية لوجود بلدية حتى يبقى الناس بضيعتهم، ولنشجّعهم على العودة». ورغم أنّ الشربين لا تبعد عن الهرمل سوى ٦ كيلومترات، إلا أنّ معظم أهلها «غادروها بسبب الإهمال، إمّا لتعليم أبنائهم وإما للبحث عن عمل يؤمن العيش الكريم». أقرّت الدولة إنشاء مدرسة رسمية في الشربين في أوائل الستينيات «وتساعد الأهالي وبنوا غرفتين وسلّموهما للدولة، واليوم تساعد البلدية في تأمين مستلزمات المدرسة وفيها نحو ٨٠ تلميذاً من الابتدائي إلى المتوسط - اليريفيه». وساهم إقفال مدرستي زغرين - الفوقا والتحتا ومزرعة سجد في الإقبال على مدرسة الشربين، كون المسافة بين هذه القرى

العوامل، وطبعاً زراعة الحشيشة التي نشطت في مرجحين ومنها في أراضي العشيرة، أدّت إلى تعليم عدد لا بأس به من أبناء ناصرالدين «ولذا لدينا عدد كبير من الأطباء والمهندسين والخريجين». واتّجه معظم هؤلاء في دراستهم الجامعية إلى بلدان الاتحاد السوفياتي سابقاً «كونها أقلّ كلفة من أوروبا عليهم، بعدما لم يعد هناك منح تعليمية كما أيام الأحزاب التقدمية».

استُحدثت بلدية الشربين في العام ٢٠١٣ كبلدية «فقيرة خالية من مداخل الجباية والموارد». «ولذا نتشارك بعمل تنوي مع الأمم المتحدة والجمعيات، وتمكّننا من تشييد بناء



صورة من أعلى الجبل لقرية الشربين | تصوير حسن الساحلي

ويتابع رئيس البلدية: «في كثير ناس رجعوا بسبب الظروف الاقتصادية وإقبال الأشغال»، ويبلغ عدد هؤلاء، وفق قوله، نحو ١٠٠٠ شخص «يكنهم العيش من أراضيهم إذا ساعدتهم الدولة واستصلحوها، بقاؤنا بأرضنا وشغلنا انتصار، لكن إذا تركنا أرضنا منتهزم وما منتصر».

وادي زغرين

يرسم قاسم محمد الحاج علي ناصرالدين حدود وادي زغرين الذي ينتشر فيه عدد قليل من عشيرة ناصرالدين إلى جانب آل الحاج حسين وعائلة سجد «وبيتين ثلاثة لآل علوه»، من زغرين التحتا على بعد نحو ٥ كيلومترات من الهرمل، إلى مزرعة سجد والبعل صعوذاً نحو المحيصة وراس العقبة والتفاحة وصولاً إلى مرجحين «كان فيها ناس كثير بس هلاً نزلوا ع المدن»، يقول.

تعلم قاسم في مدرسة زغرين التحتا حيث ما زال يسكن لغاية اليوم «سكّرت مدرستنا من سنتين لأنّ الدولة أهملتها ولم تدعمها». يبلغ قاسم من العمر ٥٠ عاماً «ع أيامي كانوا صاروا الأساتذة من الهرمل، قبل كانوا من خارج القضاء». ومع ذلك، كان العلم في مدرسة زغرين يقتصر على اللغتين العربية والفرنسية والحساب «ما تعلمت قواعد فرنسية لغاية الصف الخامس ابتدائي، قبل ما بعرف شو هو

وبين الشربين أقصر من المسافة إلى الهرمل. ويسأل ناصرالدين: «لماذا على أهالي هذه القرى أن يدفعوا خمسين ألف ليرة شهرياً للأوتوكار حتى ينقل أبناءهم إلى خارج البلدة؟ وطبعاً في ناس ما بتبعت أولادها بسبب الكلفة». يقول رئيس بلدية الشربين إنّ الدولة أعطت الجرود والعشائر أيام الشهادية «لكنّه عطاء من دون مراقبة وحرص على كيفية صرف المال العام، فعّم الفساد والزيائية». من هذه المشاريع، جرّ المياه من مرجحين إلى الشربين بعدما كان الأهالي يستخدمون آبار التجميع والصحاريح: «يجي بعض المهندسين وما يراقبوا بشكل صحيح ومن ٢٥ سنة واقفة الشبكة». وبقيت الشربين بلا ماء إلى ما بعد استحداث بلديتها «رجعنا دقينا بير بالشربين عبر إحدى الجمعيات الفرنسية، ولغاية اليوم لم تستلمه الدولة» كي تثبت مضخة وتمدّ شبكة لنقل المياه إلى المنازل.

يعيش سكان الشربين من بعض الزراعات من خضار وأشجار مثمرة «العسكر معدودين ع الأصابع وبي خاله عنتر بيفوت بالدرك»، يقول رئيس البلدية «وعنّا عدد قليل من الأساتذة، هناك أستاذين مثبّتين بالمدرسة وعشرة متعاقدين».

لا يوجد في كلّ وادي الشربين ومعه وادي زغرين شبكة صرف صحي. ويضمّ وادي زغرين كلّاً من زغرين التحتا ومزرعة سجد وزغرين الفوقا المعروفة بالبعل «السنة الماضية رممت الدولة شبكة المياه ولكن الشركة المتعهدة لم تستكملها لأنّ المال لم يكف».

زغرين، المدرسة التي درس فيها «حطّيت كلّ جهدي لعلم هالتلاميذ، قد ما كنت شوف استهتار بحقهم». لم يتكّن قاسم من إكمال تعليمه «ما قدر أبي بيعتني ع الجامعة ع بيروت»، ولذا حرص على تعليم أبنائه «عندي تنين كانوا عم يتخصّصوا طب بأوكرانيا، هلاً رجعو من ورا الدولار». يعمل قاسم كمدّرس متقاعد من أوائل التسعينيات «وبعد ما ثبتوني»، ويشغل بالأرض في الوادي وفي مرجحين ليتكّن من إعالة أسرته «عم حاول ما إجرهم مثل ما انحرمت من العلم».

ألفا ليرة بدل قطاف "١٠ كيلو لوز"

مع إقفال مدرسة البعول (زغرين الفوقا)، لم تتكّن أفراح نصري الحاج حسين، ابنة البلدة، من الوصول إلى صف الخامس ابتدائي. وكى تؤمّن مصروفها وتساعد عائلتها، تعمل أفراح في مواسم القطاف «باللوز والزيتون، وفي متلي بنات كثير». تتقاضى ألفي ليرة لبنانية عن كلّ سطل لوز تقطفه، «وزنه شي عشرة كيلوغرام»، وقد تنجح بقطف ١٠ إلى ١٥ سطلاً في اليوم. ولكنّ قطاف اللوز على تعبها يبقى أسهل من الزيتون «باخذ ٥ آلاف ع كل صندوقة ١٥ كيلو». مع القطاف تعمل أفراح في أراضي والدها «أبي صار كبير ولازم ساعده»، وتخبز على الصاج لأنّ أمها «مريضة»، كما تقوم بأعمال المنزل كإفحة «يعني بشتغل من الفجر للنجر». كانت أفراح تحبّ أن تدرس التمريض «كنت كثير إحلم

ل Grammaire». وما أنّ مدرسة زغرين ابتدائية، فقد أرسل قاسم لتابعة الدراسة التكميلية في مدرسة الشربين «وَدَعوني عند ناس أصحاب أهلي وقعدت عندهم با١٩٨١-١٩٨٢ سنتين، لأنّه ما في سيارات تاخدي وتجيبي». وفي الصّفين الثامن والبريفيه، صار قاسم يذهب سيراً على قدميه إلى الشربين لمسافة تصل إلى نحو ٣ كيلومترات في الجبل «وتحت الثلج شتاء نروح أنا وأخي مالك». يقول قاسم إنّ تحصيل العلم هنا مسألة تتطلّب جهوداً خارقة «فقد كنّا نطعمي الأبقار والماعز قبل الذهاب إلى المدرسة ونعود بعد الظهر لنخرج بهم إلى المرعى». وللدلالة على تدنيّ مستوى مدارس الأودية، وجد قاسم أنّ المنهاج صعب عليه في ثانوية الهرمل عندما انتقل إليها «ما تخرّج تلاميذ كثير من مدرسة زغرين من دفعتي، فقط أنا وأخي وتلميذ من بيت الحاج حسين قصد المهنيّة قبلنا»، وكذلك الأمر في مدرسة الشربين «وقتها من الشربين بالبريفيه راح ثلاث تلاميذ فقط ع ثانوية الهرمل من أصل ١٤ تلميذ، وهذا يدلّ على نسب تسرب عالية جداً».

عندما أنهى تعليمه الثانوي وقد صار من «الشطّار»، قصد والده النائب الحالي ألبير منصور «ليساعدني للدخول إلى المدرسة الحربية، كنت بدي إعمل ضابط». قال منصور لوالده يومها «حتى ما إكذب عليك، إذا زمطنا من الرئيس برّي مناخده ع الضباط»، ولم «يزمط» قاسم، فبدأ يعمل كأستاذ متعاقد في مدرسة

المياوم. وهو يتقاضى كما حسين ٣٠ ألف ليرة يومياً مقابل عمل ثماني ساعات «هلاً بيطلعو شي دولارين ونص، هيدي أسعار المنطقة».

الحرمان وفق محمد لا يقتصر على أوضاع الشبان والشابات «بكل وادي زغرين والشربين ما في مستوصف أو عيادة حكيم، والناس هون لولا اللوزة والكرزة بتوت من الجوع».

على الطريق من بريصا نحو الهرمل، كان المختار السابق حسين ناصرالدين يسير باتجاه المدينة. نتوقف بالقرب منه، وكان الوقت عشية عيد الأضحى ٢٠٢٠، إلى أين تذهب يا مختار؟ نسأله، ليجيب «رايح ع الهرمل لشوف أمتى العيد حتى خبّر أهل الضيعة». ما زال المختار الثاني، وبرغم أنّ الأهالي انتخبوا غيره في ٢٠١٦، يقوم بما سبق له أن يفعله «طول عمري بجي ع القاءقامية بالهرمل، بيخبروني أمتى العيد وبرجع ع الضيعة بخبر الناس لتعيّد»، يقول لـ«المفكرة» وهو يتابع طريقه الصعبة والطويلة.

إلبس الروب الأبيض وكون موظفة وعندي دوام ومعاش»، لكنّ الأحلام على ما تقول «ليست لأبناء المناطق الفقيرة، نحن مكتوب لنا الشقى بس».

والشقاء مكتوب فعلاً للشباب حسين الحاج حسين «بشتغل مياوم بكل شي مقابل ٣٠ ألف ليرة في اليوم». يعمل حسين مع إحدى البلديات يوماً في الأسبوع في لمّ نفايات الطرقات «بلمّ الزباله وبخطها بالتراكتور»، ثم ينتظر أن يجد عملاً في الزراعة «بحوّش، بنكش، بزرع، بشتّل، بعمل كل شي». حسين أيضاً لم يتمكّن من متابعة تحصيله العلمي «أبي ما كان معه يبعثني برّات الضيعة». تطوّع عنصراً في الجيش اللبناني و«طار من الفرحة» إذ صار لديه راتب شهري يصل إلى ٩٠٠ ألف ليرة «بس رجعوا طلّعون من الجيش لأني مرضت».

لدى حسين خطيبة اليوم ويخطط للزواج في الأشهر المقبلة «ما معي عرّ بيت هلاً، رح أسكن بغرفة مع أهلي»، برغم أنّ بيتهم يقتصر على غرفتين ومطبخ ومرحاض. حال محمد، ابن الوادي، كحال حسين «بس أنا أفضل بشوي»، كما يقول. والأفضلية هنا تأتي من بنائه مطبخاً ومرحاضاً مع الغرفة التي منحه إياها عائلته «عطوني غرفة وأنا أضفت لها مطبخ وحمام، ووسّعت المطبخ حتى إعمله غرفة قعدة». لا يتقن محمد أيضاً أي مهنة «بشتغل مياوم» وهو قرّر ألا يعمل في التهريب ولا في المخدرات «يعني ما في خيار غير الفاعل»، أي العمل





مختار بريصا السابق في طريقه للسؤال عن موعد العيد | تصوير حسن الساحلي

جرد عشيرة جعفر

174

حين يُبقي التهريب المواطنين في أرضهم سعدى علّوه

فيها «والباقي تعاقد»، وهو سيحال إلى التقاعد في ٢٠٢١-٢٠٢٢ ما يعرف بـ «ما يعرف بـ يسكروا المدرسة لأنهم بدهم أستاذ متفرغ ليعينوه مدير».

يمتدّ جرد عشيرة جعفر المعروف بوادي فيسان، من مراح العين في الجرد الأعلى، فوق فيسان، من حدود قلعة عروبة غرباً على الحد مع فنيديق في عكار، ومن كرم شباط على حدود عكار العتيقة، مروراً بالنعناعة وجورة النجاسة ومصاطب الجوز والسويسة ومراح الزعرور، ثم نزولاً نحو الأودية الوسطى في الحريقة والميدان والزكبة والهوشرية وقلد السبع وحدودها وادي العرايس ثم جرماش في سوريا، وصولاً إلى سهلات المي. مع تمّدهم إلى السهل على الحدود الشرقية الشمالية مع سوريا، صار الجعافرة يدرجون بلدة القصر من ضمن مناطق انتشارهم. يحدهم في الأعلى الشمالي جبل أكروم من ناحية فيسان ورأس الحرف، فيما يصلون القببات من البستان والمخزن.

يتقاسم آل جعفر هذا الجرد، وهو من أوسع جرود العشائر في السلسلة الغربية في البقاع الشمالي، مع آل الرشعيني الذين أتوا إلى المنطقة في ١٧٠٠، أي قبلهم بنحو ٢٠ عاماً، كما يؤكد أستاذ التعليم الثانوي سهيل الرشعيني لـ «الفكرة». وكونهم، أي الرشعيني، أقلّ عدداً

ينظر خالد جعفر، ابن وادي فيسان، وأحد وجهاء العشيرة، إلى المصباح الكهربائي في سقف داره ويقول: «علاقتنا بالدولة مقتصرة ع الكهرباء، برغم التقنين. بس تروح بتنقطع أي علاقة لنا بالدولة».

يضيف مدير مدرسة جوار الحشيش، في جرد آل جعفر، علي مهدي جعفر، بعداً آخر لهذه العلاقة: «ما تبقى من مدارس رسمية في جردنا، هو استمرار لعلاقتنا بالدولة أيضاً». مدارس لا تشبهها أي من مدارس لبنان «نحن مميّزون»، يضيف ساخرًا، لكن التميّز سلبي «ما في مدرسة بكل لبنان بتدمج صفين بصف واحد. يعني تاني وتالت ابتدائي بغرفة وحدة، رابع وخامس بالصف ذاته، والرّوضات أولى وتانية وأول ابتدائي بغرفة وحدة كمان». هذه الحال تحسّنت عمّا كانت عليه قبل ١٩٩٤ تاريخ تشييد الدولة مبنى للمدرسة «بالأول كان الأهالي مقدّمين غرف وكانوا كلّ الصفوف بغرفة وحدة». وبرغم علل دمج التلامذة واقتصار حصّتهم التعليمية على ثلث ساعة لكلّ صف، فإنّ تلامذة جوار الحشيش ينجحون بنسبة ١٠٠٪ في الشهادة الرسمية المتوسطة «والناس باقية بالضيعة لأنّه في مدرسة»، وفق علي مهدي جعفر. المدير نفسه قلق على مصير المدرسة كونه الأستاذ الوحيد المتفرغ



فيسان | تصوير حسن الساحلي

ولا يُحسبون على العشائر، نجد انتشارهم محصوراً في الحريقة وراس الحرف. وكان للجعافرة شركاء آخرون هم آل خير الدين وآل عبيد مّمن هجّرتهم المشاكل. فقد رحل آل خير الدين بعد وقوع إشكال ذي طابع اجتماعي مع الجعافرة، فيما تهجّر آل عبيد بعد معركة مع عشيرة ناصر الدين وسقوط قتلى في صفوف الأخيرة. وبرغم عقد مصالحة بينهما، إلا أنّ العبيديين فضّلوا الرحيل نهائياً تجنّباً لأيّ ثأر، فباعوا أراضيهم وكان تمركزهم الأساسي في قنafd وأعاليفها.

مثلث الاسترزاق

مصالحته المرتبطة بالتجارة، فصار طويل البال أكثر من غيره، ومشكله بعيداً.

وللجعافرة وجردهم ميزة جميلة تتمثل باستمرار عيشهم في الجرد الوسطى صيفاً شتاءً. ووسطى هنا لا تقل أحياناً عن ارتفاع ١٤٠٠ متر عن سطح البحر، كجوار الحشيش مثلاً التي تستقطب مدرستها العديد من أبناء القرى من حولها وصولاً إلى سهلات المي التي تبعد عنها ١٧ كيلومتراً، والحميري التي تقع على الارتفاع نفسه، كما يؤكّد مختارها حسن جعفر لـ«المفكرة». ولا يترك الجعافرة جردهم العالي شتاءً إلا بسبب الصقيع والثلوج التي تعيق حركتهم وكي يتزوّدوا بالحاجيات.

الأخوة الخمسة

أتى آل جعفر جرود الهرمل، كما «أولاد عمومتهم من العشائر من جبيل في جبل لبنان»، كما يستمي نافذ جعفر، عشائر علوه وناصر الدين وندش وزعيتر. ووصل خمسة أخوة مع عائلاتهم من الجعافرة من جبيل إلى دار الواسعة في بعلبك بداية. «بقي واحد من بينهم واسمه جعفر في دار الواسعة، فيما قصد بقية أخوته قاسم وعلي موسى وأحمد وحمود الحاج جرود الهرمل»، وفق الأستاذ الثانوي علي كاظم جعفر. وتوزّع هؤلاء على «جباب» (وهي فروع من العشيرة وتقسماتها) وصاروا «جبّ قاسم وجبّ علي موسى وجبّ الحاج وجبّ أحمد». ونظراً لطبيعة

هذا المثلث الحدودي مع عكار من أربع جهات (قلعة عروبة والقببات وعكار العتيقة وجبل أكروم)، ومع سوريا من قلد السبع والقصر وإيش على حد بلوزة وحاوييك السوريتين، ومن القصر نحو الهرمل ثمّ القاع، منح الجعافرة الذين يتجاورون مع عشيرة ناصر الدين في حدود الأودية، آفاقاً متنوّعة للاسترزاق الاقتصادي، تفتقد عشائر أخرى وخصوصاً علوه وندش (حيث تفتح أراضي آل ناصر الدين على الحدود السورية في الحوش والقصر). فقد حماهم هذا المثلث من النزوح نحو أحزمة البؤس والمدن البعيدة، ورماهم في حضان التجارة على أنواعها، وأبعدهم بنسبة محدودة عن مشاكل العشائر الشائعة والمستمرة. التجارة بشقيها الشرعي - بين الشمال والبقاع حيث لعبت عشيرة جعفر بحكم موقعها بين المحافظتين صلة الوصل لتبادل السلع - وغير الشرعي أي التهريب من سوريا وإليها منذ الثمانينيات لغاية اليوم. وفرضت هذه التجارة على جعافرة الشمال (التميزهم عن أولاد عمومتهم في دار الواسعة والشروانة في قضاء بعلبك) سلوكيات الأمر الواقع ومرونته. فالأعمال هنا ليست بالنيّات، بقدر ما هي تفاعل و«أخذ وعطاء»، كما يقول ناصر جعفر، أحد وجهاء العشيرة. «لذا لم يُعرف عن جعافرة الحدود السوريّة ومع عكار انخراط كبير في مشاكل عشائر المنطقة». يقول الرجل إن «مشكل ابن جعفر مش براس منخاره»، كما بعض أبناء العشائر «وهذا طبعٌ عودته عليه

لم تمنح الجعافرة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية كون كلفة الاستصلاح كبيرة من جهة، ولأن طبيعة الأرض صخرية تصلح للرعي أكثر منها للزراعة. وباستثناء زراعة الحشيشة التي درجت في المنطقة منذ الثلاثينيات، كان المزارع النشط بين آل جعفر من يستطيع تأمين احتياجات منزله من الخضار، وعليه، لم نجد إنتاجاً زراعياً تجارياً عندهم إلا لمن تملكوا أراضٍ فسيحة في السهل، أو من يمتلكون حقولاً في الداخل السوري حيث يعيش جزء من العشيرة في وادي العرايس وجرماش السورية على الحدّ مع قلد السبع اللبنانية.

في ظلّ هذه المعطيات، شكّل الرعي وتربية المواشي أحد المداخل الرئيسية، وخصوصاً تربية قطعان الماعز الذي يتعايش بطبيعته مع المراعي الوعرة على عكس الأغنام والأبقار، إضافة إلى صناعة الفحم من أحراج السنديان. وعليه، ما زالت مظاهر الحياة البدائية والحرمان فجّة تبين حجم إهمال المنطقة الجردية إلى درجة تستغرب معها قدرة الناس على تحمّل ظروفها، وخصوصاً في منطقة راس الحرف والنعناعة والحميرة وغيرها في الجرد العالي من ١٤٠٠ متر وما فوق.

يعيشهم من المواشي والزراعة والفحم «فتّشوا عن الغابات والأحراج وعاشوا فيها».

يصل عدد ناخبهم اليوم، وفق نافذ جعفر إلى نحو ٥٦٠٠ ناخب، و«يُعَدّ آل جعفر مع آل زعيتر أكبر العشائر عدداً». والأهم، بالنسبة لآل جعفر تركّزهم في منطقة واحدة تناسب عامودية من قلعة عروبة على ارتفاع ١٨٠٠ متر وصولاً إلى القصر في السهل، وعدم تشتّتهم على مناطق لبنانية عدّة، «إذ لا تتجاوز نسبة نزوح جعافرة جرد الهرمل إلى خارج المنطقة ١٠٪».

فقر ونزوح متأخّر

من ساحة القصر صعوداً نحو سهلات المي التي قصدها الجعافرة طلباً للعلم كونها أقرب إلى الهرمل التي يرسلون أبناءهم إلى مدارسها، تبدأ طريق آل جعفر عبر الانعطاف نحو الطريق الدولية التي تربط البقاع بالقبيّات في عكار. يزدان الجرد بالاخضرار، إذ يعجّ بأنواع الأشجار الحرجية كافة وبعضها معرّ، خصوصاً في كرم شباط التي جرت مساعٍ كبيرة ولم تزل لإعلانها محميّة طبيعية نظراً لغناها الكبير باللّزاب والأرز والشوح والمّلول وكذلك السنديان في الجزء المنخفض منها.

هذا الاخضرار في الوادي الجميل يكشف عن جرد وعر تتخلّله بعض الأودية، ومنها الوادي الفارغ، وإن كان في مجمله يسمّى بوادي فيسان. وعورة

آل الرشعيني جيران الرضا

يتحدّث مهدي الرشعيني الذي يقضي الشتاء في الحريقة والصيف في مقلب (خلف) راس الحرف، عن الحياة الصعبة وتدني المدخول من زراعة القمح والكرسنة (نوع من علف المواشي) والعدس «ما يبطّلوا كلفة زراعتهم وحصادهم ودراستهم» (أي فصل الحبوب عن التبن والقش). يصف الرشعيني الحياة في مناطق الرعيان بتلك التي كانت سائدة في العصر الحجري «حتّى طرقات ما في، وما عنّا إلا نبع مي بعيد، منسقي منه الطرش» (المواشي). ويؤكّد أنّه نظراً إلى القرب من سوريا، كان سكان الجرد يستعينون بها لتأمين احتياجاتهم بسعر مقبول «كنا نشترى ربطة الخبز بـ٥٠ ليرة لبناني، ووزنها كيلوغرامين، يعني قد الربطة اللبنانية ع مرتين وزيادة ٢٠٠ غرام». وبينما يتحدّث مهدي، تصل شقيقته نوال ومعها ابنتها المراهقة وقد أتتا به حمل «ماء على ظهر الدابة. تبدأ نوال بالشكوى «صوّروا للعالم حياتنا ليعرفوا إنّه في ناس بلبنان بعدها بتزق (تنقل) المي ع ظهر الدبة بالقرن ٢١». يبعد نبع الماء عن خيمة نوال نحو كيلومترين «وبدنا ع نقلات مي باليوم، للشرب والجلي والغسيل والطبخ». أحياناً تحمل نوال صرة الملابس المتسخة على رأسها وتقصد النبع لغسلها هناك «أحسن ما زق مي لحدّ الخيمة، بغسلهم وبعضهم ويبيجيبهم إنشهرهم هون وبجيب معي نقلة مي للبيت».

تقول ابنة نوال، ماجدة (١٤ عاماً) «بساعد أمي، بفلش النكوب (براز الماعز أو الغنم يستعمل

سماداً في الزراعة) بأرض صيرة الماعز وبخضّ الحليب لشيل سمّة بلدية وبروح ع العين بجيب مي ع الدبة». صارت ماجدة في صف الثاني متوسط في مدرسة الحريقة الرسمية «ببقى بالجرد لتشرين وبعدين بروح ع المدرسة». تحلم ماجدة أن يتكّن أهلها من إرسالها إلى الهرمل «بحبّ إتعلّم كوافيرة، وما في صفوف بالحريقة إلا للبريفيه بس أنا مش حابة ضلّ هون، بدي فلّ، بدي إتعلّم، بدي حياة أحسن».

كان أبو سهيل الرشعيني من الميسورين في بيئته حيث كان يملك نحو ٥٠٠ رأس ماعز، «من ستين سنة كان أبي من أوائل الذين بنوا بيوتاً من الباطون» يقول الأستاذ سهيل الرشعيني «ما كان متعلّم، بس رجع تعلّم الكتابة». كان أبو سهيل يحبّ العلم. ولذا استضاف في منزله القديم مدرسة الحريقة واستقبل أستاذ المدرسة في بيته. لاحقاً أرسل ابنه سهيل إلى الهرمل وأسكنه لدى صديقه أبو عبدالله الجوهري «وبعتو معي دجاج بلدي ومونة من برغل وحمص وأجبان وقمح للخبز». بعدها بعام، نزل أخواله إلى الهرمل للدراسة فأرسل والده شقيقته لتهتمّ به، و«انتقلت للعيش معهم في المنزل نفسه». يتذكّر الأستاذ سهيل بدايات النزوح الرشعيني نحو بيروت «بالسبعينات صاروا يروحوا شاب ورا الثاني يشتغلوا ببيروت بالفاعل وياخدوا ٧ ليرات باليوم، ويشتغلوا ساعات إضافية فيطلّوا ١٠ ليرات يعني ما بين ٢٥ إلى ٣٠ ليرة بالشهر». كان هذا المبلغ كبيراً بالنسبة لأولاد الجرد «كان معاش الأستاذ ١٥٠ ليرة».

جعفر الذي رزق بابنة تعاني من الصفيرة (اليرقان) وبما أنه لا يوجد غرفة عناية بالأطفال وحاضنة خاصة بالأطفال، أصيبت الفتاة بتأخر ذهني.

«أخي مات ع الطريق بعدما أصيب بنوبة قلبية وما لحقناه ع زحلة»، يقول البائع المتجول عارف محمود جعفر لـ«المفكرة» «ومتلته كتار» يضيف. مرّت سنوات صعبة طويلة على السّيني عارف جعفر «رَبَّيت أربع بنات لخّصوا جامعات». عمل سائق حافلة في بيروت «قلت ما بدّي إشتغل بالتهريب أو بالحشيشة»، ولكنّه لم يتكّن من إرسال بناته إلى مدارس العاصمة «كانت مكلفة عليي». ولذا عاد إلى الجرد بعد ٣ سنوات «وحطّيتهن بالمدسة الرسمية»، وبدأ العمل كبائع متجول يبيع السلع لمحلّات المواد الغذائية، «وفتحت محل بتقعد فيه مرتي». من مشتريات الدكاكين الجردية يقيس وضع الناس «المهربين والتجار وضعهم منيح، بس في كتير ناس فقيرة». حتى أصحاب الدكاكين لا يشترون منه الكثير «لأنّه ما عندهم بيع إلا للأساسيات من رز وسكر وشاي وحبوب» حتى علبة الحمص في ناس مش قادرة تشتريها»، يقول.

أثناء التجول في جرد آل جعفر نجد في كلّ بلدة تقريباً مسجداً، فقد وصلت المساجد قبل الإنماء والمستوصفات والماء: «لو بيفتحو مستوصف مع كلّ جامع، كانوا بيخدموا الناس أكثر»، يقول أحد شبان العائلة الذي يرى أن علاقة الجعافرة بالدين كانت بـ«الفطرة، ولم تكن التزاماً بالمعنى الذي يحاول مشيّدو المساجد تكريسها اليوم».

وكان العمال ممن نزحوا إلى بيروت «يجوا من بيروت لابسين طقومة وصبايط وصارت الناس تتشجّع وتلاقي الشغل بالعاصمة أسهل من التعب بالجرود». فارتفعت وتيرة الهجرة إلى بيروت بين آل الرشعيني «ما اشتغلوا شباب العيلة بالتهريب أو الحشيشة».

إنماء الشهابية

نموذج الحياة هذا كان يعمّ كل جرد الجعافرة «كان عنا بئر عربي لتجميع مياه الشتاء ونبعة صغيرة، وكانت كل المنطقة تجي تعبّي منها ع الدواب»، يقول المختار حسن جعفر. شهد الجرد المشروع الأول «أيام الشهابية» حيث تمّ بناء خزّان لتجميع مياه النبع و«صارت الناس تجي تعبّي من الخزان، ويومها انتشرت المدارس في جردنا».

أما الطريق فلم يعرفها الجعافرة لغاية ١٩٧٥: «قبل ذلك، ما كان في طريق إلا قادمية» (على الأقدام). يومها توافق الأهالي باعتماد إطلاق النار في الهواء ليعلموا بعضهم البعض بوقوع حادث «إذا في مشكل كانت الناس تقوّص خمس رصاصات، فيقطع الجعافرة الطريق في الأعلى لتوقيف المعني بالإشكال»، وفق ناصر جعفر. مع شقّ الطريق وتعييدها، بدأت الحركة التجارية بين الشمال والبقاع، ونزل الجعافرة ليكونوا أقرب إلى المدارس والمستشفيات حيث يخلو كلّ جردهم الذي يعيش فيه نحو ١٢ ألف نسمة من مستوصف أو عيادة طبيب، يؤكّد خالد

الرزق ع التهريب

180

الوظائف خصوصاً في التعليم، وميسوري حال يستفيدون من فرص تصفّها الدولة في خانة مخالفة القانون، وهي تدري أنّ أكبر مخالفة للقانون تكمن في إدارة الظهر لحقوق ناسها.

لم يكن في العام ١٩٧٥ بين القصر ووادي فيسان سوى بيت يتيم على الطريق التي نبتت عليها قبل ٢٠ سهلات المي، كبرى بلدات الجعافرة، على الحد مع بلدة القصر «العالم بتروح ع محلات الشغل وطبعاً ع المدارس والطبابة»، يقول مدير مدرسة جوار الحشيش علي مهدي جعفر «كان العلم سلطان ويعطي قيمة للإنسان»، يؤكّد. ولنا «رکز كل حياته لكي يعلم أبناءه الخمسة «كلهم تخزّجوا من الجامعات».

بعد سهلات المي التي غت في الثمانينيات واشتهرت بمنازلها الحديثة وبالعديد من الفيّلات وخصوصاً بعد نشاط تهريب المازوت الذي نشط في تلك الحقبة «بيت جعفر مدينون ببعض اليّسر للتهريب بالدرجة الأولى، ولتجارتهم بين الشمال والبقاع ثانياً»، يقول أحد الجعافرة، ليري أنّ التهريب غير في سلّم القيم: «صار الشباب يستسهلوا مصاري التهريب، ويلاقوا طريق الربح والرزق أسهل وأقصر من العلم».

اليوم ما زال جزء من الجعافرة يعمل في التجارة الحدودية الناشطة بين لبنان وسوريا «باتّجاه واحد حيث أنّ سوريا تحتاج لكي شيء في ظل عقوبات قيصر». وضع شكّل فرصة أخرى للجعافرة لممارسة المهنة التي يتقنون «التجارة حدودية كانت أم داخلية». مهنة لم يكن لهم غيرها في زمن بخلت به دولتهم عليهم بكل شيء، ممّا قنّم مجتعمهم إلى فقراء يعتاشون من الأرض وعدد محدود من





رعاة مواشي بالقرب من صيرة الماعز في الحريقة في وادي فيسان | تصوير حسن الساطي

حرق إطارات ونفايات طبية في الأودية سعدى علوه

كسارات محمية ومجھلة تقتل آل جعفر وتهجّرهم

لم يكن أحمد يعرف القراءة والكتابة عندما أصيب بسرطان في الحلق. بعد استئصال السرطان العالق على أوتاره الصوتية، فقد الرجل صوته، وبالتالي قدرته على الكلام. يسمع محدّثه صوتاً ضعيفاً أشبه بالأنين يخرج من الفتحة التي استحدثها الأطباء في أسفل عنقه. ولأنّ أحمد قرّر خوض معركته النضالية ضدّ الكسارات، انكبّ على تعلّم الكتابة والقراءة ليتمكّن من التواصل مع الآخرين والتعبير عن رأيه وليشرح حججه وبراهينه التي تثبت أنّ الكسارات والأنشطة المرتبطة بها قد «مرّضت الجعافرة وهجّرتهم». وعليه، يكمل أحمد كلامه الذي خطّه على ورقة، من جملة أوراق يحرص على حملها معه أينما ذهب، كمن يحمل معه صوته، مانحاً الورقة لابنته لتقرأها على مسامعنا: «هجّرت الكسارات ومعها حرق الدواليب ٨٥٪ من الجعافرة بعدما تشقّقت منازلهم وتركوا بيوتهم بسبب التفجيرات والغبار الكثيف الذي أمرضهم وقتل مزروعاتهم». ويعرب أحمد عن استعداده «لتنظيم جولة للمسؤولين للتأكد من صحّة كلامي، فقد سبق وزوّدنا وزارة البيئة بفيديوهات وصور توثّق ما يحدث من دون الحصول على أيّة نتيجة».

ويكمل أحمد على ورقته - التصريح «لم يكفنا ضرر ١٧ كسارة حتى بدأوا بحرق الدواليب والنفايات

«أنا أحمد مهدي جعفر من سكّان جوار الحشيش في جرد عشيرة جعفر. أنا راح صوتي من ورا الكسارات. أطلب من رئيس الجمهورية ومجلس النواب والحكومة يساعدونى ع الكسارات. نحن قاومنا الأتراك والفرنساويين والإسرائيليين والإرهاب وما قدرنا نقاوم مافيا الكسارات وحرقت النفايات الطّبية والدواليب^(١) لأنّه في بعض القوى الأمنية بترتشي وبعض القوى السياسية والأحزاب بتسايرهم بسبب الانتخابات بدون الالتفات للبيئة وصحة الناس». خطّ أحمد جعفر هذه الكلمات على ورقة سحبها من رزمة أوراق يحملها مع قلم حبر معلّق بطرف جيب قميصه منذ أن فقد صوته إثر إصابته بسرطان في البلعوم «بسبب الكسارات ومحارق الدواليب والنفايات الطبية»، كما يقول (كتابةً) من بيته في جوار الحشيش لـ«المفكرة».

عندما قصدنا بيت أحمد جعفر لم نكن نعلم أنّه غير قادر على الكلام، قيل لنا عندما سألنا سكّان الجرد الجعفري الذي تتوزّع جغرافيته بين قضاء الهرمل ومحافظة عكار لناحية القبيّات، عمّن يتابع ملف الكسارات التي تنهش جبال جرد يعتبر من أجمل جرود لبنان، «ما إلكم إلاّ أحمد مهدي جعفر، هيدا انتحاري عم يواجه الكل»، كما وصفه شاب في رأس الحرف في الجرد نفسه.

عشائر الجرد الغربي

(١) يتمّ استخدام شاحنات محمّلة بالإطارات المستعملة وحرقتها في مناطق الكسارات لاستخراج المعادن منها من أسلاك النحاس والحديد وبيعها كخردة.

الأساسيون من الكسارات هم من الغرباء». لذا، يطالب الدولة «أن تحمي أرضنا وصحتنا من جهة، وأن تؤمّن بديلاً اقتصادياً للعائلات المستفيدة من آل جعفر وليذهب الغرباء إلى مناطقهم».

الطبية ويأتون بها من البعيد مقابل الأموال». ورداً على ما يقوله البعض إنّ هناك عشرات المستفيدين من الجعافرة من الكسارات، يؤكّد أنّ عدد هؤلاء «لا يتعدّى ٢٠ عائلة، ونحن نطالب بديل اقتصادي لهذه العائلات والمستفيدون



نفايات ترمى في مواقع الكسارات | تصوير حسن الساحلي



الكسارات غيرت معالم الجبال في جرد عشيرة جعفر | تصوير حسن الساحلي

مخفر الدرك: «بدك يلققوا قضية مخدرات لأبوك؟»

184

السيدة في جولة داخل الوادي الفارغ «بدي تشوفو بعيونكم شو عم يعملوا». تقول إنّ الكسّارات غيّرت جغرافيا الوادي، وإنّ كسّارة الوادي الفارغ هي أكبر الكسّارات وتعود ملكيتها لشخص من عائلة الحلبي من طرابلس: «معظمهم غرباء وفي معهم شركاء من بيت جعفر». تؤكّد السيدة أنّ

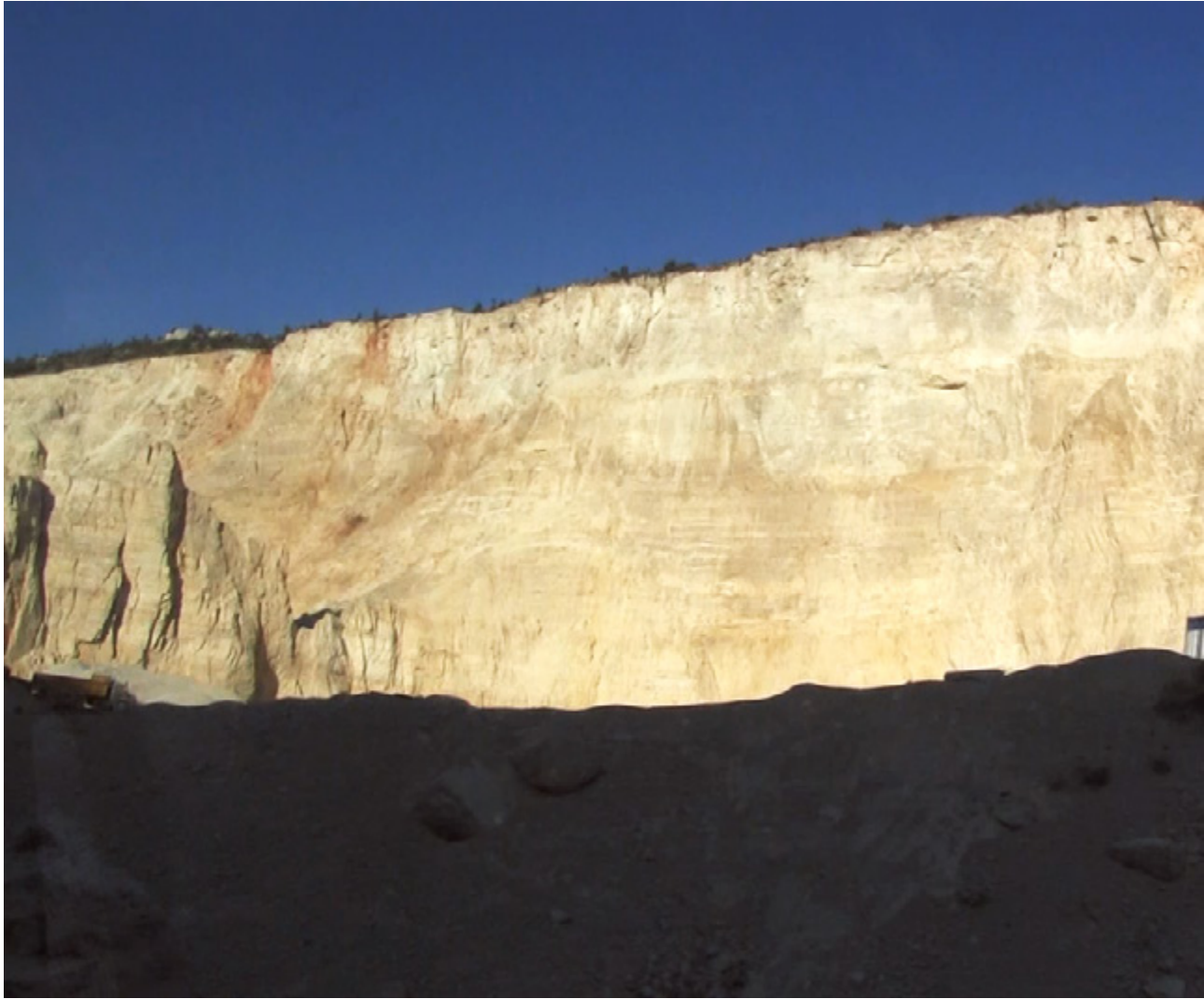
من منزل عائلتها المشرف على إحدى الكسّارات الناشطة تتحدّث إحدى نساء عشيرة جعفر لـ«المفكرة» عن معركتها مع الكسّارات «جمعت أوراق وتقاير طبية ورحت ع مخفر المنطقة لقدم دعوى فيهن». هناك «نصحها» رئيس المخفر بعدم المضي قدماً في دعاها القضائية «بدك يلققوا لأبوك شي دعوى مخدرات، إنت ما فيكي ليهم»، قال لها بالحرف. وعندما تردّدت، أضاف «ما رح تجيبي غير وجع الراس لعيلتك، وما فيكي ع أصحاب الكسّارات هنّ أقوى منك بكتير». استرجعت السيدة أوراقها، وهي تفضّل عدم ذكر اسمها للأسباب عينها التي هدّدها فيها رئيس المخفر قبل سنوات: «ما تحطّي إسمي ما بدي إعمل مشاكل لأخوتي خصوصاً إنّه أبي متوفّي»، تضيف. تقول السيدة إنّ أختها الصغيرة تعاني من مرض الربو منذ كان عمرها ٣ أشهر «بسبب غبار الكسّارات ودخان حرق الدواليب المطاطية والنفايات، وبيقولوا في نفايات طبّية كمان». حملت والدتها أختها الصغيرة وهاجرت من المنطقة «كانت تضلّ بالمستشفيات، فما عادت تجيها ع المنطقة بنصيحة من الأطّباء». تتحدّث السيدة عن ارتفاع نسب السرطان أيضاً بين الجعافرة: «أختي بيّن معها سرطان بالحجرة من ٣ أشهر، وزوجة عمّي أيضاً مرضت بالسرطان قبلها بشهرين، وجارتنا توقّت قبل سنة بالسرطان»، وتضيف «حائسة رح نموت كلنا من وراهم». بسيارتها ذات الزجاج الداكن (مفّي)، تصطحبنا



نجد سوى الجبال المتآكلة بعمق لا يقل عن ٢٠٠ متر «غار النهر وانتهى، وأكلوا الجبال وحولوها إلى خنادق وطمروا الوادي ولم يعد الوادي الفارغ كما كان من أجمل أودية المنطقة». تقول إنَّها تغمض عينيها حين تمرّ بالوادي «ما بقدر شوف شو عملوا كثير بتوجّع وبتوتر خصوصاً إني ما قدرت إعمل شي». في الجولة على الكسارات أجلسنا السيدة في

شريك كسّارة الحلبي هو من آل جعفر «ومعه مصاري كثير»، فإذا كان الحلبي لا يسكن في المنطقة وبالتالي لا يتضرّر من الكسّارة «ألا يفكّر شريكه من آل جعفر بصحّة ناسه وأقاربه وأهل منطقته؟»، تسأل.

تقود السيدة سيارتها وتشرح: «كان الوادي الفارغ مليئاً بالأشجار الحرجية ويوجد فيه نهر وتلال وجبال». ننظر حولنا لنرى ما تصفه فلا



"هون كان فيه جبل" | تصوير حسن الساحلي

تقع منطقة الطاروع في أسفل محمية كرم شباط^(١)، وهي من أهم المحميات في لبنان تبلغ مساحتها ٣ ملايين متر مربع، وتتضمن أعداداً كبيرة من أشجار الشوح والأرز واللزاب، وفق رئيس مجلس البيئة في القبيات د. أنطوان ظاهر. تبعد المحمية نحو ٦٠٠ متر خط نار عن موقع مركز الكسارات «وهي تتأثر فيها نتيجة التفجيرات التي تشقق التربة، كما الغبار الذي يأكل الأشجار ويتسبب ببياسها»، كما يؤكد ظاهر لـ«المفكرة». يمتلك ياسين جعفر أراضٍ في محمية كرم شباط. «خزبتها الكسارات» يقول لـ«المفكرة» «ما بتوصل الي إلا موحلة، ويبست نضوب الجوز والهور والأشجار المثرة»، يؤكد أن الأمور «فالتة، والرشي للقوى الأمنية ماشية، فكيف بدنا نمنع الكسارات؟» يصف ياسين منطقته بالمكان لـ«كنت بتستحلي تمرقي فيه لتكزدي وتشمي الهوا النقي». اليوم «تحفرت الطريق، وعواميد بيتي تفسخت، ولن بيغجروا بالكسارات والله البيت بيهز كلّه سوا، والشاحنات لا تعدّ ولا تُحصى، بتجي من طرابلس ومن المنية ومن زغرتا أكثر من ٢٠٠ شاحنة بتمرق ع الطريق من حد بيتنا يومياً، عدا عن لي يهرقوا ع طرقات ثانية ليرودوا ع كسارات ثانية».

المقعد الخلفي وقمنا بالتصوير من خلف زجاج سيارتها، وكانت كلما التقينا بسيارة، تطلب منّا أن نخفض رؤوسنا لكي لا يشتهبوا بوجود غرباء في منطقة الكسارات «بيهموا علينا، بلا ما نعمل معهم مشاكل»، تجرّر لنا.

خلال الجولة، نصل إلى الحفر الكبيرة التي تسببت بها الكسارات في المنطقة وفيها أكوام من الإطارات المطاطية التي تحترق، وأكوام أخرى من الشدّار الأسود المتبقي بعد سحب الحديد منها. يعمد شبان من آل جعفر إلى استقدام شاحنات وآليات بيك آب يومياً مليئة بالإطارات المطاطية لحرقها واستخراج الحديد منها وبيعه كمصدر رزق يعتاشون منه.

تشقق البيوت والتربة وانسداد مسام الشجر

من على مصطبة بيته في أعلى منطقة الطاروع في سفح محمية كرم شباط، يتحدث ياسين علي جعفر (وهو غير وجيه العشيرة ياسين علي حمد جعفر) عن منزله ومنازل جيرانه في الجرد: «شوفو بيتي كيف متشقق من التفجيرات، شوفو غسيلنا ع الحبال كيف كلّه شحتار أسود من حرق الدواليب، شوفو كرزاتي كيف عم يوتوا لأنّه الغبرة سكّرت مسام الشجر وما عم يقدر يتنفس». بهذه البعارات يختصر ياسين حياته في الطاروع «والأطفال عطول مرضى ومعظمهم عندهم ربو».

عشائر الجرد الغربي

(١) أصدر وزير البيئة بيار فرعون الأسبق قراراً وزارياً في ١٠/٧/١٩٩٥ يحمل الرقم ١٤/١ يرمي إلى إنشاء محمية طبيعية «كرم شباط»

No Man's Land

187

الكسارات إلى نحو ٢٠ عاماً من اليوم «قبل ما كانت المدنية والتقدم مثل ما يفهموهم واصلين لعنّا». وبدأ عمل الكسارات الأولى على «الحدّ بين عكّار والهمل وصارت تتوسّع بالاتجاهين». ويرى ظاهر أنّ تمرّكز الكسارات في هذه المنطقة مقصود، ونحن نفاجأ بأنّ قوى سياسية كبيرة تغطّي هذه الكسارات وتستفيد من تجهيلها، أي التعامل معها وكأنّها غير موجودة لا بالترخيص ولا بالوجود على الأرض، إذ يتنصّل منها الرسيّون في الشمال ومعهم محافظ عكّار بالقول «هيدي مش عنّا، بل بالهمل». وكذلك يفعل محافظ بعلبك الهمل والرسيّون فيها «هيدي بعكّار، ما خصّنا». ويساعد في جعل كسارات المنطقة مجهولة أنّها غير مدرجة على اللوائح الرسمية للكسارات في لبنان وطبعاً ليست ضمن المخطّط التوجيهي للمقالع والكسارات، «يعني هي رسمياً غير موجودة ولكنّها فعّالة، ومعظمها غير مرخص، وتمّ ترخيص ثلاثة من بينها^(٣)، ولا نعلم وفق أيّة معايير، وهي على الأرجح تتوسّع أكثر من المنطقة المرخصّة». وتنتشر الكسارات في الجرد الغني بـ«الرزّاب والأرز والشوح»، وهي وفق ظاهر «من الأشجار النادرة والمعرّة في لبنان ويجب أن تكون محميّة وفق قانون الغابات في لبنان الذي ينصّ على أنّ كل غابة تحتوي على أشجار أرز وشوح ولرزّاب تصبح محميّة حتّى لو كانت ملكاً خاصّاً، فكيف إذا كانت ملكاً عامّاً بالأساس وملك الجمهورية اللبنانية».

ويؤكد ظاهر أنّ آل جعفر هم الأكثر تضرراً من هذه الكسارات والأكثر تأثراً بتلوّثها وبالأضرار

يقول د. أنطوان ظاهر إنّ هناك ٧٠٠ إلى ١٠٠٠ شاحنة تعبر يومياً من الجرد المشترك بين الهمل وعكّار نحو شمال لبنان عبر القبيّات، محمّلة بالبحص والرمل «وغير التلوّث الذي تنشره في الهواء، تسبّبت هذه الشاحنات بثلاثة حوادث في قلب القبيّات حيث اجتاح بعضها سيارات ومحلات ومنازل»، ولكن لحسن الحظ لم يسقط ضحايا. يقود هذه الشاحنات شبّان صغار السن أحياناً «١٦-١٧ سنة، ومعظمها تسير بلوحات مزوّرة، أو بلوحة واحدة منسوخة لأكثر من مرة وتستعمل أكثر من شاحنة»، كما يؤكّد أحد رجال آل جعفر.

يصف ظاهر المعارضين على الكسارات في الجرد الجعفري وجرّد عكّار والقبيّات بالأبطال: «عليهم ضغوطات كبيرة ومع هيك قرّروا يخوضوا معركة بوجه المستثمرين المدعومين».

يقلّل ظاهر من نسبة الجعافرة المستفيدين من الكسارات: «يكن في شي ٣ كسارات من ١٧ كسارة لبيت جعفر والباقي مورّع على سياسيين بأسماء أقاربهم وعلى مستثمرين مدعومين ومحميّين، وهم غرباء عن المنطقة، لا يعيشون فيها لكي لا يطالهم ضررها».

تتواجد الكسارات في منطقة No Man's Land أي معظمها في أرض جمهورية تعود للدولة «والرزق السايب بيعلم الحرام» كما يقول رئيس مجلس البيئية في القبيّات الذي يعيد تاريخ بدء

عشائر الجرد الغربي

(٣) يرى د. ظاهر أنّ التراخيص غير قانونية وتقع الكسارات خارج المناطق المحدّدة في مرسوم المقالع والكسارات، وهي تتوسّع أيضاً خارج المساحات المحدّدة لها.

والسنة، وكذلك يتوزع المتضررون على المناطق والطوائف، وأنّ المعركة هي بيئة اجتماعية بحتة، وأنّ هناك علاقة جيرة حسنة وودّ بين القبّيات والجعافرة الذين يسكن بعضهم في القبّيات بينما تعلّم العديد من أبنائهم فيها أيضاً. ويشير ظاهر إلى أنّ مجلس البيئية حاول اللجوء إلى القضاء ولكنّ الأجوبة جاءت بضرورة تجنّب إثارة القضية «وإنّه لازم نروق حتى ما يتحوّل الموضوع طائفي وأمني نحن بغنى عنه»، كما قال لهم بعض الرسميين أيضاً. ويؤكّد ظاهر أنّ محطات الودّ والحياة المشتركة السلمية بين القبّيات ووجد عشيرة جعفر أكبر بكثير من محطات التوتر التي حصلت سابقاً بسعي من بعض الأجهزة وليس بسبب الناس هنا وهناك، لافتاً إلى أنّ النضال مشترك لحماية الجرد وناسه وسكانه الذين ينتمون بغالبيتهم لآل جعفر، وكذلك حماية البيئية التي يتشاركها الطرفان مع ثرواتها.

نيران الإطارات وتلوّثها

يحدّر ظاهر من قيام بعض الشبان بحرق الإطارات لاستخراج الحديد منها وبيعه كخردة للدولة التي أمعنت في حرمان الجعافرة وجردهم لسنوات طويلة «لم تقدّم لهم الإنماء وفرص العمل وموارد الرزق»، مشيراً إلى أنّ إحراق الإطارات يتسبّب بأمراض سكّان المنطقة، ملاحظاً كطبيب كثرة أمراض السرطان بينهم

التي تلحق بمنزلهم «حيث نزع وتهجر قسم كبير منهم من المنطقة بسبب الغبار وتشقق منازلهم من التفجيرات ومن ضجّة الكسّارات وأعمالها والتفجيرات ومن تراجع الزراعة التي قتلها الغبار». ويتحدّث ظاهر عن ضخامة حجم الغطاء النباتي الذي قضته الكسّارات بآلاف الدوغمات، وكذلك تشويه الجبال والوديان، إضافة إلى التلوّث السمعي وتهديد الأمن الحيّاتي للقاطنين في منطقة الكسّارات نفسها وفي مناطق بيت جعفر وفي الشنبوق (في أعلى القبّيات) والقبّيات والبيرة والسنديانة وصولاً إلى تخوم حلبا، وكلّها مناطق سكنية تجتاحها الشاحنات يومياً «حتى الغسيل المنشور خارجاً نرى لونه أسود ومليناً بالغبار، وصار معظم الناس مرضى بالحساسية، فيما تنتشر الأمراض السرطانية بين آل جعفر».

تطيف الصراع

وفيما يناضل أحمد مهدي جعفر وياسين علي جعفر وغيرهما من آل جعفر مع أعضاء مجلس البيئية في القبّيات ومعهم د. ظاهر ضدّ أصحاب الكسّارات ومن يدافعون عنهم أو يحمونهم من آل جعفر ومن القبّيات، وضدّ المسؤولين الداعمين للكسّارات من مختلف الطوائف، يسعى أصحاب الكسّارات إلى تحويل المشكلة من بيئية - اجتماعية إلى مناطقية وطائفية، كأنّ القبّيات ضدّ آل جعفر أو العكس. ويلفت ظاهر إلى أنّ أصحاب الكسّارات هم من المسيحيين والشيعة

أشجارها، فيما تؤدي التفجيرات إلى انزلاقات في التربة وفي مجاري المياه. وتتوزع أشجارها بين: ثلث أرز وثلث لزّاب وثلث من الشوح، وهو شجر نادر جداً ومتواجد فقط في عكّار والضنية، وعدد قليل في محميّة حرج إهدن، و«من هناك إلى جنوب الكرة الأرضية لا نجد الشوح».

رغم كلّ هذه الأضرار على سكان المنطقة الذين تهجّروهم الكسّارات وعلى البيئة حيث دُمّرت آلاف دونمات الأحراج، وعلى السلامة العامّة من وراء حركة شاحنات الرمل والبحص، وتهديد الكسّارات لواحدة من أهم محميّات لبنان، يشير مصدر رسمي طلب عدم ذكر اسمه إلى معلومات مؤكّدة حصل عليها تفيد بأنّ أحد وزراء الزراعة السابقين منع مأموري الأحراج من تسطير تقارير بالكسّارات كما طلب من القوى الأمنية في المنطقة عدم مدهمتها وعدم توقيف الشاحنات: «يعني عم نقاتل باللحم الحيّ ضد الكسّارات والقوى السياسية التي تحميها»، يختم متأسّفاً.

«غبار الكسّارات ودخان الإطارات يعشعشع في منازلهم، ويتضاعف الأثر البيئي والصّحي عليهم، في حين أنّهم يعيشون في أكثر منطقة مواءمة للعيش الصّحي في لبنان». ويلفت إلى أنّه يمكن رؤية دخان الإطارات من الهرمل ومن أقصى الشمال حتى طرابلس.

كرم شباط

يرى ظاهر أنّه يجب حماية كرم شباط التي تمتد على مساحة ٣ ملايين متر مربع، وهي «من أولى المناطق التي أعلنت وزارة البيئة وجوب حمايتها ولكن من دون اتّخاذ أي تدابير على الأرض، وهي من أكثر الغابات كثافة حيث تجد فيها أشجار الشوح والأرز واللزّاب، وهي الوحيدة في لبنان التي يتواجد فيها الأرز على سفوحها الشرقية كما الغربية، حيث لا يتواجد الأرز عادةً سوى في السفوح الغربية لسلسلة جبال لبنان الغربية، وتحديداً تلك المقابلة للبحر، ولا بنبت على الشرقية لجفاف مناخها. أما في كرم شباط، فنجد الأرز على سفوحها الشرقية التي تقع مقابل بحيرة حمص، ولذا يأتي الهواء من جهة الشرق مشبعاً بالماء، فتتشكل بيئة مناسبة لنمو الأرز. والمحمية غنية بالآثار من لوحات حملة نبوخذ نصر سنة ٥٥٠ قبل المسيح، ومع ذلك فهي مهتّدة بأعمال الكسّارات والرعي الجائر، وبناء الغرف وطبعاً قطع الأشجار. ويرى أنّ الغابة «تجدّد نفسها دائماً، ولكن يجب حمايتها». وتتسبّب الكسّارات بتكثيف الغبار على





حرق الإطارات المطاطية في موقع الكسارات في جرد عشيرة جعفر | تصوير حسن الساطي

قانون تشريع زراعة القنب ما زال «في الجارور»

«شرّعوها» بالنسبة للمزارعين فماذا عن الدولة؟ سعدى عتوه

192

القانون فخورين بهذا «الإنجاز الإنمائي». لا بل بدأ بعضهم أيضاً الحديث عن اتصالات دولية للاستثمار في قنب لبنان، وعن مساطر وصلت لصناعات الألياف والأنسجة والمناشف والأدوية والمستحضرات الطبية، وعن فرص عمل عديدة سيفتحها تشريع زراعة القنب غير الإفادة التي ستعود على المزارعين أنفسهم. يومها، بدت الصورة وكأنّ لبنان أمام نפטين: أسود في البحر وأخضر في البقاع.

لم يحظَ أهالي البقاع الشمالي بالضمّ والفرز، وهو مطلب قديم من عمر الاستقلال، ولا سمحت المساومات بين أحزاب السلطة وقواها في مجلس النواب بإقرار قانون عفو عامّ يسمح بمعالجة ٤٨ ألف مذكرة توقيف وبلغ بحث وتحريّ وثيقة اتّصال أمنية في المنطقة أيضاً، أمّا تشريع الحشيشة ف«في الجارور»، كما يؤكّد النائب ياسين جابر لـ«المفكرة القانونية».

يعتبر جابر أنّ المجلس النيابي قام بواجبه التشريعي عبر إقرار القانون، ووقّعه رئيس الجمهورية (بتاريخ ٢٨/٥/٢٠٢٠) ونُشر في الجريدة الرسمية (٢٠٢٠/٦/٠٤، العدد رقم ٢٣)، «وصارت الكرة في ملعب الحكومة التي يجب أن تُعيّن الهيئة الناظمة لتضع النظام الداخلي والمالي ليوافق عليهما مجلس الوزراء ويبدأ التنفيذ».

قبل عام، تبارى مناصرو رئيس المجلس النيابي وحركة أمل نبيه برّي في نشر فيديو له تحت عنوان «إلى البقاع درّ» يعد فيه أهل البقاع الشمالي بالفرز والضمّ والعفو العام وتشريع زراعة الحشيشة لأغراض طبية وصناعية، بما يفيد بأنّ «دورهم في الإنماء» قد بدأ، كما قال الرئيس بري، رداً على اتّهام البقاعيين له ضمناً أنّه يولي اهتمامه للجنوبيين دونهم. أُعيد نشر الفيديو بكثافة على مواقع التواصل الاجتماعي إثر إقرار مجلس النواب القانون ٢٠٢٠/١٧٨ الرامي إلى الترخيص لزراعة نبتة القنب (الحشيشة) للاستخدام الطّبي والصناعي بتاريخ ٢١/٤/٢٠٢٠، في إشارة إلى تنفيذ رئيس المجلس النيابي وحركة أمل وعدهما، وكأنّ سماء بعلبك الهرمل ستطرّ الذهب الأخضر.

بعد عام بالتام على إقرار القانون، لا يشبه المشهد في بعلبك الهرمل، المحافظة المعنّية تاريخياً بزراعة حشيشة الكيف، وبالتالي بالقانون (رغم أنّه لم يخصّها بالتراخيص دون غيرها)، تلك الصورة التي بشّر بها نواب الكتل البرلمانية التي صوّتت على القانون وفي طليعتها التحرير والتنمية (أمل) والجمهورية القويّة (القوات اللبنانية) والإصلاح والتغيير (التيار الوطني الحر) ومعهما نواب تيار المستقبل، (حزب الله لم يصوّت عليه)، الذين خرجوا من الجلسة التشريعية في إثر إقرار



نبته حشيشة | تصوير لميا الساحلي

زراعة القنب، ولم تكلف نفسها عناء إطلاعهم على القانون وحيثياته، لم تُصدر بياناً واحداً يوضح مصير القانون ومعه موسم العام الحالي ولم تضع خطوطاً حمراء أو خضراء تحدّد وضع المزارعين الذين يجهلون بالأساس أنّ هناك هيئة ناظمة ونظاماً داخلياً ومالياً وتراخيص. إنّ مجمل ما أوحى به إقرار القانون بالنسبة إليهم هو «تشريع الحشيشة»، وبالتالي لم تعد زراعتها فعلاً خارج القانون. «شرّعوها» وفق ما يؤكّد أحد المزارعين الذي كان يرش حبوب القنب^(١)، في سهله في إحدى مناطق البقاع الشمالي.

مزارع آخر يبدو أكثر متابعة لما يجري، يعتبر أن من حقّه زراعة الحشيشة بعد التعديل

وكلّ هذا لم يُنجز، وفق جابر، بينما «أقرّ العدو الإسرائيلي قانون تشريع زراعة القنب بعد إقراره في لبنان، وبدأوا بالتراخيص والزراعة، ومثلهم دول أخرى، ونحن ولا ضربة عملنا».

«شرّعوها»

لا تنافس طوابير محطات الوقود والملاحم والسوبرماركات سوى حركة التراكاتورات الزراعية في أنحاء البقاع الشمالي: إنّهُ موسم الزراعات الصيفية وعلى رأسها حشيشة الكيف التي «شرّعتها الدولة» كما يعتبر الجميع. فالسلطة التي لم تسأل المزارعين رأيهم في تشريع

بالدولار لأنها مستوردة». إذ يبلغ ثمن ليتر دواء الفطريات التي تصيب كل أنواع المزروعات ١٥ دولاراً، على سبيل المثال وليس الحصر، «ومش ممكن ما نكافح الفطريات والأمراض لأنه ما منقدر نبيع الإنتاج».

الحشيشة

«شغلة لي ما عنده شغلة»

غلاء البذور والشتول والأدوية والأسمدة والمبيدات المستوردة جميعها بالدولار، يضيفها المزارعون إلى طبيعة الأراضي في جرود البقاع الشمالي «معظم أراضينا تحتاج إلى استصلاح، ليس لدينا قنوات للري، ولا برك زراعية لتجميع مياه الشتاء، كما أنّ الأدوية التي تشكّل نصف مساحة الجرود كلّها بعليّة، وهناك مناطق لا تصلها الطرقات ولا الكهرباء، فكيف سنعيش؟» سؤال مماثل «لا يعني الدولة» كما يرى أحد المزارعين «المهمّ يعملوا مذكّرات توقيف، هذا مفهومهم لوجود الدولة الأمني في منطقتنا، أما أمننا العيشي فلا يعنيهم، ولا كيف نواجه كل هذه الظروف ومعها فقرنا وعوزنا، لا يعتبرونها مشكلتهم». ويشير المزارع وهو صاحب أراضٍ تمتدّ على مئات الدونمات إلى أنّ أهل البقاع الشمالي وخصوصاً القابعين في الجرود يعانون الأمرين منذ ما قبل انهيار سعر صرف الليرة والغلاء الفاحش مع انهيار البلاد «فهل فكّروا فينا اليوم؟ كيف نطعم أبناءنا؟ كيف سنعلّمهم؟ كيف نردّ الجوع عنا؟» ويختم بالقول

الذي أدخله رئيس الجمهورية على القانون قبل توقيعه «بعد تعديل رئيس الجمهورية، لم يعد شرط عدم تجاوز THC، أي المخدر في النبتة، نسبة ١٪ ملزماً^(٢) يعني فينا نزرع كمان حشيشتنا التي تبلغ نسبة المخدر فيها ٢٣٪»، كما يقول.

مزارع ثالث يبدأ من سعر كيلوغرام البندورة الذي انخفض بعد «صفقة رمان الكبتاغون المهرّب إلى السعودية، وتوقّف الأخيرة عن استيراد الخضار والفاكهة اللبنانية، من ٥ آلاف إلى ١٥٠٠ ليرة، يعني أقلّ من دولار، والخيار من ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ ليرة، يعني أقلّ من ٥٠ سنتاً، شو بدهن نزرع بندورة وخيار؟ أكيد لا، منفضّل تبقى أرضنا بور على تكبّد الخسائر».

مزارع رابع يسك بالآلة الحاسبة ويحسب: «يبيلغ سعر ٢٥ كيلوغرام من بذار البطاطا الأجنبية ١٥ دولاراً، ونحتاج لزراعة حقل بمساحة ألف متر إلى ١٠٠ كيلوغرام بذار بطاطا، يعني ٦٠ دولاراً، ما يساوي ٧٥٠ ألف ليرة لبنانية، من وين منجيب الدولار والمصري؟» أما الشتلة الواحدة من البندورة العنقودية فتباع اليوم بـ ٣٥٠٠ ليرة لبنانية، بعدما كانت بأقلّ من ٥٠٠ ليرة، «معقول نقدر نشترى الشتلة بالمبلغ ونبيع الكيلوغرام بـ ١٥٠٠ ليرة؟»، يسأل كمن يحدث نفسه، في إشارة إلى الارتفاع الكبير الذي دخل على زراعة الخضار وبالتالي الجدوى منها.

عدا عن ثمن شتول الخضار وبذارها، يحسب مزارع آخر كلفة الأسمدة والأدوية الزراعية «وكّلها

عشائر الجرود الغربي

(٢) منحت التعديلات التي أدخلها رئيس الجمهورية على القانون ١٧٨ (نشر في الجريدة الرسمية في ٤-٦-٢٠٢٠) قبل توقيعه، صلاحيات تحديد نسبة المخدر للهيئة الناظمة التي تشكلها الحكومة لزراعة القنب وذلك في الباب الثاني المادة ٤ من القانون، ولم تعد نسبة المخدر «تي أتش سي» محصورة بعدم تجاوزها بـ ١٪ كما كانت في النسخة الصادرة عن مجلس النواب، ولكن لم تعين الهيئة طبعاً ولم يطبق القانون، وليس معروفاً أي شيء عن نسبة المخدر الذي سيسمح به لزراعة القنب المرخص.

«لا أعتقد أنّ الدولة ستفكّر في معاقبة المزارعين في حال بذروا حقولهم بالحشيشة، وإلا فإننا سنكون أمام مظلومية كبيرة، ومش ناقصنا مزيد من الطّفار والمطلوبين».

يقول أحد المزارعين إنّّه يريد أن يوجّه سؤالاً إلى السلطات عبر «المفكرة»: «فليقولوا لنا متى قصدوا المنطقة آخر مرة؟ ماذا قدّموا لنا؟ هل درسوا تربة أراضينا وماذا يناسبها؟ متى منحنا المشروع الأخضر مساعدات لاستصلاح أراضينا؟ ومتى جاءنا دعم زراعي؟ وماذا عن طرقاتنا التي تتكسّر عليها سياراتنا، ولا نجد آلية بيك آب تنقل منتوجاتنا إلا بأسعار تقارب سعر المبيع؟ ويخلص المزارع إلى القول وهو يمسك بكمشة بذور القنبز ويرشّها وراء التراكتور الزراعي «هنيّ شرعوها وأنا بدّي إزرع، متلي متل غيري».

مزارع آخر يصف زراعة الحشيشة سواء شرعية أم مخالفة للقانون بـ«شغلة لي ما عنده شغلة»، ليؤكّد أنّ سعر «هقّة الحشيشة» اليوم (١٣٦٠ غراماً) لا يتجاوز مئة دولار في أفضل الأحوال «بيستاها هيدا المبلغ نصير مطلوبين وطقّار؟»

والسؤال الذي يشغل بال المزارعين اليوم هو أنّ يشكّل الوضع الحالي سبباً إضافياً لجعلهم أكثر هشاشة وعرضة للمساءلة والملاحقة القانونية في وقت قصّرت فيه الدولة في وضع الآليات التي تمهّد لتطبيق القانون.



تجفيف الحشيشة استعداداً لبدء تصنيعها | تصوير سعدى علوه



ابنة العشيرة التي كُنت

سعدى علّوه

هذا النص هو عبارة عن مشاهد استحضرتها من طفولتي تعبر عما قد تعيشه أو تتعرض له ابنة عشيرة

المشهد الأول:

حين رفعت مسدساً بوجه راعي الماعز

لا زلت لغاية اليوم أشعر بأسى ممزوج بالخوف كلما تذكرت هذه الحادثة: ماذا لو تشبّث الراعي بموقفه ورفض الخروج من أرض ابن خالتي، هل كنت سأطلق عليه النار؟ وماذا لو فعلت؟ هل كنت سأكون اليوم قاتلة سابقة؟ من منح أبي الحق في أن يرسلني في مهمة مماثلة؟ كيف له أن يفعل ذلك وأنا طفلة لم أكن أفقه معنى المطلوب منّي، وتأثيره على مجمل حياتي من بعدها؟

المشهد الثاني:

إكرام الضيف

كنت مع أبي وحدنا في بيتنا الجودي حيث لا دكاكين ولا أسواق، فيما يبعد أقرب بيت إلينا، وهو بيت عمّي نحو كيلومترين اثنين. جاء رجل من عشيرة ناصرالدين لزيارتنا وكنت وحدي في المنزل بعدما غادر أبي إلى منطقة مغرب، على حدود ممش العكارية، ولن يعود منها قبل العصر. كعادتنا في التعامل مع الضيوف رحبت به وأدخلته إلى "صدر" الدار، وهي غرفة الضيافة، وقلت له سيعود أبي بعد قليل، وللحقيقة كنت أكذب. إذ كانت الساعة تقارب

كنت في الرابعة عشرة من عمري عندما ظهر أحد رعاة الماعز وهو يسوق قطيعه داخل أراضي ابن خالتي قبالة أراضينا في جرد مرجحين. استاء أبي من فعلته وقال لي: "خدي الفرد (المسدس) وانزلي قلّعيه (اطرديه) من أرضنا". أدخلت المسدس تحت بنطلون الجينز على طرف خصري، ركبت الفرس واتجهت مسرعة نحو الرّاعي الصغير، وكان يقاربي في العمر، وأمرته بلهجة الواثقة من سلطتها أن يُخرِج قطيعه من أرضنا، خصوصاً أنّه كان من عائلة طالما استضعفتها العشائر. جاوبني، وكان محقاً، أنّ هذه ليست أرضنا إنّما أرض "فلان الفلاني". على الفور، ووفقاً لتعليمات أبي، سحبت المسدس وهددته بإطلاق النار عليه، فأذعن وذهب بقطيعه بعيداً. خلال عودتي إلى البيت كنت مزهّوة بنفسي، ها أنا نقّذت المهمة التي أوكلها لي أبي، وهي مهمة عادة ما تقع على عاتق الشبان. شعرت أنني كنت بحق كما يجب لابنة العشيرة أن تكون. في صيف ٢٠٢٠، اندلعت نيران الحرائق في جرد الهرمل فقصدت المزارعين هناك للاطلاع على خسائرهم. ما أن رأي أحد هؤلاء حتى بادرنى مماًزحاً "جايبة معك الفرد؟". كان هو الراعي الصغير الذي شهرت المسدس في وجهه. لم أعرفه لكنّه عرفني فوراً، ربما لأنّه غير قادر على نسيان فعلتي.

فعلاً كُنَّا نضطرّ لاستعمال السلاح. في صغري كان هناك ثأر بيننا وبين آل علّوش من منطقة سير الضنية بسبب قتلهم عمّي ممّا استتبع الأخذ بثأره. ولأنّ الثأر يجبر ثأراً، وكون منزلنا في جرد مرجحين يقع على حدود الضنية، كُنَّا نتوقع "غزوة" للأخذ بالثأر في أيّ لحظة. يقع بيتنا الجردي في سفح جبل مليء بالحجارة والبحص الأبيض، نطلق عليه اسم البحصاص. كُنَّا كلّمّا نسمع وقع أقدام في البحصاص بسبب حركة البحص نظنّ أنّ هناك من يقصدنا للثأر، كونه لا يوجد بعد بيتنا بيوت لعشيرتنا وحيث تمتدّ أرضنا هناك لتلامس أراضي قضاء الضنية. حصل مرّات عدّة أن نكون كبنات لوحدنا في البيت، ويكون أبي وأخوتي في الهرمل، ونسمع حركة في البحصاص، فنخرج ليلاً بالسلاح ونطلق رشقاً نارياً باتجاه الجبل ليظنّ العابر، في حال وجوده، أنّ في البيت رجال وقد انتبهوا لهم. غالباً ما تكون الحركة ناتجة عن عبور حيوان في منطقة نعيش فيها مع الذئب والضباع والثعالب وابن آوى وطبعاً الكلاب الشاردة، ولكنّ الحذر واجب دائماً وأبداً. سأذيع سرّاً وأقول إنّ كطفلة نشأت في ظلّ مشاكل الثأر والثأر المضاد، أحياناً كنت أتبول في فراشي لأنني أخاف الخروج إلى البرية ليلاً حيث نقضي حاجتنا لأنّ منازلنا الجردية كانت بلا مراحيض. ومع أنّي كنت أوّئب على فعلتي في كلّ مرة، ويعيّرني أخوتي بـ"الشخاخة"، لكنني كنت أخاف ولا أجرؤ على البوح بذلك، كون ابنة العشيرة لا يجب أن تخاف.

١١ صباحاً وكان يلزم أبي نحو ٥ إلى ٦ ساعات للرجوع. وفوراً ناديت على الراعي، ابن شركائنا في الموسم الزراعي الصيفي، وطلبت منه سرّاً أن يذبح لي خروفاً إكراماً للضيف. وعندما أمّ مهمّته قلت لضيفنا "هذه ذبيحتك، أرجو أن تسلخها، أيّ يسلخ جلدها عن لحمها ويخرج أحشاءها، لأنّك من إعداد الطعام له. عندما عاد أبي، كان زائرنا قد تناول طعامه وما زال معظم الذبيحة معلّماً تحت شجرة اللّراب التي تورّف فوق مصطبة بيتنا. أذكر أنّ عينا أبي، لعتنا فرحاً بما قمت به، وخصوصاً بعدما قال له صديقه "عندك بنت بميّة صبي". يومها فرحت لأنّي نجحت في أن أكون "ابنة العشيرة" كما يتوقع منها أن تكون.

المشهد الثالث: هاجس الثأر ومتطلباته

بعد الثانية عشرة من العمر كان معظم رجال العشائر يدربون بناتهم على الرماية. كان أبي يضع لنا ملقط الغسيل على بعد ٢٠ متراً ويعطي جائزة لمن تتمكن من بيننا من قطعه إلى فلتين. بعد الملقط يأتي دور السيجارة، علينا أن نقصّها نصفين. كيف لا، ونحن كنساء عشيرة معرضات لمواقف قد نضطر فيها لاستعمال السلاح، هكذا كانوا يعدّوننا لمواقف مماثلة، أو ربما هي رغبتهم الدفينة في أن نكون كالرجال، ألا تحتسب العشائر بالبنادق؟ كأن يقولون "عشيرة علّوه بتعدّ ٣٠٠٠ بارودة" على سبيل المثال، يعني ٣٠٠٠ رجل.

المشهد الرابع: الرتل العسكري

بأَمّ عيني يضرمون النيران في منازل يقتحمونها،
وكنت أعتبر نفسي محظوظة كونهم لم يحرقوا
بيتي ونحن بداخله. لم تكن تجمعنا بالجيش مشاعر
ودّية. لم نشعر يوماً أنّه حامينا وجيش دولتنا التي
لم نتعرّف إليها إلاّ عبره. لاحقاً استلزمنا الكثير
من الوقت في رحلتي نحو تنمية حسّ المواطنة
والانتماء إلى الدولة، للتصالح مع الدولة نفسها
من جهة، ومع الجندي الذي نتشارك وإياه الفقر
والحرمان والتهميش من جهة أخرى.

سألتني مرة إحدى الزميلات في ورشة عمل
"ماذا يعني أن تكوني ابنة عشيرة؟، هل هذا
شيء إيجابي وجميل؟". للحقيقة فكّرت قبل أن
أجيب، ولا أخفي أنّي عبرت سريعاً على شريط
هذه الحياة، حياتنا نحن نساء العشائر المعقّدة
والمتشعبّة والمليئة بالمتناقضات، قبل أن أقول لها
"إنّها تجربة غنيّة جداً، ولكن ليس كل شيء فيها
جميلاً، ولا هي سهلة بالطبع".

قلّما يخلو بيت عشائري جردني من وجود الطّفّار^(١).
وعليه، كان ظهور أيّ جندي أو آليّة عسكرية يثير
لدينا مشاعر قلق وخوف، تبلغ مداها في حال
كان الآتي إلى جمانا، وبيوتنا، رتل عسكري. وإذ
ينجح الطّفّار بفعل بُعد هذه الحمى والمسارات
المكشوفة في معظم الأحيان في مغادرة منازلهم
قبل وصول المdahمات العسكرية فينجون
بأنفسهم من القبض عليهم، لكننا نحن الصغار
لا ننجو. يقتحم الجنود بيوتنا برشاشاتهم المصلية
(أي برصاصات في بيت النار)، يوجّهونها إلى صدورنا
فيما ينتشرون من حولنا وفي داخل منازلنا الصغيرة
الفقيرة المتواضعة الخالية من مخابئ أو خزائن،
غالباً ما تكون مكشوفة يقتصر أثاثها على
فرشات صوفية كمّدات (طراريج)، نجلس عليها
نهاراً وننام عليها ليلاً، وبعض اللحف المصفوفة
في "الليوك"^(٢). كان الجنود يبقرون حتّى فرشاتنا
الصوفية بحثاً عن أسلحة أو حشيشة، وكنا بعد
مغادرتهم ننتظر أمي حتى ساعة متأخرة من
الليل لتتمكّن من إعادة رتي وتقطيب الفرش
لنتكّن من النوم عليها مجدداً. في إحدى المرّات،
اقتربت من العسكري خائفة وقلت له بصوت
مرتجف: "ما تخزق فرشتي فيك تطويها بيّين
إذا فيها سلاح". لم يعرني انتباهه وشقّها بسنّعة^(٣)
بندقيته وأخرج أحشاءها- صوفها أمامي. كنا
نقضي ساعات طويلة بعد رحيل الجنود ونحن
نلملم الأواني المنزلية التي كانوا يرشقونها خارج
الخيم التي نستعملها كمطابخ. سبق ورأيتهم

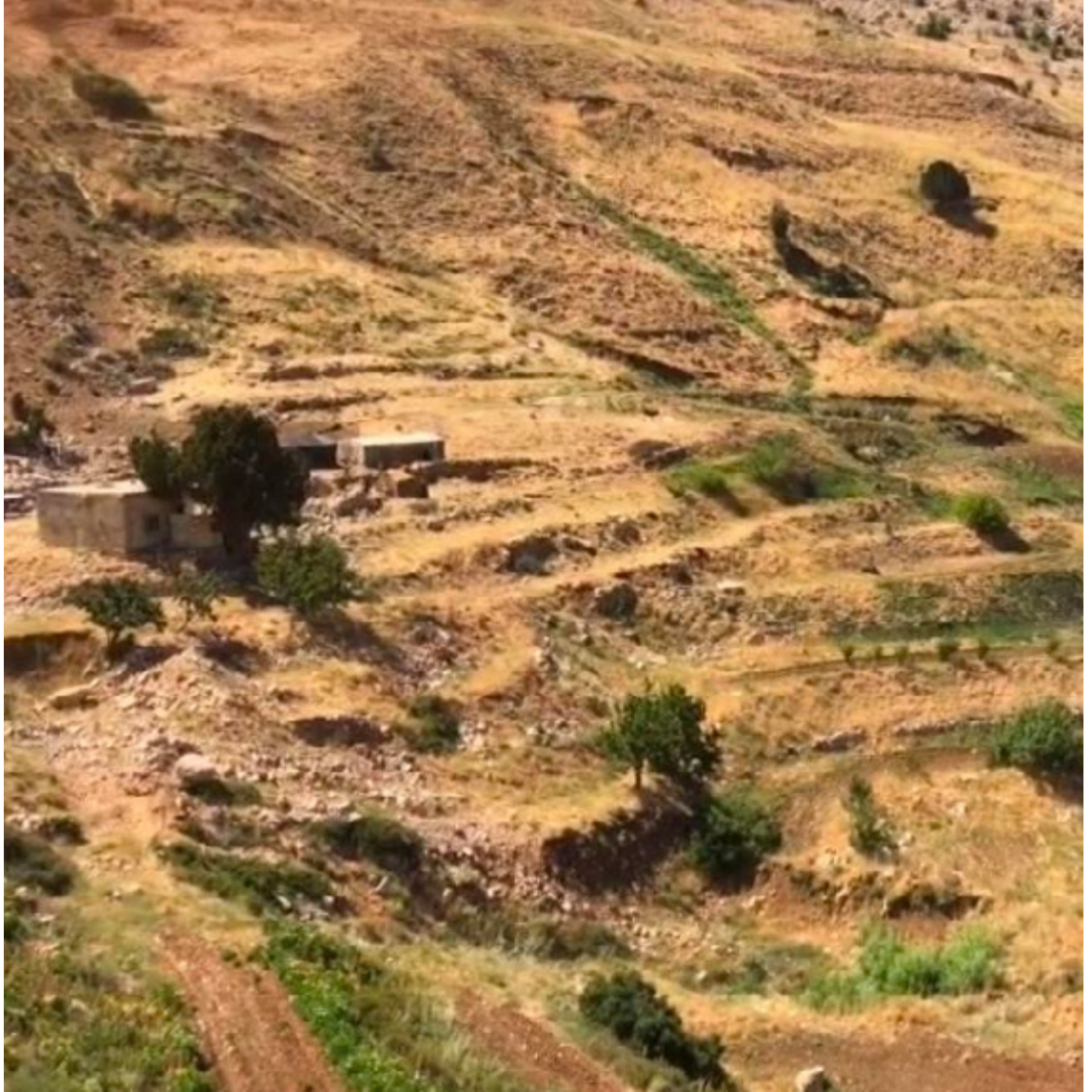
عشائر الجرد الغربي

(١) أنظر مقالة "الطّفّار" في هذا الملف.

(٢) خزائن طينية في جدران المنازل الترابية يضع فيها سكان الأرياف لحفهم والأغطية وفرشاتهم.

(٣) سنّعة البارودة هي نصل معدني مرّوس بطول ٤٠ سنّتراً يستعمل للشق وكسلاح أبيض.

201

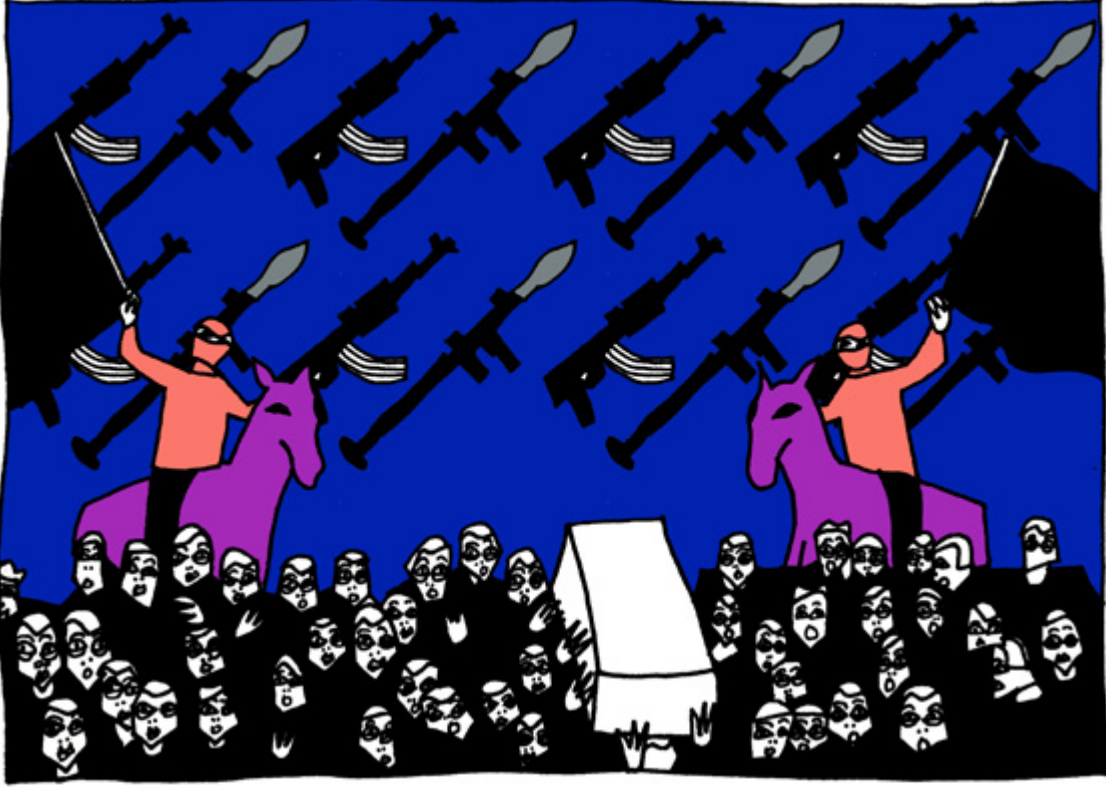


الحمي في أعالي مرجين

القوى الأمنية تصل متأخرة وتبويس اللص هو الحلّ

أمن الهرمل في فوّهة بندقية العشائر سعدى علّوه

202



رسم رواند عيسى

بالسلاح الناري، وحتى على أتفه الأسباب في كثير من الأحيان... طبعاً أتحدّث عن بعض أبناء العشائر الذين يشكلون الغالبية في القضاء، وليس في المدينة نفسها، لكن الهرمل ساحتهم». ويصرّ رجل الأمن أن يميّز للمرة الثانية «في كثير أولاد عشائر بيرفضوا هالممارسات من أساسها، يعني مش كل أصابع إيديك متل بعض». لدى أهل الهرمل جواب شبه موحد عندما تسألهم عمّا ينقصهم في مدينتهم: «الأمن، بدنا

يسرح رجل الأمن، الذي خدم في مخفر الهرمل، بنظره بعيداً ليتذكّر «خدمت سنتين بالمنطقة، صدّقي ولا نهار قبضنا على متهم أو مطلوب». هل الحوادث الأمنية نادرة في الهرمل؟ نسأله بخبث العالم بالجواب. يضحك ويضيف «ما يكون عم بالغ إذا قتلك إنّه نادراً ما مرّ يوم من دون قواص». يطلق بعض أهل المنطقة النار في «الأفراح، وأحياناً لولادة طفل في حال تأخّر قدومه، يشيّعون موتاهم بالرصاص، ويتقاتلون

إلى بيوت أصدقاء لهم على أطرافها أو خارجها في المنطقة الوسطى من القاع إلى رأس بعلبك والفاكهة.

ومؤخراً شهد العام ٢٠٢٠ أكثر من اشتباك بين عشيرتي دندش وحمادة أصيبت خلاله معظم منازل سكان أحياء الضيعة والمعالي وبديتا.

وحين يتواجه أبناء عشيرتين متخاصمتين في ساحات الهرمل أو في شوارعها، تتحوّل المدينة إلى ساحة حرب ريثما تصل قوّة مؤلّلة من الجيش اللبناني من ثكنته في حي الدورة. وغالباً ما يصل الجيش بعد عودة المسلّحين إلى قواعدهم سالمين. أما عناصر مخفر الهرمل الموجود في السرايا الحكومية بالقرب من ساحة السبيل، فلا يخرجون إلّا بعد أن تهدأ الأحوال ويتوقّف الرصاص. وهناك «طرفة» يتبادلها أهل الهرمل بحرقه ومرارة عند كل اشتباك مسلّح تفيد أنّ عناصر المخفر يختبئون تحت الطاولات بانتظار أن ينهي المتقاتلون تبادل النيران.

الأسلحة: أنواعها وانتشارها

يقول أحد زعماء العشائر إنّ الأخيرة هي ثالث قوّة مسلّحة في لبنان بعد حزب الله والجيش اللبناني «نحن بس ما عنّا صواريخ حزب الله ولا مدافع الجيش اللبناني وملاّلاته والدبابات، والباقي انشالله كلّه متوقّر».

الأمن قبل رغيف الخبز، لأنّه الرغيف يبجي مع الأمن كمان»، يقولون. يعود أحد سكان الهرمل ضحايا السلاح المتفّلت ليحصي نحو عشرة من شبّان وشابات المنطقة سقطوا خلال السنوات الخمس الأخيرة ضحايا لهذا السلاح أو خلال معارك العشائر بين بعضها البعض. أمّا عدد المنازل التي يصيبها الرصاص خلال معاركهم فلا تعدّ ولا تحصى. وعندما نستعمل كلمة عشيرة فنحن لا نعني أنّ العشيرة كلّها تدخل في المواجهة، لكن وبحكم المفاهيم العشائرية والعادات، يصبح كلّ أبناء العشيرة معنيين بالمشكلة ومستهدفين من خصوم عشيرتهم.

وحين تدور المعارك بين أي عشيرتين، لا يُحسب حساب للهرمل وأهلها (خصوصاً منذ انتهاء الحرب الأهلية)، ويصبح قلب المدينة وساحتها مرتعاً لأبناء العشائر يتحرّكون فيه على هواهم. فعلى سبيل المثال وليس الحصر، تسببت معركة شرسة دارت بين عشيرتي علّوه ودندش في ١٩٨٩ بإقفال مدينة الهرمل لأربعة أيام مع مدارسها حيث تبادل المسلّحون من العشيرتين نار الأسلحة الرشاشة والصاروخية من المرح إلى الحارة والمعالي وبديتا بالاتجاهين. كما حصلت مواجهات بالرصاص بين رجال العشيرتين على طرفي ساحة السبيل التي يتّصل طرفها الغربي بحي المرح، مكان تمركز آل علّوه، فيما يُحتسب طرفها الشرقي ضمن سيطرة آل دندش الذين يسكن بعضهم في حي الحارة الملاصق من الشرق لساحة السبيل. وشهدت الهرمل خلال تلك المعركة نزوح بعض أهلها إما إلى بيروت أو

السلاح بكثرة بين الناس، بدأت العشائر تعمل على التسلح الجماعي وشراء الأسلحة لحساب العشيرة كعصبية، وفق ما يقول أحد زعماء العشائر لـ«المفكرة». يتنوع سلاح كل عشيرة، وفق الزعيم العشائري نفسه، من المسدس إلى الكلاشنكوف، إلى M16، فالقنّاصات، والقاذفات ك BV، و B١٠ المعروفة بـ RPG، وهي قاذفات بخطّ مباشر ومستقيم، إلى الرشاشات المتوسطة المدى ١٢,٧ك ومعروف أيضاً بالدوشكا، أو رشاش ٥٠٠ وهو سلاح سوفياتي ثقيل مضاد للطائرات ويمكن استخدامه ضد المشاة، ويركّزه الجيش اللبناني عادة على دباباته، أما العشائر فتركّزه على آليات «بيك آب».

ولأنّ العشائر تتقاتل من منطقة إلى أخرى أو من حي إلى آخر، فكان لا بدّ من شراء مدافع ٦٠ و ٨٠ و ٨٢ وهي مدافع تعمل بشكل منحنٍ يمكن إطلاقها من وراء مبنى لتصيب حي العشيرة المنافسة، وهي مدافع تقع تحت تصنيف الهاون. ويقول زعيم العشيرة نفسه إنّ بعض العشائر اقتتوا صواريخ «غراد» خلال الحرب اللبنانية «وما يعرف مين بعد عنده غراد حتى اليوم»، وصاروخ غراد هو من الصواريخ المستخدمة في النزاعات والحروب الإقليمية نظراً لمداها القصير وفعاليته التدميرية وانخفاض سعره مقارنة بالأسلحة التي تواجهه.

وتخزن كل عشيرة الذخيرة لكل نوع من أسلحتها. «وعندما تدور المعارك بين عشيرتين ينشط تجّار السلاح في تغذية مستودع كل عشيرة».

تتدرج الأسلحة من المسدّس وهو سلاح روتيني يمتلكه معظم شبّان ورجال العشائر حتى أنّ بعضهم لا يخرجون إلّا والمسدس «يزيّن» خصورهم، فيما يُترك الكلاشنكوف في السيارة. والكلاشنكوف الروسي، أو الأخمس (في حال كانت قبضته من الحديد وليس الخشب) هو ثاني سلاح شائع للأفراد من العشائر، وغالباً ما يكون رقيق بعض رجالها.

بعد السلاح الفردي، يحرص معظم أصحاب بيوت العشائر على وجود السلاح داخل الأسر وهو الدرجة الثانية من التسلح في العشيرة. وقد يصل الأمر ببعض الأسر أن تقتني M16 وقنّاصة وحتى RPG. من سلاح البيت إلى سلاح الفخذ، إذ يحرص المنتون للفخذ أو الجب على وجود سلاح مشترك لعصبيّتهم الصغيرة يحتاجونه في حال نشب صراع بينهم وبين فخذ آخر في العشيرة نفسها.

أما تسلح العشيرة، فيحصل على صعيد العصبية الجامعة للأفخاذ والأجباب. وهنا يفرض مجلس العشيرة على كل فخذ وجبّ مبلغاً معيّناً لجمعه مع الأفخاذ والأجباب الأخرى لشراء سلاح العشيرة الذي يُخبأ في مخزن العشيرة. وتتولّى لجنة من زعماء العشيرة ووجهائها الإشراف عليه، وتكون وصية على مصيره وطرق استخدامه وتوقيته. ولا يُستخدم هذا السلاح في صراعات داخلية ضمن العشيرة الواحدة، بل يُخرج من المستودع فقط عند نشوب معركة بين عشيرتين. وعند نشوب الحرب الأهلية اللبنانية وتوفّر

اليوم. ويقول أحد أبناء العشائر لـ«المفكرة» إنّ هذه العادة لم تنتفِ تماماً اليوم فـ«إحدى العشائر طلبت مؤخراً عشيرة أخرى على خلاف معها للقتال في الجرد، إثر تعثّر مبادرات الصلح بينهما». ولكن تعذّر علينا التأكّد من هذه المعلومة من مصدر آخر.

والياً صارت معارك العشائر تتطوّر في مكان حصولها «يعني بيصير إشكال ويتبعه إطلاق النار سواء كان في أحد أحياء الهرمل أو في ساحتها». ولأنّ الساحة غير تابعة لأيّة عشيرة، بل يسكنها أهل الهرمل أنفسهم، فهي تتحوّل غالباً إلى مكان للقتال العشائري ومواجهاته، خصوصاً وأنّ الجميع يضطر للعبور بها في ذهابه وإيابه داخل المدينة، ويتركّز السوق الأساسي على ناحيتي طريقها العام.

وفي حال تطوّر الخلاف بين أشخاص من عشيرتين إلى معركة بين العشيرتين، يتمّ تبادل إطلاق النيران من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة وصولاً إلى القذائف والمدافع، من منطقة تركّز هذه العشيرة في الهرمل إلى منطقة تركّز العشيرة الخضم، من دون إيلاء أي اعتبار لأمن الهرمل وأهلها. وهذا الأمر ينسحب على المواجهات والإشكالات التي تقع بين أبناء العشائر وأماكن تبادلهم إطلاق النار حيث يحشد مع كلّ طرف شباباً من أقاربه ويقصدون مكان الإشكال أو «يربطون في الطريق» أي يربطون ويتربّصون بخصومهم ليطلقوا النار عليهم لدى مرورهم. وغالباً ما يكون الأشخاص المرصودون مسلّحين

وفق المصدر نفسه «يعني ما بتنقطع العشيرة وممكن تشتري أسلحة جديدة إذا استلزم الأمر». ولكنّ العشائر، وفق المصدر، لا يمكنها شراء مدافع ١٢٠ و١٣٠ و١٥٥ طويلة المدى نسبياً كون حجم المدفع الواحد منها يصل إلى ٦ أو ٧ أمتار ويكون من الصعب إخفاؤه بعيداً عن أعين الجيش. ويستخدم الأسلحة المتوسطة والثقيلة رجال العشائر الذين كانوا مع الأحزاب خلال الحرب اللبنانية أو من المتقاعدين في الجيش، ويؤتّى بخبراء أسلحة ومدربين لتدريب رجال كل عشيرة على استخدام الأسلحة.

ساحات المعارك

قبل حرب ١٩٧٥-١٩٩٠، كانت العشائر تتجنّب خوض معاركها الكبيرة، من عشيرة ضد عشيرة أخرى في الهرمل وساحتها وبين أحيائها، إلّا عند حصول مشاكل يستتبعها إطلاق نار فوري في مكان حصولها. وكانت العشيرتان، في حال تطوّر خلافهما إلى معركة عشائرية ثنائية، يحدّون الهرمل كساحة صراع و«يطلبون بعضهما البعض إلى الجرد للقتال، حيث تتجاوز جردهما»، كما يقول زعيم إحدى العشائر. وحصل هذا الأمر، على سبيل المثال لا الحصر، في السبعينيات بين عشيرتي ناصرالدين وعلّوه اللتين تقاتلتا لنحو ١٧ يوماً في جرد مرجحين الذي تتقاسمان ملكيّته. يومها لم تكن العشائر قد استكملت نزوحها الكبير نحو مدينة الهرمل، وبالتالي لم يكن وجودها طاغياً فيها، وتحديدًا على أطرافها، كما

باع وجدي استثمار الكافية لشباب من آل علّوه كانوا يشتغلون معه ووضّب حقيته وغادر إلى بيروت بحثاً عن عمل «قلت ممكن إقتل شي نهار وروح فرق عملة». في الأسبوع الثاني من نيسان ٢٠٢١، تعرّض المقهى عينه لإطلاق نار أصاب قارورة الغاز في مطبخه فانفجرت واحترق بالكامل، ولم يُعرف الجاني لغاية اليوم.

ضحايا لا ناقة

لهم في المشاكل ولا جمل

هذا الواقع لا يمرّ من دون سقوط ضحايا أبرياء لا دخل لهم بل صودف تواجدهم في المكان الخطأ عند اندلاع الاشتباكات. ويتحدّث سكان المدينة عن سقوط ١٠ ضحايا خلال السنوات الخمس الأخيرة في اشتباكات أو مواجهات عشائرية، من بينهم فتاة مراهقة من عائلة الحسيني كانت تبتاع دواء من صيدلية حي الضيعة وما إن خرجت إلى الشارع حتى باشر شابان من عشيرتي علّوه وحمادة بإطلاق النار على بعضهما البعض فأصابا منها مقتلاً في العام ٢٠١٩. بعدها بنحو شهرين، حصل اشتباك بين أبناء عشيرتين أخريين أمام مبنى السرايا ما أدّى إلى إصابة الشابة حسنة علّام التي كانت تمر في المكان، في رأسها وقد نجت من الموت بأعجوبة. وفي شباط ٢٠٢١، قُتل بشار علّام وهو شاب عشريني عسكري في الجيش اللبناني صودف وجوده برفقة شبّان من آل علّوه عندما تعرّضت سيارتهم في حي المعالي لهجوم من قبل شبّان من آل عوّاد

فيتحوّل الأمر إلى اشتباك مسلّح في قلب المدينة. وفي هذا الإطار، يروي لنا الشاب وجدي علّوه تجربته المريعة في مقهى Passion الذي افتتحه بين ساحة السرايا في الهرمل في العام ٢٠٠٦، كأول مقهى - كافييه في الهرمل. يقول وجدي لـ«المفكرة» إنّ الخطوة كانت غريبة عن المدينة ولكن ما أن اعتادها الناس حتى صار المقهى يعجّ بالرواد «صار الشغل مثل النار، وصار يجي صبايا وشباب وطلّاب مدارس وجامعات يلتقوا عنا ويتناقشوا». شيئاً فشيئاً بدأت أحداث الهرمل الأمنية تؤثر على المقهى «مرّة فات واحد من بيت محفوظ حاطط مسدس على جنبه وحامل آلة حادة وهجم وضرب زبون عندي من بيت قانصوه براسه وكان قتله»، وفق وجدي. في يوم آخر هجم شاب من آل علّوه على شاب من عشيرة ثانية وتحوّلت الكافييه إلى ساحة عراق «والله ستر ما وقع قتلى». وفي الثالثة هاجم شبّان أحد رواد المقهى من آل ناصرالدين وأدى تدخّل آخرين إلى منع إطلاق النار. وأدّت الاشتباكات التي كانت تدور «بين العشائر إلى إصابة المقهى بطلقات نارية عدّة. صرت عم للمم رصاص بعد كل اشتباك شي ع واجهة المقهى شي من جّواته». وكان وجدي يضطر عند أيّ خلافات بين عشيرته (علّوه) وأي عشيرة أخرى أن يقفل محلّه تجنّباً لمهاجمته فقط لأنّه من آل علّوه «أوقات كتير ما بعرف صاحب المشكل بس غصباً عني أّصنف ضدّ الطرف الآخر وقد أدفع الثمن». كما أنّه بعد كلّ إشكال أو مواجهة عشائرية يتجنّب رواد المقهى التواجد في الساحة تخوّفاً من تجدد إطلاق النار وبالتالي «بيوقف الشغل».

(آر بي جي)، ليطلقوا النار في الهواء والقذائف الصاروخية. كل ما في الأمر أنهم كانوا يؤدّون تحية الوداع لأحد وجهاء العشائر الذي توفي إثر عملية جراحية في بيروت. لم يكن كل الرجال المثلثون من عشيرة الرجل نفسها، كان هناك رجال من عشائر «صديقة»، تردّ الواجب لعشيرة الفقيد التي سبق وأدّت التحية خلال موت وجيه من وجهائها. يومها عدّت صفحات أبناء الهرمل وصفحات مواطنين آخرين بفيديوهات تبين الرعب الذي عاشه سكان الهرمل وكثيرة الرصاص التي انطلقت ومعها قذائف «آر بي جي» التي يصل متوسط سعرها إلى ٥٠ دولاراً، فيما تلامس كلفة أكبرها (التاندوم الروسية) ٢٠٠ دولاراً. مع العلم أنّ سعر الرصاصة اليوم لا يقلّ عن ٢٨٠٠ إلى ٣ آلاف ليرة لبنانية، أي أنّ «الباعة»، التي تحتوي على الرصاص، سعة ٣٠ رصاصة، ويتمّ تلقيم بيت النار منها، لا يقلّ سعرها عن مئة ألف ليرة، كرصاصة فقط. لا أحد يسأل رأي أهل الهرمل وهل يقبلون مرور مواكب السيارات بالزجاج القاتم (المفجّعة) وآليات «بيك آب» التاكوما الدارجة حالياً، بين منازلهم بينما يخرج المسلحون من نوافذها أو يقفون في صندوق الـ«بيك آب» ويطلقون النيران في الهواء وكأنّهم في فيلم حركة وليس في بلد فيه قوى أمن وجيش.

قبل نحو شهرين أيضاً، توفي وجيه من عشيرة أخرى. فنظم شبّان من عشيرة الفقيد الأوّل أنفسهم في وفد وازن وقصدوا مأتم الفقيد الجديد. وهناك حين حمل آل الفقيد جثمانه

على خلاف سابق معهم ممّا أدى إلى مقتله على الفور وجرح الآخرين.

وسقوط الضحايا الذين لا علاقة لهم بالمعارك أمر قديم جداً ففي أواخر الثمانينيات، هاجم شبّان من آل علّوه سيارة مرسيدس ظنّاً منهم أنّ سائقها هو غريمهم من آل دندش. وأمطر الشبّان السيارة بالرصاص ثم أطلقوا عليها قذيفة يدوية فقتل صاحبها وجيه جعفر الذي لم يكن له أي علاقة بالمشكلة بين دندش وعلّوه. وفي الفترة ذاتها، وقع إشكال في ساحة السبيل بين آل شعيب - المر وبين آل ناصرالدين، قتل فيه فياض علّوه أثناء محاولته تهدئة المتعاركين.

رصاص للموت ورمصاص للابتهاج

ولكنّ الرصاص في الهرمل ليس للاشتباك فقط. فقد درجت العادات العشائرية على إطلاق النار في الأفراح والأتراج، وكثيرة هي الأعراس التي انقلبت أحزاناً نتيجة إصابة بعض الحاضرين بالرصاص. ودخلت القذائف في السنوات الأخيرة ضيف شرف ثقيلاً خلال وداع الموتى حتى صار الأمر أشبه بمباريات بين العشائر بين من يطلق نيراناً أكثر من الآخر تكريماً للراحلين، حيث أصبحت القذائف بمرتبة «شرفية» أعلى. قبل نحو خمسة أشهر، أي في الربع الأخير من العام ٢٠٢٠، اصطفّ رجال ملثّون من مدخل الهرمل إلى ساحتها بحدود كيلومترين اثنين، يفصل بين كل نقطة تجمعهم وبين الثانية نحو ٥٠٠ متر، يحملون الأسلحة الرشاشة وقاذفات الـ BV

لأسامة، ابن إحدى العشائر، قصة مماثلة ولكن مع قذيفة «آر بي جي». عندما توفي أحد الوجهاء الذين لم يرغب في ذكر اسمه، أطلقت ٣٥ قذيفة «آر بي جي» في الهواء. وحين عودته مساء إلى منزله وجد أطفاله يحملون قنبلة غير منفجرة سقطت بالقرب من بيته: «طار عقلي، أخذت القنبلة وكتبتها بعيد عن البيت، بمنطقة غير مأهولة». اعتاد أسامة إطلاق النار في المآتم: «بس بعد هيدي الحادثة أقسمت إني ما عيدا»، يقول وهو يحضن طفليه.

يتذكّر حسان الذي ينتمي إلى إحدى عائلات الهرمل وليس إلى عشيرة، كل هذه الحوادث من مواجهات العشائر إلى إطلاق النار في الأفراح والأتراح ليرتحم على أبيه الذي قال له ولأخوته، وهو يعيدهم إلى الهرمل بسبب الحرب في بيروت: «ما تنسوا شي مهم كثير يا بيي، الهرمل مش إننا». يقول حسان اليوم إنّ أباه «كان على حق، وبرغم حبّي الكبير للهرمل إلا أنّي أتمنّى أن يعيش أبنائي خارجها». فالهرمل «للقوي» كما يقول «ولا خبز فيها للمعتّر الفقير إلا إذا وطّى راسه وعاش الحيط الحيط» (أي من دون أن يتدخّل في أي شيء). ويضع حسان كامل المسؤولية على الدولة وغياب الأمن «ليش ما بتضرب بإيد من حديد؟» فالهرمل تعجّ بالمطلوبين «وإطلاق الرصاص ما رح يؤثر بملف مطلوب». والقوى الأمنية هي «آخر من يصل، وكأنّ المطلوب أن تبقى الهرمل على ما هي عليه، منطقة خارجة عن القانون ليبرّروا غيابهم عنها».

باتجاه المقبرة، افتتح أبناء العشيرة الأولى النار، كما يقول أحد أعضاء الوفد لـ«المفكرة» «وبلّشنا القواص وإطلاق القذائف، الجماعة ما قصّروا معنا، ونحن لازم نرد الجميل»، بنبرة تشي بالافتخار. قبل هذين المآتمين، كانت العشيرتان على خلاف دموي لسنوات. وبالتالي شكّلت وفاة الوجهيين مناسبة لتعزيز الصلح والوئام بين «أولاد العم»، كما يسمّي أبناء العشائر بعضهم البعض، وبالرصاص.

ولكنّ ظاهرة إطلاق النار في الأفراح والمآتم مرفوضة من كثيرين من أبناء العشائر ويستنكر هؤلاء هذه العادة «أحياناً يناشد أهل الفقيد الناس عدم إطلاق النار، بس ما حدا بيرد». فبالعوض، وخصوصاً من يطلقون النار، يعتبرون أنّهم يؤكّدون بفعالهم هذا على قيمة الفقيد ومكانته، وكلّما صُرف الكثير من الرصاص والقذائف، كلما علا شأن الراحل.

يخبر سليمان، أحد أبناء الهرمل، كيف نجا وصديقه وابنه من الموت بالصدفة. كانوا في باحة منزلهم بالقرب من ساحة السبيل عندما عبر موكب تشييع وجيه إحدى العشائر وبدأ إطلاق النار: «كنا بالقرب من سيارتي، فقال صديقي خّينا نقل لتحت البلكون في رصاص كثير»، وهكذا كان. عندما عبر الموكب ومعه مطلقو الرصاص، أراد سليمان أن يخرج بسيارته ليبتاع خبزاً «لقيت رصاصة فايطة بزجاج السيارة من ناحية السائق، ورصاصة ثانية بالقرب من السيارة وتحديداً مطرحة ما كُنا واقفين».

وعادة ما يقود الفيلق قائد الدرك وعليه طويت المداهمة وملفها. يختم رجل الأمن كلامه بمعاناته «عشت سنين شوف المطلوبين قدامي وما إقدر إعمل شي».

حل المشاكل عبر «تبويس اللحى»

يرغب المحامي فراس علام وضع الأمور في نصابها: «نعاني من غياب كامل للدولة بأجهزتها الأمنية الممثلة في الهرمل ولكن غير الفعالة». الأهم بالنسبة إليه هو القرار: «مثلاً أمن الدولة نشطوا جيداً بالنسبة للاجئين السوريين وعملوا داتا كاملة عنهم، وإذا واحد ينقل من بيت لبيت بيعرفوا». وكذلك الأمن العام «عندهم دوريات استقصاء وعندهم معلومات عن كل شيء». والجيش «موجود ومخابرات الجيش موجودة ولأن بدهم يعملوا شي بيقدروا يعملوه». يعطي فراس مثلاً عن عملية نوعية قامت بها مخابرات الجيش للقبض على مطلوبين بقتل عسكري: «وصل بزاد خضار مسكر ع بيت المطلوبين، وفجأة نزلت منه قوى كبيرة وفوراً دعمتها قوة مؤلفة ضخمة، وتمكنوا من القبض على المطلوبين الأربعة دفعة واحدة». قصد علام أن يبرهن أنهم قادرون على تنفيذ مهمات عندما يريدون ذلك.

يُختصر النشاط الأمني بالنسبة للمطلوبين بقيام القوى الأمنية بطلب النشرة الأمنية لأي شخص يدخل المخفر «وبتقبض عليه إذا عليه شي». أما

سيارة الدرك المعطلة دائماً

تروي فتون ما حصل مع صديقة لها تعرّض منزلها للسرقة: «أتصلت بمخفر الدرك وأبلغتهم أنّ هناك من يحاول دخول منزلها» فقالوا لها سيارتنا خرابانة». وتبيّن أنّ السيارة «معطلة» هو الجواب الجاهز لدى عناصر المخفر لدى استدعائهم.

يقول أحد عناصر الدرك الذين خدموا في الهرمل لسنوات إنّ الهرمل تحتاج إلى سرّية قوامها مئة عنصر مع عتاد وآليات، بينما لا يوجد اليوم سوى مخفر به عناصر فقط لا غير. يتوزّع عناصر المخفر على رئيس المخفر، وعنصر لدوريات مراقبة البناء، وآخر كاتب ورابع لوجستي، ورقيب تحقيق: «فمن سيخرج للملاحقة المطلوبين أو لفصّ الاشتباكات بين العشائر؟». مع بناء السرايا، صار في الهرمل فصيلة لقوى الأمن الداخلي «دور الفصيلة إداري بحت وليس تنفيذ مهمات أو مدامات، ويتبع لها ثلاثة عناصر لتنظيم السير (وهو أمر مستجد في الهرمل) ومعهم حراس السرايا فقط، إضافة إلى إداريين لا غير». وفق ما يقول رجل الأمن. ويرى أنّه ليس بوسع المخفر بأي شكل ضبط أمن الهرمل ليخلص إلى القول «ما في قرار سياسي بضغط أمن المنطقة وإلا بيركّزوا سرّية بالهرمل وبيعطوها أوامر بضغط المنطقة، كل قضاء فيه سرّية ليش بالهرمل لا؟». حصل مرة أن طلب المخفر تنفيذ مداهمة في إحدى مناطق العشائر، وعندما اتصلوا بالسلطات العليا قيل لهم «هيدي بدها فيلق للمداهمة».

وحمادة في الهرمل «تاريخياً ما كانوا من عشائر المشاكل، إذ تفكّكوا وانتشروا وما عندهم جرد وصاروا تجّار وموظفين، وأيضاً آل علام نسيوا العشائر، وحتى عوّاد نادراً ما كانوا يتصرّفون كعشائريين». أما اليوم «رجعت كلّ الناس على الأمن الذاتي وفي عائلات عم تروح تستعين بناس من العشائر، ويستقووا فيهم أو يشترعوا عندهم (أي يتقاضون أمامهم)، وما يروحوا مع القضاء». وقد يلجأ شخص من الهرمل إلى تسجيل حصته في شركة ما باسم رجل من العشائر لكي يستقوي على شريكه.

يروى علام كيف أقنع ابن عمه بعدم إطلاق النار خلال إشكال وقع بينه وبين رجال من عشيرة حمادة «روح قدم شكوى بالمخفر إذا بتريد» قال له على الهاتف من بيروت. كان ابن عمه في المخفر عندما نظّم عدد من شبان آل علام أنفسهم وبدأوا بإطلاق النيران والقذائف على عشيرة حمادة «وجاءت قذيفة في بيت عائلة من آل بلبيل». عندما تناقش معهم كانت حجّتهم جاهزة «ما فينا ما نردّ عليهم بعدما أطلقوا علينا النار، بيصير الصغير والكبير يستوطي حيطنا وما منعود فينا نرد حدا عنّا».

هذا غيظ من فيض من ما يحصل في الهرمل، هناك قصص لا تعدّ ولا تحصى عن المشاكل التي تقع يومياً لأتفه الأسباب «بسبب ركن سيارة، أو تزاحم خلال زحمة السير، أو لأن أحداً نظر إلى الآخر بطريقة لم تعجبه»، وتتحوّل هذه الأمور إلى إشكالات قد تنتهي بإطلاق النار.

كل المشاكل وإطلاق النار ومعظم المواجهات التي تحدث في ساحة السبيل وأمام السرايا تنتهي بعدم القبض على أحد، «حتى أوقات بينقال للناس جاية دورية للجيش فبيهرب المتقاتلين».

ويلحظ المحامي علام أثر طرق حلّ المشاكل في تفاقم الوضع الأمني: «القصص عم تحلّ مع الطريقة العشائرية، وتبويس اللحي، وكلّها بالمصالحات، في غياب القضاء». فطالما «الدولة غير موجودة حتى قضايا القتل والدم والقواص تُحلّ بالمصالحة»، وأكثر من ذلك يتعهّد المتدخلون ب«تزييط الملف الأمني للمتورّطين بالمشاكل، وبيجي الموضوع رزمة واحدة مع الصلح، وهكذا يحصل». وهناك إخلاء السبيل الدائم لمعظم من يقبض عليهم «ما حدا عم يتحاسب يعني محلولة بالنسبة لكلّ العام وفي مين يزيّط الملف القانوني». أمّا عندما يتمّ تسليم مطلوب للدولة «بيقعد شهر بالحبس وبيرجع طبعاً بيطلع». ولذا عندما يكون عقد الصلح في قضايا «ضربة الكفّ إلى القتل» هو سيّد الموقف لن يكون هناك رادع في «منطقة تعجّ بالعاطلين عن العمل والمطلوبين والأفق المسدود ببناء حياة طبيعية».

هذا الواقع انسحب على المجتمع برمّته. وفق علام، «كلّ العام اليوم مستعدّة تحمل سلاح وتقوّص». وبدل أن تنجح العائلات الهرملية بسحب العشائر نحوها «يعني بلا قواص وثأر»، يرى علام أنّ أهل الهرمل «عم يروحوا مع العشائرية». ويعطي مثلاً عن عشيرتي شمس

هذا الواقع أوجد حساسية ليست خفية بين ابن المدينة وابن العشيرة. بعض أبناء الهرمل يقولون إنَّ العشائر استباحوا المدينة وأخلَّوا بأمنها عندما نزلوا من الجرود إليها، وهم محقِّين في جزء كبير من كلامهم. في المقابل، يأخذ بعض أبناء العشائر على أبناء الهرمل استمرارهم في اعتبارهم غرباء برغم مرور أكثر من خمسين عاماً على سكنهم في المدينة «الهرمل لكلِّ الناس، وعيب التصنيف بين إبن جرد وإبن مدينة»، وهم أيضاً محقِّون وبخاصَّة الذين ينفرون من المشاكل ويبتعدون عنها، لا بل يعانون بسببها مثلهم مثل أهل المدينة.

وحدها الدولة تتفرَّج على الطرفين من بعيد تاركة نسبة البطالة في أعلى مستوياتها، والإغناء في أسفل سلّم البلاد، والأمن، أمن الناس في مهبِّ فوهة بندقية فالتة.

03

الهرمل والطبيعة

من يحمي نهر العاصي؟

الدخل في منطقة الهرمل مع المنتزهات المنتشرة على ضفتيه من منبعه في عين الزرقا إلى مزرعة العميرية عند الحدود السورية بطول ٤٦ كيلومتراً، هي مجمل حصّة لبنان منه، فيما يقطع ٥٢٥ كيلومتراً في سوريا وصولاً إلى مصبّه في البحر المتوسط في لواء إسكندرون. والعاصي الذي عصى الطبيعة ومجرى الأنهار في لبنان من الشمال إلى الجنوب، إذ اختار معاكسة التيار والجريان شمالاً نحو سوريا، يعجز عن ردّ المعتدين عليه حيث تُستنزف خيراته التي يغدقها على منطقة تكاد تنعدم فيها مصادر الدخل «الشرعي» لولا قطاع تربية أسماك الترويت من دون أي اعتبار لاستدامته سواء من أصحاب المنتزهات أو المسامك.

الثروة السمكية في خطر

يتصدّر العاصي المركز الأوّل لإنتاج سمك الترويت في لبنان بكميّات تراوح ما بين ٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ طناً في السنة. مع المسامك هناك نحو ١٥٠ منتزهاً تختلف أحجامها وبالتالي تأثيرها على النهر. عطاء لا يقابله منّة حيث يفعل مربو الأسماك وأصحاب المنتزهات والمطاعم والمقاهي ما بوسعهم لتحصيل الربح السريع دونما أي مقارنة تأخذ بعين الاعتبار استدامة هذه الثروة اليتيمة في لبنان بعد تلوّث كلّ أنهاره وموتها.

«ممنوع تغذية أسماك الترويت في مسامك رأس العاصي بأحشاء الدواجن (مصارين الدجاج)»، أمر أصدرته عشيرة دندش التي بنى بعض أبنائها نحو ٣٠ منزلاً في منطقة رأس العاصي صعوداً من المنبع الأساسي للنهر، عين الزرقا، ومن حولها. هنا لا يسري المثل القائل «إن أردت أن تطاع فاطلب المستطاع» الذي تتبنّاه بلديّتا الهرمل والشواغير ومعهما اتحاد بلديات الهرمل والقوى السياسية في المنطقة مع مُربيّ الأسماك وأصحاب المنتزهات على نهر العاصي خارج منطقة سيطرة الدنادشة. أمرٌ هؤلاء بمنع إطعام ترويت المسامك في أعلى العاصي أحشاء الدواجن، ونقطة على السطر، وهكذا كان. للدنادشة أسبابهم حيث تشرب عائلاتهم التي تسكن في رأس العاصي من مياه النهر وتستهلكها للاستخدام المنزلي وهي أمور ستصبح متعدّرة لأن أحشاء الدجاج تلوّث المياه. وتمتد منطقة سكن عشيرة دندش من النبع إلى المخاضة بمسافة تصل إلى ٣ كيلومترات من طول العاصي.

يضحك أحد ناشطي الهرمل، ومعه كثيرون من أهلها، وهو يعلّق على هذا الأمر بالقول: «خليهم يسلموا بقية النهر لشبي عشيرة تانية لتحميّه، طالما المسؤولين عن حمايته رافعين العشرة ومتخليين عنه».

تعتبر تربية سمك الترويت من أهم موارد

قادرين نربّي ترويت بالعاصي». والعميري نفسه بدأ، إضافة إلى الترويت، بتربية أسماك الكارب في العميرية، وهي أسماك يصل وزنها إلى ٥ و ٦ كيلوغرامات و«قوية» لا تحتاج إلى مياه بنظافة المياه التي تعيش بها سمكة الترويت المدللة، إذ لا تعيش الأخيرة (الترويت) إلا في المياه العذبة النظيفة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ سمكة الكارب هي الوحيدة التي تحمّلت تلوّث بحيرة القرعون القاتل ممّا يدلّ على قدرة تأقلم هذه السمكة مع الملوّثات في المياه الحلوة (حتى أيار الماضي حين نفق عشرات الأطنان من هذه السمكة في غضون أقلّ من أسبوع بعد انتشار مرض وبائي خطير، بحسب تقرير لصحة الليطاني).

كلام تؤكّده خلاصات فريق إيطالي جاء إلى العاصي قبل سنوات وأجرى دراسات حول نوعية المياه ونسبة الأوكسجين فيها وحرارتها وجريان النهر ونظافته، وخلص إلى أنّه من أنسب الأنهار في العالم لتربية سمك الترويت حيث تبقى مياهه باردة حتى في عزّ الصيف. لكنّ الخبراء الإيطاليين حدّروا الجميع ومن بينهم بلديّتي الهرمل والشواغير المعنيتين بالعاصي من أنّه «إذا استمرّ الوضع على ما هو عليه، ولم يُحمّ النهر، لن تصمد هذه الثروة طويلاً»، كما تؤكّد اختصاصية التصنيع الغذائي، ابنة الهرمل التي عملت مع الفريق الأوروبي حينها، أماني ناصرالدين لـ«المفكرة».

يقول محمد علي العميري، أحد مربّي الأسماك على النهر، إنّّه ليس هناك عاص واحد، بل ثلاثة. يمتدّ الأول من المنبع إلى جسر العاصي، وهو الأنظف برغم التعدّيات لكنّ انحداره من أعلى الوادي يسرّع جريانه، والثاني من الجسر لغاية منتزه الدردارة، وفيه التعدّيات الأساسية، حيث تقع معظم المسامك والمنتزهات. أما العاصي الثالث فيجري بين الدردارة إلى مزرعة العميرية على الحدود السورية. في الجزء الثالث تغيب المنتزهات (آخرها في الدردارة)، يخف جريان المياه وتكثر النباتات المائية على ضفتي النهر، لتساهم في تنقيته نسبياً، ولكنه يفقد لونه الأخضر إلى الأزرق ويصبح عكراً موحلاً.

يسرح العميري بنظره في العاصي ثمّ يضيف «ع هالحالة بععتقد بعد عشر سنين ما منعود



ما زال نهر العاصي أجمل وأنظف نهر في لبنان | تصوير مايا مزبودي



العاصي المستباح

صحيح أنّ عشيرة دندش اتخذت قراراً بحماية رأس العاصي من أحشاء الدواجن حفاظاً على سلامة مياه الشفة التي يتزوّدون بها في منازلهم، لكنّ بعض أفراد العشيرة ينضمّون إلى لائحة طويلة من المعتدين على النهر، وبخاصّة من خلال صبّ حرمة بالإسمنت لاستحداث مساحات لوضع طاولات لتقديم الطعام واستقبال الرّواد.

تكفي نظرة واحدة إلى الصور الجوية لنهر العاصي قبل ٣٠ سنة لمعرفة حجم التعديّات عليه. تقول جنان مطر، إحدى بنات الهرمل التي هاجرت إلى أوروبا قبل ١٠ سنوات، إنّها لم تعرف النهر عندما عادت لزيارته: «حسّيت حالي بمنطقة تانية تماماً». فالنهر الذي كان ينساب حرّاً من أسفل منطقة الشّرق في رأس العاصي مشكّلاً وادياً غضّاً وغنيّاً بالتنوّع البيولوجي ومن أجمل أودية الأنهار في لبنان لم يجد من يردّ عنه الاستثمار المتوحّش الذي غيّر مجراه وطوّعه. هنا حوّل صاحب مقهى جزءاً من النهر ليستحدث بقعة يابسة أو شبه جزيرة يضع عليها طاولاته، وهناك حفر صاحب مسكة مجرى جديداً يجرّ عبره جزءاً من العاصي ليصبّ في أحواض مسكته ويخرج منها إلى المجرى الأساسي، وهكذا دواليك تعدّ يستتبعه تعدّ آخر. وعليه صار النهر لمسافات كبيرة من مجراه مجموعة من السواقي التي تنقسم وتتباعد لتعود وتتلاقى وفق ما تقضي مصلحة مرّبي الأسماك وأصحاب المرافق السياحية في غياب أيّ سلطة رقابية تسهر عليه.

لا تقتصر التعديّات على الإنشاءات وهي هائلة لدرجة لا يمكن لأيّ سلطة مهما بلغ إهمالها أن تقبل بها، حيث تمّ تغيير شكل العاصي وواديه بطريقة تشعر معها أنّه لا يوجد وزارة طاقة وموارد مائية ولا وزارة سياحة تدرج العاصي على لائحة المناطق السياحية وتسهر عليه في لبنان أو أنّهما، مع الوزارات المعنيّة الأخرى بحمايته كالزراعة والداخلية والصحة والقضاء، لا يعرفون بوجود نهر اسمه العاصي على الخارطة اللبنانية. فلا يذكر أهل الهرمل أنّه حدث وتمّ تعزير نهر العاصي، أو أوفدت أيّ وزارة مندوبيها للاطلاع على وضعه والتعديّات عليه، عدا عن قمعها. ومع الإنشاءات يعتدي معظم مرّبي الأسماك على النهر عبر تغذية أسماكهم بأحشاء الدواجن وبكمّيات كبيرة تلوّث مياه العاصي وتنشر البكتيريا والسالمونيلا في حال كانت الدواجن مريضة فيها. وتحوّل النهر الذي كان أهل الهرمل والمقاهي ورّوادها يشربون منه قبل ٢٠ إلى ٣٠ سنة إلى مياه تفوح منها روائح كريهة ويستشعر لامسها بزخعة مصارين الدجاج، إلى درجة امتنع معها أصحاب المقاهي والمنتزهات عن غسل خضارهم والمواد التي يستخدمونها في إعداد وجباتهم من مياهه، علماً أنّ النشاط الاقتصادي للمسامك لا يقتصر على موسم معيّن، إذ تستمرّ الأخيرة في تسويق الأسماك في كلّ لبنان وإلى سوريا حتى حين ينخفض نشاط مطاعم العاصي شتاء. ومع وجود نحو ١٥٠ مرفقاً سياحياً بين مقهى صغير ومطعم كبير وبعض الفنادق، يصبح السؤال عن مياه الصرف الصحي مشروعاً، برغم إصرار البعض أنّه يحفر

وفق رئيس لجنة حماية العاصي في اتحاد بلديات الهرمل عباس الجوهري. ولا يستقبل مكب رأس بعلبك والفاكهة النفايات العضوية والصلبة فقط بل يتم فيه تفريغ الصهاريج التي تنقل الصرف الصحي من الحفر الصحية لمنازل هذه البلدات حيث لا شبكات صرف صحي فيها. تبعاً لذلك، ليس مفاجئاً أن تكشف عينات المياه التي فحصتها ابنة الهرمل، الدكتورة المحاضرة في الجامعة اللبنانية والباحثة في الهيئة الوطنية للطاقة الذرية سامية مخ حول السبب وراء وجود جرثومتي الإيكولي والكوليفورم في النبع الرئيسي لنهر العاصي وليس في المجرى فقط، وجود صرف صحي في العاصي، وهو ما أعلنته في مؤتمر صحافي خاص بالعاصي بحضور بلديات ونواب المنطقة بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ٢٠١٨. ويمكن ذكر فارق بسيط حول تلوث العاصي حيث يخف شتاء بسبب تقلص نشاط المرافق السياحية وإقبال الرواد على قصد منتزهاته مع أطعمته، بينما يبقى نشاط المسامك قائماً صيفاً شتاءً.

حفرًا صحيًا لا نعرف مواصفاتها العازلة، فيما يسلط البعض الآخر مجاريه إلى النهر مباشرة مع مياه غسل الأواني وتنظيف المنشآت وما تحمله من مواد تنظيف كيميائية. كل ما فعلته بلدية الهرمل و«تفخر به» هو بناء نحو ٢٠ حفرة لتجميع مياه الصرف الصحي في عشرين منتزهًا فوق جسر العاصي يتم تفريغها لدى امتلائها في مكب النفايات الذي استحدثته بلدية الهرمل في منطقة قريبة من العاصي وتحديداً قرب مستشفى الهرمل الحكومي (يشكو مرضى المستشفى وموظفوها من روائحهم). ويشكل المكب تعدياً على العاصي وخطراً عليه إذ أنّ المياه الآسنة سواء الناتجة عن عصارة النفايات أو التي يتم تفريغها من بعض صهاريج مياه الصرف الصحي، غالباً ما تصل العاصي بعد تسربها في باطن الأرض، كما أنّ السيول التي تشهدها المنطقة من وقت إلى آخر تحمل إليه النفايات. وعندما نواجه بلدية الهرمل بهذه الحقائق، يردّ نائب رئيس البلدية عصام بلبيل بالقول «لاقوا لي قطعة أرض لننقل عليها المكب»، وكأنما ضاقت الهرمل ولم يعد هناك أمكنة إلا قرب العاصي والمستشفى الحكومي فيها.

ومع مكب نفايات الهرمل، ما زال مكب بلديات رأس بعلبك والجديدة والفاكهة ومعها بلديات أخرى من البقاع الشمالي يتركز في مجرى السيل نحو نهر العاصي برغم صدور قرار بإقفاله. «ولكن مع بدء الأزمة الاقتصادية وكورونا، صارت الأولويات مختلفة ولم تقم القوى الأمنية بتنفيذ قرار محافظ بعلبك الهرمل بإقفاله».

البلدية: إن أردت أن تطاع فاطلب المستطاع

تراكمت كل تلك التعديّات في الثلاثين عاماً الماضية، إلّا أنّ بلدية الهرمل المحسوبة على الثنائي الشيعي منذ الانتخابات البلدية في ١٩٩٨ تطلب محاسبة أصحابها منذ ٢٠١٦ وهو تاريخ إنشاء لجنة حماية العاصي بالتعاون بينها وبين اتحاد بلديات قضاء الهرمل وبلدية الشواغير المعنيّة أيضاً بجزء كبير من النهر.

يبدو رئيس لجنة حماية العاصي في اتحاد بلديات الهرمل وبلديتها عباس الجوهرى «متفهّماً» و«عطوفاً» على أصحاب المسامك: «الله يساعد الناس، الدولار طائر والليرة بالأرض وفي مسامك كثير سكّرت لعدم قدرة مربي الأسماك على شراء العلف».

لا ينفي الجوهرى حقيقة أنّ معظم مربي الأسماك اليوم يغذونها من أحشاء الدواجن «هناك فرق كبير بين سعر طنّ العلف البالغ ١٦٠٠ إلى ١٧٠٠ دولار وبين سعر طنّ الأحشاء». ويستدرك الجوهرى قائلاً «بس ممنوع التغذية بالمصارين، وهذا قرارنا».

ويفيد أحد مربي الأسماك ممن يطعمون أحشاء الدواجن «المفكرة» أنّ سعر طنّ مصارين الدجاج اليوم يراوح بين مليون و٢٠٠ ألف ليرة إلى مليون و٥٠٠ ألف ليرة «حسب سعر صرف الدولار في السوق السوداء» ولذا يشترون

ب«البرميل» ويبلغ الطنّ نحو ١٠ براميل». ويبرّر هذا المرّبي اعتماده على مصارين الدجاج بالوضع الاقتصادي الكارثي في لبنان «عنا أطفال وعيل بدنا نعيشهم، عم ننزل ع محطة البنزين لنلاقي تنكة وندفع سعرها مرة ونصف أعلى من بقية المناطق اللبنانية بسبب التهريب». ويدعونا إلى زيارة ملاحم الهرمل التي تبيع لحوماً مدعومة «روحو شوfo كيف حاطين درك ع بؤابة الملحمة لأتّه الناس رح تقتل بعضها». ولكن ألا يخشى من تلوّث العاصي وبالتالي انعدام رزقه منه؟ يقول الرجل إنّ المرحلة اليوم صعبة «والذي ينفذ بريشه ولا ينهار هو الناجي»، ولذا ليست أولويّته وغيره من معظم مربي الأسماك حماية نهر العاصي «الناس وأولادها أهم من النهر»، كما يرى.

ويعود الجوهرى إلى العام ٢٠١٦ تاريخ تشكيل لجنة حماية العاصي: «عملنا شغل مهم وتغيّر وضع النهر وعدت أنا للسباحة فيه بعدما امتنعت عن ذلك في السابق». ولكن عندما نسأله عمّن كان في البلدية قبل ٢٠١٦ ومنذ ١٩٩٨، يرد بالقول «أنا بحكي عن ولايتنا الجديدة في البلدية». ولكن ماذا عن التعديّات على النهر والتي غيّرت مجراه «شو منعمل؟ منهبط مسامك العالم ومطاعمها ومقاهيها؟ إن أردت أن تطاع فاطلب المستطاع».

ويرى أنّ لجنة حماية العاصي تقوم بواجباتها «نحن منطلب من الجهات المسؤولة تحمّل مسؤولياتها في حماية العاصي ومنها مكتب

والترخيص ولكنهم يتكأون ويتذرعون بالأوضاع الاقتصادية لكي لا ينظموا القطاع». ويقع العدد الأكبر من المسامك والمنتزهات في نطاق بلدية الشواغير وتحديداً في المنطقة الواقعة بين جسر العاصي عند مدخل الهرمل إلى منطقة الدردارة «عنا شي ٣٥ منتزه في نطاق بلديتنا ونحو ٤٧ مسكة يراوح حجمها بين ٥٠٠ إلى ألفي متر». ويرى الحاج حسن أنّ تحوير مجرى النهر نحو المسامك «ضرورة لمرّي الأسماك حيث لا يمكن أن تعيش الترويت في المياه الراكدة وغير المتجددة». ويقول إنّ البلدية غير قادرة على استيفاء الرسوم من المسامك والمرافق السياحية «الناس محتاجة وتمرّ بأزمة والمنطقة كلّها تعاني من قلة الدخل». وكابن الشواغير وقضى طفولته وشبابه ويعيش اليوم فيها وعلى النهر، يعترف رئيس بلدية الشواغير أنّ العاصي «الذي كنّا نعرفه ليس هو ذاته اليوم، كنّا نشرب منه حتى الحدود مع سوريا، وهذا كلّه انتهى حيث أنّ غالبية مرّي الأسماك يغذونها من مصارين الدجاج، وطبعاً في ناس محافظة ع نوعية أسماكها ولديها زبائنها». ويرفض الحاج حسن وصف العاصي بالملوث «هيدا نهر بطبيعته الجارية بغزارة بينظف نفسه، يكفي أن نمنع عنه التلوث ليفعل ذلك تلقائياً». وكيف ترفع عنه التلوث يا ريس؟ نسأله. «نحن ننسق مع أمن الدولة ووزارة الزراعة ونحاول منع استخدام مصارين الدجاج وهناك محاضر ضبط بحق المسامك المخالفة، وسبق أن صدرت قرارات قضائية بإقفال مسمكتين (تمّ فتحهما بعد ١٨ ساعة والإفراج عن صاحب إحداهما بعدما تمّ توقيفه، وقد تابعت «المفكرة» هذه القضية في

حماية الثروة السمكية والحرجية التابع لوزارة الزراعة في الهرمل، ووزارات السياحة والطاقة والصحة والداخلية، والقضاء بشكل خاص، لماذا لا يقوم كل هؤلاء بواجبهم تجاه العاصي؟ نحن لسنا ضابطة عدلية». ويدعوننا الجوهري إلى مساءلة القوى الأمنية من مخفر وجيش لبناني ومخابرات الجيش: «هم يتتبعون بالسلطة والقدرة، وبإمكان الجيش منع وصول الآليات المحملة بالمصارين إلى الهرمل، وكذلك مخفر الهرمل يمكنه مراقبة المسامك». ويعود الجوهري للقول إنّ هؤلاء يقومون بواجبهم ولكن «لديهم أمور أهم اليوم، تبدأ من مشاكل العشائر حيث يقع قتلى بشكل دائم، إلى التظاهرات وقطع الطرقات إلى ارتفاع نسب السرقات والحوادث الأمنية»، وعليه صار العاصي وحمائته في «آخر سلم الأولويات».

وعندما نوّكد له أنّ البلدية يمكنها تسطير مخالفات ضبط وفرض التراخيص على المسامك والمنتزهات في نطاقها، يجيب أنّ الأولويات منذ خريف ٢٠١٩ ولغاية اليوم صارت في مكان آخر، «الناس عم تجوع بس تحكيها بحماية النهر بتعتبر إنك عم تتعدّى على لقمة عيش أولادها».

يعترف رئيس بلدية الشواغير التي تقع على كتف العاصي حسين الحاج حسن أنّ العاصي في «أسوأ حالاته من حيث الاهتمام اليوم، هناك تعدييات على حرم النهر ونحن نحاول إقناع أصحاب المسامك والمنتزهات بوضع آلية للتنظيم

فساد بلا محاسبة

يقول أحد الناشطين في الهرمل (لم يرد ذكر اسمه كونه موظف دولة) أنّ وضع العاصي يزداد سوءاً فيما تتفرّج كلّ الجهات المسؤولة بحجّة «الأوضاع الاقتصادية والأمنية». يؤكّد أنّه رأى بأمّ عينه شاحنة محمّلة بأحشاء الدواجن تتّجه نحو نهر العاصي عابرة أحد الحواجز الأمنية ولم يتمّ إيقافها. وعندما سأل العسكري عن سبب السماح لها بالمرور قال له «هيدي عشان مزرعة الخنازير»، مع العلم أنّه لا يوجد مزرعة خنازير في المنطقة، يضيف ساخراً، ليستنتج «يعني ما معهم أمر يمنعوا المصارين بكل بساطة». ويعود الناشط إلى التجربة التي خاضها رئيس مخفر الهرمل السابق علّام رعد في ٢٠١٨: «الرجل حاول يحمي العاصي وهو من خارج منطقته، فكان كلّ ما أوقف مربّي أسماك مخالفاً، تتدخّل القوى السياسية للإفراج عنه، كما أنّ القضاء لم يساعده حيث يتمّ إعادة فتح أيّ مسكة كانت تقفل بالشمع الأحمر بعد ساعات على إقفالها». ويشير إلى أنّ رعد كان يضبط المخالفات بالجرم المشهود ويصوّرها بالفيديو مع تاريخ مخالفتها لتوثيقها ويرسل الفيديو إلى القضاء من دون جدوى. ووفق الناشط الشاهد حدث أن قال له أحد القضاة الذين كانوا يتابعون ملف مخالفة تربية الأسماك: «ما بقى تروح تداهم المسامك إذا ما أنا طلبت منك، مين عم بيعتك؟»

ويسخر الناشط من قول القيمين على لجنة حماية العاصي إنّ المسؤولية تقع على مكتب

عدد من المقالات). ويعود الحاج حسن إلى التفاخر بأنّه يفعل كل ما في وسعه لحماية العاصي كبلدية، وعندما نسأله كيف، يقول: «هناك لجنة حماية العاصي في اتحاد بلديات الهرمل وفيها نواب ووزراء ومحافظ بعلبك الهرمل وما قدروا يوصلوا لما نطمح له، فكيف سأتمكّن أنا كرئيس بلدية مع العلم أنّه يوجد في البلدية شرطي واحد فقط، بس كلنا منساعده». وبعدها يشير إلى أنّه يفعل ما بوسعه من موقعه، يلفت إلى الكلام المتداول بأنّ بعض كبار مربّي الأسماك ممّن يغذونها من مصارين الدجاج «محميون من قوى سياسية وهناك رشي تُدفع للجهات الأخرى المعنيّة بالنهر». ويضيف بحسرة: «التعدّيات ليست وليدة سنة وتنتيتين وعشرة بل عمر من إدارة الظهر عن العاصي، ولهذا النهر حقّ علينا ونحن لا نوفيه حقه ولا نبادله العطاء بالمثل». يوافق رئيس لجنة حماية العاصي عباس الجوهرى الحاج حسن بأنّ البعض دفع رشي لبعض الجهات المسؤولة ولكنه ينفي حماية المتعدّين على النهر من قبل الجهات السياسية «يعني حزب الله وحركة أمل؟ أكيد لا». وعندما نسأله عمّن تدخّل لإطلاق سراح من تمّ توقيفه من مربّي الأسماك وإعادة فتح مسامكهم بسرعة كبيرة، يردّ «شوفو شو اندفع مصاري»، ولن ذهب المال المدفوع؟، يقول «مش مسؤوليتي أنا حدّد بس الفساد ضارب كلّ المؤسسات من دون استثناء».

الترويت نعمة لا نعرف قيمتها

يشير مستثمر مزرعة العميرية وأحد مربّي الأسماك في وادي العاصي محمد علي العميري إلى أنّ معظم مربّي الأسماك اليوم يغذّون أسماك الترويت بأحشاء الدواجن (مصارين الدجاج). وعندما نسأله عن كلفة كيلوغرام السمك، حيث أنّ مربّي الأسماك رفعوا سعر الكيلوغرام من ٧ آلاف قبل انهيار الليرة إلى ٢٤ و٣٠ وحتى ٣٥ ألف ليرة لسمكة الترويت السالمون الكبيرة، يقول «معك حق بيقدروا بهيدا السعر يطعموا علف». وبعملية حسابية بسيطة يجربها العميري لكلفة التغذية بالعلف، نجد أنّه يمكن بيع الكيلوغرام بـ ٣ دولارات «ويكون المزارع ربحان». وهذا ما يحصل فعلياً على العاصي ولكن من دون أن تنسحب هذه الربحية تحسّناً في تغذية السمك بالعلف غير المضّر وكذلك حماية العاصي.

هذه الحقيقة يعترف بها أحد كبار مربّي الأسماك على العاصي وشاح محفوظ: «طبعاً بهيدي الأسعار بيقدّر مربّو الأسماك يوقّفوا استعمال مصارين الدواجن». ولكن هل يفعلون؟ نسأله: «طبعاً مش كلّهم عم يطعموا مصارين، في البعض منهم بس»، يقول. وردّاً على قول البعض إنّ مسامك كثيرة أقلت على العاصي، يؤكّد محفوظ أنّ سوق السمك اليوم في عزّه بسبب غلاء أسعار اللحوم الحمراء والدجاج وارتباطها بالدولار مع الأسماك البحرية المحلية والمستوردة «فصارت الناس عم تاكل سمك

حماية الثروة الحرجية والسكنية في وزارة الزراعة في الهرمل ليقول: «رأينا سيارة المكتب معطّلة منذ أكثر من عام وقيل إنهم شحّنها إلى بعلبك لإصلاحها ولم تعد لغاية اليوم، فكيف سيُدهم هؤلاء، المسامك؟ طبعاً إذا سلّمنا جدلاً أنّهم يقومون بواجبهم كما يلزم، وهم ليسوا كذلك». ويتوقّف عند قيمة ضبط المخالفة البالغ ١٠٠ إلى ٥٠٠ ألف ليرة لبنانية «شو بدو يآثر هيدا المبلغ بصاحب مسكة، رح يضلّ ربحان من المصارين حتى لو أكل ٥ مخالفات بالشهر».

ويُشير الناشط نفسه إلى أنّه كان هناك مشروعٌ لتنظيف العاصي بقيمة ٢٠٠ ألف دولار: «ما شفتنا منهم إلّا بعض اللافتات التي تشير إلى ضرورة الحفاظ على النهر». كما يعود محدّثنا ليشير إلى الفساد الذي اعترى مشروع مد خط مياه نظيفة من رأس العاصي، عند المنبع، إلى المرافق السياحية لاستعمالها في الطهي وغسيل الخضار، «واقصر الأمر على نربيش (أنبوب) أسود ضخّم يطفو على سطح الماء، وكلّ الهرمل تعرف قصة النربيش الذي أسموه الحنش (والحنش هو نوع من الأفاعي السوداء الضخمة)». والأسوأ أنّ البلدية، وفق الناشط، عادت ودفعت مبلغاً يوازي مدّ النربيش لسحبه بعدما ضجّت الهرمل بكلفته البالغة نحو ٨٠ ألف دولار «ما حدا عم يحاسب وحده العاصي يدفع ثمن كل شيء».

العميري إنّ الترويت في كندا وفرنسا «أعلى من السلمون البحري لأنّهم يربّونه بكمّيات أقلّ من السلمون وفي المياه المكثّرة، ولذا لا يكبر فرخ الترويت كما يفعل في العاصي الطبيعي». ويأسف العميري لأنّ هذه النعمة والثروة مهدّدة في استدامتها «عنا كنز مش عارفين قيمته، وعم نقتله بأيدينا».

ترويت وهو أرخص من كل اللحوم». ويشير إلى أنّ ٩٠٪ من إنتاج السمك اليوم يُباع في لبنان و١٠٪ يذهب إلى سوريا، فيما كانت سوريا قبلاً تستهلك ٦٠٪ من إنتاج سمك العاصي «لأنّه كانت الأزمة بعدها ما وقعت بلبنان وكان الناس بعد معها مصري لتشتري لحوم خواريف وعجول ودجاج وسمك بحري». ويقول محفوظ للدلالة على أهمية الثروة السمكية في الهرمل إنّ «كلّ مطاعم السوشي يتأخذ الترويت السلمون من عنا، ويؤمّن القطاع آلاف الوظائف وهناك كثيرون يشتغلون بالاتّجار بالسمك إلى بقية المناطق اللبنانية».

الترويت وجحود المربين

يتوقّف محمد علي العميري عند أهمية سمكة الترويت «الثروة التي يجهل كثيرون أهميتها وميزتها»، مستنداً إلى الدراسات التي أجراها كونه ينتج ترويت سالمون مدخن. ف«دهون الترويت، وهي سمكة Mi-gras et Maigre بالفرنسية أي نصف دهنية وكلّ المستشفيات بفرنسا بتطعمي فيليه ترويت، وتبلغ نسبة الأوميغا ٣ فيها ١,٢٨ غرام بكل ١٠٠ غرام، يعني زيت السمك عالي بس ما فيها يود». والترويت هو صنف من ٤٣ صنفاً معروفاً لسمكة السلمون، وتعيش في العاصي الترويت السالمونييه Salmonier من عائلة سمك السلمون المؤلفة من ٤٥ صنفاً من أصناف الترويت «وهم من نفس العيلة». ويقول





منتجع سياحي على ضفاف العاصي | تصوير كامل جابر



العاصي، عاصي الطبيعة وجريانه من الجنوب إلى الشمال | تصوير مايا مزبودي



الجرد والعاصي

228

والأمل الدائم بموسم سياحي جيّد سعدى علّوه

السائحة، هي ما يبثّ الأمل بموسم سياحي جيّد هذا العام تجده وتستغربه لدى أصحاب المرافق السياحية في جرود الهرمل وسهلها تحديداً على نهر العاصي، برغم الأزمة الاقتصادية التي تعصف ببلبنان وسكانه، معطوفة على تحديات كورونا وانهيار الليرة. نحن نتحدث السياحة في قضاء الهرمل الذي منحه الجغرافيا والتاريخ ميزات سياحية ما بين سفح القرنة السوداء على ارتفاع ٣٠٨٠ متراً نزولاً نحو سلسلة جبال لبنان الغربية حيث تقع جروده، وصولاً إلى نهر العاصي على ارتفاع ٦٥٠ متراً عن سطح البحر، وما بينهما من تنوّع مناخي ونباتي وجيولوجي، وكذلك أودية تكتنز مزيجاً غنياً من أحراج السنديان وغابات الأرز واللّزاب والشوح والتنوب، وغيرها من الأشجار الحرجية، إضافة إلى معالم أثرية تاريخية أبرزها قاموع الهرمل ودير مار مارون في منطقة رأس العاصي ومعهما لوحة نبوخذ نصر في بربصا وأطلال كنيسة تاريخية تعود إلى القرن الخامس الميلادي. كلّ هذا معطوفٌ على نمط حياة سكان الجرود المتوسطة والعليا التي قلّما يجدها السيّاح في مناطق لبنانية أخرى: «بعدها المنطقة عايشة ع الطبيعة والفطرة»، كما يقول حسين دندش أحد أصحاب مشروع «لّزاب إيكولوجي» في جرود الهرمل. التفاؤل نجده أيضاً في افتتاح مشاريع سياحية حديثة حالياً على نهر العاصي في وقت أعلن

في أواخر نيسان ٢٠٢١، وصلت مديرية إقليمية في إحدى المؤسسات الدولية المعروفة إلى منطقة الهرمل كسائحة. شاركت في رياضة الرافتينغ (Rafting)^(١) ونشاط التخيم على ضفاف نهر العاصي والمشي في الطبيعة في جرود القضاء (Hiking) في سفح القرنة السوداء وصولاً إلى غابة القلّة الغنيّة بأشجار الأرز واللّزاب والشوح والتنوب المعرّة على الحدّ مع عكار. دُهِشت بجمال المنطقة ومقوماتها السياحية المتكاملة «السياحة هون ساحرة» قالت قبل أن تختم إقامتها بالبكاء. خاف نورالدين المقهور صاحب أحد نوادي الرافتينغ على العاصي (حيث أقامت) أن يكون قد حصل أمر ما أزعج السيّدة، وحين سألتها عن سبب بكائها أجابت: «حرام يصير هيك بمنطقة بهيدا الجمال». أبكتها نفايات يرميها البعض في نهر هو «الأجمل في لبنان»، كما وصفت العاصي، ومعها (مع النفايات) المرامل والكسارات التي تنهش الأودية والجرود وكذلك المشاعر التي تقضي على أحراج السنديان في الوديان والتي صادفتها في طريقها إلى أعالي الجرود. «بكت السيّدة علينا أيضاً»، يقول نورالدين «المنطقة كتير فقيرة وإنّو عنكم أهم ثروة بعدها خام بلبنان، لازم تحافظوا عليها»، ختمت حديثها بما يشبه الوصيّة، وهي تضع أغراضها في سيارتها استعداداً للرحيل. ربّما المقومات نفسها التي سردتها المديرية

الهرمل والطبيعة

(١) هي رياضة تجديد مائية جماعية على متن طوف (raft) غالباً ما تمارس في الأنهار.

نحو ألفي متر بين أمكنة التخيم والاسترخاء، ومساحة أرض طينية كثيفة بالأشجار النهرية من كينا وصفصاف».

إلى جانب «مغامرة» علي وأحمد، تجد هبة استعداد كبيرة على طول العاصي وفي مشروع السياحة البيئية في جرود الهرمل «ألجورد» (Aljourd Natural Reserve) و«لزاب إيكولوجي» حيث التحضير لاستقبال رواد الصيف مع برامج غنيّة بالأنشطة البيئية السياحية قائم على قدم وساق.

الرافتينغ والعاصي

عرف نهر العاصي رياضة الرافتينغ، وفق ما يقول نورالدين المقهور مع «أستاذنا علي عواضة ب١٩٩٦ عندما وصل مع أول رافت وكاياك ع الهرمل برفقة فريق فرنسي استكشف نهر العاصي». لم يكن أبناء العاصي والمدينة يعرفون شيئاً عن الرياضتين ولا عن مقومات العاصي التي تجعله مناسباً جداً ل«الرافتينغ ورياضة الكاياك»^(١)، ويعتبر من أهم الأنشطة العالمية في هذا المجال». يومها قال علي عواضة للشبان الذين عملوا معه «ما بدّي طعميكم سمك بدّي علمكم الصيد، وأنا كنت واحد منهم»، يضيف المقهور. وفعلاً درّب عواضة مجموعة من شبان الهرمل على الرياضتين اللتين انتشرتا لاسيّما الرافتينغ لكونه رياضة جماعية سهلة حتى أصبح هناك «نحو ٢٠ نادي رافتينغ على العاصي بمستويات مختلفة»، كما تؤكد فداء الساحلي التي يقدم ناديها هذه الخدمة الرياضية.

الهرمل والطبيعة

فيه نقيب أصحاب المطاعم والمقاهي والملاهي والباتيسري في لبنان طوني الرامي في أواخر نيسان ٢٠١٢ عن إقفال ٨٩٢ مؤسسة سياحية منذ بداية العام ٢٠٢١.

يعزو أصحاب المرافق السياحية التفاؤل بموسم جيّد إلى ثلاثة أسباب: أنّ المنطقة مفتوحة «بالبرية، يعني ما في كورونا» وأنّ السياحة البيئية تتقدّم على سياحة المطاعم والمسارح والمقاهي والنوادي الليلية المقلّة في زمن كوفيد ١٩ «وكمان انخفاض قدرة اللبنانيين على السفر، كما أنّ أسعارنا لا تقارن بأسعار المناطق اللبنانية كافة كوننا الأرخص»، تقول فداء الساحلي، صاحبة نادي رافتينغ ومطعم على العاصي: «بالهرمل بتسوي: نهر ورافتينغ وجبل ونومة، وهايكينغ بسعر قضاء ليلة في أي فندق في لبنان، وفوق هيدا كلّ بتتعرف في ع منطقة من أجمل مناطق لبنان».

من جهته، يبزر علي علّوه، وهو أحد الشركاء في مشروع سياحي جديد، البدء بمشروع جديد في هذا الوقت الصعب بوجود مقومات ما زالت خام بالنسبة لكثير من اللبنانيين وتنوّع السياحة بين النهر والجرد والآثار «المنطقة نموذج ممتاز للسياحة البيئية»، إضافة إلى تراجع إصابات كورونا في لبنان عامّة وفي الهرمل خاصّة وتطوّر السياحة الداخلية. وبناء على هذه المعطيات، جهّز علي وشريكه أحمد المسار بيوتاً خشبية صغيرة تتسع لشخصين إضافة إلى خيم عديدة «لأنّه في ناس بتحبّ التخيم ع ضفاف العاصي، وتركنا

(٢) الكاياكينغ هي رياضة تجديف مائي فردية أو ثنائية على متن قارب صغير مغلق يسمّى كاياك (Kayak)، وهي على خلاف الرافتينغ تحتاج تدريباً أكبر.

النظافة والغزارة المستمرة شتاء صيف بقوة في كل لبنان». لتري أنّ هذا الامتياز نفسه يفرض مسؤولية كبيرة على الجميع للحفاظ عليه. ولكنّ الاستثمار الصديق للبيئة وللنهر هو المطلوب، كما تقول فداء «يعني بدنا ناخذ من النهر ولازم نعطيه بالمقابل، مش ندمّره، لذا فإن الاستغلال الوحشي مرفوض». وتستشهد بدراسة تقييمية أجراها فريق فرنسي عن «مداخيل العاصي في ٢٠٠٩ أثبتت أنّ حركة الاستثمار أنتجت نحو ٨ ملايين دولاراً في ذلك العام».

وفداء التي درست «إدارة الأعمال» قرّرت الاستفادة من الأرض التي تملكها عائلتها بمساحة ٦ دونمات على ضفاف العاصي «الناس بتفلّ

افتتح نورالدين نادييه الخاص في ٢٠٠٨ «عنا مستوى رافتيغ ١ و٢ للمبتدئين و٣ للأصحاب الخبرة ومستوى ٤ للي بي عملوا كاياك. ونقدّم خدمات رافتيغ وكاياك للمحترفين». يكن للرواد من عمر ٥ سنوات وما فوق ممارسة الرافتيغ «بدّه تدريب ربع ساعة لينزل الشخص بالمى مع جاكيت إنقاذ وكاسكيت للرأس، إلا من لديهم مشاكل بالظهر والقلب والحوامل، وعنا رافتيغ على ضوء القمر وهي نزلة الليل». ويرى أنّ لبنان يمتاز برياضتين: «التزلج و التزلج على الماء في العاصي - الرافتيغ، وحدة شتاءً ووحدة صيفاً». وتحدّث فداء الساحلي باندفاع عن نهر العاصي، «الوحيد الذي ما زال يحافظ على حدّ مقبول من



مشروع الجرد البيئي | من صفحة المشروع على فيسبوك



شبان وشابات يمارسون رياضة الراجينغ | تصوير نور المقهور

ويشكو عدد من أصحاب المشاريع على العاصي من المجارير التي تسلط على النهر وتغذية مسامك الترويت من أحشاء الدواجن، وهو أمر تناولناه في مكان آخر من هذا العدد^(٣)، وإن سارع بعضهم للتذكير بأن طبيعة العاصي تعزّز صموده: «هو نهر غزير ويزتاز بالجريان الهادر، يعني بينضف حاله بحاله، خاصة أنه يتعرض للفيضان كل عام تقريباً»، فيجرف الفيضان كل الملوثات «ولازم كمان وضع حل لما بقي من مجارير في بعض المقاهي»، يقول مشيراً إلى وجود حفر صحية عند الأغلبية «بس بدنا حل جذري لمسألة مياه المجارير».

من الهرمل لأنّه ما في مقومات عمل فعلية وهيدي ضيعتنا وفيينا نعمل فيها شغل ونشغل أولادنا وشبان وشابات المنطقة»، وهكذا كان.

وتثير فداء مسألة تصنيف وادي العاصي كمطقة زراعية والحديث عن التعدييات على النهر: «طالبنا بتحديث تصنيف الوادي كموقع سياحي ووضع قواعد للاستثمار تحترم البيئة والقانون الخاص بالأملاك النهرية في لقاء مع نواب المنطقة والتنظيم المدني ووزارة الصحة، وبعدها ناظرين تنفيذ وعودهم».

الهرمل والطبيعة

(٣) من يحمي نهر العاصي؟ سعى علوه، منشور في هذا العدد.

آثار الهرمل

في المنطقة إدارة الدير الذي كان مفتوحاً للزوّار من دون إشراف أي جهة بما فيها وزارة السياحة الغائبة عن كلِّ معالم قضاء الهرمل السياحية. وتسمح المطرانية بزيارة الدير من دون أي مقابل مادي أيضاً.

أما المعلم السياحي البارز الثالث في قضاء الهرمل فهو آثار قرية بريصا في وادي الشربين التي هجر الحرمان غالبية أهلها فيما نجد فيها منحوتات صخرية هي عبارة عن لوحات سطر عليها نبوخذ نصر بطولاته لدى وصوله إلى المنطقة بكتابات بابلية قديمة وأخرى حديثة وذات نقوش مسارية. ومع اللوحات الصخرية المنحوتة نجد بقايا كنيسة تاريخية في بريصا تعود إلى القرن الخامس ميلادي مهمة من دون أي ترميم أو اهتمام. وتعرّضت منطقة المنحوتات الصخرية للتخريب كما الآثار الأخرى بحثاً عن كنوز ظنّها السكان مدفونة تحتها. وكانت بريصا تشهد رحلات سياحية أجنبية قبل سنوات طويلة، لكنّها غير مدرجة على أي برامج رحلات حالياً.

يستقبل القاموع، أشهر معلم أثري في الهرمل، زوّارها. يراه الآتون إليها من رأس بعلبك منتصباً على تلة تشرف على مناطق رأس بعلبك والقاع والهرمل في الوقت عينه. وهو عبارة عن برج يوناني وروماني بطول ٢٧ متراً مقام فوق قبر أميري من القرن الأول أو الثاني قبل الميلاد. كما يرد على موقع وزارة السياحة، وإن يبقى الجدل حول أصله قائماً.

تعرّض القاموع مع مرور الزمن لمحاولات تنقيب عن آثار كما يبدو من ترميم جزء منه بحجارة حديثة تختلف كثيراً عن العصور القديمة التي بني فيها. وهو معلم أثري لا يخضع لإدارة وزارة السياحة ولا بلدية الهرمل فيمكن زيارته من دون بدل مادي، وتحيط به منطقة مفتوحة جميلة تُكّن الزائر من رؤية المنطقة دورة كاملة ١٨٠ درجة وبأفق مفتوح إلى سوريا من الشرق والشمال الشرقي ونحو جرود الهرمل من الشمال والشمال الغربي وصولاً إلى جبل المكمل في الجنوب الغربي.

قبل المنعطف نحو القاموع بمتر يجد زائر المنطقة طريقاً فرعية تؤدّي إلى نبع عين الزرقا الذي تُشيد دير مار مارون بالقرب منها، وتحديداً على التلة التي ينبع النهر من أسفلها. والدير عبارة عن كهوف منحوتة في الصخر من القرن الخامس ميلادي يقال إنّ مار مارون سكن فيها عند قدومه من سوريا. قبل نحو سبع سنوات تولّت المطرانية المارونية



قاموع الهرمل احد أبرز معالمها الأثرية | تصوير مايا مزبودي



لرّاب إيكو لودج | تصوير لمياء الساحلي

الجرد

تطوّرت إلى مشروع سياحة بيئية»، وفق حسين دندش «وكان الإقبال ملفتاً منذ بداية المشروع حيث كان على الراغبين بزيارتنا أن يحجزوا أماكنهم قبل ٣ أشهر».

ويرى علّوه أنّ مقومات منطقة مشروع «ألجورد» أساسية كونه يقع في منطقة غنية بالرّاب وقريباً من منطقة وادي جهنم بغابته من الأرز والرّاب والأشجار الحرجية الأخرى، كما في المشروع ومن حوله «ونحن لم نسعّ لتعبيد الطريق المحيطة بالمشروع لتبقى المنطقة محمية وفريدة، خيها من القطن والحجر، وتركنا المرايض مفتوحة من دون سقوف، وكلّها تجهيزات تُشعر الإنسان أنّه

مع السياحة على نهر العاصي، عرفت جرود الهرمل المشروع السياحي الأوّل «ألجورد» في ٢٠١١ وتحديداً في مثلث جرود الهرمل-عكار الضنيّة، كما يقول حسين علّوه الذي يدير المشروع حالياً، وهو مشروع أنشأه شبّان من آل علّوه يومها بالشراكة مع جمعية «مدى».

في نهاية ٢٠٠٣ وعلى الجهة الأخرى من جرد الهرمل، وتحديداً في سفح قرنة رجال العشرة، افتتح حسين دندش وبومدين الساحلي مشروع السياحة البيئية «لرّاب إيكلودج» في منطقة التنوب قبل سهل جباب الحر بنحو ٣ كيلومترات «بدأنا الفكرة كبيت ضيافة ثم

عكار بمشاركة سكان من قضاء الهرمل أيضاً «حتى من جهة الهرمل القطع أكبر وأقسى». أما الكسارات والمرازل فقد غيّرت طبيعة المنطقة الجغرافية ومنها مرازل في منطقة الحرف على الحد بين الهرمل وعكار حيث نجد أنّ إحدى المرازل قد قضت على جبل كامل بلزّاباته من دون حسيب أو رقيب.

ويقول أحد سكّان الأودية (لا يرغب بذكر اسمه تجنّباً للمشاكل مع عشيرته) إنّ هناك قطعاً ممنهجاً لأحراج السنديان «عم يخلقو جبال الوديان وهضابها ع الصفر»، مشيراً إلى غياب القوى الأمنية وحراس الأحراج «كأنه الثروة الحرجية ملك خاص وأنا متأكّد أنّ ملكية معظمها تعود للدولة». ويرى أنّ ذلك سيعود بالويلات على المنطقة «مبسوطين بطبيعتنا كعامل جذب سياحي، بس ندمرها ع شو بدها تجي الناس؟ ع صيت منطقتنا الحلو؟».

في الطبيعة وليس في منتجع سياحي». ويحيط بمشروع «لزّاب» مئات أشجار اللزّاب المعرّة: «حدّد فريق من الجامعة الأميركية أعمار أشجار اللزّاب في المشروع من ١٠٠ إلى ٧٠٠ سنة».

ويعتمد مشروعاً «ألجورد» و«لزّاب» على شراء حاجياتهما من المجتمع المحليّ ومن المزارعين ومربي المواشي من حليب وخضار وفاكهة عضوية بلا مبيدات أو أدوية وأسمدة وكذلك يقدمون البروتين الأساسي من سمك الترويت مباشرة من العاصي.

ومن الأنشطة التي يقدّمها المشروعان مسيرات للمشاة (Hiking) في الجبال المحيطة بهما وهي مناطق غنية باللزّاب والصخور والأودية والأراضي الزراعية الشاسعة حيث يعبر المشاة في منطقة يعيش أهلها على الزراعة وتربية المواشي وتربية النحل، وكذلك نحو جبل المكمل والقرنة السوداء وقمة رجال العشرة في الجبل نفسه وإلى وادي جهنم، وفي التلال المحيطة بالمشروعين. وكذلك يعقد مشروع «ألجورد» شراكة مع نواد بيئية في منطقة القمّوعة في عكار فوق فيندق.

وهنا أيضاً، يشير كثيرون إلى التحدّيات البيئية لجهة وجود خمس كسارات وخمس مرازل ناشطة، والقطع الجائر للأشجار بسبب بيع الحطب أو صناعة مشاحر فحم السنديان المنتشرة بكثافة. ويرى حسين علّوه أنّ الكارثة الكبرى حلّت بغابة القلّة على فم وادي جهنم في جرد

المواسم على وقع طبول الحرب

قبل انتهاء تجهيز فداء الساحلي لناديها بأشهر وقع عدوان ٢٠٠٦ «وكان مأساة على كل لبنان والمنطقة فأجلنا الافتتاح لغاية ٢٠١٠». وموسم ٢٠١٠-٢٠١١ كان ممتازاً خصوصاً أنّ وزير البيئة حينها زار الهرمل وواكبته وسائل إعلام عدّة ومارس رياضة الراكب على العاصي وتناول الغداء في جرود الهرمل، وتحدّث عن المقومات المميزة للسياحة فيها، فشهدت المنطقة إقبالاً غير مسبوق بعد زيارته «يعني الاهتمام الرسمي والإعلام بيأثروا» تقول. ووصل عدد رواد النادي وحده في ٢٠١٠ إلى ١٦٠٠ زائر فيما ارتفع في ٢٠١١ إلى ٢٠٠٠ زائر «وهذا موسم ممتاز حتى مقارنة مع مرافق لبنانية في مناطق أخرى».

في ٢٠١٢ مع معركة القصير على الحدود مع الهرمل «اختفى السياح الأجانب والخليجيون وكانوا يأتون في رحلات تشمل سوريا والأردن ولبنان، وقلّ الرّواد اللبنانيون ولكننا حافظنا على ١٨٠٠ زائر عندنا». ووقعت الطامة الكبرى في ٢٠١٣ التي كانت سنة الصواريخ في الهرمل حيث وقع ١٥٠ صاروخاً على المنطقة من اللبوة إلى الهرمل مصدرها جرود عرسال التي تترس فيها عناصر «داعش» والنصرة. ف«هبط عدد الرّواد بقوة إلى ٨٠ زائر في السنة عندنا». ومع توقّف الصواريخ، بدأ العام ٢٠١٤ «جيداً» إلى أن وقعت معركة عرسال في شهر آب وحصل خطف العسكريين «فوقف الشغل» ثم تلاها تفجير السيارات في ٢٠١٥ وكانت حصّة الهرمل ٣ سيارات متفجّرة. «كان

الوضع مأساوياً مع سقوط ضحايا، وطبعاً كلّ الناس مهووسة بالأمن، فمش رح تطلع تسوح». في ٢٠١٦ تحسّنت الحركة، وعاد الزوّار في ٢٠١٧-٢٠١٨ إلى عتبة ٢٠٠٠ زائر «بس خسرنا الأجنب». مع ٢٠١٩ بدأ الرّواد يقلّون من الدفع بالدولار «حسّينا في شي مش مزبوط إلى أن حلّ ربعها الأخير مع الانهيار وحجز أموالنا».

تقييم المواسم نفسه تجده لدى أصحاب المشاريع الأخرى على العاصي كما في الجرد.

الصيت الأمني

«برغم أنّ حادثاً أمنياً واحداً لم يقع مع السياح في قضاء الهرمل جرداً وسهلاً، إلا أنّ الصيت الأمني لقضاء الهرمل يفعل فعله في كثير من الأحيان» وفق ما يؤكّد حسين علّوه وحسين دندش عن مشاريع السياحة البيئية في الجرد. حصل مرّتين أن طلب بعض الأشخاص المال من سائحين اثنين (كل واحد على حدة) وبالتحديد خمسين ألف ليرة ومئة ألف ليرة على التوالي. قام كلّ منهما (أي حسين علّوه وحسين دندش) باسترداد المال وإرجاعه للرّواد «وغير هيك ما حدا انزعج من كلمة برغم أنّ الإعلام لا يركّز (يركّز) سوى على الحوادث الأمنية في المنطقة». ويرى حسين علّوه ضرورة تواجد الجيش اللبناني في الجرد بشكل أكبر «في حاجز على رأس الضيّبة من ناحية جرد الهرمل يبعد عن مشروع «ألجورد ١٥ كلم، وحاجز في وادي الكرم في أعلى الهرمل

تحسين الطرق المؤدّية إلى الهرمل؟

237

في إطار عرضها للتحديات، تتساءل فداء الساحلي عن السبب الذي يدفع الدولة إلى إهمال طريق بعلبك-الهرمل الذي يسلكه نحو ٢٠ ألف زائر سنوياً إلى العاصي، عدا عن أهل المنطقة طبعاً. «ما بيدعموا القطاع السياحي فهمنا، بس حتى طريق مثل بقية المناطق ما عتّا». وإضافة إلى الطريق عبر بعلبك، يكن الوصول إلى مشاريع السياحة في الجرد عبر الضنية، ولكن للأسف لم تستكمل الدولة أوتوستراد الضنية من ناحية الشمال وتحديداً في قراها العليا، وهي طريق ضيقة جداً وتعبر بين المنازل المتركنة عليها بطريقة لا تتسع معها إلا لمرور سيارة واحدة.

يبعد عنا ٢٥ كلم، وغير هيك ما في أي حضور أممي للدولة، وحضور الدولة وحده يشعر الناس بالأمان».

من جهتها، تخبر فداء الساحلي عن الأسئلة المعتادة للرواد «بيتصلوا بيسألوا أول شي عن الأمن»، مشيرة إلى «توقّف البعض عن القدوم إلى المنطقة مرّة ثانية في حال حصل اشتباك خلال وجودهم عندنا أو تم إطلاق النار والقذائف خلال أي عزاء»، مطالبة أهل المنطقة أن يساهموا في تحسين صورة منطقتهم «لازم نحن كمان نشتغل على صورتنا وعاداتنا للأفضل». وهو ما يراه علّوه ضرورة كبيرة «تصرّفاتنا هي ما نحن عليه، ولذا يجب أن يفكّر كلّ منّا أنّ كلّ ما يفعله هو مسؤولية كبيرة لأنّه يُحتسب على المنطقة ككلّ، ولا يتمّ التعامل معه كحادث فردي».

الحوادث المسيئة للمنطقة «يرتكبها بعض الزعران وليس كل الناس»، وفق نورالدين المقهور «حتى بالحرا إذا صار في شي أممي الناس ما بتنزل ع النوادي الليلية وقت الحادث، بس ما بيطلع صيت أممي ع الحرا»، فيما يعدّد حسين دندش حوادث كثيرة حصلت في مناطق مختلفة في لبنان «وطابعها أممي أيضاً ولكن الصيت يبقى للهرمل وجردها، وكأنّ المقصود أن تبقى صورة المنطقة خارجة على القانون».

بلاد الأرز و... اللزاب

سعدى علّوه

238

للقطع. ويؤكد طوق أنّ شجر اللزاب هو الذي كان يغطّي جبال لبنان وخصوصاً القمم العالية جداً بدءاً من ١٩٥٠ متراً، ولغاية ٢٩٣٠ متراً، وهو الارتفاع الذي لا تعيش عليه أيّ شجرة أوروبية حرجية سوى شجرة اللزاب، مؤكداً أنّ هناك لزابة معمرة رصدها قبل القرنة السوداء بقليل، (على ارتفاع ٢٩٣٠ متراً، بينما تقع القرنة السوداء على ارتفاع ٣٠٨٠ متراً عن سطح البحر)، حيث لا يمكن لأيّ شجرة أوروبية أن تعيش غيرها.

ويؤكد طوق أنّ «الأرز لا يعيش فوق ٢٠٠٠ متر، ويتخذ من السفح الغربي لسلسلة جبال لبنان الغربية موطناً له كونه يحتاج إلى رطوبة عالية يستمدّها من البحر المقابل للسلسلة». وهناك غابة أرز وحيدة تعيش في السفح الشرقي للسلسلة الغربية، وتحديداً في غابة محمية كرم شباط. ويعيد ظاهر قدرة الأرز على العيش في المحمية من جهة الشرق إلى «موقع المحمية التي يطلّ سفحها الشرقي على بحيرة حمص، وبالتالي يستمد الرطوبة التي يحتاجها نمو الأرز منها»، مؤكداً أن اللزاب لا يبالي بالجفاف والمناخ الجافّ والقاسي صيفاً وشتاءً ولذا نجده على أعلى مرتفعات جبال لبنان. و«هذا ما يمنحه فرادته».

ويدعم ظاهر هذا الكلام (بأنّ اللزاب هو ما كان يغطي جبال لبنان) بالحديث عن عطر اللزاب: «هناك مقولة أخرى تفيد أنّ بحارة المراكب

عندما تستمع إلى الطيبين يوسف طوق وأنطوان ظاهر يتحدثان عن شجرة اللزاب، تشعر أنّ هذه الشجرة الحرجية المعمرة والقديمة في لبنان، التي تستوطن جرود الهرمل، خاضت مع مناصريها وما تزال حرباً شرسة لإثبات هويتها ونفسها في بلد اتخذ من الأرز شعاراً له، وعُرف بالأرز دون غيره حتى صارت تسمية بلاد الأرز مرادفة لاسم لبنان.

الدكتوران طوق، ابن بشري، وظاهر ابن القبيات، من أبرز الناشطين البيئيين في لبنان. فالأول (طوق) هو الذي سعى قبل نحو ٤٠ عاماً لإنقاذ أشجار الأرز ونجح قبل سنوات في استكمال حلمه بالتعاون مع أفراد آخرين وجمعيات من تشجير مئة ألف أرزة في منطقة بشري والأرز وجبل المكمل الذي يعلوهما. وباشر منذ ٣٠ سنة بتشجير المنطقة نفسها باللزاب. أما ظاهر فهو من مؤسسي مجلس البيئية في القبيات ويعنى أيضاً بحماية الأرز واللزاب بخاصة في محافظة عكار وجبل لبنان وصولاً إلى مثلث الهرمل الضنيّة عكار.

يقول الرجلان، طوق وظاهر، إنّ المقولة الشهيرة بأنّ الأرز كان يغطّي جبال لبنان تاريخياً قبل أن يتعرّض لجازر القطع في مراحل عدّة من بناء هيكل سليمان وتوابيت الفراعنة، مروراً بمراكب الفينيقيين التي جابت البحار، وصولاً إلى زمن سكة القطار أيام العثمانيين، ليست سوى أسطورة بالنسبة إلى هوية الشجرة التي تعرّضت

239



شجرة لزّاب متوسّطة العمر في الجرود | تصوير كامل جابر

تبدأ الأغصان السفلية بالتكسّر مع الرياح والثلوج «مثلاً لزرتهم من ٣٠ سنة بعدهم جمّ لزّاب». ويخلص إلى القول إنّ من يزرع اللزّاب «ما بده ينظر ليقعد تحته ويتفتّيا، الأجيال القادمة هي التي ستفعل».

خشب اللزّاب هو الأمتن

ويعتبر الدكتور ظاهر أنّ النمو البطيء للزّاب ينحّه خاصية الصلابة أكثر من أيّ شجر آخر: «بيطلع خشبه كثير صلب وكثير كثيف»، مشيراً إلى أنّ جدودنا كانوا يستعملون خشب اللزّاب وليس الأرز لبناء بيوتهم لأنّه الأمتن «وما بيسوّس أبداً، وهو أقوى من الفولاذ». ويبني ظاهر خلاصته على مشاهداته في البيوت الحجرية والطينية القديمة المهّمة: «نجد جسر الحديد مصداً ومكسوراً بيننا جسر خشب اللزّاب ما زال متيناً وسليماً ومقاسكاً ولم يطله حتى السّوس». ولذا كان خشب اللزّاب الأساس في بناء البيوت والقصور، و«لكن لأنّ الأرز مذکور في التوراة والكتب القديمة، كانوا يسمّون كلّ أشجار لبنان الحرجية أرز».

وإلى جانب البيوت، استعمل جدودنا خشب اللزّاب لاستخراج القطران، وفق ظاهر: «كانوا يحمّوا خشب اللزّاب ع النار ليطلع منه زوم أسود هو القطران ويستعملونه لعلاج مرض الجرب الجلدي، وليبعدوا الحشرات والأفاعي عن المنازل». ويتحدّث عن «قطّارات» ما زالت

الآتية إلى لبنان كانوا يشمّون رائحة عطر الأرز عند اقترابهم من شواطئه». ليؤكّد أنّ «لا رائحة للأرز، بينما اللزّاب هو الشجرة العطرية، وتفوح روائحه إلى البعيد، ويصنعون من صمغه البخور، وعندما نفرکه بين كفيّنا نجد رائحته عليها».

٤ أنواع من اللزّاب في لبنان

يوجد في لبنان أربعة أنواع من اللزّاب، من بين نحو ٤٠ إلى ٦٠ نوعاً موجودة في العالم من فئة «اللزّابيات» وفق الدكتور طوق، وهي «Juniperus foetidissima و Juniperus Excelsa و Juniperus drupacea و Juniperus oxycedrus». ويسمّى الأوكسيسيدروس بالعرعر السوري أو الكوكلان (في جرود البترون وتنورين) ولا تكبر شجرته أكثر من ٥ إلى ٦ أمتار. بالمقابل، قد يصل ارتفاع الإكللسا أو فوتيديسيا إلى ٢٠ متراً، ويصعب التمييز بين هذين النوعين إلّا من قبل خبير في اللزّاب، ويعتبر جرد الهرمل موطنهما كما عكار والضنية في لبنان. ويُعرف النوع الرابع من اللزّاب، أي دريباسيا باللزّاب الطفران ويعيش في مناطق أقلّ ارتفاعاً من الجرود العالية، وهو منتشر في سفح اللقلوق أيضاً.

ويلفت طوق إلى أنّ نموّ اللزّاب أبطأ بنسبة ٥٠٪ من نموّ الأرز و«لكنّه يعمر أكثر بكثير منه». وتحتاج اللزّابة إلى «٥٠٠ سنة لتأخذ شكل الشجرة، إذ تكون على شكل جمّ أبري أخضر ينمو مع الوقت ويتشذب بفعل عوامل الطبيعة حيث

الممزوج بالتراب). وكون التورب يحتوي على مادة الأسيدي فهو يسرع نمو بذرة اللزّاب «وهيك من ٣٠ سنة بدأت بتوليد اللزّاب وتشجيرها». بدأ طوق أيضاً منذ ٨ سنوات بزراعة اللزّاب ع ٢٨٥٠ متراً «ونجح وكبر وعندي لزّاب زرعناه بالقرنة السودا صار طول الشجرة ٥٠ سنتيمتراً». ويقوم بحماية هذه الشجيرات عبر تسييج كل شجرة بالحجارة لوحدها ومن ثمّ تسييج المجموعة كلّها بطريقة تحميها من الرعاة الكثر صيفاً في القرنة السودا وسفح جبل المكمل.

مشروب جين اللزّاب

تعرف طوق خلال وجوده في أوروبا على مشروب اسمه «جنيفر» (Jennifer) هو عبارة عن مزج كحول مع ثمرة (حبوب) أحد أنواع شجر اللزّاب «وهي كثيرة هناك». وما أنّ «كلّ بلد في العالم يستعمل نباتاته وأشجاره ليصنع منها منتجات خاصة به، قلت بدّي جرب إعمل ليكور من أهمّ شجرة بالشرق الأوسط وهي اللزّاب». وما أنّ الليكور عبارة عن كحول مضافة إلى نكهات، عملت ليكور من اللزّاب فقط، وآخر من اللزّاب ومن نباتات برّية عطرية ولديها نكهات ومنها الأرز والسنديان والبربريس وعنب الديب (السويّد) وهو نوع من الخوخيات، والشوح وغيرها، وأكيد إله فوائد كونه من الطبيعة».

آثارها موجودة في عكار، و«أفضل قطران هو قطران اللزّاب». ويردّ صلابة خشب اللزّاب أيضاً إلى احتوائه على القطران «كثير قوي خشبه لأنّه القطران الموجود فيه هو ضد التسوس والحشرات ويقتلهم».

توليد اللزّاب من دون مروره بأمعاء الكيخن

قبل ٣٠ عاماً، اعتقد الجميع أنّ شجر اللزّاب لا يتكاثر إلاّ من خلال مرور ثماره (البذور) في الجهاز الهضمي لطيور الكيخن أو بعض القوارض، وهي نظرية دحضها د. طوق بعد دراسته لكيفية استنبات شتول اللزّاب لاستعمالها في التشجير. بدأ طوق أبحاثه في ١٩٩٠ «كنت عم بسأل كيف بدنا نولد لزّاب وصرت إتعلّم شوي شوي، وصرت إسأل عن اللزّاب، ولّئن عرفت قديش هو مهم أدركت أنّ اللزّابة هي مستقبل جبالنا في لبنان». يومها أكّد له الجميع «مما فيهم المهندسين الزراعيين إنّه بدّه ياكلوا الكيخن حتى ينبت لوحده». بعد سنتين من الاختبارات، تمكّن طوق من توليد اللزّاب خلال شهر عبر ٣ أو ٤ طرق، بينما هي «بذرة بدّها ٣ إلى ٤ سنين لتفرّخ». ومن هذه الطرق «أول شي ننقع البذر بالماء المغليّة لمدة ١٥ ثانية، بعدها نضعها في مياه بحرارة ٥٠ درجة لمدة ٢٤ ساعة ونتركها لتبرد، ونجدها قد فرّخت بعد شهر بالتمام». وفي طريقته الثانية، نقع طوق بذر اللزّاب بمزيج من نصفين: رمل وتورب (وهو نوع من السماد العضوي



شجرة لزّاب معمّرة في الجرد | تصوير حسن الساطي



04

الحدود

حوش السيّد علي اللبنانية

246

«الله يفرجها ع سوريا لننفرج»

سعدى علوه

قضاء الهرمل، والحوش السورية منطقة القصير- محافظة حمص. في الحقيقة هي حوش السيّد علي، البلدة التي قسّمتها «سايكس بيكو»، كما معظم البلدات الحدودية بين سوريا ولبنان، فتركت نحو ٤ آلاف دونم في لبنان، ومنحت سوريا نحو ألف دونم، هي امتداد الحوش في الداخل السوري.

تقع حوش السيّد علي في شمال قضاء الهرمل، وتنعطف الطريق نحوها إلى يمين السائق بين عاصمة القضاء وبلدة القصر، وتحديدًا عند حي الناصرية بعد المنصورة والبويضة، قبل القصر بنحو ٤ كيلومترات. وتفصل الحوش عن هذا المنعطف نحو ٣ كيلومترات باتجاه الشرق حيث تتركز خاتمة الحدود في النقطة التي يوتّع فيها نهر العاصي لبنان، ويصبح هو الآخر سوريًا. تحدّ الحوش بلدتا مطربا والقصير السوريّتين من الشمال الغربي، والحوش السورية من الشرق والشمال الشرقي، وبلدة الشواغير اللبنانية من الجنوب، ويمكن القدوم إليها سواء من الهرمل عبر المنصورة والبويضة، أو من جسر العاصي قبل ولوچ الهرمل، عبر الشواغير التي تركز على كتف وادي العاصي.

يركّز دّعّاس، ابن قرية الحوش الحدودية، قارورتي غاز مقلوبتين على طاولة رفيعة، فيما يصلهما بـ«نبريش» غاز إلى قارورتين وضعهما على الأرض. ماذا تفعل؟ نسأله. يقول بعد أن يطلب منّا بحزم عدم التصوير «عم فضّي الغاز اللبناني بقنّينتين غاز سورية». يضع دّعّاس طاولته على حافة ساقية زيتا التي تقسم بلدته إلى قسمين: يعيش هو إلى غرب الساقية في بلدة الحوش اللبنانية، فيما تمتدّ الحوش السورية من شرقها نحو ريف القصير. عندما ينتهي دّعّاس من مهمّته سيضع قارورتي الغاز السورية على دراجته النارية ويقطع الجسر الخشبي الذي مدّه أمام منزله، ليذهب ويبيعهما في سوريا. ما يفعله دّعّاس هو أحد أوجه الحركة التجارية الناشطة على الحدود اللبنانية السورية «متل النار» هذه الأيام. عندما قابلنا دّعّاس في نهاية شهر شباط ٢٠٢١، كان سعر قارورة الغاز في لبنان ٢٣ ألف ليرة بينما يصل سعرها في سوريا إلى ٥٠ ألف ليرة سورية، ما يعادل ١٢٥ ألف ليرة لبنانية في حينها، أي أنّه سيحقق ربحاً يصل إلى مئة ألف ليرة في كلّ قارورة. يبوس دّعّاس يده ويضعها على رأسه ليقول: «ألف نعمة الحمدلله، بدنا نعيّش أولادنا».

عندما تكتب بلدة الحوش على محرّك غوغل للبحث، يأتيك الجواب بخيارين: الحوش اللبنانية

سكان لا ناخبين

يقول مختار الحوش محمد عمر ناصرالدين إنَّ عدد سكّان البلدة لا يتناغم مع عدد ناخبها (نحو ٤٥٠ ناخباً ما بين الحوشّين اللبناني والسوري). إذ يسكنها نحو ٥ آلاف نسمة، عدد كبير من بينهم مقيّدون إلى سجّلات بلدات أخرى تبدأ من القصر على حدودها وتنتهي في برج البراجنة في الضاحية الجنوبية. وكما يسكنها أناس لا ينتخبون فيها، ومنهم عائلة خيرالدين التي أتت من سهلات المي، في أسفل جرد عشيرة جعفر، وعددهم نحو ٢٥٠ ناخباً استقرّوا فيها مع مختارهم، وهناك ناخبون في الحوش يسكنون في بلدات سورية عدّة.

يسعى آل خيرالدين لتأسيس حيّ خاص بهم في الحوش مع مخترة مستقلة، وفق ما يؤكّد المختار ناصرالدين «طلبوا مني توقيع ورقة تفيد بإنشاء مخترة خاصّة بهم في حي يسمى حوش اسماعيل، وهكذا كان، ولكنهم ما زالوا بانتظار موافقة وزارة الداخلية».

يتوزّع ناخبو الحوش من اللبنانيين الذين يسكنون قرى سورية حسب طوائفهم، إذ يعيش بيت الأحمر في ربلة المسيحية، فيما يعيش ناخبوها الشيعة من بوبكر وقبيرص والبرّال في الحوش السورية كامتداد للحوش اللبنانية التي تطغى على سكانها عشيرة ناصرالدين، وكان السُنّة من ناخبها من عائلات عامر ومطر في كلّ من النزارية والعاطفية وجوسيه السورية. وتهجّر

هؤلاء بعد حرب ٢٠١١ إلى عرسال ومشاريع القاع والدورة قرب المشاريع، ولم يعودوا بعد انتهاء معركة القصير وريفها. أمّا الذين تهجّروا إلى الحوش من سكّان الحوش السورية وربلة بعد ٢٠١١ وبنوا نحو ٥٠٠ منزل فيها، فقد عاد معظمهم إلى سوريا بعد هدوء الجبهة على الحدود مع قضاء الهرمل، إثر حسم المعركة لصالح النظام السوري وحليفه حزب الله.

الحوش أو البور (Port) التجاري

كُتب للحوش نشاطان اقتصاديان منذ وجودها، أحدهما يرتبط بطبيعتها الجغرافية الزراعية، حيث ينشط أهلها على الجانبين: اللبناني في سهل المسطاح، وفي سوريا، في الزراعة من حبوب كالقمح والفلو والبازيلاء، والأشجار المثمرة التي تطغى على بساتينها على الضفتين. وللحوش مصدر دخل آخر وإن كان مضطرباً، لكنّه شكّل عبر الزمن موضع جذب للغرباء عنها، وقد يفسّر كثرة ساكنيها من غير الناخبين فيها، ويتعلّق بموقعها الحدودي، ألا وهو التجارة الحدودية كما يرغبون في تسمية التهريب بين البلدين.

تتغيّر طبيعة التهريب وفق تغيّر حاجات البلدين الجارين وظروفهما. ففي الثمانينيات وقبل الانفتاح الاقتصادي الذي عادت سوريا واعتمده، عرفت الحوش ذروة نشاطها ومردودها الاقتصادي إلى درجة تحوّل معها ليل البلدة إلى نهار. يوماً، كاد أن يتغيّر اسمها من الحوش إلى

الداخل. اليوم تعطلت وظيفة هذه الشبكة وينحصر التهريب بالصهاريج للكميات الكبيرة، فيما يستخدم صغار المهربين الغالونات سواء في سيارات أو على الدراجات النارية.

اليوم تغيرت الوجهة والحاجات وخصوصاً بعد قانون قيصر الذي حرم السوريين من معظم الاحتياجات بما فيها وقود المازوت والبزين، فصار الخط باتجاه واحد من لبنان إلى سوريا وطال كل السلع الغذائية بما فيها الدواجن والأبقار الحلوب المدعومة. ما زالت سوريا تعتمد في حاجات أهلها من اللحوم، على قطعان المواشي التي طالما اشتهرت بها، برغم تضرر أعداد كبيرة منها بسبب الحرب. ويعرف اللبنانيون أنّ لحم الضأن السوري، أي الخاروف البلدي الصغير، لا يعلو عليه، خصوصاً وأنّ لبنان لا يربّي قطعان مواش تكفي حاجته من اللحوم، بل يعتمد على الاستيراد من الخارج، ولا غم أو ماعز بلدي في بلاد الأجنب.

لكنّ أهل الحوش اليوم يخفّفون من الصيت الكبير لدور بلدتهم في التهريب لصالح مناطق حدودية أخرى ومنها القصر تحديداً «صار البور هونيك بالقصر»، يقول أبنائها، داعمين أقوالهم بتركيز الدولة حاجزاً للجيش اللبناني على «تم» (فم) الحوش، وليس بعيداً أكثر من مئة متر عن الحدود السورية. هذا الكلام صحيح، حتى أنّ الحاجز يدقّق في هويّات القادمين إلى الحوش ويمنع أحياناً عبورهم في حال كانوا من غير سكان البلدة، ولديه حساسية عالية على

البور (Port)، حيث كانت طريق الحوش الضيقة التي بالكاد تتسع لسيارة واحدة، تكاد أن تكون أوتوستراداً دولياً بحركتها، إذ تنتقل الشاحنات والكميونات وكافة الآليات حاملة كل شيء، من المواد الغذائية في حينها إلى الألبسة والأحذية والإلكترونيات والقطع الكهربائية. وكان يوم الحوش لا يقفل إلا على مئات آلاف الدولارات، حيث حوّل كثر من سكانها وأهلها منازلهم إلى دكاكين. وكان إيجار الدكان في الحوش يبلغ أضعاف ما هو عليه في الهرمل. ويومها امتدّ خير الحوش ليشمل أناساً من الهرمل، وكان معلوماً لدى الجميع أنّ الخيرات التي شهدت طفرة في بعض البيوتات الهرملية آنذاك، وحتى الجردية، كان مصدرها الحدود.

في مقابل الخط الغذائي والسلع الكهربائية والإلكترونية والألبسة والأحذية نحو سوريا، نشط خطّ معاكس لم يكن أقلّ إنتاجاً وهو تهريب الغاز ووقود المازوت من سوريا إلى لبنان. ومن القصص النادرة عن الالتفاف على محاولة الدولة الشكلية منع تهريبه عبر تركيز حواجز للجيش اللبناني على الحدود، قيام المهربيين، وكان بعضهم «أقوى من الدولة» كما يصفونهم، بمّد شبكة أنابيب من الأراضي السورية إلى الأراضي اللبنانية تمرّ من تحت حواجز الجيش في بعض المناطق. وكانت صهاريج المازوت تأتي من سوريا إلى ما قبل حواجز الجيش اللبناني بمسافة قصيرة لتفرغ المازوت في الأنابيب نحو الأراضي اللبنانية حيث تأتي صهاريج أخرى وتملأ خزاناتها من الأنابيب في الجهة اللبنانية، وتذهب بها إلى

اليوم يدرس في مدرسة الحوش «أونلاين» جزء من تلامذة الحوش ومعهم من نزحوا من الداخل السوري بسبب الحرب، فيما لا يزال نحو ٢٠ تلميذاً لبنانياً يقصدون المدارس السورية، وفق المختار ناصرالدين «كون المدارس السورية مفتوحة حضورياً، وفي ناس كثير ما عندها قدرة تؤمن أجهزة إلكترونية وتلفونات وإنترنت لأولادها، وفي ناس بترتاح للحضور وبتعتبره أفعل»، وفق ما يرى.

وفي الحوش تدرك مدى تأثير تعاطي الدولة مع المزارعين على إنتاجهم وعيشهم من الزراعة، فبرغم تقسيم أراضي الحوش ما بين لبنانية وسورية إلا أنّ مزارعي الجزء السوري يرتاحون إلى علاقتهم مع الأرض وإنتاجيتهم منها أكثر من أشقائهم اللبنانيين. ويعود الاختلاف إلى الدعم الرسمي الذي يتلقاه المزارعون في سوريا من وقود المازوت إلى المبيدات والأسمدة والآليات الزراعية، ومن ثمّ شراء محاصيلهم وخصوصاً من القمح بأسعار تشجيعية من الدولة السورية. وتشتهر الحوش على الضفتين بزراعة القمح والشعير والبطاطا والذرة، فيما تركّز أشجارها المثمرة على الزيتون بالدرجة الأولى ثمّ التفاح والجناراك والخوخ والدراق.

الصحافة والإعلام، كون كلّ التقارير الإعلامية حول المنطقة تركّز على التهريب فقط. في المقابل، هناك حقيقة لا يمكن لأهل الحوش ولا الجيش اللبناني إنكارها، وهي وجود طرقات كثيرة تؤدّي إلى الحدود غير الطريق الرسمية المعبّدة، ولكلّ معبر بوابته و«ديك» على كلّ بوابة يقرّر العبور وكلفته، وهناك تكمن كلّ القصة.

سوريا المدرسة والمستشفى والحياة

ولأهل الحوش نظرة خاصّة إلى سوريا فلا تحتاج إلى الكثير لتلمّس موقع جارتهم في حياتهم وقلوبهم. فبرغم وجود مدرسة رسمية في البلدة منذ الثمانينيات، إلا أنّ المدارس السورية شكّلت وجهة لتلاميذها حيث كلّ شيء مجاني من القسط إلى الزي المدرسي إلى الكتب. وكان يكفي أبناء الحوش أن يقطعوا ساقية زيتا حتى يجدوا شمال شرق البلدة الحافلة السورية (الميكرو) لتنقلهم إلى المدارس السورية في الجنطلية والنهرية وصولاً إلى القصير، ومنها إلى حمص لطلّاب الجامعات. وطبعاً، ستكون جامعة حمص هي الخيار الأنسب لطلاب الحوش والحدود طالما أنّها تبعد نحو ٤٠ كيلومتراً عنهم في حين أنّ عليهم قطع ١٢٠ كيلومتراً ليصلوا زحلة و١٧٠ كيلومتراً إلى بيروت، عدا عن الكلفة المرتفعة والمختلفة لكلّ شيء.

«الله يفرجها على سوريا لنفجر»

250

يقول مهدي علي الطفيلي إنّ علاقة سكّان الحوش (كون سجلّ قيده في القصر) بسوريا «عضوية وما فينا نستغني عن سوريا ولا عن العيش على الحدود». ليس بسبب التهريب كما يقول، بل «بسبب التعليم والطبابة والأدوية ومستلزمات العيش». ولد مهدي في الحوش السورية «بيوت أهلي هونيك»، بينما يقع بيته اليوم في الحوش اللبنانية. كان قبل ٢٠١١، يثبّت عدّاد الكهرباء (الساعة) على الضفة الثانية من الساقية من ناحية سوريا، ويتزوّد بالكهرباء ٢٤/٢٤ ساعة. عندما يبقى ضمن ساعات الاشتراك «يعني استهلاك ٦٠٠ كيلووات، كُنّا ندفع ٢٠٠ ليرة سوري يعني ٥ آلاف ليرة لبنانية اليوم»، بينما كانت تعاني كهرباء لبنان ومنذ الحرب اللبنانية من التقنين وأحياناً الانقطاع التام «والفاتورة أعلى». يحزن الطفيلي اليوم بسبب قانون قيصر الذي حرم سكان الحوش اللبنانية كما السورية من نعمة الكهرباء «بعد قيصر صار في تقنين بسوريا كمان». الكهرباء مهمّة ولكنها تفصيل بالنسبة إلى التعليم، وفق الطفيلي «أنا درست بجامعة حلب، بكلفة لم تتخطّ ٢٢ دولاراً في العام الدراسي، كلفة لا تقارن بلبنان».

ويصل الطفيلي في مقارنته لما يسمّيه «أفضل سوريا» على سكّان الحدود إلى الهاتف «فيكي تعتبري إنّه مجّاني من سوريا، ما في اشتراك شهري مسبق، مندفع ١٣ ليرة سوري عن كلّ دقيقة منحكها، حتى أنّ المكالمات الخارجية،





إحدى البوابات على الحدود بين الحوش اللبنانية والحوش السورية | تصوير سعدى علّوه

التهريب، وبخاف إبعث أولادي». لم ترسلهم فاطمة إلى مدرسة الحوش اللبنانية «عم يعلموا أونلاين وما عنّا تلفون إلاّ مع زوجي». وزوجها يخرج منذ «الفجر» ولا يعود إلاّ في المساء «كيف بدّهم يتعلّموا؟» تسأل ثم تكمل «وأصلاً بالكاد عم نقدر نطعميهم». خلال تبريرها لإبقاء أبنائها بلا مدرسة، تقول فاطمة إنّها سجّلتهم العام الماضي في مدرسة خاصّة في الهرمل «وقف الشغل وإجت كورونا والأزمة الاقتصادية وصرنا بالكاد نشبع اللقمة». لم تكمل أقساطهم المدرسية فامتنعت مدرستهم عن منحها إفادات لنقلهم إلى مدرسة رسمية.

بعدما تؤكّد أنّها لن تتركهم بلا مدرسة في العام المقبل، تتحدّث فاطمة عن علاقتها بسوريا «أنا متعوّدة ع كلّ شي بسوريا، برتاح وأوفر لي». مرض ولدان من أولادها بالأمس، فركبت وراء شقيقها على دراجته النارية وقصدت القصير «حكّمتهم واشترتّلتهم أدوية بما يساوي ١٥ ألف ليرة لبنانية، إيه هودي ما بيشتروهن بنادول بلبنان من عدا فحصىّة الحكيم، ووينك يا هرمل»، حيث لا يوجد مستوصف في الحوش.

إلى بيتها على الحدود يأتي بائع الخبز السوري ومثله «الخزرجي» «بشترتي منهم أوفر من الهرمل»، تقول فاطمة ثمّ تسرح بنظرها نحو الداخل السوري لتختّم «الله يفرجها ع سوريا لننفرج».

يعني من خط سوري ع خط لبناني أرخص من مكالمة بين خطّي خليوي لبنانيين». أمّا الخط الأرضي في سوريا فتبلغ كلفته ٥٠٠ ليرة سورية «دولة بتحسّ مع الفقير مش متل عنّا حراميي وسراقين»، وفق ما يرى.

وبالنسبة للطفيلي، تبقى سوريا أم الفقير حتى في عزّ أزمتها. يجول بنظره في دكانه من حوله ليقول «هلاً عنّا بضاعة سوريّة من مواد تنظيف للجلي وعنّا مّتّة وبعض أنواع الحبوب وهالإشيا بعدها أرخص بسوريا، وكان كل شي أرخص لولا قيصر اللعين».

قهوة ع الحدود

على بعد ١٥ متراً من الطفيلي، تسكن فاطمة في الحوش السورية، وتحديداً على الحدود حيث يرتفع جدار شرفتها بقياس متر واحد. تقترح أن نلتزم بالقانون «يعني إنت بالحوش اللبنانية وحيط بيتي هو الحدود، ولازم تبقي بلبنان ما تقطعي لعندي». وعليه، تضع صينية صغيرة وعليها ركوة قهوة مع فنجانين على جدار مصطبتهما: «خدي هيدي كرسي حطيهما عندك واقعدي نشرب قهوة، إنت بلبنان وأنا بسوريا». خلال شربنا القهوة يخرج أولاد فاطمة الثلاثة إلى مصطبة دارهم «أين يدرس أبناؤك؟ نسألها. «ولا بحل، أولادي السنة بقيوا بلا مدرسة»، تقول. درست فاطمة هي وأختها في سوريا «بس هلاً في شوية فوضى ع الحدود بسبب



رسم رواند عيسى

القصر الحدودية

254

رأسها في لبنان وجسدها وحياتها في سوريا سعدى علوه

ليس «الزعم» لوحده الذي يستفيد من هذا الوضع. فهناك نحو ٢٠٠ منزل لسكان القصر على طول حدودها مع سوريا تخضع للمعايير عينها، كونها بنيت في أرض حدودية بين الدولتين. والقصر نفسها تكاد لا تعرف هويتها لولا أنّ «سايكس بيكو» رسمتها على الخارطة اللبنانية. رسم لم يغيّر في الواقع كثيراً إذا ما استثنينا مخفر الدرك الذي يرفع العلم اللبناني كفعل إثبات وجود في منطقة تدير وجهها شرقاً نحو سوريا في غياب الدولة، الأم الحاضرة. والازدواجية تنسحب على خريطة القصر العقارية نفسها «بلدنا رأسها في لبنان وجسدها في سوريا»، يقول رئيس بلدية القصر السابق الدكتور علي زعيتر. «بيوت القصر مبنية على الأرجح، أي الأرض الصخرية، بينما تناسب غالبية أراضيها الزراعية في الداخل السوري».

الانتماء للوطن ببطاقة الهوية فقط

تتألف القصر من ثلاثة أحياء رئيسية: رأس القصر، وهي القصر القديمة، وحي رأس النبع، النبع المنقطع وتعود ملكيته لسوريا، وفيه ساحة القصر، وحي دالك، المحاذي للحدود السورية. ومع تمدد القصر، استحدثت الحي الشمالي المبني على «مسطح» بيت عبيد، أي أرض مسطحة

تسأل محمد قطايا، الشهير بـ«الزعم» بين معارفه في بلدته القصر، وفي الهرمل، عن تاريخ وصول الكهرباء إلى منزله، فتد زوجته بسؤال: «عم تسألوا عن الكهرباء السورية أو اللبنانية؟». يقع بيت قطايا في حي «المنقطع» الواقع على مسافة نحو ٥٠ متراً من جسر الساقية الصغيرة التي تشكّل الحدود اللبنانية-السورية في بلدة القصر الحدودية. قبل سنة ونصف بالتمام، وصلت أعمدة الكهرباء اللبنانية إلى حافة الساقية من ناحية لبنان، فركبت شركة الكهرباء عدّادات (ساعات) بيته مع جيرانه على الأعمدة. «ما منقدر نحطّلكم ساعات ببيوتكم لأنكم جوا الأراضي السورية» قال لهم الموظف، وسحب لهم خطوط الكهرباء من العدّاد على العمود إلى منازلهم.

تحت منزل محمد قطايا بمئة متر يتمركز حاجز حدودي للجيش السوري، تحديداً على ضفة الساقية التي تجرّ مياه العاصي إلى سدّ معين السوري على حدود بلدتي مطربة والقصر. قالت لهم الدولة السورية: «أنتم فوق الحاجز، ما منقدر نعدّلكم كهربا سورية». هذه الازدواجية في الصلاحيات بين الدولتين اللبنانية والسورية استفاد منها «الزعم»، فلم يضطرّ لاستصدار ترخيص لبناء منزله، ولا لحفر بئر ارتوازية «ما حدا سألني سؤال». يعيش هناك في الأراضي التي تسمى «شائكة»، خارج أي سلطة للدولتين.

الحرمان كل شيء». يقتصر «القطاع الطبي» في القصر التي تبعد عن الهرمل ١٢ كيلومتراً وعن بيروت ١٦٠ كيلومتراً على «مستوصف متواضع لوزارة الشؤون الاجتماعية، بتقديري تقولي شكلي يعني». وآخر للهيئة الصحية التابعة لحزب الله «بس إذا حدا احتاج غرزات لتقطيب جرح صغير». عليه أن يقصد الهرمل، كما يقول جعفر، «عيادة طبيب مناوب لا يوجد في القصر».

بالنسبة لفرص العمل في القصر، يحصرها جعفر بالزراعة «وكّلها خسارة بخسارة، بدّه المزارع ع شوي يبيع بيته ليتركب شبكة مي ويجيب مازوت ليسقي، أو بتربية المواشي، أو بيشترى بيك آب وياخذ نكّوب (سامد الماعز) يبيعه بالجنوب أو يهزّب مواد غذائية أو غيرها ع سوريا».

صحيح أنّ القصر توسّعت عمّا كانت عليه نهاية السبعينيّات بفعل عودة معظم أهاليها خلال الحرب اللبنانية إليها، كونها لم تعرف ويلات تلك المرحلة. وصحيح أنّها تضخّمت مع نزول عشيرتي ناصرالدين (كان لهم عدد قليل من المنازل قبلاً) وجعفر من جرودهما ليسكنا فيها. ولكنّ القصر تمتاز عن الهرمل بموقعها المباشر على الحدود السورية، وهو ما يجعل التجارة الحدودية باب الرزق الأبرز الذي عاشت عليه، إضافة إلى أراضيها المترامية في الداخل السوري. طالما عومل أبناءها، سواء من يسكنون القرى السورية من اللبنانيين، أو أولئك الذين يقصدون أراضيهم للزراعة، كما المزارعين السوريين، حيث

كانت سابقاً مملوكة من آل عبيد، وهي إحدى عائلات المنطقة وجردها والتي غادرتها «عن بكرة أبيها» بعد مشاكل حصلت بينهم وبين آل ناصرالدين.

يقول المدرّس محمد زعيتّر إنّ القصر احتضنت سكّان الجبال من العشائر، كما الآتين من البلدات السورية من اللبنانيين. وسُمّيت بالقصر نسبة إلى مبنى «من أيّام الرومان أسماه الناس القصر، بعدها بنت عائلة سرور بيتاً وأسمته القصر». وفيما ينقل زعيتّر عن كبار السن أنّ العثمانيين هم من طوّبوا أراضي القصر ومعظم الأراضي في الداخل السوري للباشوات والباكاوات قبل نحو ١٥٠ عاماً وأكثر، يقول آل حمادة إنّ أجدادهم اشتروا بأموالهم هذه الملكيّات. وإذا «نظرنا إلى الطابو الفرنسي في ١٩٣٠ نجد أنّ أهالي القصر قلائل وملكيّاتهم قد لا تتعدّى أحياناً الغرفة التي يسكنها مع أمتار قليلة من حولها، سجّلتها لهم الدولة العثمانية، بينما كانت كلّ الأرض باسم آل حمادة»، وفق زعيتّر. ومع تقسيم سوريا ولبنان إلى بلدين وجد جدّه أنّ أراضيها صارت في سوريا حيث عاش وأورث نزيّته من بعده.

لا يوجد في القصر شبكة للصّرف الصّحي، وهناك مساعٍ لإنشاء واحدة ووصلها بمحطّة التكرير المزمع إنشاؤها لمدينة الهرمل في الأراضي الواقعة بين المنطقتين. ويرى محمد جعفر، وهو من سكّان القصر-سهلات المي، أنّ القصر تنتمي للدولة اللبنانية ب«الهوية فقط»، حيث «يلفّ

للمرة الأولى اليوم، بينما هو في الحقيقة أحد أهم مصادر الدخل في المنطقة منذ انفصال البلدين. هي واحدة من المناطق المرابضة على خط الحدود الممتد من الدبّوسية والعريضة في شمال لبنان إلى دير العشائر في البقاع الغربي، مروراً بحوش السيّد علي والمشرفة وعرسال وحام ومعرّبون والمصنع وغيرها، حيث كانت التجارة الحدودية، كما يفضّل ناس هذه المناطق أن يسمّوا التهريب، ناشطة منذ أن ربّمت «سايكس بيكو» الحدود الحالية بين البلدين.

وفي القصر هناك كثير يعملون في التهريب طبعاً، ولكن في القصر مزارعون أيضاً يكدحون من شروق الشمس إلى مغربها ليعتاشوا من عرق جبينهم، وفيها بضعة أساتذة ومثلهم عناصر في الجيش أو الدرك، وفيها متفرّغون مع حزب الله، وهناك من لا حول لهم ولا قوّة يصعب على الغرباء تخيّل كيفية تدبير معيشتهم في منطقة لا تجد فيها مؤسّسة حتى صغيرة تؤمّن فرصة عمل لشخصين. هؤلاء ليسوا قلّة، يتفرّجون على كميونات وصهاريج وفانات التهريب، وحتّى على الدراجات النارية التي تنقل «تهريبية صغيرة» قد تكون قارورة غاز أو صفيحة بنزين أو مازوت. فهم إمّا اختاروا عدم الانخراط في أنشطة «غير قانونية»، أو عجزوا عن اختراق «كارتيل» التهريب المُحتكر فعلياً. وهؤلاء مثلهم مثل أهل الهرمل يصعب عليهم إيجاد سلعة غذائية مدعومة أو حتّى صفيحة بنزين أو مازوت بالسعر المدعوم، فكانوا يدفعون في نهاية شباط ٢٠٢١ ثمن كيلو السكر ١١ ألف ليرة، وسعر ٢٠ ليتراً

يتلقّون الدعم بالأسمدة ووقود المازوت وحتى زيوت التركتورات، والأسمدة والمبيدات الزراعية، ومن ثمّ تتسلّم منهم الدولة السورية محصول القمح والتبن بأسعار تشجيعية، وتترك لهم خيار التصرف بحاصل الحبوب والبطاطا.

بين التهريب والحرمان

ربما لم يكن أيّ من اللبنانيين خارج البقاع الشمالي قد سمع ببلدة القصر الحدودية قبل الأحداث في سوريا في ٢٠١١، وتبعته معركة القصير وريفها. يومها، اشتهرت البلدة مع كل الحديث عن القرى اللبنانية في الجزء السوري والتي ترتبط بها ديموغرافيا، كون سجلات جزء كبير من سكانها اللبنانيين مقيمة فيها، وكذلك لدورها اللوجستي في المعارك التي دارت هناك.

يميل أهل القصر إلى تسمية منطقتهم مدينة. يحتسبونها سكانياً حيث قفزت من نحو مئة بيت في أوائل الثمانينات إلى ٤ آلاف وحدة سكنية اليوم، يقطنها نحو ٣٠ ألف نسمة، بينهم نحو ٨ آلاف ناخب، كما يقول أستاذ المدرسة محمد زعيتر. يستشهدون بأحيائها التي تمدت لتتصل بالحدود السورية شرقاً وشمالاً وبسهلات المي نحو جرد آل جعفر غرباً، وبالهرمل جنوباً، ليجدوا توصيف بلدة صغيراً عليها.

مؤخراً تعرّف اللبنانيون على القصر مجدداً مع الحديث عن التهريب إلى سوريا، وكأنّه يحدث

عندما تزور القصر، بعد أن تتجاوز الهرمل، آخر المناطق اللبنانية كما يقولون، بـ١٢ كيلومتراً، تعرف معنى أن يقول د. علي زعيتر، ابنها، إنَّها كانت مينة لولا سوريا. فعلى يسار الطريق الرئيسية التي تقطع القصر إلى جزئين حيث تركن منازل البلدة على الضفتين، لا يلزمك أكثر من مئة متر من جهة اليسار حتى تصبح في الأرض السورية، وأنت ما زلت في قلب القصر جغرافياً. علماً أنَّ المعبر الشرعي، أي الأمانة السورية، على الحدود مع القاع تبعد عن القصر نحو ٣٠ كيلومتراً.

يضحك د. علي عندما تسأله عن علاقة أبناء القصر بالدولة اللبنانية، ليروي قصة حصلت معه: «في ١٩٨١ أنهيت المرحلة الثانوية وكان عمري ١٩ عاماً. كنت أرى نفسي شاباً قبضاي وصحّي ممتازة وكنت أحبّ الجيش من صغري. ولذا قررت أن أتقدّم إلى الكلية الحربية لأصبح ضابطاً بالجيش». لجرّد أن سأل عن الأوراق المطلوبة للتقدّم إلى المدرسة الحربية، قيل له «بدكّ ٤٥ ألف ليرة لبنانية لتصير ضابطاً»، كما يقول له «الفكرة». عاد زعيتر إلى القصر خائباً «درت على ٦٥ بيتاً كانت تشكّل القصر، وسألتهم: «نحن مش لبنانيين؟ قالوا طبعاً، وأباً عن جد». عاد وسألهم: «هل أنا مريض أو طالب غير كفؤ؟» قالوا: «أبدأ أنت من خيرة شبابنا». وعندما أخبرهم أنّ عليه أن يدفع ٤٥ ألف ليرة لبنانية ليدخل المدرسة الحربية، بدأت الشتائم تنهال على المسؤولين وعلى هذه السلطة التي لا تعتبر الهرمل وقضاءها بما فيه القصر جزءاً

من البنزين ٧٠ ألفاً (كان ثمنها في لبنان ٢٤ ألفاً)، و٤٠ ألفاً للمازوت (بدل ١٩ ألفاً)، بينما تهزّب هذه السلع نحو الداخل السوري بالأطنان.

٧٠٪ من خريجي القصر تعلّموا في سوريا

هنا لا يلزم الزائر الكثير ليذكر أنّ أهل القصر لا يرون الحدود كعائق ملموس ينع الانتقال بين البلدين، خصوصاً في كل الفترة التي سبقت اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١. لذلك تجد ٧٠٪ من خريجي القصر قد درسوا في جامعات سوريا، فيما كانت النسبة عينها من أبنائهم ترتاد مدارس قرى ريف القصير: «كنا نحمل كتبنا ونقطع الحدود، نركب بالباصات السورية ونروح ع مدارسهم». كما يقول د. علي زعيتر: «أنا تخصّصت في جامعة دمشق بالطب العام»، ثم سافر إلى فرنسا حيث أكمل تخصّصه بأمراض القلب. تلزم سوريا الحافلات، صغيرة كانت أم كبيرة بنقل تلامذة المدارس مجاناً، ولا فرق بين تلميذ لبناني أو سوري. أنشأت الدولة اللبنانية مدرسة رسمية ابتدائية في القصر في ١٩٦٣، ولكن نسبة لا بأس بها من الأهالي استمروا في إرسال أبنائهم إلى سوريا في المرحلة المتوسطة والثانوية «هونيك التعليم مجّاني، والكتب والنقل كمان ومستوى التعليم جيد»، كما يقول زعيتر. إضافة إلى تأخر إنشاء ثانوية القصر - سهلات المي في الأخيرة قرب القصر لغاية ٢٠٠٤.

٢٠١١، وتحديدًا قبل حسم معركة القصر وريفها، نزح اللبنانيون من سكان القرى السورية إلى القصر والحوش والهرمل وجوارها. بنى بعضهم بيوتاً واستأجر البعض الآخر، ولكن بجرّد أن عادت الحياة إلى قراهم حتى عاد معظمهم إلى أراضيهم وأرزاقهم وأعمالهم، بينما لا تزال فئة منهم تعيش بين البلدين، بعدما فتحو أشغالاً لهم في بلدهم الأم، لبنان.

وضع «الزعيم» مختلف، إذ أنّه ولد ويعيش في القصر لكنّ عائلته دأبت ومنذ جدّه لأبيه، كما كثر غيره، على زراعة الأراضي الممتدة في الداخل السوري والتي كانت بمجملها مملوكة من آل حمادة منذ أيام العثمانيين، قبل أن يبدأ المزارعون بشراء أجزاء من الأراضي التي يعملون فيها من أصحابها (حمادة) والزعيم واحد منهم «حتى أرض بيتي هون اشتريتها من بيت حمادة، كذلك فعل العديد من المزارعين من عائلات أخرى». ويشير قطايا إلى أنّ تحوّل الملكية بدأ منذ خمسينيات القرن الماضي، وتعرّزت بفعل الرؤية التي أرساها الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد حيث قال إنّ الأرض هي لمن يزرعها، وبعدها عمل «الإصلاح الزراعي» الذي طبّقته سوريا على نزع أجزاء ونسب من ملكية الباكوات والباشوات وكبار المالكين ومصادرتها وتوزيعها على الفلاحين. بعدها تكوّنت معادلة ٤٠٪ من نصيب الفلاح الذي يزرع الأرض في حال رغب في ذلك فيدفع ٦٠٪ من ثمنها فقط «بس أنا بيت حمادة قبضوا مئتي ٥٠٪ من ثمن الأرض اللي اشتريتها، واعتبروا أنّ لي حق بالـ ٥٠٪ الباقية، فلم يقبضوا ثمنها». هذا

منها. «يومها كان الغني بالكاد معه ألف ليرة». طوى زعيتر حلمه وحبّه لخدمة الوطن، ومعهما كلّ الثياب المرقطة التي اشتراها له والده عندما كان صغيراً، وقصد الشام السورية حيث تسجّل في كلية الطب «من يوم يومنا الدولة مش معتبرتنا منها»، يضيف.

ملكية الأراضي في سوريا: الأرض لمن يزرعها

علاقة القصر مع سوريا ليست علاقة جيّرة وحدود فقط. يقول أستاذ المدرسة محمد علي حسن زعيتر إنّ جزءاً كبيراً من سكّان القصر الأصليين يتمدّدون داخل أكثر من ١٥ قرية في الأراضي السورية: «مثلاً أهلي في الأساس من حاويك ضمن الأراضي السورية، وأنا ولدت هناك وجئت إلى القصر قبل ٤٥ سنة بعد تعييني مدرّساً في المدرسة الرسمية». إضافة إلى حاويك، ينتشر المدرجون في سجّلات قيد القصر على بلدات الصفصافة، زيتا، العقربية، الفاضلية، بلوزة، وادي حنا، معيان، نبع أولاس، مطربة، سقرجا، عرجون، تلّ النبي مندو، الجبّانية والنهرية والديابية، السماقيات الغربية والشرقية.

قبل الأحداث السورية في ٢٠١١، كانت علاقة هؤلاء بلبنان تقتصر على الاقتراع في مواسم الانتخابات، وبعضهم قد يقصد لبنان للدراسة في الجامعة، والأهم في ما لو حصل أحدهم على وظيفة في إحدى دوائر الدولة، وتحديدًا التعليم. بعد

المنحى في التعاطي مع ملكية الأرض الزراعية مهّد لتحوّل معظم المزارعين إلى مَلاك أو شركاء في الأراضي التي يزرعونها.

وكما عائلة قطايا، سكنت عائلات القصر الأساسية البلدة، وكان عددها «نحو ٧٢ عائلة»، وفق د. علي زعيتر، بناء على شراكات عقدت معظمها مع عشيرة حمادة التي كانت تملك أراضيها في الداخل وكذلك أراضي واسعة في سوريا متّصلة بتلك اللبنانية. شراكة على قاعدة العمل مقابل ملكية الأرض «أنا بتحمّل كلفة الزراعة وأنا بشتغل بالأرض، يعطيهم ٢٥٪ من الإنتاج»، يقول الزعيم قبل أن يضيف «بعدنا لليوم منفلح أراضي لبيت حمادة، مثلاً أنا اشتريت نص الأرض لي منفلحها منهم». ومن هذه العائلات، السبي وفهدة، والحلو وحرفوش ومطر وسرور وعبيد وعلام وصفوان والصيلمي، وشمص، وذلك قبل أن تنزل العشائر، وتحديداً عشيرتا ناصرالدين وجعفر من الجرود ويشاركونهم السكن في البلدة. وحدها عشيرة زعيتر وتعدادها نحو ١٢٠٠ ناخب وفق الدكتور علي زعيتر، جاءت من أفقا، عندما قدمت العشائر من جبل لبنان، مباشرة إلى القصر والقرى التي ضُمَّت إلى سوريا لاحقاً «يعني نحن من أساس عائلات القصر، وكنا العشيرة الوحيدة فيها، مع بيوت قليلة يومها لعشيرتي شمص وناصرالدين».

عن سوريا «أم الفقير»

في ذاكرة الهرمل ووجدانها

سعدى علّوه

260



رسم رواند عيسى

سيارة. قرر أبي أن يطبّيني في المدينة التي نعرف: حمص.

كنت ما زلت مكتومة القيد بلا هوية عندما وصلنا إلى نقطة الأمانة على الحدود مع بلدة القاع، وهي المعبر الشرعي للدخول إلى سوريا. علّمني والدي أن ألتفّ من خلف المركز الحدودي،

كنت أعاني في صغري من رمد الربيع، وهي حساسية تصيب العينين في فصل الربيع وتتسبّب باحمرارهما فتدمعان طيلة الوقت. يومها، لم يكن في كلّ بعلبك الهرمل طبيب عيون معروف، وكانت كلفة معاينة الطبيب الاختصاصي في منطقة زحلة تفوق قدرة أبي، عدا عن مصاريف الطرقات ولم يكن لدينا

لكل ذاكرتة

261

يصعب على زائر القرى الحدودية في البقاع الشمالي، ومعها كل بلدات قضاء الهرمل، أن يجد مواطناً ليس لديه ذاكرته الخاصة مع سوريا. ذاكرة حبكتها الطبيعة الجغرافية للقضاء الأبعد في لبنان بمسافة لا تقل عن ١٥٠ كيلومتراً عن بيروت، بينما يلزم أهل الهرمل عشر دقائق بالسيارة ليطلقوا بقدمهم في الداخل السوري. وذاكرة حبكت تفاصيلها الحاجة ومتطلبات الحياة وطبيعة العلاقات بين المنطقة والجارة الحدودية، والأهم مدى غياب الدولة اللبنانية. كانت سوريا مشفى المنطقة وسوقها، ومطعمها ومتنفس أهلها لـ«شمّ الهوا»، والأهم مصدر عيش جزء كبير من سكانها، وبخاصة أولئك المرابطين على الحدود مباشرة.

المطعم الأول

تضحك ليال اليوم حين تروي عن الجلوس للمرة الأولى إلى طاولة في مطعم لتناول اللحم المشوي والحمص وسلطة الخس مع البندورة: «كان ذلك في مطعم الشّوا في قلب حمص القديمة»، تقول وهي لا تكفّ عن الابتسام. يومها اصطحبتهأ أمها، وكانت في الـ١٧ من عمرها، في رحلتها لشراء مصاغ ذهبي لأختها (العلامة باللهجة المحليّة) تحضيراً لخطوبتها «لنّ خلصنا أغراضنا أخذتنا أمي نتغدى بالمطعم». في الحقيقة، لم يكن «الشّوا» مطعماً بل ملحمة للخروف البلدي. ولكن صاحبه، و«أذكره جيداً، خمسيني مربع بشارين

وأقبله بعده ريثما ينتهي من ختم هويّته ويدخل شرعياً. كنت خائفة وأنا أتبع الخط الذي رسمه لي حين فاجأني رجل من الهجانة (حراس الحدود) وسألني وكأنه يوبّخني: «لوين رايحة يا بنت؟» «ع حكيم العيون بحمص»، قلت له وأنا أنظر في عينيه ليرى أثر الرمذ الربيعي وتورّم عينيّ واحمرارهما إلى درجة لا يكتفي فتحهما جيداً. هدأت نبرته وسألني: «ومع مين رايحة؟» «مع أهلي» قلت له. فأمسك بيدي وقادني إلى الجهة الثانية من المركز وأمرني أن أنتظر عائلتي في فيء شجرة قريبة.

كان عسكرياً عطوفاً لا يشبه صورة الجنود التي اختبرتها في جرود الهرمل عندما يأتوننا في مدهامات ترعبنا. كان يشبه الوجه الحنون لسوريا «أم الفقير» في توصيف أهلنا نحن أبناء المناطق الحدودية التي كانت تتسع بحدود الحرمان المترامي لتشمل كل قضاء الهرمل.

يتّصل القضاء بلبنان عبر طريقين كُبريين: تمتدّ الأولى بمسافة ستين كيلومتراً عن بعلبك، فيما تربطه المسافة نفسها بالقبّيات، المدينة الأقرب إليه على حدوده مع محافظة عكار. وإذ نظرنا إلى الطريقين نجدهما خاليتين من القرى لمسافات طويلة فيشعر السائر أنّه خرج من لبنان وهو في طريقه إلى بلاد أخرى، إلى أن تلوح الهرمل مترامية ما بين كتف وادي العاصي وسفح السلسلة الغربية، مشكّلة عاصمة القضاء الذي يتمدّد بالدرجة الأولى نحو حدوده الشمالية الشرقية باتجاه سوريا.

يشير علي السبي من على مصطبة داره في حي دالك في القصر نحو الحدود التي لا تبعد عنه أكثر من مئتي متر «كنا نتنادى بين بعضنا: عبالكم نروح نتغدى أو نتعشى بحمص؟». فنتجمع خمسة أشخاص أو أكثر، وأحياناً قد يذهب اثنان فقط، ونقصد حمص فقط لتناول الطعام وتغيير جو». لم تكن الفاتورة تتخطى ألف ليرة سورية، (٣٠ ألف ليرة لبنانية قبل ٢٠١١) وهي «قليلة مقارنة بأسعار لبنان، وكنا نطلب سفرة عرمرمية». وكان السبي ورفاقه يقصدون حمص لتناول «العواس» أي «الخروف ابن الشهر الذي يصعب أن تجدي أطيب من نكهته وطراوته خارج سوريا».

وكان تناول الغداء في سوريا بنداً رئيسياً وعامل جذب لأي مشوار إليها مهما كان هدفه، سواء لزيارة الطبيب أو التسوق وطبعاً لتجهيز العرائس.

جهاز العرائس

كانت مناشر الغسيل في كل بيت في قضاء الهرمل تحكي قصته مع سوريا. من الشراشف القطنية البسيطة والمتواضعة إلى النوعية المميزة التي تأتي على شكل أطقم كاملة من الوسادة إلى الشراشف إلى اللحاف. وكانت تكفي نظرة خاطفة على غسيل السكان الذين اعتادوا تنشيفه في «عين الشمس» على مصاطبهم أو بالقرب من الدور للملاحظة طغيان البضاعة السورية على لدرجة تشابه الألوان كما النوعيات أحياناً. فسوريا مشهورة بتطور صناعاتها

كثيفين»، وضع نحو بعض الطاولات في الطابق العلوي من الملحة حيث يستقبل الراغبين بتناول الغداء المحدد بثلاثة أصناف لا غير: لحم مشوي وحمص بطحينة وسلطة تقتصر على الخس والبندورة. ومع ذلك عادت ليال من حمص لتفتخر أمام زملائها في المدرسة في الهرمل بأنها ارتادت مطعماً للمرة الأولى في حياتها. والد ليال الذي ارتأى المشاركة في الحديث لا يأخذ الأمر بفكاهة كما تناولته ليال «نحن ما كنا منعرف المطاعم اللبنانية، بل مطاعم حمص من «الدوار» إلى «ديك الجن»، و«التنور» وبيت الياسمين» إلى «جثة حمص»، وغيرها من المطاعم الشهيرة في المدينة. وحرصاً على الموضوعية، يضيف: «للحقيقة كان في مطعم ببلبك اسمه العجمي، بس كانت أسعاره أعلى من قدرتنا، فبحياتي مش قاعد ع طاولة عنده، بعدين ليش بدّي روح مسافة ستين كيلومتر لإتغدى والحدود ضربة حجر عني».

ليس تفصيلاً أن تكون مطاعم سوريا متنفس سكان الهرمل، إذ يصعب أن يقود أي إنسان سيارته ٦٠ كيلومتراً إلى ببلبك ليتناول طعام الغداء ويروح عن نفسه، عدا عن أن المطاعم فيها كانت محدودة قبل التسعينيات إضافة إلى أن أسعارها أعلى من الأسعار في سوريا. مع الإشارة إلى أن قطاع المطاعم على العاصي لم يكن قد شهد بعد طفرتة التي بدأت بعد التسعينيات.

وكان الذهب السوري يرتبط في ذهن كثير بالنوعية الجيدة «يعني عيار ٢١ صافي، مش مثل الذهب اللبناني وأغلبه عيار ١٨» برغم أنّ أسواق بيروت، وحتى بعلبك، اشتهرت لاحقاً بوجود تصاميم أكثر تنوعاً وأحياناً أجمل «بس كانت محلات الصّاعة بحمص تتناسب مع مدخولنا أكثر ومعها كلفة المشوار»، يضيف. يكفي أن يقود ابن قضاء الهرمل سيارته لمسافة ربع ساعة أو أقلّ حسب مكان سكنه، ليصل إلى «الأمانة» السورية حيث لديه خياران: إمّا ركن سيارته في موقف خاص بالقرب منها وختّم هويّته أو إخراج قيده، وقطع الطريق سيراً إلى الجهة الثانية من الحدود (نحو ٢٠ متر) ليستقلّ حافلة سورية ببدل لا يتخطّى ليرات معدودة، أو أن يحجز مكاناً في سيارة أجرة أو يستحصل على دفتر دخول لسيارته مع تأمين بكلفة لا تتخطّى ألف ليرة سورية (كانت تساوي ٣٠ ألف ليرة لبنانية) يخوّله التنقل في سوريا لأيام أو دفتر «خط عسكري».

سوريا الماركات Brands

تتذكر لينا اليوم الذي ارتدت فيه ثياباً بعلامة تجارية شهيرة للمرة الأولى في حياتها: «بدأنا نحن الجيل الجديد يومها في التسعينيات نعرف عن العلامات التجارية مثل بينيتون وكيكرز وأديداس ونايكي وغيرها، ولم تكن تأتي إلى الهرمل (وما زالت غائبة لغاية اليوم)، ولم نكن طبعاً نقصد بيروت لشرائها بسبب كلفتها

القطنية والأهم رخص أسعارها والمروحة الواسعة للنوعيات تجعلها في متناول الفقراء كما الميسورين. وكان تقسيم الأسواق في حمص يتناسب مع دخل قاصدها ف«السوق القبلي» أو «السوق المسقوف» هو السوق الشعبي الأرخص في سوريا، وكان مقصد الطبقة المحدودة الدخل حيث يعجّ بالعربات التي تحتوي على كل شيء، من «جواز الكلسات إلى أغطية الأسرة»، على حد تعبير فاطمة. وتكنّ الأخيرة ودّاً كبيراً لهذا السوق الذي «بفضله ولا مرّة مرق عيد ما قدرت إكسي فيه أولادي الخمسة». وهذا ليس بتفصيل بالنسبة إليها «كنت بسعر طقم لولد واحد من لبنان، جيب تياب جديدة للخمسة، وينبسوا أولادي، ويلبسوا تياب جديدة مثلهن مثل غيرهن بالعيد».

ول«السوق القبلي» في حمص حكايته مع معظم عرائس الهرمل. ففيه سوق الذهب الرئيسي في حمص. ومن عادات الهرمل، كما معظم المناطق، تقديم العريس «علامة» الخطوبة لخطيبته، وكان المصاغ يُشترى من حمص. «كان مشوار العلامة أساسي في علاقة كل ثنائي ينوي الارتباط»، وفق سهيل الذي حرص في مشواره لشراء محابس خطوبته وطقم ذهب عروسه، على تخصيص مبلغ لدعوتها وأمّها وأمّه أحياناً لتناول الغداء في مطعم «الدوّار» المصنّف «مرتبّ وطيب»، وإلا «بيعتبروك بخيل»، يقول سهيل مع ضحكة «كان المشوار ع حمص مع العروس امتحان لدى كرم أو بخل العريس».

وصنعت سوريا قطنيات Cannon وهي النوعية المميزة من الشراشف والأغطية والوسادات الأميركية الأصل والصعبة المنال في لبنان، ومعها عرفت بيوت الهرمل وجوارها النوعيات المختلفة عن تلك الشراشف المخططة المتواضعة التي كادت أن توحد جبال الغسيل. «صرت لئن ضبض البيت إنبسط أكثر بنوعية الشراشف وألوانها»، تقول أدبية التي جهزت منزلها الزوجي من حمص قبل ٢٠ عاماً «ما كان عندهم أهلي شراشف كانون، أنا زوجي اشترى لي كل جهازي من عندهن»، تقول من دون أن تخفي شعورها بالتميز.

سوق الخضار واللحوم

بالنسبة إلى علي، كانت سوريا كل شيء «أنا كنت روح عبي صندوق سيارتي خضار ولحوم ودجاج وطويات وأدوات تنظيف وكل ما يحتاجه بيتي وعيلتي». يستحصل علي على دفتر دخول «ع سنة» مع تأمين بسوريا، وبفوت وبتطلع بسيارتي عادي». قبل ٢٠١١، كانت «جارتنا» كما يسميها «الرحمة وأم الفقير فعلياً»، والقضية ليست فقط في التوفير بالنسبة إلى علي: «طبعاً التوفير أساسي، بس كيف بدّي قلك (يسرح قليلاً ليكمل) بحسّ حالي ببلدي بكلّ بساطة». يرتاح وفق ما يقول «لكلّ شيء»، الباعة في سوريا يكتفون بالربح «القليل، مش مثل عتّا بيطمعوا وبيغلّوا». تسبقهم «كلمة أهلا وسهلاً»، ويرجّبون «بالزبون اللبناني، بينبسطوا فيه»، وفق ما يقول ليبر «طبعاً لأنّه اللبنانيين كانوا محرّك أساسي للسوق السوري». كان علي

العالية». من حمص اشترت قميصها الأول من «بينيتون»: «كان مكتوب عليه بينيتون صنع في سوريا، بس بالنسبة لي كنت لابسة بينيتون». ويومها اشترت أيضاً صندوقاً من كيكز بـ٥٠٠ ليرة سورية، أي ١٥ ألف لبنانية «وكانت فرحتي مش سايعتني أنا وعم اتغندر فيه بين رفقاتي». كان ارتداء الماركات «هجنة (دهشة) منحتنا إيها أسواق حمص بكلفة في متناول أهلنا كموظفين». طبعاً لم يكن بمقدور من يقلّ دخلهم عن دخل الطبقة الوسطى في قضاء الهرمل شراء سلع مماثلة لأبنائهم. فكان من يشتري جهاز طفله من Absorba وهي ماركة تجارية فرنسية لثياب الأطفال يعدّ من ميسوري الحال، أما «أبسوريا» السورية فكانت تقدّم جهاز طفل كاملاً بقيمة تساوي شراء قطعتين من الماركة نفسها في بيروت. في الواقع دأبت المصانع السورية على شراء اسم الوكالات الأجنبية وتصنيعها، وهو ما لم يتوقّف في لبنان. وكانت تتركز هذه المحلّات في سوق «الدبلان» في حمص الذي شكل مقصد الطبقة الوسطى من دون أن يغني عن زيارة «السوق القبلي» الذي يحتوي على أنواع السلع كافة، وعلى رأسها المؤن وسوق البهارات والنحاسيات والخردوات.

وانسحب «الارتقاء» بلباس الماركات على الثياب والأحذية الرياضية وعلى رأسها «أديداس» التي بدأت سوريا بتصنيعها، ومعها عرف سكان قضاء الهرمل وخصوصاً الشبان والشابات والأولاد البدلات الرياضية والأحذية المطبوع عليها اسم Adidas وإن كُتب في عليها من الداخل «صنع في سوريا».

أخبار ومسلسلات وبرامج منوعات وأخرى حوارية، إلى درجة لُقّب في الهرمل بـ«تلفزيون الغصب عنك». وكانت برامج الأطفال السورية هي برامج الصغار في القضاء من مسلسلات مدبلجة أو برامج تعليمية سورية فيها الكثير من التوجيه التربوي وكذلك الحزبي القائم على التنشئة وعلى رأسه برنامج طلائع البعث للفتية والفتيات.

وكان كثر ينتظرون برنامج «غداً نلتقي» الذي يختم به التلفزيون السوري بثه اليومي عند منتصف الليل وفيه أغان ومنوعات وأخبار خفيفة بعضها فني وبعضها اجتماعي وفيه فقرة عن الغرائب والظواهر. حتى أنّ نجوم الإعلام عند أهالي المنطقة كانوا من التلفزيون السوري حرصاً ومعهم نجوم الفن من سوريين وخصوصاً مصريين حيث كانت تُعرض المسلسلات المصرية بكثافة مع الإنتاج السوري الذي لم يكن في حينها قد تقدّم كما اليوم.

الجامعة نافذة على الثقافة

وسوريا هي الجامعة بالنسبة لكثيرين من أبناء الهرمل وقضاها. ورغم أنّ التعليم مجاني في سوريا إلا أنّ العديد من طلاب الهرمل حصلوا على منح دراسية وسكن جامعي يراعي بُعدهم الجغرافي سواء عن حمص أو الشام أو حلب. ويعتبر حسام أنّ للدراسة في سوريا بعد آخر لا يقل أهمية عن التوفير «في بعد ثقافي كثير كبير بمدن مثل الشام وحلب حيث يدرس معظم اللبنانيين الذين يقصدون سوريا». درس

يشترى لحم الغنم والدواجن السورية «وكانت أقل من النصف مقارنة مع اللحوم في لبنان وخاصّة الأغنام، كما أنّ خواريفهم كلّها بلدية، ما عندهم خاروف أبو دنب». كان علي يعمل سائق تاكسي بين الهرمل وبعلبك وصولاً إلى زحلة وبيروت «ومع هيك كنت معيَّش عيلة من ثلاث أولاد وزوجة بمستوى منيح، لأني كنت أتسوَّق من سوريا، أنا بارم لبنان وبعرف الفرق بالأسعار». أما الخضار «فلا تسألني» كما يقول «بربع سعر الخضار بلبنان. كمان بعدهم بيهتموا باللونة أكثر من عنّا، بيقدّوا لوبيا وباميا وباتنجان وكل شي».

حتى أنّ تسوّقه من سوريا منحه فرصة إحياء أعياد ميلاد أبنائه وزوجته «قالب الكاتو كان بـ٥٠ ليرة من حمص لـ٣٠ شخص، بينما لم يكن يقلّ ثمنه في لبنان عن ٣٠ ألف من محلّ حلويات متواضع ولعشرة أشخاص». إضافة إلى الكاتو، يقول علي إنّه قبل وصول محلات الحلويات إلى الهرمل قبل نحو عشر سنوات كحد أقصى أي بعد ٢٠١١ حين صار الدخول إلى سوريا صعباً، لم يكن أحد في الهرمل يشترى حلوياته إلا من هناك «البقلاوة قد ربع حقها بلبنان ومتلها كلّ الحلويات العربية الأخرى».

سوريا التلفزيون

قبل انتشار موضة الصحن اللاقط والكابلات، لم يكن بثّ أي من القنوات التلفزيونية اللبنانية يصل إلى قضاء الهرمل. وحده التلفزيون السوري شكّل ولغاية سنة ٢٠٠٠ على الأقل بشاشته البيتية منبر

كافّة. هناك لم تكن معاينة الطبيب الاختصاصي تتجاوز ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ليرة سورية أي لا تتعدّى سقف ١٠ آلاف ليرة لبنانية وهي أقل بـ ٥٠٪ من معاينة طبيب الصّحة العامّة في قضاء الهرمل، باستثناء بعض الذين يراعون أوضاع فقراء المنطقة. كما أنّ أطباء الاختصاص لم يكونوا متوقّرين في الهرمل بشكل كبير قبل الحرب السورية وإقفال الحدود لسنوات، وحتى اليوم لا يتوفّر في القضاء أطباء بكلّ الاختصاصات.

وتعطي خزاغية مثلاً عن شقيقتها دبية التي نقلتها إلى طبيب قلب في الشام في العام ٢٠٠٠ «طلع أختي بدها عملية قلب مفتوح»، هكذا أخبرها الطبيب وقال إنّ العملية عاجلة. «ركبني الهم وصرت رح إبكي»، تقول خزاغية. وعندما سألتها الطبيب السوري عن سبب تجمّعها لم تخفِ قلقها: «من وين بّي جيب لإعملها العملية بلبنان، إنت بتعرف الغلا عنا». عندها سطر لها طلباً خطياً بحالة دبية، وأرسلها لحجز موعد في مستشفى «الواسة» «وكانت من أحلى مستشفيات الشام». هناك خضعت دبية لعملية القلب المفتوح «من دون ما ياخذوا منّا ولا ليرة لأنّها مستشفى حكومية» بس استأجرت غرفة بحيّ الست زينب لكون حدها، بسعر مقبول وحتى رخيص». لم تتجاوز كلفة إجراء العملية كمصاريف وسكن وبقاء نحو ١٥ يوماً في الشام مبلغ ٥٠٠ دولار وكانت قيمتها ٧٥٠ ألف ليرة لبنانية في حينها.

حسام في جامعة حلب «المدينة كانت من أجمل مدن العالم قبل تدميرها، فيها حياة ثقافية وفنية ناشطة، وبتحسّي حالك عايشة بمتحف حي، وأكلها طيب كتير». وغيّرت الحياة في حلب بحسام كثيراً «تعرفّت ع كتير ناس، شفت الوجه الآخر لسوريا حيث كان اللبنانيون يرونها من خلال السوريين الذين كانوا يقصدون لبنان قبل الحرب للعمل فقط، نسجت علاقات مع شبّانها وشاباتنا من الطلاب وتشاركنا أحلاماً وهواجس وبالحقيقة كانت الحياة الجامعية فيها أعمق ممّا عدت وعشته في لبنان».

منحت الدولة السورية حسام غرفة في السكن الجامعي «متلي متل السوريين تماماً»، يعني الكلفة أدنى بـ ٧٥٪ على الأقل مما كان زملائي يدفعونه للدراسة في الجامعة اللبنانية في بيروت «وحلب لا تقل جمالاً عن بيروت، بل أجدها قد احتفظت بطابعها التاريخي أكثر من بيروت بكثير، وطبعاً هذا قبل الحرب (في سوريا)، وأنا حزين جداً على ما فعلته الحرب فيها».

سوريا الصيدلية والمشفي وعيادة الطبيب

يكفي أن تطلب نصيحة من أحد ليدلّك على طبيب اختصاصي في الهرمل ومنطقتها حتى يأتيك الجواب من معظم أبنائها عن أسماء أطباء في حمص أو الشام، من أطباء العيون إلى الأذن وأنف وحنجرة إلى القلب والكلّي والاختصاصات

السوريون يومياً عبر الحدود ولا يقطعون الحاجز اللبناني إنما يبقون ضمن المنطقة ما بين حاجزين، وهي سورية ولكن الجيش السوري لا يتصرّف تجاه المناطق التي تقع بينه وبين الحاجز اللبناني على أنها أراضٍ سورية ولذا لا يتدخّل في الداخلين من اللبنانيين إليها. وغالباً ما يكون صفّ منتظري دورهم للدخول إلى الصيدلية ممتداً إلى خارجها بخمسة أمتار وكلّهم من لبنانيي الحدود. ويعمل الصيدلاني والصيدلانية المناوبان على منحهم أدوية مماثلة بتركيباتها لأدويتهم ولكنّ صناعة سورية.

لبنانيو سوريا

قبل العام ٢٠١١، لم يكن الحديث عن اللبنانيين الذين يعيشون في سوريا ملحوظاً لا في المجتمع ولا في الإعلام، ومعهم لبنانيي الحدود الذين يزرعون أراضيهم التي أخذتها معها «سايكس بيكو» نحو سوريا والقرى ذات السكان اللبنانيين وعددها نحو ٢٣ قرية وبلدة. لم يكن أحد يعرف تفاصيل حياتهم ولا مصادر عيشهم كما أخوانهم المنسيين على الحدود في الداخل اللبناني. بعد ٢٠١١، ونزوح معظمهم إبان معركة القصر وريفها ومن ثمّ عودة غالبيتهم اليوم بعد حسم المعركة في هذا الجزء من سوريا، تبين عمق علاقتهم بسوريا وارتباط عيشهم فيها وخصوصاً لمن يسكنوها من اللبنانيين ومعهم سكّان البلدات المتاخمة.

أما الدواء فكان «ببلاش مقارنة مع أسعاره في لبنان» تقول خزاعية، ومثلها يؤكّد معظم الذين كانوا يشترون أدويتهم من حمص وحتى القصر «كمان في صيدليات كبيرة بالشام». وكان اللبنانيون يجرون الكثير من العمليات الجراحية في سوريا من العظم إلى القلب إلى الغدّة وغيرها وبأسعار رمزية جداً ولا تقارن مع أكلاف لبنان. عباس اشتغل ٢٢ سنّاً وضرساً واحداً في سوريا «كلّفتي تلبيس زيركون Zircon بكلفة لم تتجاوز ٥٠ دولاراً للسن الواحدة بينما دفعت لزوجتي في لبنان ٣٥٠ دولاراً على كلّ سن». يؤكّد عباس أنّه لم يكن ليستطيع دفع كلفة تلبيس أسنان زوجته «زيركون» لولا أنّها احتاجت لتصليح سنّين فقط «وكان بعده وقتها الدولار ع ١٥٠٠. أمّا هو فقد انتظر ليتكّن من الذهاب إلى سوريا حتى أصلح كلّ أسنانه «وهيدي رحمة إلنا».

بعد حاجز الجيش اللبناني في بلدة مطربا، وقبل الحاجز السوري، يوجد مجمّع عيادات لأطباء سوريين من كافّة الاختصاصات ومن بينها طب الأسنان. تؤكّد إحدى الموظفات في المركز إنّ عيادة الأسنان تستقبل يومياً ما لا يقلّ عن ثلاثين مريضاً لبنانياً «فيكي تعبتري إنّ كلّ اللبنانيين على الحدود منطقة الهرمل بيتحدّكموا هون، بيصفّوا بالدور».

وتؤشّر حركة السير إلى خط مطربا إلى حجم اللبنانيين الذين يقصدون العيادات المتخصّصة ومعها الصيدلية السورية التي تقع على بعد مائتي متر من المركز الطبي السوري. يحضر الأطباء

من على مصطبة داره في حي المنقطع في القصر، يشير محمد قطايا إلى فتحة صغيرة قرب حاجز الجيش السوري على بعد ٢٠٠ متر من منزله «هيدي تاركين لنا إياها إلنا لنفوت ع أراضينا» يقول. عاد سكان الحدود إلى زراعة أراضيهم كما السوريين ممن عادوا إلى بلادهم «الدعم الزراعي الرسمي خُفَّ بسبب وضع سوريا اليوم، بس ما في شي بياخده المزارع السوري نحن ما مناخده، مثلنا مثلهم». ويؤكد أنّ سوريا لم تميز يوماً ضدّ اللبنانيين فيها «بالعكس بتشتري منّا المحاصيل وخصوصاً القمح والتبن بأسعار جيّدة أفضل من لبنان، ويُنْع علينا إخراج القمح من الحدود وتترك لنا حريّة التصرف بباقي المحاصيل من حبوب وخضار وثمار أشجار» بالعكس أوقات الجيش اللبناني بيضّق علينا برغم أنّنا نملك أوراقاً تفيد أنّ هذه محاصيلنا في الداخل السوري».

أسواق بديلة بعد الحرب

تبدو الحركة نحو سوريا من المناطق الحدودية في قضاء الهرمل اليوم مفاجئة للزائر في ظلّ حركة التهريب لكل شيء باتجاه الداخل السوري حيث يوحى المشهد وكأنّه لا يوجد شيء في سوريا لولا التهريب من لبنان.

التهريب يتجلى في الداخل السوري عملياً بسلع لبنانية مدعومة تملأ الدكاكين والسوبرماركت من كيس الطحين لأشهر المطاحن اللبنانية إلى ألواح الشوكولاته من «كيت كات» و«سنيكرز» و«مارس» وغيرها. على الطرقات الداخلية

يقول محمد الطفيلي من سكان حوش السيّد علي ولديه أراضٍ في سوريا، إنّ ما يحظى به فيها هو نفسه الذي يُقدم للفلاح السوري «بيطلع لنا أسمدة شبه مجانية حسب مساحة أرض كل منّا، إذا حبّ الفلاح ما يزرع أرضه بيقدر ببيع الأسمدة ويربح». مع الأسمدة ينال المزارع مساعدات «مازوت لموتور المي ولتراكتور الفلاحة وكمان للتدفئة بالبيوت، وكان فينا نبيع المازوت إذا بدنا، وبيطلع لنا كمان زيوت لمحركات الآليّات الزراعية» وكل ذلك عبر الرابطة الفلاحية السورية. ويمكن للبناني من سكان الحدود حيازة إقامة رسمية في سوريا في حال كان لديه أرض زراعية في الداخل السوري «وفينا نمشي بسوريا ونفوت ع الهوية أو حتى ع فاتورة الكهرباء إذا اشتركتنا من الكهرباء السورية». ويمكن للبناني أن يحصل على ورقة مختار أو من رئيس بلدية ربله، البلدة السورية الأقرب للحدود التي تتمتع ببلدية، تفيد بأنّه يعمل بالزراعة في سوريا «وبياخد عليها إقامة». فقط لا يمكن لسكان الحدود اللبنانيين الدخول بسياراتهم من المعابر غير الشرعية للبقاء في سوريا إلّا إذا دخلوها عبر الأمانة الحدودية، أي مركز الحدود الرسمي والشرعي.

عاد معظم اللبنانيين الذين تهجّروا من ريف القصير نتيجة الحرب السورية إلى قراهم في زيتا وبلوزة وداويك والنهرية والمصرية والسماقيّات الشرقية والغربية وتل مندو والجباية والديايبية والفاضلية وغيرها. ومع انتهاء المعارك في المنطقة استأنف المزارعون اللبنانيون في قرى الحدود لناحية لبنان زراعة أراضيهم في سوريا.

مشتاقلها، نحن معوّدين ع سوريا». ويقول فراس إنّ اللبنانيين وخصوصاً سكّان الحدود موجودون في سوريا بكثرة «كل يوم بشوف ناس من المنطقة هونيك، نحن متعوّدين ع سوريا ومناقيتها أرخص من لبنان برغم الغلاء الفاحش هناك وتغيّر أوضاعها وانهيار اقتصادها كما لبنان». وما زال فراس يقصد سوريا مع أصدقائه ليتغدّوا و«منكزدر كمان، ومن حمص اشترى غطاء لسريره الزوجي» دفعت حقه ما يساوي مئة ألف لبناني. بتلاقيه بلبنان بنفس النوعية بـ٣٠٠ أو ٤٠٠ ألف ليرة». يختم فراس حديثه بأمنية «كتير بحب لئن بقدر أوصل ع حمص وحسّها عم ترجع تحيا وترجع انشالله مثل ما كانت».

فقراء لبنان اليوم يفتقدون سوريا «الفقيرة»

«في الليلة الظلماء يُفتقد البدر» بهذه العبارة، تلخّص لنا الوضع في الهرمل في ظلّ الأزمة التي فاقمها قانون قيصر في سوريا «ما كان رح يكون وضعنا اليوم سيئ هلقد لو سوريا بخير»، تقول. سوريا اليوم «أفقر متاً» بالنسبة لنا وإلّا «لما شعرنا بالأزمة الخانقة اليوم، كُنّا منجيب كل احتياجاتنا منها، وخاصة الغذائية الضرورية». ومع ذلك، تطلب لنا من زوجها أن «يتدبّر» لها مشواراً إلى حمص «ما عندي شراشف للبيت، مرقت ع محل ببيروت حق طقم الشراشف لتخت مزدوج ٥٠ دولاراً ع سعر السوق السودا،

للقرى السورية يضع أشخاص على يمين الطريق ويسارها غالونات مليئة بالمازوت والبنزين تبدأ من حجم ليتين وصولاً إلى خمسين ليتراً، تُباع للمازة والمحتاجين للوقود، هي أيضاً من منتجات النفط المدعوم المهزّب من لبنان إلى سوريا.

ومع ذلك، تجد سيارات اللبنانيين تصل إلى بلدة العقربية بالعشرات من قضاء الهرمل. يدخل هؤلاء عبر معبر قلد السبع في سهلات المي في أراضي عشيرة جعفر ثم يتوجّهون إلى جرماش، وهي قرية سورية يسكنها آل جعفر كلبنانيين إضافة إلى مواطنين سوريين، ومنها إلى العقربية. وقبل ٢٠١١، لم تكن العقربية على خارطة وجهة اللبنانيين إلى سوريا. ولكن مع المعارك الشرسة التي دمّرت القصير، تحوّلت العقربية إلى سوق بديل يؤدّي دور سوق القصير وتمتّ بسرعة وصارت وجهة أساسية للبنانيين حيث لا يُسمح إلا لمن لديه ورقة «مهمة» من السلطات السورية نفسها أو من حزب الله أو أحزاب حليفة بالحزب السوري القومي الاجتماعي بالوصول إلى حمص. وماذا تشترون من سوريا اليوم؟ نسأل فراس أحد المواطنين الذي يقصد سوريا كل أسبوع على الأقل.

يشترى فراس الخضار ولحم الغنم والحلويات والقطنيات التي «تستعيد مجدها» صناعياً «كيلو لحم الغنم بسوريا ١٥ الف ليرة سوري يعني ٤٥ الف ليرة لبنانية، بينما سعره في لبنان ٧٠ ألف و٩٠ إلى ١٠٠ ألف ليرة حسب المنطقة». ويحبّ فراس الذهاب إلى سوريا «بتعرفني توقّفت عن الذهاب إليها خلال الحرب، اليوم بحس حالي

وفق ما أخبره صيدلي سوري يفتتح صيدلية على الحدود مع مطربا، أثار حتى على المواد الأولية التي تستخدمها معامل الأدوية «بعد في أدوية مصنعة في سوريا أرخص من لبنان، أمّا الدواء الأجنبي فيتم تهريبه من عنّا إلى سوريا». يرى محمد أنّ العلاقة اليوم صارت شبه معكوسة «التهريب عم يأمن احتياجات سوريا، وكلّ

يعني ٦١٠ آلاف اليوم (في ١٣ نيسان ٢٠٢١)، بجيبوا من سوريا مكسيموم بـ٢٠ دولار وقطن ١٠٠٪». وتضيف إلى القطنيات أدوات التنظيف وكل أنواع المحارم «النوعية الجيدة من المحارم بلبنان با١ ألف الكيس، عم جيبها من سوريا نفس النوعية بـ٧ آلاف»، وكذلك الشوكولاته والحلويات «أرخص بكتير من لبنان لأنّه صناعة سورية».



"الميكرو" السوري وسيلة النقل الأشهر عبر الحدود

المواد المدعومة عم تروح من عنّا عندهم، بس طبعا بأسعار باهظة، ونحن مش عم نلاقي سلع مدعومة بالسوق لأنّه أرباح المهريين كتير كبيرة». يعطي محمد مثلاً عن صفيحة البنزين «كان ابن عمي بسوريا بـ١٠ نيسان ٢٠٢١ واضطرّ أن يعلّ خزان سيارته بـ٢٠ لتر بنزين دفع حقهم

يأسف محمد جعفر، أحد سكان سهلات المي بالقرب من القصر على وضع سوريا حالياً «مبارح إجا لعندي أستاذ مدرسة لبناني يعيش في سوريا ليشتري حقن كورتيزون وصفها له الطبيب، برمنا كتير صيدليات حتى لقيناها، في أدوية كتير ناقصة بسوريا». فقانون قيصر،

فيضحك محمد ويقول له «لولا سوريا إنتو ما معكم مصاري اليوم، عم تهزّبوا مش لأنّهم قلبكم ع سوريا، إنّما لأنّكم عم تجنّوا الملايين يومياً».

كتب محمد العلي، ابن تل كلخ السورية على الحدود مع لبنان لناحية وادي خالد منشوراً على صفحته على فيسبوك يتحدّث فيه عن العلاقة بين البلدين «جديّ اشتري أرضه بعدما ذهب للعمل في لبنان لسنوات، أبي لم يتزوّج وينجبني لولا المال الذي جمعه من عمله في بيروت، ومثله آلاف الشبّان السوريين، وأنا شخصياً اشتريت بيتاً في طرطوس بعدما عملت لعشر سنوات في لبنان، وسوريا كانت مفتوحة للبنانيين وخصوصاً سكان الحدود ولم تقفل بابها في وجوههم يوماً من الطبابة إلى المواد الغذائية إلى المدارس والجامعات. وكما الثمانينيات عندما كنّا لا نجد شيئاً في سوريا لولا لبنان، اليوم أيضاً كل احتياجاتنا تأتي منه» لعن الله السياسية والمهزّبين، ويحيا الشعب هنا وهناك».

١٢٠ ألف ليرة سوري يعني نحو ٤٠٠ ألف ليرة لبنانية، بينما تباع الصحيفة ٢٠ ليرة في لبنان بـ ٤٠ ألف ليرة، فكلّ مهرب يربح بكل صحيفة بنزين ٣٦٠ ألف ليرة لبنانية».

ويرى محمد أنّ اللبنانيين الذين يقصدون سوريا اليوم «بيروحو ع العقربية ومكسيوم القصير، مش عم يقدرّوا يوصلوا ع حمص مثلاً»، يشتري هؤلاء «بعض الخضار وقد ارتفع ثمنها وتكاد توازي أسعارها في لبنان، والأدوية المصنّعة في سوريا إن توقّرت وكذلك أدوات التنظيف والقطنيات والملابس والأحذية المصنّعة سورياً». تقتصر الحركة التجارية بين سوريا ولبنان اليوم على المعابر غير الشرعية التي تشهد تهريباً من الحدود في الدبوسية إلى وادي خالد فالقصر وحوش السيد علي وجرّد عرسال والمصنع وصولاً إلى دير العشائر في البقاع الغربي «لولانا سوريا ما فيها شي اليوم»، يقول أحد المهربين بفخر،

عمليات التجميل والبتوكس

استجدّ معطى طبي بعد حرب ٢٠١١ يتعلّق بتطوّر قطاع التجميل في سوريا مؤخراً وغلاء الأسعار في لبنان مقارنة بالخدمات التجميلية فيها، حتى قبل انهيار الليرة اللبنانية. رنا، هي سيدة ممن فتحن على سوريا تجميلية بعد الحرب «عملت عملية تصغير صدر وشدّ بطن طلعو كتير حلوين». أجرت رنا عمليّتها في الشام بكلفة لم تتجاوز ٣ آلاف دولار «طلبوا مني ببيروت ١٠ آلاف دولار وفي طبيب تجميل قال سايرني وطلب ٨ آلاف دولار»، وتضيف: «صحتين ع قلب السوريين لأنّهم بيرضوا بالربح المعقول، بس اللبنانيين بدهن يفتنوا من أول عشر عمليات».

العدد	ملف
01	الهرمل

مجلة فصلية بحثية، تصدر عن
المفكرة القانونية، تقدّم مقالات
وأبحاث نقدية في المجتمع
والقانون من أجل تحقيق العدالة
الإجتماعية.